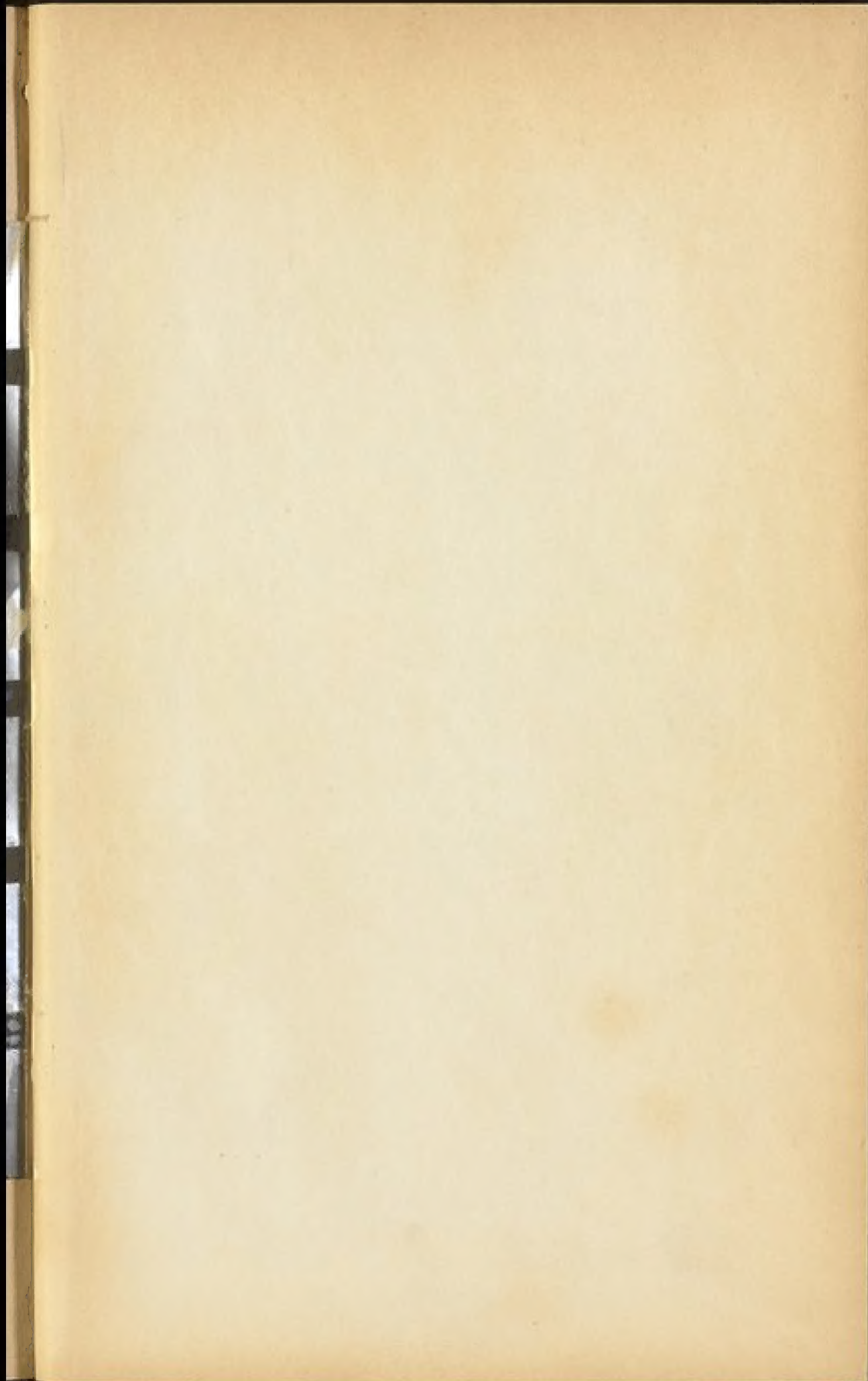




GENERAL
LIBRARY

N 151

25



25

الأدب الشيعي

والمسح الموعود

تأليف

الأمام العالم العلامة

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مقلح المقدسي الحنبلي
نعمه الله برحمته وأسكنه فسيح جنته

أبي عبد الله

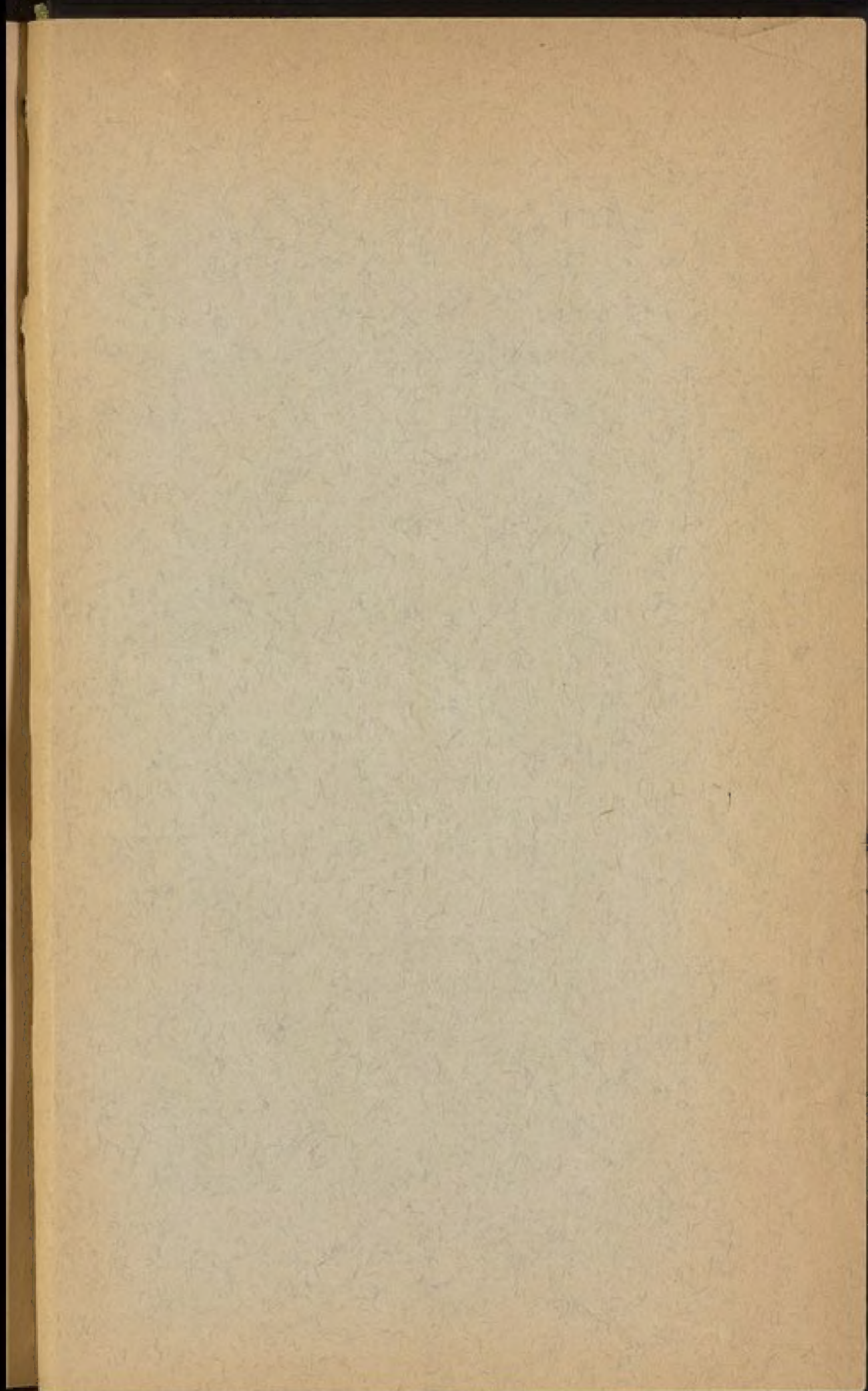
أشرف على تصحيحه، وعلق عليه بعض الحواشي

الشيخ محمد بن الحسين

منشئ من المصنف

مطبعة المنار بمصر

شارع الأنشاس رقم ١٤



جدول

خطأ الطبع الواقع في الجزء الاول من الآداب الشرعية والمنح المرعية

مع بيان الصواب له فينبغي إصلاحه بالقلم قبل القراءة

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٥	٥	فهذا	فهذا
١٢	١٨	ذرة	زرارة
١٩	٦	يقصدوا	يقيدون
٢٤	١٦	والترمذي	وللترمذي
٢٨	١٦	ون	وإن
٣٠	١٣	حفته	حنته
٣٢	١٧	فقال	فقال له
٣٦	١٨	عن زيد	عن أبي وقاص عن زيد
٤١	١٩	فيه	وفيه
٤٢	٧	ونها	أونها
٤٩	١٢	ذلة	زلة
٥٠	٧	رحمة اء	رحمة الله ء
٥١	١١	خلي	خلا
٥٢	١٩	استمرار	استمراء
٥٣	١٤	سوء	سوء

جدول الخطأ وصوابه

ي	صحيحة	مطر	خطا	صواب
٦٠	٥٠	٥	واثلة	واثلة
٦٦	١٢	١٢	ابنا	ابن
٧٤	٨	٨	السوار العدوي	أبي السوار العدوي
٨٢	١٤	١٤	عن أبي موسى	عن أبيه عن أبي موسى
٨٤	١٧	١٧	شيء	شيء
٨٥	١٥	١٥	شيئا	دينا
٨٧	٤	٤	وإن	إن
٩٠	٢	٢	تخير	تأخير
٩٤	١١	١١	أنه قال ﷺ	ﷺ أنه قال
٩٥	١٢	١٢	... وأن	أن
٩٨	١	١	إحجاف	إحجاف
١٠٦	١٣	١٣	ركوب	الركوب
١١٦	١٢ و ١١	١٢ و ١١	أبي موسى	عن أبي موسى
١١٧	١٥	١٥	أطلق	طلق
١١٨	١٦	١٦	اللقط	اللفظ
١٢٤	٢	٢	بشيء	بشيء
١٢٥	٧	٧	حسنه	حسنه
١٣٠	٨	٨	في كل	في حق كل
١٣١	١٢	١٢	لمريد	المريد
١٣٢	١١	١١	أن	إن
١٣٤	١١	١١	وقل لأن	وقيل لأن
	٩	٩	يأت	يأتي
	١٨	١٨	هل	أهل

جدول الخطأ وصوابه ك

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
١٤٠	١٨	الأعمال	الأعمال بها
١٤٢	٩	« كان وكان »	« كان » وكان
»	١٣	فيه وفي الغيبة	فيه ، وفي الغيبة
١٤٤	١٤	يتب	يثبت
١٤٦	٥	جنب	اجتنب
»	٦	امن	من
»	١٢	ظاهر	معنى
١٤٧	٤	المكفرة	المكفرة تارة
١٦١	٣	قال	قال لي
١٦٨	٢	عزو جل	عز وجل
١٧٢	٥	ولبس	ولبس
»	١٣	فأمنوا	أفأمنوا
١٨٢	٤	فعل	فعل أهل
١٨٣	١٣	ممکن	منكر
١٩٣	١٣	كلا — ثم قال —	ثم قال — كلا
١٩٩	٤	يزيد بن أبي يزيد	يزيد بن أبي مالك
٢٠٢	٤	لارسطاطوليس	لأرسطاطوليس
٢٢٠	١٧	ومثله غيره	ومثله
٢٢٦	٩	احدا	احدا ولا تناظره
٢٣٣	١	.	مع
٢٣٥	٨	ولا	لاعلى
٢٤٠	١٢	لزوجهم	لزوجهم
٢٤١	١٥	هن	هن
٢٤٢	١٤	يزيد في تعليقه	يزيد في تعليقه

جدول الخطأ وصوابه

ل

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
المثبط	المثبط	٧	٢٤٦
تنسكوا	تنسكو	٧	٢٤٩
والكلام	الكلام	٣	٢٦٠
النصيحة	الفصيحة	١٦	٢٦٦
وفي وجوب	وفي جوب	٥	٢٦٩
الهاجر	المجاهرين	٩	«
إلا أنه	إلا إنه	١١	«
المصرية	الزجدية	١٩	«
فلانماره	فلا تاره	٩	٢٧٢
قال ليس	قال	١١	٢٧٦
إلا به	إلا	١٣	٢٧٧
الجهر	بالجهر	٤	٢٧٨
وظاهر كلام	وكلام	١١	٢٧٩
قبل	قبل	٥	٢٩٠
اسحاق ومحمد	محمد	١٤	٢٩٥
حمصي	حمصي	٥	٣٢١
من مريين	من بين	١٣	٣٢٥
أن	ن	١٩	٣٣١
قراصة	قريصة	١٣	٣٤٥
فليجز	فيجز	١٥	٣٥٣
بن غياث	نغياث	٨	٣٥٩
قال ابن الجوزي	قال	٥	٣٦٥
، شريك	عن شريك ،	١٣	٣٦٨
يقنع	يقنع	١١	٣٦٩
مشاورا	مشارا	١٥	٣٧٠

جدول الخطأ وصوابه

م

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
قلت	قالت	١٨	٣٧١
تشبه	تشبيه	١٦	٣٨٠
والكتابة	والكتاب	١٤	٣٨٧
لأن	لأ	٣	٣٩١
ورعنان ورعنان	ورعنان	٦	٣٩١
أجل	لأجل	٦	٣٩٢
إنك يا	يا	١١	٣٩٤
هشاما وبلغ	هشام وبلغ	٥	٣٩٥
يسره	يسره	٩	٤٠٣
إلى إيجاز	إلى	٩	٤٠٥
وإذا	وإذا	١٢	»
خفاف	خفاف	١١	٤٠٦
عن	على	١١	٤٠٦
وخص	وخص	١٤	٤٠٨
تصنيفه الببد	تصنيفه	٩	٤٠٩
بالاسلام	بالاسلام	١٨	٤١٦
ماغندي	عندي	٧	٤٢١
أصلي	صلي	١١	٤٢٦
أبي أسيد	أبي	١٦	٤٢٩
والدطاء والاكرام	والاكرام	٢	٤٣١
وشنا نا	وأشنا نا	١٢	»
حبيب	حبيب	٢	٤٣٨
وأنسا	ونسأ	٨	»
المصلحين	المصلحين	٥	٤٣٩
كرعه	كرهه	٥	٤٤١
أولى	لى	١٧	»
« السلام عليكم »	« السلام عليكم »	١١	٤٤٩

جدول الخطأ وصوابه

ن

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
استؤذن	استأذن	١٥	٤٥٥
مختلف فيه	مختلف	٩	٤٦٤
الكبر	الكبير	١٦	٥
أبيه بن كعب	كعب	٢	٤٦٢
اللهم	واللهم	١٤	٤٧٨
مجد الدين	تقى الدين	١٢	٤٧٩
فأنها	فأنا	١٣	٤٨١
منزله ذلك	منزله	١٦	٤٨٢
عن أحمد	عنه أحمد	٢	٤٨٢
من	ن	٨	٤٩١
أقبل	أقل	١٢	٤٩٨
نزال	نزل	٩	٥١٠



بيان

﴿ تصويب ما وقع من خطأ الطبع في حواشي هذا الجزء ﴾

خاصة بذكر الصواب فيها دون الخطأ ﴿

صفحة	سطر	الصواب
١١٧	٣ و ٢	بعدد السنين
١١٨	١	عدين ايبن اسم المدينة الخ
١٧٨	٢	فيل قوله الا بي
١٨٧	٢	ذلك الرجل
»	٥	عليكم بالقصة
١٩١	١	ماقاله النووي
٢٥٩	١	حلى سقف بيته
٢٧٩	١	هكذا
٣١٧	٤	وصيته
»	٩	لا ان الله يعذبه
٣٢٦	١	لما يترتب
٣٥٦	٣	الاساءة
٣٦٦	٢	اهل الرأي
٣٦٨	٦	العبادات
»	٧	أحد القولين

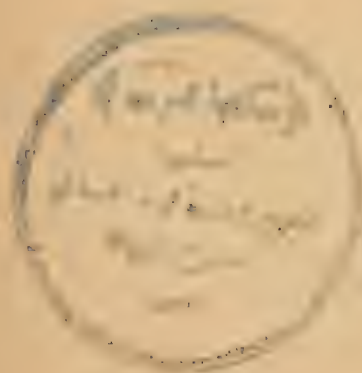
﴿ تم والله الحمد والمنة ﴾



فهرس
الجزء الاول

مم

الاداب الشرعية
والمنع المرعية



(طبع بمطبعة « المنار » في آخر ذي القعدة سنة ۱۳۴۸)

﴿ فهرس كتاب الآداب الشرعية ، والمنع المرعية ﴾

صفحة	صفحة
٤٧ فضيلة الصدق والوفاء	٣ فصل في الخوف والرجاء والرضا
٤٩ كلام لابي بكر وعمر وعلي في الحق	٥ فصل في البهت والغيبة والتجسمة والنفاق
والباطل	١١ اتلعن والسباب والفحش
٥١ فصل في السعة في الكلام وألفاظ الناس	١٣ فصل في المنكر والحديمة والسخرية
٥٣ حسن الظن وسوء الظن	والاستهزاء
٥٥ باب في الحذر	١٥ لإباحة المعارض ومحالها
٥٨ فصل في وجوب كف اليد والقلم	١٧ » » ولو باليمين
والفرج وسائر الاعضاء عما يحرم	١٩ كراهة التدليس وإن لم يكن كذبا
٦١ ذم الغلو واتباع الهوى في كل شيء	٢١ الكذب والمرأء والمداراة
٦٣ الشكوى من أهل الزمان والترجم على	٢٣ لإباحة الكذب في ثلاثة مواطن
السلف	٢٧ لإباحة التحديث عن بني إسرائيل
٦٤ فصل في وجوب التوبة وأحكامها وما	٢٩ فصل في حقيقة الكذب واليمين فيه
يتأب منه	وفي غيره والاستثناء فيها
٦٩ قول ابن عباس بنفي توبة القاتل	٣١ الخبر على الاعتقاد أو الظن الخائف
٧١ عدم صحة توبة المصروع وأنه لا يفتان	للاواقع
للتائب ظالم	٣٣ الخلف والطلاق على الظن أو عدمه
٧٥ دعاء النائب من الغيبة ونحوها من انتخابه	٣٥ حكم الخصاصة في الباطل أصالة أو وكالة
٧٧ حديث الاستحلال من الغيبة	٣٧ حكم الاستثناء في القسم
٧٩ ما يفعله النائب من الزنا	٣٨ فصل في الزعم وكون زعموا مطابقة
٨١ فصل فيها على النائب من قضاء العبادات	الكذب
ومعارضة قرين السوء وموضح التذنب	٤٠ فصل في حفظ اللسان وتوقي الكلام
٨٣ الغفوة عن ظلم وجهله في حل	٤٣ آثار وحكم في آفات اللسان وذم كثرة
٨٤ فصل في الإبراء المعلق بشرط	الكلام
٨٥ فصل فيمن استدان وليس عنده وقاء	٤٥ وفاء إسماعيل والنبي ﷺ بالوعد
وهو يتوبه	وما عايناه

فهرس كتاب الاداب الشرعية ج

صفحة	صفحة
٨٩ من مات وعليه دين	١٢٥ فصل في التوبة من البدع المفسدة
٩٣ من يقضي الله دينه لعدم تقريبه	والمكفرة وما اشترط فيها
٩٦ فصل في براءة ذمة من رد ما غصبه على	١٢٧ قبول التوبة ما لم يغفر النائب
ورثة المفسوب منه وبقاء اثم الغاصب	١٣١ « الى طلوع الشمس من مغربها »
٩٧ فصل في وجوب اتقاء السفائر	١٣٥ « فضل من الله »
٩٧ فصل في اتقاء المظالم	١٣٨ فصل في تبديل السيئات حسنات
٩٨ فصل فيمن كان غده مال حلال وشبهة	بالتوبة
٩٨ « في حقيقة التوبة وشروطها »	١٣٩ تحريم الكفار في النار بوعيد الله تعالى
١٠٣ أساس حديث « التدم توبة » و	١٤٠ جوب التماسي بالتوبة والكفر
« ما أصبر من استغفر »	بالاسلام
١٠٧ مناجاة الرب لعبده وغفرانه الذنوب	١٤٨ فصل في سرور الانسان بمعرفة
يوم القيامة	طاعته والمحب والرياء والفورور بها
١٠٩ فصل في حكم توبة الكافر من المعاصي	١٥٣ اصلاح السريرة والاخذ بالاص
دون الكفر والعكس	وعلامات فساد القلب
١١٣ فصل في بل الطبع الى المعصية والنية	١٥٥ القراصة والكياسة والتمني
والعزم والارادة لها وما يعنى من ذلك	١٥٧ فصل في فضيحة المعاصي
١١٥ العقاب على إرادة الظلم في الحرم وان	« فصل في أسباب موافق العقاب وثمرات
لم يفعل	التوحيد والدعاء والالتزام بالرفوع منه
١٢١ فصل في وصية الامام أحمد ولده بنية	١٥٩ أدعية النبي ﷺ واستغاثته ربه
الخير	١٦٥ فوائد الصلاة البدنية والنفسية
١٢٢ فصل في هل الحدود كفارة مطلقاً أم	١٧١ خطاب الله لعبده ومنه عليه بالان الحال
بشرط التوبة ؟	١٧٣ فصل في وجوب حب العبد لربه
١٢٤ فصل في صحة توبة العاجز عما حرم	بما يتجنب اليه من لعمه
عليه من قول وفعل	١٧٤ فصل في الامر بالمعروف والنهي
١٢٥ مطلب كون السلف لم يكونوا يطلقون	عن المنكر
لفظ الحرام إلا على ما علم تحريمه	١٨١ فصل في كون النهي عن المنكر فرض
بدليل قطعي	كفاية على من لم يتعين عليه

صفحة	صفحة
٢٢١	١٨٣ فصل في الانكار على من يخالف
٢٢٢	مذهبه بشير دليل
٢٢٣	١٨٦ فصل في ان من اجتهد فيما يسوع
٢٢٤	فيه خلاف من الفروع لا انكار عليه
٢٢٥	١٩١ فصل في نصوص وجوب الامر
٢٢٦	بالمعروف والناهي عن المنكر
٢٢٧	١٩٤ فصل في الانكار الواجب والمندوب
٢٢٨	والمشروط فيه اذن الحاكم
٢٢٩	١٩٧ ما يراعى في وعظ الامراء
٢٣٠	والسلطين
٢٣١	١٩٩ أحاديث في الامارة والولاية والعدل
٢٣٢	والظلم
٢٣٣	٢٠٣ أمثال منظومة ومنثورة في العدل
٢٣٤	والظلم
٢٣٥	٢٠٥ العدل في الرضا والتعصب والقصد
٢٣٦	في النفي والفقر
٢٣٧	٢٠٧ نصائح وحكم مأثورة في الاخلاق
٢٣٨	٢٠٩ الانكار على غير المكلف للزجر
٢٣٩	والنأديب
٢٤٠	٢١٠ الانكار على أهل السوق
٢٤١	» » » أهل الذمة
٢٤٢	٢١٣ فصل في تحقيق دار الاسلام ودار
٢٤٣	الحرب
٢٤٤	٢١٤ فصل فيما ينبغي أن ينصف به الأمر
٢٤٥	بالمعروف والناهي عن المنكر
٢٤٦	٢١٧ شروط رفع المنكر الى السلطان ان لم
٢٤٧	يقنه قلعله
٢٤٨	٢٢١
٢٤٩	٢٢٢
٢٥٠	٢٢٣
٢٥١	٢٢٤
٢٥٢	٢٢٥
٢٥٣	٢٢٦
٢٥٤	٢٢٧
٢٥٥	٢٢٨
٢٥٦	٢٢٩
٢٥٧	٢٣٠
٢٥٨	٢٣١
٢٥٩	٢٣٢
٢٦٠	٢٣٣
٢٦١	٢٣٤
٢٦٢	٢٣٥
٢٦٣	٢٣٦
٢٦٤	٢٣٧
٢٦٥	٢٣٨
٢٦٦	٢٣٩
٢٦٧	٢٤٠
٢٦٨	٢٤١
٢٦٩	٢٤٢
٢٧٠	٢٤٣
٢٧١	٢٤٤
٢٧٢	٢٤٥
٢٧٣	٢٤٦
٢٧٤	٢٤٧
٢٧٥	٢٤٨
٢٧٦	٢٤٩
٢٧٧	٢٥٠
٢٧٨	٢٥١
٢٧٩	٢٥٢
٢٨٠	٢٥٣
٢٨١	٢٥٤
٢٨٢	٢٥٥
٢٨٣	٢٥٦
٢٨٤	٢٥٧
٢٨٥	٢٥٨
٢٨٦	٢٥٩
٢٨٧	٢٦٠
٢٨٨	٢٦١
٢٨٩	٢٦٢
٢٩٠	٢٦٣
٢٩١	٢٦٤
٢٩٢	٢٦٥
٢٩٣	٢٦٦
٢٩٤	٢٦٧
٢٩٥	٢٦٨
٢٩٦	٢٦٩
٢٩٧	٢٧٠
٢٩٨	٢٧١
٢٩٩	٢٧٢
٣٠٠	٢٧٣
٣٠١	٢٧٤
٣٠٢	٢٧٥
٣٠٣	٢٧٦
٣٠٤	٢٧٧
٣٠٥	٢٧٨
٣٠٦	٢٧٩
٣٠٧	٢٨٠
٣٠٨	٢٨١
٣٠٩	٢٨٢
٣١٠	٢٨٣
٣١١	٢٨٤
٣١٢	٢٨٥
٣١٣	٢٨٦
٣١٤	٢٨٧
٣١٥	٢٨٨
٣١٦	٢٨٩
٣١٧	٢٩٠
٣١٨	٢٩١
٣١٩	٢٩٢
٣٢٠	٢٩٣
٣٢١	٢٩٤
٣٢٢	٢٩٥
٣٢٣	٢٩٦
٣٢٤	٢٩٧
٣٢٥	٢٩٨
٣٢٦	٢٩٩
٣٢٧	٣٠٠
٣٢٨	٣٠١
٣٢٩	٣٠٢
٣٣٠	٣٠٣
٣٣١	٣٠٤
٣٣٢	٣٠٥
٣٣٣	٣٠٦
٣٣٤	٣٠٧
٣٣٥	٣٠٨
٣٣٦	٣٠٩
٣٣٧	٣١٠
٣٣٨	٣١١
٣٣٩	٣١٢
٣٤٠	٣١٣
٣٤١	٣١٤
٣٤٢	٣١٥
٣٤٣	٣١٦
٣٤٤	٣١٧
٣٤٥	٣١٨
٣٤٦	٣١٩
٣٤٧	٣٢٠
٣٤٨	٣٢١
٣٤٩	٣٢٢
٣٥٠	٣٢٣
٣٥١	٣٢٤
٣٥٢	٣٢٥
٣٥٣	٣٢٦
٣٥٤	٣٢٧
٣٥٥	٣٢٨
٣٥٦	٣٢٩
٣٥٧	٣٣٠
٣٥٨	٣٣١
٣٥٩	٣٣٢
٣٦٠	٣٣٣
٣٦١	٣٣٤
٣٦٢	٣٣٥
٣٦٣	٣٣٦
٣٦٤	٣٣٧
٣٦٥	٣٣٨
٣٦٦	٣٣٩
٣٦٧	٣٤٠
٣٦٨	٣٤١
٣٦٩	٣٤٢
٣٧٠	٣٤٣
٣٧١	٣٤٤
٣٧٢	٣٤٥
٣٧٣	٣٤٦
٣٧٤	٣٤٧
٣٧٥	٣٤٨
٣٧٦	٣٤٩
٣٧٧	٣٥٠
٣٧٨	٣٥١
٣٧٩	٣٥٢
٣٨٠	٣٥٣
٣٨١	٣٥٤
٣٨٢	٣٥٥
٣٨٣	٣٥٦
٣٨٤	٣٥٧
٣٨٥	٣٥٨
٣٨٦	٣٥٩
٣٨٧	٣٦٠
٣٨٨	٣٦١
٣٨٩	٣٦٢
٣٩٠	٣٦٣
٣٩١	٣٦٤
٣٩٢	٣٦٥
٣٩٣	٣٦٦
٣٩٤	٣٦٧
٣٩٥	٣٦٨
٣٩٦	٣٦٩
٣٩٧	٣٧٠
٣٩٨	٣٧١
٣٩٩	٣٧٢
٤٠٠	٣٧٣
٤٠١	٣٧٤
٤٠٢	٣٧٥
٤٠٣	٣٧٦
٤٠٤	٣٧٧
٤٠٥	٣٧٨
٤٠٦	٣٧٩
٤٠٧	٣٨٠
٤٠٨	٣٨١
٤٠٩	٣٨٢
٤١٠	٣٨٣
٤١١	٣٨٤
٤١٢	٣٨٥
٤١٣	٣٨٦
٤١٤	٣٨٧
٤١٥	٣٨٨
٤١٦	٣٨٩
٤١٧	٣٩٠
٤١٨	٣٩١
٤١٩	٣٩٢
٤٢٠	٣٩٣
٤٢١	٣٩٤
٤٢٢	٣٩٥
٤٢٣	٣٩٦
٤٢٤	٣٩٧
٤٢٥	٣٩٨
٤٢٦	٣٩٩
٤٢٧	٤٠٠
٤٢٨	٤٠١
٤٢٩	٤٠٢
٤٣٠	٤٠٣
٤٣١	٤٠٤
٤٣٢	٤٠٥
٤٣٣	٤٠٦
٤٣٤	٤٠٧
٤٣٥	٤٠٨
٤٣٦	٤٠٩
٤٣٧	٤١٠
٤٣٨	٤١١
٤٣٩	٤١٢
٤٤٠	٤١٣
٤٤١	٤١٤
٤٤٢	٤١٥
٤٤٣	٤١٦
٤٤٤	٤١٧
٤٤٥	٤١٨
٤٤٦	٤١٩
٤٤٧	٤٢٠
٤٤٨	٤٢١
٤٤٩	٤٢٢
٤٥٠	٤٢٣
٤٥١	٤٢٤
٤٥٢	٤٢٥
٤٥٣	٤٢٦
٤٥٤	٤٢٧
٤٥٥	٤٢٨
٤٥٦	٤٢٩
٤٥٧	٤٣٠
٤٥٨	٤٣١
٤٥٩	٤٣٢
٤٦٠	٤٣٣
٤٦١	٤٣٤
٤٦٢	٤٣٥
٤٦٣	٤٣٦
٤٦٤	٤٣٧
٤٦٥	٤٣٨
٤٦٦	٤٣٩
٤٦٧	٤٤٠
٤٦٨	٤٤١
٤٦٩	٤٤٢
٤٧٠	٤٤٣
٤٧١	٤٤٤
٤٧٢	٤٤٥
٤٧٣	٤٤٦
٤٧٤	٤٤٧
٤٧٥	٤٤٨
٤٧٦	٤٤٩
٤٧٧	٤٥٠
٤٧٨	٤٥١
٤٧٩	٤٥٢
٤٨٠	٤٥٣
٤٨١	٤٥٤
٤٨٢	٤٥٥
٤٨٣	٤٥٦
٤٨٤	٤٥٧
٤٨٥	٤٥٨
٤٨٦	٤٥٩
٤٨٧	٤٦٠
٤٨٨	٤٦١
٤٨٩	٤٦٢
٤٩٠	٤٦٣
٤٩١	٤٦٤
٤٩٢	٤٦٥
٤٩٣	٤٦٦
٤٩٤	٤٦٧
٤٩٥	٤٦٨
٤٩٦	٤٦٩
٤٩٧	٤٧٠
٤٩٨	٤٧١
٤٩٩	٤٧٢
٥٠٠	٤٧٣
٥٠١	٤٧٤
٥٠٢	٤٧٥
٥٠٣	٤٧٦
٥٠٤	٤٧٧
٥٠٥	٤٧٨
٥٠٦	٤٧٩
٥٠٧	٤٨٠
٥٠٨	٤٨١
٥٠٩	٤٨٢
٥١٠	٤٨٣
٥١١	٤٨٤
٥١٢	٤٨٥
٥١٣	٤٨٦
٥١٤	٤٨٧
٥١٥	٤٨٨
٥١٦	٤٨٩
٥١٧	٤٩٠
٥١٨	٤٩١
٥١٩	٤٩٢
٥٢٠	٤٩٣
٥٢١	٤٩٤
٥٢٢	٤٩٥
٥٢٣	٤٩٦
٥٢٤	٤٩٧
٥٢٥	٤٩٨
٥٢٦	٤٩٩
٥٢٧	٥٠٠
٥٢٨	٥٠١
٥٢٩	٥٠٢
٥٣٠	٥٠٣
٥٣١	٥٠٤
٥٣٢	٥٠٥
٥٣٣	٥٠٦
٥٣٤	٥٠٧
٥٣٥	٥٠٨
٥٣٦	٥٠٩
٥٣٧	٥١٠
٥٣٨	٥١١
٥٣٩	٥١٢
٥٤٠	٥١٣
٥٤١	٥١٤
٥٤٢	٥١٥
٥٤٣	٥١٦
٥٤٤	٥١٧
٥٤٥	٥١٨
٥٤٦	٥١٩
٥٤٧	٥٢٠
٥٤٨	٥٢١
٥٤٩	٥٢٢
٥٥٠	٥٢٣
٥٥١	٥٢٤
٥٥٢	٥٢٥
٥٥٣	٥٢٦
٥٥٤	٥٢٧
٥٥٥	٥٢٨
٥٥٦	٥٢٩
٥٥٧	٥٣٠
٥٥٨	٥٣١
٥٥٩	٥٣٢
٥٦٠	٥٣٣
٥٦١	٥٣٤
٥٦٢	٥٣٥
٥٦٣	٥٣٦
٥٦٤	٥٣٧
٥٦٥	٥٣٨
٥٦٦	٥٣٩
٥٦٧	٥٤٠
٥٦٨	٥٤١
٥٦٩	٥٤٢
٥٧٠	٥٤٣
٥٧١	٥٤٤
٥٧٢	٥٤٥
٥٧٣	٥٤٦
٥٧٤	٥٤٧
٥٧٥	٥٤٨
٥٧٦	٥٤٩
٥٧٧	٥٥٠
٥٧٨	٥٥١
٥٧٩	٥٥٢
٥٨٠	٥٥٣
٥٨١	٥٥٤
٥٨٢	٥٥٥
٥٨٣	٥٥٦
٥٨٤	٥٥٧
٥٨٥	٥٥٨
٥٨٦	٥٥٩
٥٨٧	٥٦٠
٥٨٨	٥٦١
٥٨٩	٥٦٢
٥٩٠	٥٦٣
٥٩١	٥٦٤
٥٩٢	٥٦٥
٥٩٣	٥٦٦
٥٩٤	٥٦٧
٥٩٥	٥٦٨
٥٩٦	٥٦٩
٥٩٧	٥٧٠
٥٩٨	٥٧١
٥٩٩	٥٧٢
٦٠٠	٥٧٣
٦٠١	٥٧٤
٦٠٢	٥٧٥
٦٠٣	٥٧٦
٦٠٤	٥٧٧
٦٠٥	٥٧٨
٦٠٦	٥٧٩
٦٠٧	٥٨٠
٦٠٨	٥٨١
٦٠٩	٥٨٢
٦١٠	٥٨٣
٦١١	٥٨٤
٦١٢	٥٨٥
٦١٣	٥٨٦
٦١٤	٥٨٧
٦١٥	٥٨٨
٦١٦	٥٨٩
٦١٧	٥٩٠
٦١٨	٥٩١
٦١٩	٥٩٢
٦٢٠	٥٩٣
٦٢١	٥٩٤
٦٢٢	٥٩٥
٦٢٣	٥٩٦
٦٢٤	٥٩٧
٦٢٥	٥٩٨
٦٢٦	٥٩٩
٦٢٧	٦٠٠
٦٢٨	٦٠١
٦٢٩	٦٠٢
٦٣٠	٦٠٣
٦٣١	٦٠٤
٦٣٢	٦٠٥
٦٣٣	٦٠٦
٦٣٤	٦٠٧
٦٣٥	٦٠٨
٦٣٦	٦٠٩
٦٣٧	٦١٠
٦٣٨	٦١١
٦٣٩	٦١٢
٦٤٠	٦١٣
٦٤١	٦١٤
٦٤٢	٦١٥
٦٤٣	٦١٦
٦٤٤	٦١٧
٦٤٥	٦١٨
٦٤٦	٦١٩
٦٤٧	٦٢٠
٦٤٨	٦٢١
٦٤٩	٦٢٢
٦٥٠	٦٢٣
٦٥١	٦٢٤
٦٥٢	٦٢٥
٦٥٣	٦٢٦

فهرس كتاب الآداب الشرعية

صفحة	صفحة
٢٩٧	والجارودي
ينبغي الانكار على الفعل غير المشروع	٢٩٩ هجر العصاة والمبتدعة والمنهم النفاق
وان كثر فاعلوه	٢٩١ اخبار وآثار في بجانب أهل البدع
٢٩٨ فصل في تميز الاعمال وانقسام الفعل	والمعاصي
الواحد بالنوع الى طاعة ومعصية بالنية	٢٩٣ لا يجر من يستتر بالمعصية
٣٠٠ لا ينبغي ترك العمل المشروع خوف	٢٩٥ أما السر على المستترين بالمعصية
الرياء	لا المتجاهرين
٣٠٢ تفاوت الاجر لمن يشق عليه العمل	٢٩٧ شهادة <small>عليه السلام</small> لرجل بالخيانة عن
ومن لا يشق	وحي او اجتهاد
٣٠٣ فصل في جواز لعن الكفار والفساق	٢٩٨ فصل في هجر الكافر والفاسق
والخلاف في المعين منهما كيزيد	والمبتدع والداعي الى بدعة مضلة
ان معاوية	٢٩٩ فصل في كون الهجرة لا يجوز
٣٠٥ خروج الحسين على يزيد لدفع	بغير الواحد عما يوجب الهجرة
الباطل واقامة الحق	٢٩٣ فصل في هجر المسلم العدل ومقاطعة
٣٠٧ الخلاف في لعن يزيد باسمه	ومعاداته وتحقيره
٣٠٩ لعن أهل الأهواء واستدلال احمد	٢٧٥ فصل في زوال الهجر بالسلام
بالقرآن على لعن يزيد	ومسائل في التسمية ومضى تباح
٣١١ البحث فيمن لعن النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> عن	٢٧٧ غيبة المظلوم لظلمه ودعاؤه عليه
علم او غضب	٢٧٩ غيرة النساء وما يفي عنهن لو لزمها
٣١٣ جواز لعن من ورد النص بلعنه	٢٨٥ وقائع غيرة أزواج النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>
٣١٤ فصل في انكار بعض العلماء مالا	٢٨٧ الاحاديث في تحريم هجر المؤمن
يعقلون من كلام كبار العارفين	فوق ثلاث
والحكاه	٢٨٩ ما يزول به الهجر من سلام وكتابة
٣١٦ فصل في الانكار على النساء الاجانب	٢٩١ حظر حبس أهل البدع لبدعتهم
كشف وجوههم في الطريق	٢٩٢ انكار المنكر الحفي والبعيد والماضي
٣١٧ » » » بداعي الزينة وظن المنكر	٢٩٥ خطأ فرق من الناس في محاجة موسى
والنجس لذلك	وآدم
٣١٩ النجس واستراق السمع لمعرفة المنكر	

صفحة	صفحة
٣٢١ فصل في الإنكار على الرجل والمرأة	٣٤٨ فصل فيما صح من الأحاديث في
مواقف الريّة كخلوة ونحوها	انقضاء النار باصطناع المعروف والصدقة
٣٢٣ فصل في نشر السنة بالقول والعمل	ولو بشق عمرة
بغير خصومة ولا عنف	٣٥٣ فصل في أن شكر الناس شكر لله
٣٢٥ فصل في كراهة مداخل السوء	ومن لم يشكر الناس لا يشكر الله
٣٢٥ فصل في حق المسلم على المسلم	٣٥٥ الوعيد على كفر المشرك والتعصية
٣٢٨ الأحاديث في تناصح المسلمين	ومدح ضده
وإحاديثهم وتعاوّنهم	٣٥٧ حكم متورة ومنظومة في شكر النعم
٣٣١ تناقل أهل الفضل عن صفه المبطلين	٣٥٨ فصل في تحريم المن على العطاء وهو
٣٣٣ إجابة الدعوة والمنازع منها - انتهى	من الكائن عند أحد
عن طعام المباركة	٣٥٩ فصل في الشبابة واستعاذته ﷺ
٣٣٥ فصل في كون الهدية لمن أهديت	منها ومن أمور أخرى
إليه لا لمن حضر	٣٦١ شهادة مشركات كندة وحضر موت
٣٣٥ فصل في قبول الهدية إذا لم تكن على	بوفاته ﷺ
عمل البر	٣٦٣ جزاء الإنسان في الدنيا ببعض ذنوبه
٣٣٩ الهدية والجعل على القرآن والأعمال	٣٦٤ فصل في صيغة الدعاء بالمغفرة وغيرها
الرسمية	بعد الجواب بلا إلحاقية
٣٤٠ فصل في حمل ما جاء عن الأخوان	٣٦٤ فصل في التزام المشورة في الأمور
على أحسن الحامل	كلها ومنه في قوله تعالى (وشاورهم في الأمر)
٣٤٣ حكم متورة ومنظومة في الاعتذار	٣٦٩ حكم في فوائد الاستشارة والعمل بها
والعتاب	٣٧١ فصل في عدم المباينة بالقول
٣٤٥ تحذير المرء أن يكون إمامة	٣٧٢ فصل في الصلاة على النبي ﷺ في
٣٤٦ فصل في احترام الجليس وأكرام	غير الصلاة
الصديق والمكافأة على المعروف	٣٧٤ فصل في السلام وتحقيق القول فيه
٣٤٧ فصل في إجابة الدعوة وهل يمنع	على المنفرد والجماعة
وجوبها الاستار ذات التصاور	٣٧٦ حكم السلام على المصلي والمتوضي
٣٤٨ فصل في الهدية لذي القرنى في الوليمة	والتؤذن والآكل والنخلي

صفحة	صفحة
٣٨٣	أكمل رد السلام وأقله
٣٨٤	حديث « حذف السلام سنة »
٣٨٥	فصل في رد جواب الكتاب وأسلوب السلف في المكاتبة
٣٩١	الثلاث في عنوان الكتاب وعنوانه
٣٩٥	أقوال بليغة في الاعتذار
٣٩٧	أقوال البلاء في حد البلاغة وأمثلة منها
٤٠٢	طائفة من نوابغ الحكم وكتب البلاء
٤٠٩	فصل يتعلق بالمكاتبة
٤١٢	مذهب عامة العلماء أن لا يبدأ أهل الذمة بالسلام
٤١٥	فصل في السلام والدعاء لأهل الذمة ومصالحهم
٤١٨	فصل فيمن يبدأ بالسلام وتبليغه بالكتاب وحكم الجواب
٤٢١	الاحباب بإقشاء السلام ودخول الجنة بالاحباب
٤٢٤	معنى آية (فسلعوا على أنفسكم) وتعريف السلام وتمكيره
٤٢٥	لفظ السلام على الميت وتكراره
٤٢٦	فضل من بدأ بالسلام
٤٢٧	فصل في السلام وردة باللفظ وبالإشارة
٤٢٨	فصل في قول كيف أمسيت كيف أصبحت بدلا من السلام
٤٣٢	الدعاء في الزواج وغيره بغير المأثور
٤٣٤	فصل في النهي عن تحية الجاهلية وما هي
٤٣٥	كرهية قول أبقاك الله في السلام
٤٤١	كرهية قول: أمتع الله بك، في الدعاء
٤٤٣	فصل في قولهم في السلام والكتاب جعلت فداءك، وفداك أمي وأبي
٤٤٣	فصل في سنة الاستئذان في الدخول على الناس
٤٤٥	لا يستقبل المستأذن الباب
٤٤٧	لصوص في التعاون والاحسان
٤٤٩	صفة السلام والاستئذان المأثورة
٤٥١	استئذان الرجل على أهله في بيته
٤٥٣	ما يستحب للزائر مع المزور في بيته
٤٥٧	فصل في حظر الجلوس في وسط الحلقة والفرقة بين الرجلين
٤٥٨	فصل في القيام للقادم وأدب السنة فيه
٤٦١	رحمة الصغير وتوقير الكبير وإكرام أهل الفضل
٤٦٩	فصل في استحباب الفخر والخيلاء في الحرب
٤٦٩	فصل في إكرام كريم القوم كالشرفاء وإزال الناس منازلهم
٤٧١	فصل في أن الطيب والسادة والابن لا ترد
٤٧٣	فصل في تعلم الأدب وحسن السمعة والسيرة والمعاملة والاقتصاد
٤٧٥	ما يستحب أن يقال للمسافر والدعوات المستجابة

صفحة	صفحة
٤٧٨	ما يقال عند السفر وعند العودة
٤٧٩	إعلام المسافر أهله بوقت عودته
٤٨٠	فصل فيما يستحب في السفر والعودة منه
٤٨٣	فصل فيما يحرم من سفر المرأة مع غير ذي رحم محرم منها
٤٨٤	فصل فيما يقوله من انقالت دابته أو ضل الطريق
٤٨٥	فصل فيما يقال عند أخذ الرجل شيئاً من حية الرجل
٤٨٦	فصل في كراهة السياحة إلى غير مكان معلوم ولا غرض مشروع
٤٨٧	فصل في بر الوالدين وطاعتها وولي الأمر والزوج والسيد ومعلم الخير في غير مصيبة
٤٩٦	فصل في الحلال والحرام والمشتبه فيه وحكم الكنير والقليل من الحرام
٤٩٨	جواز الأكل من طعام المراهق والطفلة
٥٠٢	فصل في أنه ليس للوالدين إلزام الولد بشكاح من لا يريد
٥٠٣	» » » لا تجب طاعة الوالدين بطلاق امرأته
٥٠٤	فصل في حكم أمر الوالدين أو أحدهما بالزواج أو بيع سريته
٥٠٥	فصل في أمر الوالدين بالمعروف ونهيها عن المنكر
» » »	استئذان الأم للخروج من مكان المنكر
٥٠٦	» » » انقضاء نكاح الأم إذا ساعد قريته
» » »	فيما يجوز من ضرب الأولاد
٥٠٧	» » » في صلة الرحم وحد ما يحرم قطعه منها
٥٠٨	» » » بر الوالدين والاحسان إلى البنات وتربية الأولاد وتعليمهم

الأدب الشيعي

والمسح الموعود

تأليف

الأمام العالم العلامة

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنيلي
﴿تعطيه الله برحمته وأسكنه فسيح جنته﴾

الجزء الأول

أشرف على تصحيحه ، وعلق عليه بعض الحواشي

الشيخ محمد رشيد رضا

منشئ مجلة المنار

مطبعة المنار بمصر

شارع الانصار رقم ١٤

25
2017.5
I8
I25
114

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن يا كريم

قل الشيخ الامام العالم العلامة اقضي القضاة ، شمس الدين أبو عبد الله
محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي رحمه الله تعالى ورضي عنه وأتاه الجنة
الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى
آله وصحبه وسلم . أما بعد فهذا كتاب يشتمل على جملة كثيرة من
الآداب الشرعية ، والمناجاة المرعية ، يحتاج الى معرفته أو معرفة كثير من
كل عالم أو عابد وكل مسلم ، وقد صنف في هذا المعنى كثير من أصحابنا
كأبي داود السجستاني صاحب السنن ، وأبي بكر الخلال ، وأبي بكر
عبد العزيز ، وأبي حفص ، وأبي دلي بن أبي موسى ، والقاضي أبي يعلى ،
وابن عقيل وغيرهم ، وصنف في بعض ما يتعلق به - كالأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر والدعاء والطب واللباس وغير ذلك - الطبراني وأبو بكر
الآجري وأبو محمد الخلال والقاضي أبو يعلى وابنه أبو الحسين وابن
الجوزي وغيرهم

وقد اشتمل هذا الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على ما تضمنته
هذه المصنفات من المسائل أو على أكثرها ، وتضمن مع ذلك أشياء كثيرة

نافعة حسنة غريبة من أماكن متفرقة ، فمن علمه علم قدره ، وعلم أنه قد علم من الفوائد المحتاج إليها لم يعلم أكثر الفقهاء أو كثير منهم لاشتغالهم بغيره ، وعزة الكتب الجامعة لهذا الفن . والله أسأل حسن القصد والنية ، وأن ينفع به من حفظه وقرأه وكتبه ، وأن يجعله عام النفع والبركة بفضل ورحمته إنه على كل شيء قدير

فصل

(في الخوف والرجاء والرضا (١))

إن لكل مسلم مكاف خوف السابقة والخاتمة والمكره والخديعة والفضيحة، والصبر على الطاعة والنعم والبلاء والنقم في بدنه وعرضه وأهله وماله ، وعن كل مأثم ، واستدراكات من الهفوات ، وقصد القرب والطاعة بغيره وفعله ، كقوله وسائر حر كانه وسكنايه ، والزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة ، والنظر في حاله ومآله ، وحشره ونشره وسؤاله ، ويسر رجاء قبول الطاعة والتوبة من المعصية والمعاناة ، والاكتفاء بالكفاية المعتادة بلا اسراف ولا تقصير ، ذكر ذلك في الرعاية الكبرى وغيرها . وقال في نهاية المبتدئين : هل يجب الرضا بالمرض والسقم والفقر والعاهة وعدم العقل ؟ قال القاضي لا يلزم ، وقيل بلى ، قال ابن عقيل الرضا بقضاء الله تعالى واجب فيها كان من فعله تعالى كالامراض ونحوها ، قال فأما ما نهى عنه من أفعال

(١) هذا العنوان وغيره من عناوين الفصول من وضع مصحح الكتاب الفرض منها تسهيل المراجعة . وقد اقتد بنا فيه بوضع بعض أئمة الحديث والفقهاء العناوين الصحيح مسلم

العباد كالكفر والضلال فلا يجوز اجماعا إذ الرضا بالكفر والمعاصي
كفر وعصيان .

وذكر الشيخ تقي الدين أن الرضا بالقضاء ليس بواجب في أصح قولي
العلماء انما الواجب الصبر وذكر في كتاب الايمان (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله
ورسوله ثم لم يرتابوا) فلم يجعل لهم ريبا عند المحن التي تهلك الايمان في القلوب
والريب يكون في علم القلب وعمله ، بخلاف الشك فانه لا يكون الا في العلم
فهذا لا يوصف باليقين الا من اطمان قلبه على عملا ، والا فاذا كان عالما
بالحق ولكن المصيبة أو الخوف أو رثته جزعا عظيما لم يكن صاحب يقين
وذكر الشيخ وجيه الدين من أصعبنا في شرح الهداية أنه يجوز
البكاء على الميت اذا تجرد عن فعل محرم من ندب وبياحة وتسخط بقضاء
الله وقدره المحتوم ، والجزع الذي يناقض الانقياد والاستسلام له ، وقال
ابن الجوزي في آخر كلامه في قوله تعالى (يا أسفا على يوسف) قال وروي عن
الحسن أن أخاه مات فجزع الحسن جزعا شديدا فعوتب في ذلك فقال ما سمعت
الله عاب على يعقوب عليه السلام الحزن (١) حيث قال (يا أسفا على يوسف)
وذكر الشيخ تقي الدين في النعفة العراقية أن البكاء على الميت على
وجه الرحمة مستحب وذلك لا يناقض الرضا بقضاء الله ، بخلاف البكاء عليه
لقوات حفظه منه ، وبهذا يعرف معنى قول النبي ﷺ لما بكى على الميت

(١) ذكر في الدر المنثور عن خرجوا هذا الامر ما نصه : لما مات سعيد بن
الحسن حزن عليه الحسن حزنا شديدا فكلهم الحسن في ذلك فقال الخ ولم يعد الآية

وقال « هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده » وإن هذا ليس كبكاء من
بكي لحظه لا لرحمة الميت ، وأن الفضيل لما مات ابنه ضحك وقال رأيت
أن الله قد قضى فأحببت أن أَرْضَى بما قضى الله به ، حاله حال حسن بالنسبة
لأهل الجزع ، فأما رحمة الميت والرضا بالقضاء وحمد الله كحال النبي
ﷺ فهذا أكمل

وقال في الفرقان: والصبر واجب باتفاق المتقلاء ثم ذكر في الرضا
قولين ثم قال وأعلى من ذلك أن يشكر الله على المصيبة لما يرى من انعام
الله عليه بها ، ولا يلزم العاصي الرضا بعينه ولا المعاقب الرضا بعقابه ، قال
بعضهم المؤمن يصبر على البلاء ولا يصبر على العافية إلا صديق

وقال عبد الرحمن بن عوف ابتلينا بالقرءاء فصبرنا وابتلينا بالسراء
فلم نصبر ، وقال أبو الفرج بن الجوزي الرجل كل الرجل من يصبر على
العافية وهذا الصبر متصل بالشكر فلا يتم إلا بالقيام بحق الشكر ، وإنما
كان الصبر على السراء شديدا لأنه مقرون بالتدرة ، والجائع عند غيبة الطعام
أقدر منه على الصبر عند حضور الطعام اللذيذ

فصل

(في البهت والغيبة والنميمة والنفاق)

ومحرم البهت والغيبة والنميمة وكلام ذي الوجهين ، عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لما خرج بي مررت بقوم لهم
أطفال من نحاس يخمشون وجوههم وصدورهم ، فقلت يا جبريل من هؤلاء »

قال هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم، رواه أبو داود،
حدثنا ابن المصنف حدثنا بقيق وأبو المنيرة قالنا ثنا صفوان حدثني راشد
ابن أسعد وعبد الرحمن بن جبير، عن أنس، حديث صحيح (١) قال حدثني
يحيى بن عثمان عن بقيق - ليس فيه عن أنس

وعن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ قال «ان من أرى الربا الاستطالة
في عرض المسلم بغير حق» رواه أحمد وأبو داود. وروى أحمد حديث أنس
عن أبي المنيرة عن صفوان كما سبق. وقال ابن عبد البر: وقال عدي بن
حاتم الغيبة مرعى اللثام. وقال أبو عاصم النبيل: لا يذكر في الناس
ما يكرهونه الا سئلة لادين له

وروى أبو داود عن جعفر بن مسافر عن عمرو بن أبي سلمة عن
زهير هو ابن محمد عن الملا بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة
مرفوعا إن من الكبائر استطالة المرء في عرض رجل مسلم بغير حق ومن
الكبائر المستبأن بالسيئة» حديث حسن

وذكر القرظي عن قوم أن الغيبة إنما تكون في الدين لا في الخلقة
والحسب، وأن قوما قالوا عكس هذا، وأن كلامها خلاف الإجماع، لكن

(١) كذا في الاصل ومراده أن الحديث السابق بهذا السند حديث صحيح -
وقوله بعده قال حدثني عثمان الخ فاعل قال أبو داود وعبارة سنن أبي داود بعده
قص الحديث هكذا. قال أبو داود وحدثناه يحيى بن عثمان عن بقيق ليس فيه أنس
وهو المراد أنه مرسل

تد الإجماع في الأول إذا قاله على وجه العيب، وأنه لا خلاف أن النية من الكبار، وفي الفصول والمستوعب أن النية والنية من الصفات

وقد روى أبو داود والترمذي - وصححه - قول عائشة عن صفية إنها قصيرة وأن النبي ﷺ قال « لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته » وعن همام قال : كان رجل يرفع إلى عثمان حديث حذيفة فقال حذيفة سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يدخل الجنة قتات » يعني ثماما رواه أحمد والترمذي، وفي الصحيحين المسند منه

وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « إن شر الناس عند الله يوم القيامة ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه » رواه أحمد والبخاري ومسلم، ولهما « وتجدون شر الناس » ولأبي داود والترمذي « إن من شر الناس » وهذا لأنه نفاق وخداع وكذب وتحيل على اطلاع على أسرار الطائفتين، لأنه يأتي كل طائفة بما يرضيها ويظهر أنه معها، وهي مداخنة محرمة. وذكر ذلك العلماء، قال ابن عقيل في الفنون قال تعالى (كأنهم خشب مسندة) أي مقطوعة ممالة إلى الحائط لا تقوم بنفسها ولا هي ثابتة، إما كانوا يستندون إلى من ينصرهم، وإلى من يتظاهرون به (يحسبون كل صيحة عليهم) لسوء اعتمادهم (هم العدو) للتمكن بين الشر بالمخاطبة والمداخلة وعن أبي الشعثاء قال قيل لأبي عمر أنا ندخل على أميرنا فنقول القول فإذا خرجنا قلنا غير ذلك كنا نعد ذلك على عهد رسول الله ﷺ من النفاق، رواه

النسائي وابن ماجه، وعن ابن عمر مرفوعا «مثل المنافق كالشاة العائرة بين
 التمنين تدير الى هذه مرة وإلى هذه مرة» رواه أحمد ومسلم والنسائي وزاد
 «لا تدري أيهما تتبع؟» وعن أبي هريرة مرفوعا «آية المنافق ثلاث: إذا
 مسلم - وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف
 وإذا عاهد غدر» رواه البخاري ومسلم، ولها أيضا ولاحمد وغيره، والثالثة
 وإذا اتهم خان» وعن عبد الله بن عمرو مرفوعا «أربع من كن
 فيه كان منافقا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق
 حتى يدعها: إذا اتهم خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا
 خاصم فجر» رواه البخاري ومسلم، ولها أيضا ولاحمد وغيره «وإذا وعد
 أخلف» بدل «وإذا اتهم خان» قال الترمذي وغيره معناه عند أهل
 العلم نفاق العمل وإنما كان نفاق التكذيب على عهد رسول الله ﷺ وعن
 حذيفة رضي الله عنه قال: إن كان الرجل ليتكلم بالكلمة على عهد رسول
 الله ﷺ يصير بها منافقا وإني لأشعر بها من أحدكم في المجلس عشر مرات
 رواه أحمد وفي إسناده من لا يعرف «وللترمذي عن أبي هريرة مرفوعا
 «خصلتان لا يجتمعان في منافق، حسن سميت وقفه في الدين» وعن عقبه
 ابن عامر مرفوعا «أكثر منافقي أمتي قراؤها» رواه أحمد من رواية
 ابن لهيعة وروى مثله من حديث عبد الله بن عمرو، وقيل في النهاية: أراد
 بالنفاق هنا الرياء لأن كليهما إظهار غير ما في الباطن

وعن ابن عمر مرفوعاً « ان الله قال لقد خلقت خلقاً ألسنتهم أحلى من العسل وقلوبهم أمر من الصبر ، ففي خلقت لأتبعهم فتنة تدع الحليم منهم حيران فيفترون أم علي يتجرون ؟ » رواه الترمذي وقال حسن غريب ، وله معنى من حديث أبي هريرة وفي أوله « يكون في آخر الزمان رجال يختلون الدنيا بالدين ، يلبسون للناس جلود الضأن من اللين ، ألسنتهم أحلى من العسل ، وقلوبهم قلوب الذئاب » يقال أتاح الله لفلان كذا أي قدره له وأزله به وتاح له الشيء . وقوله يختلون أي يعاطبون الدنيا بعمل الآخرة يقال يختله إذا خدعه وراوغه ، ويختل الذئب الصيد إذا اختفى له ، وقال ابن عبد البر قال منصور الفقيه شمرآ

لي حيلة فيمن يتم وليس في الكذاب حيلة
من كان يخلق ما يقول خيالي فيه قليلة

وقال موسى صلوات الله عليه : يا رب ان الناس يقولون في ، اليس في فأوحى الله اليه يا موسى لم أجعل ذلك لنفسي فكيف أجعله لك ؟ وقال عيسى صلوات الله عليه : لا يحزنك قول الناس فيك ، فان كان كاذباً كانت حسنة لم تعملها ، وان كان صادقاً كانت سيئة عجلت عقوبتها

وقال ابن حزم : اتقوا على تحريم الغيبة والنميمة في غير النصيحة الواجبة ، وقال ابن مسعود : قسم رسول الله ﷺ قسمة فقال رجل من الانصار والله ما أراد محمد به ذا وجه الله ، فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته .

فتمصر وجهه وقال « رحمة الله على موسى لقد أودى بأكثر من هذا فصبر »
وفي البخاري فأنيته وهو في مالا فصار رته ، وفي مسلم قال قلت لا جرم
لا أرفع اليه حديثا بعدها ، ترجم عليه البخاري (من أخبر صاحبه بما يقال
فيه) ولمسلم هذا المعنى أيضا ، وعندهما وعند غيرها في أوله ان النبي ﷺ
قال « لا يبلغني أحد عن أحد من أصحابي شيئا غاني أحب أن أخرج إليهم
وأنا سليم الصدر » قال عبد الله فأتى رسول الله ﷺ الي الحديث ،
ولترمذي فيه ان النبي ﷺ قال لابن مسعود « دعني عنك فقد أودى
موسى بأكثر من هذا فصبر »

وروي الخلال عن مالك انه سئل عن الرجل يصف الرجل بالعمور
أو العرج لا يريد بذلك شينه الا إرادة أن يعرف ، قال لا أدري هذا غيبة
وقال محمد بن يحيى الكحال لأبي عبد الله الغيبة أن تقول في الرجل ما فيه ؟
قال نعم ، قال وان قال ما ليس فيه فهذا بهت ، وهذا الذي قاله أحمد هو
المعروف عن السلف وبه جاء الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود من
حديث أبي هريرة . وذكر أبو بكر في زاد المسافر ما نقل عن الأثرم ،
وسئل عن الرجل يعرف بلقبه اذا لم يعرف الا به فقال أحمد الا عمش انما
يعرفه الناس هكذا فسهل في مثل هذا اذا كان قد شهر

قال في شرح خطبة مسلم : قال العلماء من أصحاب الحديث والفقهاء
وغيرهم يجوز ذكر الراوي بلقبه وصفته ونسبه الذي يكرهه اذا كان
المراد تعريفه لا تنقصه الحاجة كما يجوز الجرح للحاجة ، كذا قال ويمتاز

البحر بالوجوب فإنه من النصيحة الواجبة بالاجماع ، وفي ذلك أحاديث وآثار كثيرة تأتي ، والكلام في ذلك في فصول العلم وفي النبية في فصول الحجرة وتحريم البدع المحرمة وإفشاء السر زاد في الرعاية الكبرى المضر والتعدي بالسب واللعن والفحش والبذاء

وروى أبو داود والترمذي وقل قريب والاسناد ثقات عن أبي العالية عن ابن عباس أن رجلاً لعن الریح عند النبي ﷺ فقال « لا تلعن الریح فإنها مأمورة وأنه من آمن شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة إليه » ولأبي داود أيضاً هذا المعنى من حديث أبي الدرداء يمران (١) وفيه جملة ووثقه ابن حبان وعن ابن مسعود مرفوعاً « ليس المؤمن بطعان ولا لعان ولا فاحش ولا يذئ » رواه أحمد والترمذي وقال حسن غريب واسناده جيد

وعن ابن مسعود مرفوعاً « سباب المؤمن فسوق ، وقتاله كفر » متفق عليه . وعن سويد بن حاتم يباع الطعام عن قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يسب برغوثاً فقال « لا تسبه فإنه قد نبه نبياً من الأنبياء لصلاة الصبح » قال ابن حبان فيه سويد يروي الموضوعات عن الأثبات وهو صاحب حديث البرغوث ثم رواه بإسناده ، وقال ابن عبد البر هذا حديث ليس بقوي انفرد به سويد ، وقال ابن عدي في سويد : هو إلى الضعف أقرب ، وقال ابن معين لا بأس به وقال أبو زرعة ليس بقوي

(١) كذا في الأصل والظاهر أن فيه سقطاً وتخريفاً فأبو داود يروي هذا عن يمران (بكره فمكون) عن أم الدرداء عن أبي الدرداء

وعن أبي هريرة مرفوعاً المستبان ما قالاً فعلى البادي منهما أن لم يعتد
المفهوم «رواه مسلم والترمذي وصححه ويأتي في الأمر بالمعروف في لعنة
المعين قول النبي ﷺ لعائشة «لا تكوفي فاحشة فإن الله لا يحب الفحش ولا
الفحش» وقوله «يا عائشة عليك بالرفق وإياك والفحش والعنف» ويأتي
ما يتعلق بهذا بعد فصول طاعة الأب بالتقرب من ثلث الكتاب

عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ «ان الصدق يهدي إلى البر
وان البر يهدي إلى الجنة وان الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً»
وان الكذب يهدي إلى الفجور وان الفجور يهدي إلى النار وان الرجل
ليكذب حتى يكتب كذاباً» رواه البخاري وموقوفاً ورواه مسلم مرفوعاً
وله في لفظ آخر «عليكم بالصدق فان الصدق يهدي إلى البر وان البر يهدي إلى
الجنة وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً
واياكم والكذب فان الكذب يهدي إلى الفجور وان الفجور يهدي إلى النار
وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» رواه
الترمذي وقال حسن صحيح

وعن ابن عمر مرفوعاً «إذا كذب العبد تبعاً عنه الملك ميلاً من ثمن ما يخرج
من فيه» رواه الترمذي عن يحيى بن موسى عن عبد الرحيم بن هارون عن
عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عنه وقال حسن غريب تفرد به عبد الرحيم
قال الدارقطني عبد الرحيم متروك قال أبو حاتم مجهول : وقال ابن عدي :

روى مناكير عن قوم ثقات ، قال ابن حبان في الثقات يستند بحديثه
إذا روى من كتابه

فصل

(في المكر والخديعة والسخرية والاستهزاء)

ويحرم المكر والخديعة والسخرية والاستهزاء قال الله تعالى (يا أيها
الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء
من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ولا تلهووا أنفسكم ولا تباينوا باللقاب)
وفي سببها وتفسيرها كلام طويل في التفسير والمراد بأنفسكم اخوانكم لأنهم
كأنفسكم وقال تعالى (ويل لكل همزة لمزة) والترمذي وقال غريب من
حديث أبي سلة الكندي عن فرقد السبخي عن مرة بن شراحيل الحمدي
عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعاً « مامون من ضار مؤمناً أو مكر
به » إسناده ضعيف

وعن أوامة عن أبي صرمة « من ضار ضار الله به ومن شاق شق الله
عليه » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب وفي نسخة
صحيح ، إسناده جيد مع أن أوامة تفرد عنها محمد بن يحيى بن حبان
ويحرم الكذب لغير اصلاح وحرب وزوجة. ويحرم المدح والذم
كذا قال في الرعاية قال ابن الجوزي وضابطه ان كل مقصود محمود لا يمكن
التوصل اليه الا بالكذب فهو مباح ان كان ذلك المقصود مباحاً وان كان

واجبا فهو واجب وهو مراد الاصحاب ومرادهم هنا لغير حاجة وضرورة
فانه يجب الكذب اذا كان فيه عصمة مسلم من القتل وعند أبي الخطاب
يحرم أيضا لكن يسلك أدنى المفسدين المدفع أعلاهما فقال في مفارقة أرض
النصب انه في حال المفارقة عاص ولهذا الكذب معصية ثم لو أراد أن يقتل
مؤمنا ظلما فهرب منه فأتى رجلا فقال رأيت فلانا كاذبا أن يقول لم أراه
فيدفع أعلى المفسدين بارتكاب أدناها. وذكر ابن عقيل وغيره انه حسن
حيث جاز لإمام فيه وهو قول أكثر العلماء

قال الشيخ تقي الدين والمسألة مبنية على القبح العقلي، فمن نكاه وقال
لاحكم إلا لله فإن الكذب يختلف بحسب امكانه، ومن أثبت وقال الاحكام
لذات الفعل قبحه لذاته انتهى كلامه، ومهما أمكن الممارض حرم وهو
ظاهر كلام غير واحد وصرح به آخرون لعدم الحاجة إذا وظهر كلام
أبي الخطاب المذكور انه يجوز ولو أمكن الممارض، والظاهر انه مراد
تشبيها بالانشاء من المذخور كن أكره على الطلاق ولم يتأول بلا عذر
وفيه خلاف مذكور في موضعه، ومن دليله لانه قد لا يحضره التأويل
في تلك الحال فتفوت الرخصة، فاعمل هذا في معناه وليس بالواضح ويأتي
في كلام الشيخ تقي الدين في التوبة من حق الغير ما يوافق التردد والنظر
في ذلك، وجزم في رياض الصالحين بالقول الثاني. ولو احتاج الى التمين في
إنجاء معصوم من هلكة وجب عليه أن يخلف. قال في المنى لان إنجاء
المعصوم واجب وقد تمين في التمين فيجب، وذكر خبر سويد بن حفظة

ان وائل بن حجر أخذه عدو له خاف انه أخوه ثم ذكروا ذلك للذي عليه السلام فقال «صدقت المسلم أخو المسلم» وكلام ابن الجوزي السابق في الزيادة على الثلاث المستثناة في الحديث يخرج على الخلاف والمشهور في المذهب هل يقاس على المستثنى من القياس اذا فهم المعنى؟ وبأني فعل عبدالله بن عمر وقال بعض أصحابنا المتأخرين في كتاب الهدي: انه يجوز كذب الانسان على نفسه وغيره إذا لم يتضمن ضرر ذلك الغير إذا كان يتوصل بالكذب الى حقه كما كذب الحجاج بن علاط على المشركون حتى أخذ ماله من مكة من المشركون من غير مضرة لحقت بالمسلمين من ذلك الكذب وأما ما قال من بكاة من المسلمين من الاذى والحزن ففسدة يسيرة في جنب المصلحة التي حصلت بالكذب ولا سيما تكميل الفرح وزيادة الايمان الذي حصل بالخبر الصادق بعد هذا الكذب وكان الكذب سببا في حصول المصلحة الراجعة

قال ونظير هذا الامام والحاكم يوم الخصم خلاف الحق ليتوصل بذلك الى استعمال الحق كما أومس سليمان بن داود عليهما السلام إحدى الرأتين يشق الولد نصفين حتى يتوصل بذلك الى معرفة عين أمه

فصل

(في إباحة المعارض ومحملها)

وقد تقدم بعض هذا من الكلام في المعارض وتباح المعارض ، وقال

ابن الجوزي عند الحاجة وقد تقدم في الرعاية وغيرها وتكره من غير
حاجة والمراد بعدم تحريم المعارض لغير الظالم وقيل يحرم وقيل له التعريض
في الكلام دون اليمين بلا حاجة. قال الشيخ تقي الدين وانص عليه أحمد
وذكر في بطلان التحليل انه قول أكثر العلماء

قال مثني لأبي عبد الله كيف الحديث الذي جاء في المعارض في
الكلام قال المعارض لا تكون في الشراء والبيع وتصلح بين الناس. فاعل
ظاهرة ان المعارض فيما استثنى الشرع من الكذب ولا تجوز المعارض
في غيرها. وسأله محمد بن الحكم عن الرجل يخلف في قول هو الله لا أزيدك
يوم الذي يشري منه. قال هذا عندي يحث انما المعارض في الرجل
يدفع عن نفسه فأما في الشراء والبيع لا تكون معارض ، قلت أو يقول
هذه الدرام في الماساكين إن زدتك قال هو عندي يحث

وقال أبو طائب انه سأل أبا عبد الله عن الرجل يمارض في كلام
الرجل يسألني عن الشيء أكره أن أخبره به ؟ قال إذا لم يكن يمين فلا
بأس ، في المعارض مندوحة عن الكذب . وهو اذا احتاج الى الخطاب ،
فأما الابتداء بذلك فهو أشد . فهذا النص قول خامس ، وجزم في المغني وغيره
بالقول الاول وقال ظاهر كلام احمد له تأويله وهو مذهب الشافعي فلا
نعلم فيه خلافا ، وذكره القاضي عياض اجماعا واحتج في المغني بان معنا كان
عند احمد هو والمروزي وجماعة جاء رجل يطلب المروزي ولم ير المروزي

أن يكلمه فوضع منها أصبعه في كفه وقال ليس المروذي ههنا يريد ليس المروذي في كفه فلم ينكره أبو عبد الله

وقال المروذي جاء منها إلى أبي عبد الله ومعه أحاديث فقال يا أبا عبد الله معي هذه وأريد أن أخرج، قال متى تريد تخرج؟ قال الساعة أخرج، فدفنته بها وأخرج، فلما كان من الغد أو بعد ذلك جاء إلى أبي عبد الله فقال له أبو عبد الله أليس قلت الساعة أخرج؟ قال قلت أخرج من بغداد؟ إنما قلت لك أخرج من زقاقك. قال في المعنى وقد ذكره بنحو هذا المعنى فلم ينكره أبو عبد الله انتهى كلامه وهذان النصان لا يمين فيهما.

واحتج في المعنى بالاخبار المشهورة في ذلك وبآثار وليس في شيء منها يمين كقوله «لا يدخل الجنة عجوز» ولمن استحملة - أنا حاملوك على ولد الناقة - وقوله لرجل حر - من يشتري العبد - وغير ذلك قال وهذا كله من التأويل والمماريض وقد سماه النبي ﷺ حقاً فقال «لا أقول إلا حقاً» وكان يقول ذلك في المزاح من غير حاجة إليه انتهى كلامه يؤيده أنه إذا جاز التعريض في الخبر بغير يمين جاز باليمين لأنه إن كان بالتعريض كذباً منع منه مطلقاً وقد ثبت جوازه بغير يمين، وإن كان صدقاً لم يمنع من تأكيد الصدق باليمين وغيرها وغاية ما فيه إيهام السامع وليس بمانع ولا المنع بغير يمين. والفرض أن المتكلم ليس بظالم ولم يمتلق به حق لغيره. ولا يقال لا يلزم من جواز الإيهام بغير يمين جوازه بها لأنه معها أكد وأبلغ لانا نقول لم نفس بل

نقول إن كان الإيهام عليه للمنع فليطرد وقد جاء بنير يمين . وأيضاً القول بأن الإيهام عليه للمنع دعوى تفتقر إلى دليل والاصل عدمه ، ولا يقال الاصل في كل يمين عقدها المؤاخذه بها لظاهر القرآن إلا ما خصه الدليل ولا دليل ، لانا نقول لانسلم أن عقدها مع التأويل والتعريض بشملها القرآن ثم هي يمين صادق فيها بدليل صدقه بنير يمين ، يؤيده أن حقيقة الكلام تختلف باليمين وعدمها فما كان صدقا بدونها كان صدقا معها ، هذا لا شك فيه ولأن الاصل بقاء حقيقة اللفظ وعدم تغيره باليمين فدعي خلافه عليه الدليل . وقد روي « إن في المعارض مندوحة عن الكذب » وهذا ثابت عن ابراهيم النخعي ، وروى مرفوعا وليس هو في مسند احمد ولا الكتب الستة . ورواه أبو بكر بن أبي الدنيا في كتاب المعارض عن اسماعيل بن ابراهيم بن بسام عن داود بن الزبرقان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ذرارة بن أبي أوفى عن عمران بن حصين قل : قال رسول الله ﷺ « إن في المعارض مندوحة عن الكذب »

ورواه أيضا عن أبي زيد النميري حدثنا الربيع بن محبوب حدثنا العباس بن الفضل الانصاري عن سعيد فذكره ، وداود والعباس ضعيفان عند الحديثين . قال ابن عدي مع ضعفهما يكتب حديثهما ، وقد ذكر في النسخة هذا الخبر تمليقا بصيغة الجزم محتجاجة ولم يعزه إلى كتاب والله أعلم وفي تفسير ابن الجوزي في قوله تعالى (بل فعله كبيرهم هذا) المعارض لا تدم خصوصا إذا احتجج اليها ثم ذكر خبر عمران بن حصين ولم يعزه

قال : وقال عمر بن الخطاب : ما يسرني أن لي بما أعلم من معارض القول مثل
أهلي ومالي . وقال النخعي : لهم كلام يتكلمون به إذا خشوا من شيء فيدرون
به عن أنفسهم . قال ابن سيرين : الكلام أوسع من أن يكذب ظريف
وذكر ابن الجوزي كلاما كثيرا . فتبين أن قول الامام أحمد لا يجوز
مع اليمين ومن غير يمين يجوز ، وعنه لا ، وعنه الفرق بين الابتداء وغيره ،
وقد يقصدوا به الجواز الأولي بالمصلحة لا مطلقا وعليه تحمل الآثار
وأما الأصحاب فتجوز عندهم المعارض ، وقيل تكراه ، وقيل تحريم ،
ولم أجد أحدا منهم صرح بالفرق بين اليمين وغيرها . وقد قال أحمد التدليس
عيب وقال أكرهه ، وقال لا يعجبني وعلمه بأنه يزين للناس ، فظاهر هذا
أنه لا يحرم وكذا اقتصر القاضي وأصحابه وأكثر العلماء على كراهته يؤيده
قوله في رواية ، هنا وقيل له كان شعبة يقول التدليس كذب فقال - لا قد داس
قوم ونحن نروي عنهم . ولو كره التعريض مطلقا أو حرم أو كان كذبا
لعل به لا طراده وعموم فائدته ، بل عال بالترين وغالب صور التعريض أو
كثير منها في غير رواية الحديث لا ترين فيها ولا يتعاق به ذلك كالموضع
الذي استعملها الشارع وغير ذلك ولهذا اقتصر أبو الخطاب وغيره على
هذا التعليل . وقال القاضي : ولأنه يفعل ذلك كراهة الوضع في الحديث
لزاويه ومن كره التواضع في الحديث فقد أساء وهذا معنى قول أحمد
يترين انتهى كلامه ، فتدبر هذا فإنه أمر يختص بالرواية لكن لا يعارض
هذا نصه في الفرق بين اليمين وغيرها

قال الشيخ تقي الدين: كل كراهته هنا للتحريم يخرج على قولين في المعارض إذا لم يكن ظالما ولا مظلوما والأشبه التحريم فإن التدليس في الرواية والحديث أعظم منه في البيع كذا قال. قال القاضي وغيره: وذهب قوم من أصحاب الحديث إلى أنه لا يقبل خبره وهذا غلط لأنه ما كذب بل صدق إلا أنه أوهم ومن أوهم في خبره لم يرد خبره كمن قيل له حجبت؟ فقال لا مرة ولا مرتين يوم أنه حج أكثر وحقيقته أنه ما حج أصلا، فلا يكون كذبا انتهى كلامه وهو موافق لما سبق

وقال الشيخ تقي الدين: ليس بصادق في الحقيقة العرفية فيقال قد يمنع ذلك وعدم فهم بعض الناس ليس بحجة فقد يظن للتدليس بعض الناس دون بعض ولهذا لا يعد في العرف كذبا ولأنه صادق لغة والأصل بقاء ما كان ولأن الاعتبار باستعمال الشارع وحقيقته والله أعلم

وعن الأعمش قال حدثت عن أبي أمامة مرفوعا «يطيع المؤمن على الخصال كلها إلا الخيانة والكذب» وعن عائشة قالت ما كان خلق أبغض إلى أصحاب رسول الله ﷺ من الكذب. وأما كان الرجل يكذب عند رسول الله ﷺ الكذبة فما يزال في نفسه عليه حتى يعلم أنه أحدث منها توبة رواه أحمد. وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أن امرأة قالت يا رسول الله إن لي ضرة فهل علي جناح أن تشبهت من زوجي (١) غير الذي يعطيني؟ قال «المنشعب بما لم يعط كلابس ثوبي زور» رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم. وعن ابن بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا «ويل

(١) تريد بالمشبه منه أن نوهم ضررها من إكرامه إياها. نعم ليس واقعا

للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم ويل له ويل له « له طرق الى بهز وهو ثابت اليه، وبهز حديثه حسن رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه ولا أحمد: حديث مكحول عن أبي هريرة ولم يسمع منه

قال البخاري وغيره مرفوعا « لا يؤمن العبد الايمان كله حتى يترك الكذب في المازح ويترك المراء وان كان صادقا « المراء في اللغة الجدال يقال ماري يماري مماراة ومراء أي جادل . وتفسير المراء في اللغة استخراج غضب المجادل من قولهم مريت الشاة إذا استخرجت لبنها

وعن السائب بن أبي السائب انه قال للنبي ﷺ كنت شريك في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداريني ولا تماريني رواه أبو داود وابن ماجه ولفظه: كنت شريك في نعم الشريك . وتداريني من المداواة بلا همز وروي بالهمز والاول أشهر . وقال لقمان لابنه يا بني لا تمارين حكيما ولا تجادلن لجوجا ولا تمارنن ظالوما ولا تصاحبن متها . وقال أيضا يا بني من تصر في الخصومة خصم ، ومن بالغ فيها أثم ، فقل الحق ولو على نفسك فلا تبال من غضب . وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كفى بك ظالما أن لا تزال مخاصما، وكفى بك آثما أن لا تزال مماريا . وعن ابن مسعود مثله وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى ما ماريت أخى أبدا، لأنني ان مارسته إما أن أكذبه وإما أن أغضبه

وقال محمد بن علي بن الحسين الخصومة تمحق الدين وتثبت الشجاعة في صدور الرجال . يقال لا تمار حكيما ولا سفها ، فان الحكيم يثابك

والسفيه يؤذيك ، وقال الاصمعي سمعت أعرابيا يقول من لاحى الرجال
وماراهم قلت كرامته ، ومن أكثر من شيء عرف به

وقال بلال بن سعد (الامام الذي كان يصلي في اليوم والليلة الف
ركعة ومجمله بالشام كالحسن البصري بالبصرة) قال اذا رأيت الرجل لجوجا
مماريا فقد تمت خسارته . وقد روي عن سفيان بن أسيد - ويقال أسد - مرفوعا
« كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثا هو لك به مصدق وأنت به كاذب »
رواه البخاري في الادب وأبو داود من رواية بقة عن ضبارة الحضرمي
عن أبيه ، وبقة مختلف فيه وهو مدلس ، وأبو ضبارة تفرد عنه ابنه ترجم
عليه أبو داود (باب في الممارض) ولا أحمد مثله من حديث النواس بن
سيمان من رواية عمرو بن هارون وهو ضعيف و (١) ثم المراد بها الكذب
أو التمريض من ظالم أو الكراهة والله أعلم

وذكر ابن عبد البر الخبر الذي يروي عن النبي ﷺ « لما أسري
بي كان أول ما أمرني به ربي عز وجل قل اياك وعبادة الاوثان وشرب
الخمر وملاحاة الرجال » وقال مسمر بن كدام يوصي ابنه كداما شعرا
اني منحتك يا كدام وصيتي فاسمع لقول أب عليك شقيق
أما المزاحاة والمراء فدعهما خلقت لا أرضاها لصديق
اني بلوتها فلم أحسدها لجاور جار ولا لرفيق
والجهل يزري بالفتى وعمومه وعروقه في الناس أي عروقه

وقال أبو العباس الرياشي

وإذا بليتُ بجاهل متجاهل يجد المحال من الأمور صوابا
أوليته مني السكوت وربما كان السكوت عن الجواب جوابا
ويأتي بالتقرب من نصف الكتاب ما يتعلق بهذا وتحريم الكبر والفخر
والمعجب، وقال منصور لأبي عبد الله: رخص في الكذب في ثلاث قال
وما بأس على ما قيل في الحديث

وقال أبو طالب قال أبو عبد الله لا بأس أن يكذب لهم لينجوني
الأسير قال النبي ﷺ « الحرب خدعة »

وقال في رواية حنبل الكذب لا يصلح منه جد ولا هزل، قلت له
قول النبي ﷺ « إلا أن يكون يصلح بين اثنين أو رجل لا امرأته يريد
بذلك رضاها » (قال) لا بأس به، فأما ابتداء الكذب فهو منهي عنه، وفي الحرب
كذلك، قال النبي ﷺ « الحرب خدعة » وكان النبي ﷺ إذا أراد غزوة
ورمى بنيرها لم ير بذلك بأسا في الحرب، فأما الكذب بعينه فلا، قال النبي
ﷺ « الكذب مجانب الإيمان » كذا قال، وروى هذا الخبر في المسند عن
أبي بكر موقوفا، وقال أحمد ولا يصلح من الكذب إلا في كذا وكذا،
وقال لا يزال يكذب حتى يكتب عند الله كذابا فهذا مكروه فقد نص على
إباحة الكذب في ثلاثة أشياء لكن هل هو التورية أو مطلقا؟ ورواية حنبل
تدل على تحريم ابتداء الكذب، ورواية ابن منصور ظاهرة في الإطلاق
فصار المسألان على روايتين والإطلاق ظاهر كلام الأصحاب والله أعلم

ولهذا استثنوه من الكذب المحرم أعني الامام احمد والاصحاب كما استثناه
الشارع فيجب أن يكون المراد التصريح وأيضا التعريض يجوز في المشهور
في غير هذه الثلاثة بلا حاجة فلا وجه اذا لاستثناء هذه الثلاثة واختصاص
التعريض بها والله أعلم

وعن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مرفوعا « ليس الكذب الذي
يصلح بين اثنين - أو قال بين الناس - فيقول خيرا أو ينمي خيرا » رواه الامام
احمد والبخاري ومسلم وزاد: ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس
كذبا الا في ثلاث يعني الحرب والاصلاح بين الناس ، وحديث الرجل
زوجته ، وحديث المرأة زوجها. وهو في البخاري من قول ابن شهاب: لم
أسمع أحدا يرخص في شيء مما يقول الناس كذبا، وذكره ، ولا في داود
والنسائي قال ما سمعت رسول الله ﷺ يرخص في شيء من الكذب الا
في ثلاث الحديث كما تقدم

وعن شهر عن أسماء بنت يزيد مرفوعا « كل الكذب يكتب على ابن
آدم الا ثلاث خصال ، الا رجل كذب لامرأته ليرضيها أو رجل كذب
في خديعة حرب أو رجل كذب بين امرأتين مسلمين ليصلح بينهما » رواه
احمد والترمذي « لا يحل الكذب »

وفي رواية « لا يصلح الكذب الا في ثلاث يحدث الرجل امرأته
ليرضيها والكذب في الحرب والكذب ليصلح بين الناس » وقال حسن
وقد روي عن شهر مرسلا. وفي الموطأ عن صفوان بن سليم مرسلا « ان

رجلا قال : يا رسول الله ا كذب لا مرأني ، فقال « لا خير في الكذب -
فقال فاعدها وأقول لها ؟ فقال « لا جناح عليك »

وعن أنس قال كنا جلوسا عند النبي ﷺ فقال « يطالع عليكم الآن
رجل من اهل الجنة » فعلم رجل من الانصار فلما كان الغد قال مثل
ذلك فعلم ذلك الرجل ثم في اليوم الثالث فتبعه عبد الله بن عمرو بن
الماص فقال اني لاحيت أبي فأقسمت اني لا أدخل عليه ثلاثا فان رأيت
أن تؤويني اليك حتى تمضي فقلت ، قال نعم ، قال أنس كان عبد الله يحدث
انه بات معه تلك الثلاث فلم أره يقوم من الليل شيئا غير انه اذا نماز من
الليل قلب على فراشه فذكر الله تعالى وكبر حتى يقوم لصلاة الفجر
قال عبد الله غير اني لم أسمعه يقول إلا خيرا فكنت أحتقر عمله ، قلت
يا عبد الله لم يكن بيني وبين أبي غضب ولا هجرة ولكن سمعت رسول
الله ﷺ يقول « يطالع عليكم الآن رجل من اهل الجنة » فطلعت انت
الثلاث مرات فأردت أن آوي اليك لانظر عملك لا أقدي به فلم أرك
تعمل كثير عمل فما الذي بلغ بك ما قال ؟ قال ما هو إلا ما رأيت غير اني
لا أجد في نفسي على أحد من المسلمين غشا ولا أحسد أحدا على خير
أعطاه الله بياة قال عبد الله هذه التي بلغت بك وهي التي لا نطبق ،

وظاهر كلام احمد والاصحاب يجوز الكذب في الصالح بين الكافرين
كما هو ظاهر الاخبار ورواية احمد « بين مسلمين » في الخبر ارسال ، وشهر مختلف

فيه (في ثمنه) ثم ان بعض الرواة رواه بالمعنى ثم ظاهره غير مراد لانه يجوز بين
كافر ومسلم لحق المسلم كالحكم بينهم ثم هو مفهوم اسم وفيه خلاف وقد يحتمل
أن يختص بالمسلمين لظاهر الخبر وهو أخص كما يختص الاخذ من الزكاة للصالح
بين المسلمين مع اطلاق الآية فيه فهذا القول أظهر والله متعين لأن
الكذب انما جاز لمصلحة شرعية وانقول بأن الاصلاح بين اهل الكتاب
والتأليف بينهم مصلحة شرعية يقتدر الى دليل والاصل عدمه . ثم يقال
لو كان مصلحة شرعية لجاز دفع الزكاة في النعم فيه كالصالح بين المسلمين
ولان الشارع جعل درجة الاصلاح أفضل من درجة الصلاة والصيام
والصدقة ومن المعلوم ان الاصلاح بين اهل الكتاب ليس بأفضل من
ذلك فلم انه أراد بذلك الصالح بين المسلمين ، وان الذي رغب فيه وحض
عليه هو الذي أجاز الكذب لاجله وانه لا يجب اجابة دعوتهم بل تستحب
او تجوز أو تكره مع ان الشارع أمر بها أمرا عاما وأجاب دعوة يهودي
فالدليل الذي أخرجه من الاطلاق والمعموم وهو لما فيه من الاكرام
والودعة فهنا مثله . فقد تبين من قوة الدليل انه يجوز الكذب للصالح بينهم
وهل يستحب او يباح او يكره ، يخرج فيه خلاف وعلى هذا قول ابن
حزم في كتاب الاجماع ؟ اتفقوا على تحريم الكذب الا في الحرب وغيره
ومداواة الرجل امرأته ، واصلاح بين اثنين ، ودفع مظلمة مرادة بين اثنين
مسلمين ، او مسلم وكافر لما سبق ، وقد عرف بما سبق أن هذا الاجماع مدخول
قال أبو داود حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو معاوية عن الاعمش

عن عمرو بن مرة عن سالم عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟» قالوا بلى. قال «إصلاح ذات البين، وإفساد ذات البين الخالقة» سالم هو ابن أبي الجعد. ورواه الترمذي عن هناد عن أبي معاوية وقال حسن صحيح. الخالقة الخصلة التي من شأنها أن تخلق أي تهلك وتبطل الدين كما يستأصل موسى الشعر.

وقال صالح لا يبه قول النبي ﷺ «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» يحدث الرجل بكل شيء يريد؟ قال أبي بروي عن النبي ﷺ «من حدث عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين» وقال النبي ﷺ «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» ففرق بين ما يحدث عنه وبين ما يحدث عن بني إسرائيل فقال «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج فإنه كانت فيهم الأعاجيب» فيكون الرجل يحدث عن بني إسرائيل وهو يرى أنه ليس كذلك فلا بأس، ولا يحدث عن النبي ﷺ إلا ما يرى أنه صدق، وظاهر كلام غير واحد أنه لا يجوز إذا ظن أنه كذب كما أن ظاهر كلام غير واحد وهو ظاهر الخبر أنه يجوز التحديث عن النبي ﷺ إلا يرى أنه كذب فيحدث بما يشك فيه كذا جزم في شرح مسلم في الخبر المذكور أنه عليه السلام قيد بذلك لأنه لا يكون بأنهم لا يرواية ما يعلم أو يظنه كذبا. أما ما لا يعلمه أو يظنه كذبا فلا يتم عليه في روايته إذا فأنكم لا تحدثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه وإن ظنه غير كذب أو علمه. وفي رسالة الشافعي رحمه الله أنه أباحه عن بني إسرائيل ممن يجمل

صدقه وكذبه وينهم عنه عن لا يعرف صدقه انتهى كلامه (١)

والخبر الاول في صحيح مسلم وغيره وضبط يري في الخبر الاول بفتح الياء
وضمها والكذا بين على التثنية والجمع والخبر الثاني في السنن

ورواه أبو داود حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن
محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ
« حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج » رواه احمد من حديث حسن جيد
الاسناد . حدثنا محمد بن المثنى حدثنا معاذ حدثني أبي عن قتادة عن أبي
حسان عن عبد الله بن عمرو قال : كان نبي الله ﷺ يحدثنا عن بني اسرائيل
حتى نصبح مانقوم الا الى عظم الصلاة حديث حسن واسناده جيد وقال
قبل ذلك باب رواية حديث أهل الكتاب

حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن الزهري
قال اخبرني ابن أبي نملة الانصاري عن أبيه بينما هو جالس عند النبي ﷺ وعنده
رجل من اليهود مر بجنائز فقال يا محمد هل تكلم هذه الجنائز ؟ فقال النبي ﷺ
« الله أعلم » قال اليهودي انها تكلم فقال النبي ﷺ « ما حدثكم أهل الكتاب
فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله ورسوله فان كان باطلا لم تصدقوهم
ون كان حقا لم تكذبوهم » اسناده جيد وابن أبي نملة اسمه نملة رواه احمد
من حديث الزهري . ولا احمد حدثنا عفان ثنا هلال حدثنا قتادة عن أبي حسان

(١) هذا اقرب الى الصواب فان التساهل في رواية الاسرائيليات قد شوهت التفسير
المأثور وادخلت على المسلمين من البدع والخرافات ما عظم ضرره . وكتبه محمد رشيد رضا

عن عمران بن حصين قال: كان رسول الله ﷺ يحدثنا عامة ليلة عن بني إسرائيل
لا تقوم الا لعظم صلاة يعني المكتوبة الفريضة . ابرهال هو محمد بن سليم
الراسي حديث حسن والبخاري عن ابي هريرة قال : كان أهل الكتاب
يقرءون التوراة بالبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الاسلام فقال رسول
الله ﷺ « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقلوا آمنا بالله وما
أنزل إلينا » الآية وعن عبد الله بن عمرو مرفوعا « بلغوا عني ولو آية »
وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده
من النار » رواه البخاري

فصل

﴿ في حقيقة الكذب والشبهات فيه ﴾

يتعلق بما قبله . الكذب هو اخباره عن الشيء خلاف ما هو عليه
ولهذا يقول أصحابنا في اليمين الغموس هي التي يخلف بها كاذبا عالما
بكذبه وهذا هو المشهور في الاصول وهو قول الشافعية وغيرهم ولهذا
قال عليه السلام في الخبر المشهور في الصحيحين وغيرهما من « كذب علي
متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » فقيده بالعمد قيل هو دعاء بلفظ الامر
أي بواه الله ذلك ، وقيل هو خبر بلفظ الامر ، يدل عليه ما في الصحيحين
او الصحيحين « باج النار » وعند بعض المتكلمين شرط الكذب العمدية ، وعند
بعضهم أيضا يعتبر بالصدق والاعتقاد والا فهو كاذب ، وعلى القول الاول ان

طابق الحكم الخارجي فصدق والا فكذب وبحت المسألة في الأصول هذا في
 الماضي والحل فإن تعلق بالاستقبل فكذلك على رواية المروزي المذكورة
 وقال عبدالله سمعت هارون المستلي يقول لا يبيهم تعرف الكذابين
 قال بالمواعيد او بخلاف المواعيد ، وكذلك قال ابن عقيل في الفصول بعد
 ذكره لخبر أبي هريرة «أكذب الناس الصباغون والصوانغون» وقال هذا
 صحيح لأن أحدهم بعد ويخلف ، وذكر غير واحد قال أحمد : قول ابن
 عباس إذا استثنى بعده له ثباه ليس هو في الإيمان إنما تأويله قول الله
 تعالى (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) واذكر
 ربك إذا نسيت) فهذا استثناء من الكذب لأن الكذب ليس فيه كفارة
 وهو أشد من اليمين لأن اليمين تكفر والكذب لا يكفر . قال الجمهور ان
 المنى إذا نسيت الاستثناء ثم ذكرت فقل إن شاء الله ولو كان بعد سنة ، مع
 أن جمهور العلماء قالوا لا يصح الاستثناء إلا متصلا . قال ابن جرير الصواب
 له أن يستثنى ولو بعد حفته في يمينه فيقول إن شاء الله ليخرج بذلك مما
 يلزمه في هذه الآية فيسقط عنه الخرج فاما الكفارة فلا تسقط بحال إلا
 أن يستثنى متصلا بكلامه . ومن قال له ثباه ولو بعد سنة أراد سقوط
 الخرج الذي يلزمه بترك الاستثناء دون الكفارة

قال ابن الجوزي فائدة الاستثناء خروج الحالف من الكذب إذا
 لم يفعل ما حلف عليه قال موسى عليه السلام (ستجدني إن شاء الله صابرا)
 ولم يصبر فسلم منه بالاستثناء . وفي المنى في الطلاق ان الحالف على

المتنع كاذب حانت ، واحتج بقوله تعالى (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت — إلى قوله — وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين) وقد قال تعالى (ألم تر إلى الذين نافقوا — إلى قوله — والله يشهد أنهم لكاذبون)

قال أبو جعفر النحاس نظيرها (يا ليتنا نرد) الآية فإله رداً على من قول بخلاف ذلك وقد قال تعالى (وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سيدنا) الآية ، وفي صحيح البخاري أن سعد بن عبادة قال يوم فتح مكة يا أبا سفيان اليوم يوم الملاحمة اليوم تستحل الكعبة ، فأنكر أبو سفيان بذلك رسول الله ﷺ فقال « كذب سعد ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة ويوم تكسى فيه الكعبة » وروى مسلم عن جابر أن عبداً لحاطب جاء إلى رسول الله ﷺ يشكو حاطباً فقال يا رسول الله ليدخان حاطب النار فقال النبي ﷺ « كذبت لا يدخلها فإنه قد شهد بدرا والحديبية » قال في شرح مسلم ، وفي هذا الحديث حديث حاطب يرد عليه ، وأن لفظ الكذب هو الاخبار عن الشيء ، على خلاف ما هو به سواء كان من ماض أو مستقبل ، وهذا قاله ابن قتيبة وأظنه احتج هو وغيره بقول النبي ﷺ « آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف » فدل على أن اختلاف الوعد ليس بكذب والا لاقتصر على اللفظ الأول ولما قل أن يقول هذا لا يمنع من كونه كذباً وهو من عطف الخاص على العام وإنما ذكر اللفظ خاص صريح لئلا يتوهم متوهم أنه ليس بكذب وأنه لم

يدخل في اللفظ ثم غايته أن يدخل من طريق الظاهر ، وقد ثبت أنه
كذب باستعمال الكتاب والسنة فوجب القول به ولا تعارض

وقال بعض أهل اللغة لا يستعمل الكذب إلا في أخبار عن الماضي
بخلاف ما هو به. وإذا قد تبين هذا فإذا أخبر عن وجود شيء يعلمه أو
يظنه جاز وإن علم عدمه أو ظنه لم يجوز وكذلك إن شك فيه لأن الشك
لا يصلح مستنداً للأخبار، وسواء طابق الخارج مع الظن أو الشك أولاً.
وقد ذكر الأصحاب أنه يجوز في القيامة العمل بالظن وأنه خبر
مؤكد باليمين، وكذا لنو اليمين يجوز أن يحلف بالظن وكذا ما ظنه بخطأه
من الدين يعمل به ويحلف، وأنه يجوز الشهادة بالملك إن يده عين يتصرف
فيها تصرف المالك في المشهور كما لو شاعده سبب اليد مع يمين أو غيره مع
احتمال كون البائع غير مالك والشهادة أكد من الخبر، وأنه يخبر بدخول
الوقت بعلم أو ظن وغير ذلك من المواضع وذلك دليل على أنه يخبر بعلم
وظن خاصة وهذا أوضح ودليله مشهور كقوله ﷺ للانصار الذين قتل
منهم القتيل بخير « يحلف خمسون منك على رجل منهم » قالوا أمر لم
نشده فكيف نحلف ؟ الحديث

وحلف جابر بالله أن ابن صياد الدجال فقال ابن المنكدر أحلف بالله ؟
قال إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ﷺ فلم ينكره النبي
ﷺ وذلك في الصحيحين وغيرهما ، وقد ظهر من هذا أنه لو أخبر
بوجود شيء يظنه فلم يكن جاز أنه كاذب على القول الأول؛ ولو أخبر به

وهو يظن عدمه فكان لم يحرم مع أنه صادق، وأن قول الأصحاب رحمهم الله واللفظ للمعني لا كفارة في يمين على ماض لأنها تنقسم على ثلاثة أقسام ماهر صادق فيه فلا كفارة فيه إجماعاً وما تعتمد الكذب فيه فهو يمين الغموس وما يظنه حقاً فيمين بخلافه فلا كفارة، وذكر في هذين القسمين رواية ظهر أنه لو شك أو حلف على خلاف ما يظنه فطابق أنه لا كفارة لانه صادق وإن لم يحز اقدامه على اليمين لكن هل يدخل يمينه في خلاف ظنه في الغموس؟ ظاهر كلامهم لا يدخل

وقد قال في المعني في مسألة الشهادة المذكورة: الظن يسمى علماً قال تعالى (فان علمتموهن مؤمنات) وخرج من كلامهم إذا لم يطابق مع للشك فانه ليس بصديق ولم يعتمد الكذب فلا ظن له فيقال إن وجبت للكفارة فيما يظنه فتبين بخلافه فهنا أولى، فظاهر تخصيص هذه الصورة بعدم الكفارة بمتضي الوجوب في غيرها لأن الظن هو المانع من الوجوب وإلا لوجبت لظاهر الآية

وقد حل في المعني عدم وجوبها في الظن بأنه لم يقصد المخالفة كالناسي وهذا لم يقصد المخالفة مع أن ظاهر قوله لا كفارة في يمين على ماض أنه لا كفارة في هذه الصورة مع أنه لو أراد الحصر ووجوب الكفارة فيها لقال ان كان صادقاً فلا كفارة وان لم يكن صادقاً فان تعتمد الكذب أو ظن شيئاً فبان بخلافه فلا كفارة والا وجبت الا أن يدوم شك فلا كفارة لأنه الأصل، والاول أظهر

وقد جزم في المعنى وغيره بهذا المعنى في الطلاق فقال : وان قل
أنت طالق ان أخاك لعاقل وكان أخوها عاقلا لم يحنث وان لم يكن عاقلا
حنث كما لو قل والله ان أخاك لعاقل ، وان شك في عقله لم يطلاق لان
الاصل بقاء النكاح فلا يزال بالشك ، وان قل أنت طالق ما أكلت هذا
الغيف لم يحنث ان كان صادقا ويحنث ان كان كاذبا كما لو قل والله ما أكلته
وقال في المعنى فيما اذا صالح أجنبي عن المنكر أنه يصير بمنزلة المدعي في
جواز الدعوى على المنكر قل ويشترط في جواز الدعوى أن يعلم صدق
المدعي فان لم يعلم لم يحل له دعوى شيء لا يعلم بثبوته فمراده بالعلم الظن
ليتفق كلامه أو يكون في المسألة عنده قولان ذكر في كل مكان قولاً
بحسب مآراه في كلام الاصحاب أو ما أداه اجتهاده في ذلك الوقت

ومن المعلوم أن الوكيل يقوم مقام الموكل لانه نائبه وفروعه فلا يجوز
له دعوى لا تجوز لأصله فلا يدعي الا ما يملكه أو يظنه حقاً كما سبق ، وكذا
قل القاضي في قوله تعالى (ولا تكن للخائنين خصيماً) يدل على أنه لا يجوز
لأحد أن يخاصم لغيره في اثبات حق أو نفيه وهو عالم بحقيقة أمره ، وذكر
ابن الجوزي هذا ولم يخالفه فدل على موافقته

وقال ابن عتيق في الفنون : لا تصح وكالة من علم ظلم موكله في
الخصومة فظاهره يصح إذا لم يعلم ، والظاهر أن مراده بالعلم أيضا الظن
والا فيميد جداً القول به مع ظن ظلمه

فان قيل ظن التحريم لا يمنع صحة العقد بخلاف العلم به ولا يلزم من

هذا أن يختصم في باطل فلا معارضة بينه وبين ما سبق ، قيل ليس المراد من التوكيد وصحته إلا الخصامة فيها وكله فيه مما يعلمه أو يظنه باطلا والا فكان يمكن تصحيح العقد مع العلم ولا يختصم في باطل فلا مفسدة في ذلك ، وقد دل كلامه على أنه لو شك في ظلمه صحت وخاصم فيه ، وعلى هذا عمل كثير من الناس أو أكثرهم يتوكلون ويدعون مع الشك في صحة الدعوى وعدمها لأنه ليس بمخبر بن نفسه وإنما يخبر عن الما وكل وبلغ كلامه لكونه لا يلحق بحجته ، ولأن الحاجة قد تمس إلى ذلك لكثرة مشقة ، وهذا بخلاف المدعي لنفسه أخبرت بأحواله وقضاياه والله أعلم

وقد قال أبو داود (باب فيمن يمين على خصومة من غير أن يعلم أمرها) حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير حدثنا عمارة بن غزوة عن يحيى بن راشد قال جلسنا لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما فخرج الينا فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حالت شفاعته دون حد من حدود الله عز وجل فقد حاد الله . ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردة الخيال حتى يخرج مما قال ، حدثنا علي بن الحسين بن إبراهيم حدثنا عمرو بن يونس ثنا إبراهيم ثنا عاصم بن محمد بن زيد العمري حدثني المثنى بن يزيد عن طارق الوراق عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ بمعناه ، قال : ومن أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله عز وجل ، انتهى كلامه فالترجمة نوافق ما سبق من كلام القاضي والخير قد رواه أحمد في المسند ولم يصرح بخلافه فهل يكون مذهبا له ؟

فيه خلاف بين الاصحاب والظاهر انه لا يخالفه . والخبر انما يدل لما سبق في كلام ابن عقيل كما تراه والاسناد الاول صحيح والثاني انما فيه المثنى بن يزيد تفرد عنه عاصم بن محمد المذكور فيكون مجهولا في اصطلاح المحدثين لكن يقال عاصم كبير من رجال الصحيحين فالظاهر انه لا يروي عن يروي عن آباءه شيئا الا أن يعرف حاله مع انه متابع للاسناد الاول فهذه حجة في المسئلة والله اعلم . وردغة الخيال بفتح الراء والفتن المعجمة وسكون الدال المهملة وفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة صديد أهل النار اللهم أجرتنا والمسلمين منها . أما مارواه أبو داود من حديث أبي هريرة « ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خان » فهو من رواية عمرو بن أبي نعمة . قال الدارقطني مجهول يترك ووثقه ابن حبان ، وقال بعضهم لا يصح خبره . وأما إن تعلق الاخبار بالمستقبل فان علقه بمشيئة الله فواضح كما سبق والا فالحكم على التفصيل السابق فلا يخبر عن شيء سيوجد أو لا الا باعتقاد جازم أو ظن راجح ثم ان طابق فقد اجتمع الاخبار الجائز والصدق ، وان لم يطابق لغير مانع شرعي فكذب محرم والا فكذب لا اثم فيه ، وان لم يستند الاخبار اليها لم يجوز ، ثم ان طابق فصدق وان لم يطابق لغير مانع شرعي فكذب محرم والا فكذب لا اثم فيه

وقد روى أبو داود من رواية أبي النعمان عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ قال « اذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفني فلم يف ولم يجي والديعاد

فلا اثم عليه، وقال أبو حاتم الرازي: أبو وقاص مجهول، ورواه الترمذي وقال ليس إسناده بالقوي قال ولا يعرف أبو النعمان ولا أبو وقاص فاعتبر في هذا الخبر أن تكون نيته أن يفني وهو وإن كان ضعيفا فهو يعضد بغيره من الاخبار والمعنى مع أن فيها كناية وتعليق الخبر فيها بمشيئة الله مستحب ولا يجب للاخبار المشهورة في تركه في الخبر والقسم، وسبق كلام ابن جرير. وقال القاضي أبو يعلى في مسألة الفرار من الزكاة لما قيل له إن أصحاب الجنة عوقبوا على ترك الاستثناء في القسم فقال لا لأنه مباح وعلى أن الوعيد عليهم لم يسلم من الكذب أن أتى به متصلا أو منفصلا وقد نسيه والأفلا، هذا ظاهر الآية، وذكره ابن الجوزي عن الجمهور فظاهر كلام أحمد السابق وحكاية قول ابن عباس أنه يسلم منه بالاستثناء مطلقا وأمل مراده كالقول الأول، أما من حلف وحنث فالكفارة كالواجب وهي ماحية لحكم ماوقع، ولهذا قال الأصحاب وغيرهم الثمين على المباح الإقامة عليها وحالها مباح وإن الثمين لا تنسب الشيء عن صفته ولم يذكرها إذا حنث سوى الكفارة وإنما زاجرة ماحية وهذا ظاهر الأدلة الشرعية وظاهر كلام أحمد السابق وحكاية قول ابن عباس يدل على أنه يأتي بالاستثناء ليسلم من الكذب وأن الكفارة لا تزيله وأمل مراده الخبر لا القسم وسبق كلام ابن جرير، وروى أبو داود في باب الكذب عن حفص بن عمر هو الثميري عن شعبة، وعن محمد بن الحسين هو ابن اشكاب ثنا علي بن حفص ثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم

قال ابن حصين عن ابي هريرة ان النبي ﷺ قال « كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع » ولم يذكر حنص، أبا هريرة اسناده جيد وحفص وابن اشكاب ثبوتان ورواه مسلم عن ابي هريرة مرفوعا « كفى بالمرء إثما » وذكره ولمسلم أيضا « بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع » ففي هذين الخبرين ان من فعل ذلك وقع في الكذب المحرم فلا يفعل ليجتنب المحرم فيكون من فعل ذلك عمدا قد تعمد كذبا

وقال في شرح صحيح مسلم معناه الزجر عن التحديث بكل ما سمع فإنه يسمع في العامة للصدق والكذب فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لاخباره بما لم يكن ، وقد تقدم أن مذهب اهل السنة ان الكذب الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو ولا يشترط فيه التعمد لكن التعمد شرط لكونه اثما انتهى كلامه فامل ظاهره لا يحرم اعمد الكذب ولم يذكر رواية ابي داود المذكرة ، قالت لابي عبد الله يجيئونني بالطعام فان قلت لا آكله ثم أكلت ؟ قال هذا كذب لا ينبغي أن يفعل ، وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله سأل عن الرجل يأتيه الاثمي الذي لا يكتب فيقول اكتب كتابا فيملي عليه شيئا يعلم انه كتب يكتب له قال لا فلا يكتب الكذب

فصل

﴿ في الزعم وكون زعموا مطية الكذب ﴾

قال ابن الجوزي في تفسيره كان ابن عمر يقول زعموا مطية الكذب وكان مجاهد يكره أن يقول الرجل زعم فلان انتصر ابن الجوزي على

الكرامة عنده ، وقال أبو داود باب في قول الرجل زعموا ، حدثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة قال : قال
ابن مسعود لا يبي عبد الله أو قال أبو عبد الله لا ين مسعود ما سمعت من
رسول الله ﷺ يقول في زعموا ، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول
« ينس مطية الرجل » قال أبو داود وأبو عبد الله حذيفة واقتصر على هذا
وقال الحافظ ضياء الدين في أطراف الحافظ ابن عساكر بخطه لم
يسمع أبو قلابة منهما وهو كما قال الحافظ ضياء الدين ، ورواه أحمد عن
أبي قلابة عن أبي مسعود البصري قال : قيل له ما سمعت من رسول الله
ﷺ يقول في زعموا ، وذكره قل في النهاية معناه أن الرجل إذا أراد
المسير إلى بلد والظمن في حاجة ركب مطيته وسار حتى يقضي أربه فشه
ما يقدمه أمام كلامه ويتوصل به إلى غرضه (زعموا كذا وكذا) بالمطية التي
يتوصل بها إلى الحاجة وإنما يقال زعموا في حديث لا سند له ولا يثبت
فيه وإنما يحكى عن اللسان على سبيل البلاغ قدم من الحديث ما كان سبيله
والزعم بضم الزاي والفتح قريب من الظن ، قال في شرح مسلم في سجود
التلاوة الزعم يطلق على القول المحقق وعلى الكذب وعلى المشكوك فيه
وينزل كل موضع على ما يليق به ، وقال في أول خطبة مسلم كثر الزعم
بمعنى القول وفي الخبر عن النبي ﷺ زعم جبريل ، وفي خبر ضمام بن ثعلبة
زعم رسولك ، وأكثر سيديويه في كتابه من قوله زعم الخليل كذا في أشياء
يرتضيها سيديويه ، وقال في باب السؤال أوائل كتاب الإيمان ونقله أبو عمر

الزاهد في شرح الفصيح عن شيخه أبي العباس ثعلب عن العلماء باللغة من
الكوفيين والبصريين

فصل

﴿ في حفظ اللسان وتوقي الكلام ﴾

قال الخلال في توقي اللسان وحفظ الكلام أخبرني محمد بن نصر بن
منصور الصائغ سمعت احمد بن حنبل وقد شيعته وهو يخرج الى التوكل
فلما ركب الجمل اتفت اليها فقال . انصرفوا مأجورين ان شاء الله تعالى .
وروى الخلال عن عطاء قل كانوا يصكرون فضول الكلام
وكانوا يمدون فضول الكلام ما عدا كتاب الله أن تقرأه أو أمرآ معروف
أو نبياً عن منكر أو ان تنطق في مبيتك بما لا بد لك منه

وقال احمد ثنا أبو داود ثنا شعبة حدثني قيس بن مسلم سمعت طارق
ابن شهاب يحدث عن عبد الله: ان الرجل يخرج من بينه ومعه دينه فيلقي
الرجل اليه حاجته فيقول له انك كيت انك كيت يائي غايبه وعسى أن
لا يحظى من حاجته بشيء فيسخط الله عليه ومأمله من دينه شيء

وروى الخلال عن عبدالله بن المبارك قال عجيبت من اتفاق الملوك
الاربعة كلهم على كلمة : قل كسرى : إذا قلت ندمت وإذا لم أقل لم أندم
وقل قيصر : أنا على رد ما لم أقل أقدر مني على رد ما قلت . وقال ملك الهند
عجيبت لمن تكلم بكلمة ان هي رفعت تلك الكلمة ضرته وان هي لم ترفع لم
تنفعه . وقال ملك الصين ان تكلمت بكلمة ملكتي وان لم أنكلم بها

ملكتمها، وقد روي عن النبي ﷺ في هذا المعنى أحاديث كثيرة فصح عنه ﷺ أنه قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » وهو في الصحيحين

وعن ابن عمر مرفوعاً « من صمت نجا » رواه أحمد والترمذي وقال غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة. وعن أبي سعيد قال « إذا أصبح ابن آدم قالت الأعضاء كلاماً للسان اقل الله شيئاً فأتانا نحن بك فان استمعت استقمنا وإن أوججت أوججتنا » رواه الترمذي مرفوعاً قول وهو أصح وعن أبي هريرة مرفوعاً « إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب » رواه أحمد والبخاري ومسلم. ومعنى ما يتبين فيها لا يتأملها ويحتمد فيها وإنما تقتضيه. وفي رياض الصالحين لا يتبين فيها أخيراً أم لا؟ وفي شرح مسلم في أواخر الكتاب معناه لا يتدبرها ويفكر في قبورها وما يخاف أن يترتب عليها

ولأحمد والبخاري إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يأتيها بالآية يرفقه الله بها وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يأتي لها بالآية يهوي بها في نار جهنم » والترمذي وابن ماجه « إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً يهوي بها سبعين خريفاً في النار » فهذه الرواية إن صحت معناها لا يتأملها ويحتمد فيها وإنما تقتضيه بل قاله في بادي الرأي وورواه مالك وأحمد والترمذي وابن ماجه من حديث بلال بن الحارث فيه « ما كان يظن أن تبلغ أبلغت - وفيه - يكذب الله له بها رضوانه إلى يوم

القيامة - وفيه يكتب الله له بها خطه الى يوم القيامة » قال الترمذي حسن صحيح . وعن أبي هريرة مرفوعا « من حسن إسلام المرء تركه مالا يمينه » رواه ابن ماجه والترمذي وقال غريب وهو في الموطأ والترمذي أيضا عن علي بن الحسين مرسلا والترمذي عن محمد بن بشار وغير واحد عن محمد بن يزيد بن خنيس المكي سمعت سعيد بن حسان المخزومي حدثني أم صالح عن صفية بنت شيبة عن أم حبيبة مرفوعا « كل كلام ابن آدم عليه لا له الا أمرا بمعروف ونهيا عن منكر ، أو ذكر الله عز وجل » ورواه ابن ماجه عن ابن بشار . أم صالح تفرد عنها سعيد وبقية حسن . قال الترمذي غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن خنيس ، وفي الموطأ عن أسلم أن عمر دخل على أبي بكر الصديق وهو يجبذ لسانه فقال عمر مه ففر الله لك ، فقال أبو بكر : إن هذا أوردني الموارد

وروى الترمذي عن أبي عبد الله محمد بن أبي بلخ البغدادي صاحب أحمد بن حنبل - عن علي بن حفص ثنا إبراهيم بن عبد الله بن حاطب عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا « لا تكثروا الكلام بنير ذكر الله فان كثرة الكلام بنير ذكر الله قوة للقلب : وإن أبعد الناس من الله تعالى القلب القاني » ورواه الترمذي أيضا عن أبي بكر بن النضر عن أبيه عن إبراهيم بمعناه ، وقال غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم وإبراهيم لم أجد فيه كلاما وحديثه حسن إن شاء الله تعالى ، وروى الترمذي عن فضالة بن الفضل الكوفي عن أبي بكر بن عياش عن وهب بن منبه عن

أبيه عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « كفى بك إنما أن لا تزال مخاصما »
أبو وهب لا يعرف تقرب به عنه ابن عباس قال الترمذي غريب لا نرفه
إلا من هذا الوجه

وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد قال أن عيسى بن مريم عليه السلام
لقي خنزيرا على الطريق فقال له : انفذ بسلام ، فقيل له أتقول هذا للخنزير ؟
فقال عيسى : اني أكره وأخاف أن أعود لسانی النخاق بالسوء ، واسلم عن
أبي هريرة مرفوعا « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي
يقول يا ويله » الحديث فهذا من آداب الكلام إذا كان في الحكاية عن الغير
سوء واقتضى ذلك رجوع الضمير إلى المتكلم لم يأت الخاكي بالضمير عن
نفسه صيانة لها عن صورة إضافة السوء إليها ، وفي رواية يابلي يجوز بفتح
اللام وبكسرهما ، ورأيت في بعض النسخ يابلي ، وقال ابن عبد البر
قال أبو هريرة لا خير في فضول الكلام ، وقال عمر بن الخطاب من كثرة
كلامه كثرة سقطه

وقال يعقوب عليه السلام لبنيه يابلي إذا دخلتم على السلطان فقولوا
الكلام . وقالوا أحسن الكلام ما كان قتيلا يغنيك عن كثيره ، وما ظهر
ممناته في لفظه . وقالوا المبي الناطق أعيان من العبي الساكت ، أوصى ابن
عباس بخمس كلمات فقال : إياك والكلام فيما لا يغنيك في غير موضعه
غرب منكلم فيما لا يمتد في غير موضعه قد عنت ، ولا تمار سفيها ولا فقيها
فان الفقيه ينافيك والسفيه يؤذيك ، واذكر أخاك إذا غاب عنك بما تحب

أن تذكر به، ودع ما تحب أن يدعك منه، واعمل عمل رجل يعلم أنه يجازي
 بالاحسان ويكافأ. وقد بعث قضاة عمر بن عبد العزيز وقد عزله لم عزلتني؟
 فقال بلغني أن كلامك مع الخصمين أكثر من كلام الخصمين، وتكلم
 ربيعة يوما فأكثر الكلام وأعجبته نفسه وإلى جنبه اعرابي فقال له:
 يا أعرابي ما تمدون البلاغة؟ قل فلة الكلام، قال فما تمدون التي فيكم؟
 قال ما كنت فيه منذ اليوم. قال بعضهم

نجبت لا لدلال المبي بنفسه وصمت الذي قد كان بالقول أعلم
 وفي الصمت ستر للمبي وانما صحيفة لب المرء أن يتكلم
 وكان مالك بن أنس يعيب أثره الكلام ويقول لا يوجد إلا في
 النساء أو الضعفاء، وذم اعرابي رجلا فقال هو ممن ينأى المجلس أعبي
 ما يكون عند جلسائه وانما ما يكون عند نفسه، وقال المفضل الضبي
 لا اعرابي ما البلاغة؟ قل الابهاز في غير عجز، والاضراب في غير خيال،
 وقل الاحذف البلاغة الابهاز في استحكام الحجة والوقوف عند ما يكفي به
 وقال خالد بن صفوان لرجل كثير كلامه: ان البلاغة ليست بكثرة
 الكلام، ولا بخلق اللسان، ولا بكثرة الهذيان، ولكنه اصابة المعنى والقصد
 الى الحجة، وسئل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ما البلاغة؟ قال القصد
 الى عين الحجة بقليل اللفظ، وقيل ايمض اليونانية ما البلاغة؟ قال تصحيح
 الاقسام، واختيار الكلام، وقيل لرجل من الروم ما البلاغة؟ فقال حسن
 الاقتصاد عند البديهة، وايضاح الدلالة، والبصر بالحجة، وانتهاز موضع

«الفرصة»، وفي الخبر المأثور «الخير كله في ثلاث: السكوت والكلام والنظر، فطوبى لمن كان سكوته فكرة، وكلامه حكمة، ونظره عبرة» وقال ابن القاسم سمعت مالكا يقول لا خير في كثرة الكلام واعتبر ذلك بالنساء والصبيان. أعمالهم أبداً يتكلمون ولا يصمتون وقال الشاعر:

وان لسان المرء ما لم يكن له حصاة على عوراته لدليل
وقال الحسن بن هانئ:

أعما العاقل من • أجهل فاه بلجام
مت بداء الصمت خيرا • رلك من داء الكلام
وقال آخر:

يموت الفتي من عشرة بلسانه وليس يموت المرء من عشرة الرجل
خمرته من فيه ترمي برأسه وعثرته بالرجل تبرا على مهل
وذكر ابن عبد البر ما انشده بعضهم:

سأرض ما يخاف علي منه وأترك ما هويت للخشيت
لسان المرء ينبيء عن حجه وعي المرء يستتره السكوت

قد سبق الكلام في الوعد والصدق والكذب ونحو ذلك والاختبار في ذلك وقد أثنى الله عز وجل على اسماعيل عليه السلام فقال (انه كان صادقا الوعد) وذلك لانه عانى في الوفا بالعهد ما لم يمانه غيره: وعد رجلا فانتظره حولا، روي عن ابن عباس، وقيل انتظره اثني عشر يوما، وقيل

ثلاثة أيام، قال ابن عبيد البر وقد روي عن النبي ﷺ أنه انتظر رجلا
وعده في موضع من طلوع الشمس الى غروبها، وقال الشاعر
لسانك أحلى من جنى النحل وعده وكذاك بالمعروف اضيق من قفل
وقال آخر:

لله درك من قبي لو كنت تفعل ما تقول
وقال الآخر:

لا خير في كذب الجواد وعبذا صدق البخل
وقال آخر:

الخير انفعه للناس أنجه وليس ينفع خير فيه تطويل
وقال آخر:

كانت مواعيد عرقوبها مثلا وما مواعيدها الا الأباطيل
وقال ابن السكيت عن أبيه كان عرقوب رجلا من الهالقي قاتله
اسخ له يسأله شيئا فقال له عرقوب اذا أطعم نخلي . فلما اطلع اتاه فقال
اذا أبلج، فلما أبلج اتاه فقال اذا ازهى، فلما ازهى اتاه فقال اذا ارطب، فلما
ارطب اتاه فقال اذا أتمر، فلما أتمر جذه ليلا ولم يعطه شيئا فضرب به
العرب المثل في خلف الوعد، وقال غيره كان عرقوب جبالا مكلا بالسحاب
ابدا ولا يعطر شيئا قالت المسكاه من خاف الكذب أقل المواعيد، وقالوا
أمران لا يسلان من الكذب كثرة المواعيد وشدة الاعتذار. وقال آخر:
ان الكريم اذا حباك بموعده اعطاك سدا بغير مطال

وقال آخر .

قم لوجه الله بأحق وكن صادق الوعد فمن يخلف يلم
 وذكر ابن عبد البر قول عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله
 بهم يعرف المؤمن يقال « وقارده » وابن كلاب « وصدق حديثه » وقال علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه : من كانت له عند الناس ثلاث وجبت له عليهم
 ثلاث ، من اذ احديثهم صدقهم ، واذا اتهموا لم ينهم ، واذا وعدهم وفى لهم ،
 وجبت له عليهم ان تحبه قلوبهم وتنطق بالثناء عليه ألسنتهم وتظهر له مودتهم
 وقال سعيد كل الخصال يطبع عليها المؤمن الا الخيانة والكذب ، قيل
 للقيمان الحكيم أأست عبد بني فلان ؟ قال لى ، قيل فما بلغ بك ما ترى ؟ قال تقوى
 الله عز وجل ، وصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وترك ما لا يمينى ، ثم قال
 ألا رب من تنقشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير أمين
 وقيل نافع مولى ابن عمر طاف ابن عمر سبعا صلى ركعتين فقال له
 رجل من قريش ما أسرع ما خلفت وصليت يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال ابن عمر
 أنتم أكثر منا طوافا وصياما ، ونحن خير منكم بصدق الحديث ، وأداء الأمانة
 وأنجاز الوعد ، أنشد محمود الوراق

اصدق حديثك ان فى الصدق اخلاص من الدنس
 ودع الكذب لشأنه خير من الكذب الخرس
 وقال آخر :

ما أقبح الكذب المذموم صاحبه وأحسن الصدق عند الله والناس

وقال منصور الفقيه

الصدق أولى ما به دان امرؤ فاجمله دينا

ودع النفاق فما رأيت منافقا الا مهينا

وقال الحسن البصري لا تستقيم أمانة رجل حتى يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه حتى يستقيم قلبه . وقال الفريابي كنت عند الاوزاعي إذ جاءه رجل فقال يا أبا عمرو ، هذا كتاب صديقك وهو يقرأ عليك السلام فقال متى قدمت ؟ قال أمس ، قال ضيقت أمانتك لا أكثر الله في المسلمين أمثالك . قال الشاعر

إذا أنت تحملت الأمانة خائناً فانك قد اسندتها شر مسند

وقال بعض الحكماء من عرف بالصدق جاز كذبه، ومن عرف بالكذب لم يحجز صدقه، قالوا والصدق عز والكذب خضوع، وقال كعب بن زهير
ومن دعا الناس الى ذمه ذموه بالحق وبالباطل
مقالة السوق الى أهلها أسرع من منحدر سائل

وقال لقمان لا يبنى لحذر الكذب فانه شهى كاحم العصفور من أكل منه شيئاً لم يصبر عنه ، وقال الاصمعي : قيل لكذاب ما يجعلك على الكذب ؟ فقال أما انك لو تفرغرت ماء ما نسيت حلاوته ، وقيل لكذاب هل صدقت قط ؟ قال أكره أن أقول لا فأصدق

وذكر ابن عبد البر الخبر المروي عن النبي ﷺ قال « الحق ثقيل فمن قصر عنه عجز ، ومن جاوزه ظلم ، ومن انتهى اليه فقد اكتفى » وروى

هذا لجاشع بن هشل . وعن النبي ﷺ قال « الحق ثقيل ، رحمه الله عمر بن الخطاب تركه الحق ليس له صديق »

لما استخاف أبو بكر عمر رضي الله عنهما قل لمعقيب الدوسي ما يقول الناس في استخلافي عمر ؟ قال كرهه قوم ورضيه قوم آخرون ، قال فالذين كرهوه أكثر أم الذين رضوه ؟ قال بل الذين كرهوه ، قال إن الحق يبدو كرها وله تكون العاقبة (والعاقبة للتقوى) وقال الحكمة تدعو إلى الحق ، والجهل يدعو إلى السفه ، كما أن الحجة تدعو إلى المذهب الصحيح ، والتشبيه يدعو إلى المذهب الباطل

وقال بعض الحكماء من جملتك بالحق والباطل أن تريد إقامة الباطل بإبطال الحق ، وقال بعض الحكماء : لا يعد الرجل عافلا حتى يستكمل ثلاثا إعطاه الحق من نفسه في حال الرضا والغضب ، وأن يرضى للناس ما يرضى لنفسه ، وأن لا يرى له ذلة عند صحو ، وقال أبو المتاهية :

ومن ضاق عنه الحق ضاقت مذاهبه •

لما احتضر أبو بكر أرسل إلى عمر رضي الله عنهما فقال : إن وليت علي الناس فاتق الله والزم الحق فانما ثقلت موازين من ثقلت موازينه يوم القيامة باتباعهم الحق في الدنيا وثقله عليهم . وحق لميزان إذا وضع فيه الحق غدا أن يكون ثقيلًا ، وانما خفت موازين من خفت موازينه يوم القيامة باتباعهم الباطل في الدنيا وخفته عليهم ، وحق لميزان وضع فيه الباطل أن يكون

(٧ - كتاب الآداب)

ضعيفا، واعلم أن الله تعالى عملا بالليل لا يقبله بالنهار، وعملا بالنهار لا يقبله بالليل، وأنه لا يقبل نافلة حتى تؤدي الفريضة، وأن الله عز وجل ذكر أهل الجنة بأحسن أعمالهم وتجاوز عن سيئاتهم، فإذا ذكرتهم قلت أي خلأفان لا ألحق بهم، وأن الله تعالى ذكر أهل النار بأسوأ أعمالهم ورد عليهم حسنها، فإذا ذكرتهم قلت أي خلأف أن أكون معهم، وأن الله عز وجل ذكر آية الرحمة مع آية العذاب ليكون المؤمن راغباً راغباً لا يتعنى على الله، ولا ينشط من رحمة الله، أنت حفظت وصيتي فلا يكون غائب أحب إليك من الموت ولست بمجزه

كتب عمر بن الخطاب إلى معاوية رضي الله عنهما أن أكرم الحق ينزلك الحق في منازل أهل الحق يوم لا يقضى إلا بالحق .
أول كتاب كتبه علي بن أبي طالب رضي الله عنه في خلافته : أما بعد فإنه هلك من كان قبلكم فانهم منعوا الحق حتى اشتري ، وبسطوا الباطل حتى اقتني ،

وقال ابن مسعود من كان على الحق فهو جماعة ولو كان وحده، وقال غيره الا الحق ينضب من الحق والمائل ينضب من الباطل ، وقال ابن مسعود رضي الله عنه تكلموا بالحق ترفوا ، واعملوا به تكونوا من أهله وقال أبو العتاهية :

والحق برهان والعموت فكرة ومعتبر للعالمين قديم
وقال مالك بن أنس رضي الله عنه إذا ظهر الباطل على الحق ظهر

الفساد في الارض، وقال ان لزوم الحق نجاة، وان قليل الباطل وكثيره
 هلكة، وقال سمد بن أبي وقص لسمان رضي الله عنهما أوصني قال
 اخصر الحق بخاصك، قال ابن عبد البر وأغان من هنا قول القائل «أعز
 الحق يذل لك الباطل» يقال من لم يعمل من الحق الا بما وافق هواه،
 ولم يترك من الباطل الا ما خف عليه، لم يؤجر فيما أصاب ولم يفلت من
 إثم الباطل، وقال منصور الفقيه

فاتق الله اذا ما شوردت وانظر ما تقول ؟
 لا يضرك ان قال من الناس جهول
 ان قول المرء فيما لم يسئل عنه فضول
 وعن أبي هريرة مرفوعا «أصدق كلمة قالها الشاعر قول ابيد
 «ألا كل شيء ما خلى الله باطل»
 وقال «أصدق قول قاله العرب قول القائل :
 وما حملت من ناقة فوق رحلها أبر وأوفى ذمة من محمد
 أنشد ثعلب :

وان أشعر بيت أنت قاله بيت يقال اذا أنشدته صدقا
 قال جعفر بن محمد ما نصح الله عبدا مسلما في نفسه فأخذ الحق لها وأعطي
 الحق منها الا أعطي خصلتين، رزق من الله يقنع به . ورضا من الله منه

فصل

(في السعة في الكلام وألفاظ الناس)

قال الخلال في السعة في الكلام وألفاظ الناس، قال المروذي بعث

أبي أبو عبد الله في حاجة وقال كل شيء تقوله على لساني فأنا قلته
وقال الميموني إن أبا عبد الله دقت عليه امرأة دقا فيه بمض العنف
نفرج وهو يقول ذا دق الشرط

وقال المروذي إن أبا عبد الله قيل له حفص وابن أبي زائدة ووكيع ؟
قال ووكيع أطيب هؤلاء ، قال الاثرم سمعت أبا عبد الله وذكر عبد الله
ابن رجاء وأبا سعيد مولى بني هاشم فقال ولكن أبو سعيد كان أيعظهما عينا
وقال مهنا سألت أحمد عن اسماعيل بن زكريا قال ليس به بأس الا
أنه ليس له حلاوة ، وقال سألت أحمد عن حديث فقال : ما خلق الله من ذاشينا
وقال الخلال سألت ابراهيم الحربي قلت لم تقول العرب نشيخ يا غلام ؟
قال ليس العرب كلها تقوله ، قيس تقوله ؟ قلت فيجوز أن يقول للشبيخ
يا بني ؟ قال نعم يعني لا بأس به ، ثم قال أليس قد قال النبي ﷺ للمغيرة « يا بني »
والمغيرة كان شبيخا كبيرا لعله كان أكبر من النبي ﷺ وقد قال لأوس
« يا بني » انما قال « يا بني » أي أنت ابن

فصل

(في حسن الظن بأهل الدين)

قال في نهاية المستدئين حسن الظن بأهل الدين حسن ، ظاهر هذا أنه
لا يجب ، وظاهره أيضا أن حسن الظن بأهل الشر ليس بحسن ، فظاهره
لا يجرم ، وظاهر قوله عليه السلام « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث »
أن استمرار ظن السوء وتحقيقه لا يجوز ، وأوله بمض العلماء على الحكم في

الشرع يظن مجرد بلا دليل وليس بمنتهى ، وروى الترمذي عن سفيان :
الظن الذي يأتى به ما تكلم به ، فإن لم يتكلم لم يأتى . وذكر ابن الجوزي
قول سفيان هذا عن المفسرين ، ثم قال ودع ببعضهم إلى أنه يأتى بنفس
الظن ولو لم ينطق به ، وذكر قبل ذلك قول الناجي أبي يعلى إن الظن منه
محذور وهو سوء الظن بالله والواجب حسن الظن بالله عز وجل ، وكذلك
سوء الظن بالمسلم الذي ظاهره العدالة محذور ، وظن مأمور به كشهادة
العدل وتحري القبلة وتقويم المتقات ، وأرشد الجنايات ، والظن المباح كمن
شك في صلاحه إن شاء عمل بظنه وإن شاء باليقين ، وروى أبو هريرة
مرفوعا « إذا ظننكم فلا تحمقوا » وهذا من الظن الذي يمرض في قلب
الإنسان في أخيه فيما يوجب الريبة فلا ينبغي أن يحققه والظن المنسوب
إليه احسان الظن بالآخر المسلم ، وأما ما روي في حديث « احترسوا من
الناس بسوء الظن » فالمراد الاحتراس بحفظ المال مثل أن يقول إن
تركت بابي مفتوحا خشيت السراق انتهى كلام القاضى ،

وذكر البغوي أن المراد بالآية سوء الظن ثم ذكر قول سفيان ، وذكر
القرطبي ما ذكره المهدوي عن أكثر العلماء أن ظن القبيح بمن ظاهره الخير
لا يجوز وأنه لا حرج بظن القبيح بمن ظاهره قبيح ، وقال ابن هبيرة الوزير
الحنبلي لا يحل والله أن يحسن الظن بمن ترأض ولا بمن يخالف الشرع في
حال ، وقال البخاري في صحيحه (باب ما يكون من الظن) ثم روى عن
عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ « ما ظن فلانا وفلانا

يعرفان من ديننا شيئا» وفي لفظ «ديننا الذي نحن عليه» قال الليث بن سعد كانا رجلين من المنافقين، وعن عبد الله بن عمرو الخزاعي عن أبيه قال: دعاني رسول الله ﷺ وأراد أن يبعثني بمال إلى أبي سفيان يقسمه في قريش بمكة بعد الفتح فقال لي «أنت صاحبها» فجاءني عمرو بن أمية الضمري فقال بئني أنك تريد الخروج إلى مكة وتأمس صاحباً قلت أجل، قال فإنا لك صاحب قال جئت رسول الله ﷺ فقلت قد وجدت صاحباً فقال «من؟» قلت عمرو بن أمية الضمري فقال «إذا هبطت بلاد قومه فاحذره فإنه قد قال القائل أخوك البكري ولا تأمنه» قال فخرجنا حتى إذا كنا بالابواء قال لي اني أريد حاجة إلى قومي بودان فتأبث لي قليلا، قلت سر راشدا فلما ولي ذكرت قول رسول الله ﷺ فشددت على بعيري حتى خرجت أوضعه، حتى إذا كنت بالانطاخ إذا هو يسارضني في رهط قال فأوضعت فسبته فلما رأيته قد فته انصرفوا وجاءني فقال كانت لي إلى قومي حاجة، قلت أجل قال ومضينا حتى قدمنا مكة فدفعنا المال إلى أبي سفيان رواه أحمد وأبو داود، وعبد الله بن عمرو تفرد عنه عيسى بن معمر مع ضعف عيسى وروايته عن عيسى بن اسحاق بصيغة عن، وترجم أبو داود على هذا الخبر، وخبر أبي هريرة الذي في الصحيحين «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»



باب في الحذر

وقال أيضا في باب حسن الظن: ثم روي من رواية شتير ولم يرو عنه غير محمد بن واسع عن أبي هريرة قال، نصر بن علي عن رسول الله ﷺ قال «حسن الظن من حسن العبادة» وكذا رواه أحمد ثم روي أبو داود خبر صفية الذي في الصحيحين أنها أتت النبي ﷺ تزوره وهو معتكف وأن رجلين من الانصار رأياها فأسرعا فقال النبي ﷺ «على رسلكما انها صفية بنت حيي» فقالا سبحان الله! يا رسول الله - قال «ان الشيطان يجري من الانسان مجرى الدم فخشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا» أو قال «شرا» قال ابن عبد البر في كتاب بهجة المجالس: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يحل لامرئ مسلم يسمع من أخيه كلمة بظن بها سوءا وهو يجدها في شيء من الخير مخرجا. وقال أيضا لا ينفع بنفسه من لا ينفع بظنه وقال أبو مسلم الخولاني: اتقوا ظن المؤمن فان الله جعل الحق على لسانه وقلبه، وقد ذكرت في موضع آخر قوله عليه السلام «اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله» رواه الترمذي، وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم «ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه» وسئل بعض العرب عن العقل فقال الاصابة بالظنون ومعرفة ما لم يكن بما كان، وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: الله در ابن عباس إنه لينظر الى النيب من ستر رقيق. قال الشاعر

وأبني صواب الظن أعلم أنه إذا طاش ظن المرء طاشت معاذره
 وقال ابن عباس الجبن والبخل والحرص فرائز سوء يجمعها كلمة
 سوء الظن بالله عز وجل : وقال الشاعر
 واني بها في كل حال لوانق ولكن سوء الظن من شدة الحب
 وقال المتنبي

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم
 وقال أبو حازم العقل النجارب ، والحزم سوء الظن ، وقال الحسن البصري
 لو كان الرجل يصيب ولا يخطيء ويحمد في كل ما يأتي داخله المعجب
 وقال عبد الله بن مسعود أفرس الناس كلامهم فيما علمت ثلاثة . الزير
 في قوله لا مرأته حين تفرس في يوسف (أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا
 أو نتخذه ولداً) وصاحبة موسى عليه السلام حين قالت (يا أبت استأجره
 إن خير من استأجرت القوي الأمين) وأبو بكر الصديق رضي الله عنه
 حين تفرس في عمر رضي الله عنه واستخلفه .

نظر إياس بن معاوية يوما وهو بواسط في الرحبة الى آجرة فقال
 تحت هذه الآجرة دابة ، فترعوا الآجرة فاذا تحتها حية منطوية ، فسئل عن
 ذلك فقال اني رأيت ما بين الآجرتين نديا من بين الرحبة فملت أن
 تحتها شيئا يتنفس ، ونظر إياس بن معاوية يوما الى صدع في أرض فقال في
 هذا الصدع دابة ، فنظر فاذا فيه دابة ، فقال الأرض لا تصدع الا عن دابة
 أو نبات ، قال معن بن زائدة ما رأيت قفا رجل قط الا عرفت حقيقته .

وقال وهب بن منبه خصلتان اذا كانتا في الغلام رجيت نجاته الرومية والحياة ، ومر اياس بن معاوية ذات ليلة بماء فقل أسمع صوت كلب غريب ، قيل له كيف عرفت ذلك ؟ قل لخضوع صوته وشدة صياحه غيره من الكلاب ، قالوا فإذا كلب غريب مربوط والكلاب تنبجه

وقال عمرو بن العاص أنا لأبديهم ، ومعاوية للأناقة والمغير للمعضلات ، وزباد لصغار الأمور وكبارها . أراد يوسف بن عمر بن هيرة أن يولي بكر بن عبد الله المزني القضاء فاستغناه فأنى أن يعنيه فقال أصالح الله الأمير ما أحسن القضاء ، قال كذبت ، قل فإن كنت كذبا فلا يحل لك أن تولي الكذابين ، وإن كنت صادقا فلا يحل لك أن تولي من لا يحسن

وفي الصحيحين أو صحيح البخاري عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال قدم ركب من بني تميم على النبي ﷺ فقال أبو بكر رضي الله عنه أمر القمقاع ، وقال عمر رضي الله عنه أمر الاقرع بن حابس . فقال أبو بكر ما أردت الا خلافي ، فقال ما أردت خلافتك . فصاريا حتى ارتفعت أصواتهم فنزلت في ذلك (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) حتى انتقضت فما كان عمر يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه حتى يستفهمه ، وروى الحاكم في تاريخه عن بشر بن الحارث يعني الحافي قال : صعبة الاشراء ، أورثت سوء الظن بالاخيار . وروي أيضا عن أبي بكر بن عياش قال لا يمتد بمادة المناس فانه اذا استغنى رجع

فصل

(في وجوب كف اليد والفم والفرج وسائر الاعضاء عما يحرم)
ويجب كف يده وفمه وفرجه وبتية أعضائه عما يحرم ، ويسن عما يكره .
قال ابن الجوزي هذا فيمن لم يضطر الى ذلك ولا جاز ، قال أبو الدرداء
انا لنكشر في وجوه أقوام وان قلوبنا لتلعنهم . ومتى قدر أن لا يظهر
موافقتهم لم يجز له ذلك . قال البخاري ويذكر عن أبي الدرداء فذكره ،
كذا قال ابن الجوزي ، وقول أبي الدرداء هذا ليس فيه موافقة على
محرم ولا في كلام وانما فيه طلاقة توجه خاصة له مصلحة وهو معنى
ما في الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا استأذن على
النبي صلى الله عليه وسلم فقال « أذنوا له فبئس ابن المشيرة - أو - بئس رجل
المشيرة » فلما دخل ألان له القول قلت يا رسول الله قلت الذي قلت ثم
أذنت له القول قال « يا عائشة ان شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من
ودء الناس - أو تركه الناس - اتقاء خشفه »

قال في شرح مسلم وغيره فيه مداراة من يتقى خشفه ولم يمدحه النبي
صلى الله عليه وسلم ولا أنى عليه في وجهه ولا في قفاه انما تألفه بشي من
الدينا مع لين الكلام ، وقد ذكر ابن عبد البر كلام أبي الدرداء في
فضل حسن الخلق

وفي الصحيحين لما تخاف كسب بن مالك عن فزوة تبوك كان يجيء
ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فتبسم تبسم المنضب

قال بعض أصحابنا في كتاب الهدي (١) فيه ان التبسم يكون عن الغضب كما يكون عن التعجب والسرور فان كلا منهما يوجب انبساط دم القلب وثورانه ولهذا تظهر حمرة الوجه لسرعة دوران الدم فيه فينشأ عن ذلك السرور والغضب بعجب يتبسم ضحك او تبسم فلا يكثر المغتر بضحك القادم عليه في وجهه ولا سيما عند المعبة كما قيل

إذا رأيت نبوب الميث بارزة فلا تظن أن الميث يتبسم

وقيل لابن عقيل في فتوته: أسمعُ وصية الله عز وجل يقول (ادفع بآتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) وأسمعُ الناس يعدون من يظهر خلاف ما يُظن منافقا فكيف لي بطاعة الله تعالى والتخلص من النفاق؟ فقال ابن عقيل: النفاق هو إظهار الجليل وإبطان القبيح، وإظهار الشر مع إظهار الخير لا إقناع الشر، والذي تضمنته الآية إظهار الحسن في مقابلة القبيح لاستدعاء الحسن، فخرج من هذه الجملة ان النفاق إبطان الشر وإظهار الخير لا إقناع الشر المظن، ومن أظهر الجليل والحسن في مقابلة القبيح ليزول الشر فليس بمنافق لكنه يستصليح، ألا نسمع إلى قوله سبحانه وتعالى (فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) فهذا اكتساب استمالة ودفع عداوة، وإظهار الخير ان الحائذ واستثناء الود وإصلاح المقائد، فهذا طلب المودات واكتساب الرجال

وقال أبو داود (باب في العصبية) ثم روى بأسناد جيد إلى سماك عن

(١) يعني ابن قيم الجوزية وكلاهما من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية

عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه موقوفا ومرفوعا قال « من
نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذي ردي فهو ينزع بذنبه » حديث
حسن . يقال ردي وتردى القبان كأنه تقبل من الردي (الهلاك) أراد أنه
وقع في الاتم وهلك كالبعير إذا تردى في البئر وأريد أن ينزع بذنبه فلا
يقدر على خلاصه . وعن بنت وائلة سمعت أباها يقول قلت يا رسول الله
ما العصية ؟ قال « أن تبين قومك على الظلم » حديث حسن رواه أبو داود
ولاحد وابن ماجه قالت يا رسول الله أمن العصية أن يحب الرجل قومه ؟
قال « لا ولكن من العصية أن ينصر الرجل قومه على الظلم »

وعن عبد الله بن أبي سائبان عن جبير بن مطعم مرفوعا « ليس منا
من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل عصبية ، وليس منا من مات
على عصبية » رواه أبو داود ، وقال لم يسمع من جبير . وعن سراقه قال
خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « خيركم المدافع عن عشيرته ما لم
يأثم » اسناده ضعيف ورواه أبو داود

وفي هذا الباب روى أبو داود من حديث ابن اسحاق عن داود بن
حصين عن عبد الرحمن بن أبي عتبة عن أبي عتبة وكان مولى من أهل
فارس قال شهدت مع رسول الله ﷺ أحدا فغضبت رجلا من المشركين
فقلت خذها وأنا الغلام الفارسي ، فالتفت إلي وقال « فملا قلت وأنا الغلام
الانصاري ؟ » رواه أحمد وابن ماجه من رواية ابن اسحاق وهو مدلس
وعبد الرحمن تفرد عنه داود ووثقه ابن حبان

قال في النهاية في الحديث العصبي من يعين قومه على الظلم، هو الذي
ينضب لعصبته ويحامي عنهم، والعصبة الاقارب من جهة الاب كأنهم
بعضونه وبنهم صب بهم أي يحيطون به ويشدد بهم، ومنه الحديث « ليس
منا من دعى إلى عصبية أو قاتل عصبية » والتعصب المحاماة والمدافعة،
ولمسلم من حديث جندب من « قتل تحت راية عمية يدعو عصبية أو ينصر
عصبية فقتلته جاهلية »

قال صالح بن أحمد في مسأله عن أبيه: وسأله عن حديث ابن عباس
« إياكم والغلو فانما أهلك من كان قبلكم الغلو » قال أبي لا تغلو في كل شيء
حتى الحب والبغض: قال أبو داود (باب في الهوى) حدثنا حياة بن شريح ثنا
بقية عن ابن أبي مريم عن خالد بن محمد التقي عن بلال بن أبي الدرداء
عن النبي ﷺ قال « حبك لشيء يعني وبعصم » ابن أبي مريم هو أبو
عبد الله النساني الحمصي عالم دين لكنه ضعيف عند أهل العلم، ورواه
أحمد وعبد الحميد وأبو يعلى الموصلي من حديثه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه - أراد دفعه - قال « أحب حبيبك
هو نا ما عسى أن يكون بغيضك بما ما، وأبغض بغيضك هو نا ما
عسى أن يكون حبيبك بما ما » إسناده ضعيف رواه الترمذي قال وقد
روى عن علي مرفوعا والصحيح عن علي موقوف، وقال الترمذي بن تواب

وأبغض بغيضك بغضارويدا إذا أنت حاولت أن تحكما

وأحب حبيبك حبا رويدا فليس بعولك أن تصرما

قال الأصمعي : إذا حاولت أن تكون حكيماً (١) وروى الطبراني وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً « أفضل الأعمال بعد الإيمان بالله تعالى التودد إلى الناس » وعن ابن عمر مرفوعاً « الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة » والتودد إلى الناس نصف العقل ، وحسن السؤال نصف العلم » حدثنا يحيى بن عبد الباقي حدثنا المسيب بن واضح حدثنا يوسف ابن أسباط حدثنا سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله (ص) « مداراة الناس صدقة » اسناد الأولين ضعيف وهذا فيه لين ، ويأتي ذلك فيما يتعلق بالخالطة قبل فصول اللباس . وقال بعضهم

لما عفوت ولم أحقد على أحد	أرحمت نفسي من هم العداوات
أنني أحبي عدوي عند رؤيته	لأدفع الشر عني بالتحيات
وأظهر البشر للإنسان أبغضه	كأنه قد حثى قلبي محبات
ولست أسلم ممن لست أنرفه	فكيف أسلم من أهل المودات
الناس داء وداء الناس قريبهم	وفي الجفاء بهم قطع الاخوات
مخامل الناس واجمل ما استطعت وكن	أصم أبكم أعمى ذا تقيآت

الآيات الأربعة الأولى ذكرها ابن عبد البر لهلال بن الملاء ، وقال

من المتأخرين زمن هلاك بعضهم

قوم مضوا كانت الدنيا بهم زهراً	والدهر كالعيد والاقوات أوقات
عدل وأمن وإحسان وبذل ندى	وخفض عيش نقضيه وأوقات

(١) سقط جواب إذا من الأصل

ماتوا وعشنا فيهم عاشوا بموتهم ونحن في صور الأحياء أموات
 لله در زمان نحن فيه فقد أودى بنا وعرتنا فيه نكبات
 جور وخوف وذل ماله أمد وعيشة كلها هم وآفات
 وقد لبنا بقوم لا خلاق لهم إلى مداراتهم تدعو الضرورات
 ما فيهم من كريم يرتجى لندى كلاً ولا لهم ذكر إذا ماتوا
 عزوا وهنأ فيها نحن العبيد وهم من بعدما ملكوا للناس سادات
 لا الدين يوجد فيهم لا ولا لهم من المروءة ما تسمو به الذات
 والصبر قد عزوا والآمال تطعمنا والعمر يمضي ففارات وفارات
 والموت أهون مما نحن فيه فقد زالت من الناس والله المروءات
 يارب لطيفك قدمال الزمان بنا من كل وجه وأبلسنا البليات

وقال أبو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى

مادمت حياً فدار الناس كلهم فانما أنت في دار المداواة
 من يدرى ومن لم يدر سوف يرى عما قليل نديماً للندامات

وقال زهير

ومن لم يصانع في أمور كثيرة يضرس بأنياب ويوطأ بمنهم
 المنهم للرجل استعارة وهو في الأصل للدواب . وفي الزبور : من كثر
 عدوه فليترقم الصرعة . حكى أن داود قال لسليمان عليها السلام : لا تشتر
 هداوة رجل واحد بصداقة ألف

فصل

(في وجوب التوبة وأحكامها وما يناب منه)

تلتزم التوبة شرعا لا عقلا خلافا للمعتزلة - قال بعضهم المسئلة مبنية على التحسين والتقبيح العقلي - كل مسلم مكاف قد أتى من كل ذنب، وقيل خير مطلقون . قال في نهاية المبتدئين: تصح التوبة مما يظن أنه إثم، وقيل لا، ولا تجب بدون تحقق إثم، والحق وجوب قوله: إني تائب إلى الله من كذا وأستغفر الله منه، والقول بعدم صحة توبته هو الذي ذكره القاضي مذهبنا لأن التوبة هي الندم على ما كان منه والندم لا يتصور مشروطا لأن الشرط إذا حصل بطل الندم

قال القاضي وإذا شك في الفعل الذي فعله هل هو قبيح أم لا فهو مفرط في فعله وتجب عليه التوبة من هذا التفريط، ويجب عليه أن يجتهد بعد ذلك في معرفة قبح ذلك الفعل أو حسنه، لأن المكاف أخذ عليه أن لا يقدم على فعل قبيح ولا على ما لا يأمن أن يكون قبيحا، فإذا قدم على فعل يشك أنه قبيح فإنه مفرط وذلك التفريط ذنب تجب التوبة منه . وأصل هذه المسألة المذكور في آخر باب الأمانة

قال الشيخ تقي الدين: فمن تاب توبة عامة كانت هذه التوبة مقتضية الغفران الذنوب كلها إلا أن يعارض هذا العام معارض يوجب التخصيص، مثل أن يكون بعض الذنوب لو استحضره لم يتب منه لئلا يرادته إياه أو

لاعتقاده انه حسن ، ونصح من بعض ذنوبه في الاصح

وذكر الشيخ محي الدين النووي أنها تصح من ذلك الذنب عند أهل الحق وهو الذي ذكره القرطبي أنه خلاف قول المتزلة . قال ابن عثيل ، وعن احمد ما يدل على أن التوبة لا تصح إلا من جميع الذنوب قال في رجل قال لو ضربت ما زيت ولكن لا أترك النظر فقال احمد رضي الله عنه ما ينفعه ذلك فسلبه الانتفاع بترك الزنا مع اصراره على مقدماته وهو النظر . فأما صحة التوبة عن بعض الذنوب فهي أصل السنة وإنما يمنع صحتها المعتزلة والقائلون بالاحتياط وأنه لا تنفع طاعة مع معصية ، فأما من صحح الطاعة مع المعاصي صحح التوبة من بعض المعاصي انتهى كلامه وذكر هذه الرواية القاضي

وذكر ابن عثيل في الارشاد هذه الرواية وانقطعا قال أي توبة هذه ؟ وصرح أنها اختياره وأنها قول جمهور المتكلمين ، وقد قال احمد في تعاليق ابراهيم الحاربي : لو كان في الرجل مائة خصلة من خصال الخير وكان يشرب النبيذ لمحتها كلها ، وهذا من أغلظ ما يكون ، واحتج لاختياره بما ليس فيه حجة ، وقال الشيخ نقي الدين : إنما أراد - يعني احمد - أن هذه ليست توبة عامة ، لم يرد أن ذنب هذا كذنب المصر على الكبائر فإن نصوصه المتواترة تنافي ذلك ، وحمل كلامه على ما يصدق ببعضه بعضا أولى ، لاسيما اذا كان القول الآخر مبتدعا لم يعرف عن أحد من السلف ، انتهى كلامه وقال ابن عثيل أيضا في الفنون : قال بعض الاصوليين لا تصح التوبة

من ذنب مع الاصرار على غيره ، فن الانسان لو قتل لانسار ولداً وأحرق له يدوا ثم اعتذر عن احراق اليد دون قتل الولد لم يعد اعتذاراً ، وهذا ظاهر على مذهب احمد ويجب أن يكون هو المذهب لأن احمد قال اذا ترك الصلاة تكاسلاً كفر وإن كان مقياً على الزكاة والحج وغير ذلك انتهى كلامه . وفي مأخذه نظر ظاهر ، قال القاضي أبو الحسين اختلفت الرواية هل تصح التوبة من انقيح مع المقام على قبيح آخر يعلم النائب بقبحه أو لا يعلم ؟ على روايتين

(احداها) تصح اختارها والدي وشيخه لانه لا خلاف أنه يصح التقرب من المكاف بفعل واجب مع ترك مثله في الوجوب كذا في مسئلتنا (والثانية) لا تصح اختارها أبو بكر واحتج بقوله تعالى (إن مجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) فوعده بفقران الصغائر باجتنب الكبائر ، فاذا ارتكب الكبائر أخذ بالكبائر والصغائر ، واختارها ابتداء شافلاً واحتج بأنه يستحيل أن يكون محبوباً لقوله تعالى (إن الله يحب التوابين) ويكون في حال ما هو محبوب بفعل فعل من هو ممقوت (١) وروى أحمد ومسلم عن الاغر بن يسار المزني أن رسول الله ﷺ قال « انه لينان على قلبي وائي لا أستغفر الله عز وجل في اليوم مائة مرة » وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً « يا أيها الناس توبوا الى الله عز وجل (١) فيه أن التوابين صيغة مبالغة لا يدخل فيها من يتوب من بعض الذنوب دون بعض وإنما التواب الكثير التوبة المبالغ فيها وهو من يحدث لكل ذنب توبة عاجلة فلا يصح على ذنب - فهذا الذي يحبه الله تعالى - فبطل استدلاله

فاني أتوب اليه في اليوم مائة مرة « رواه مسلم والبخاري وقال « سبعمائة مرة » ولأحمد والبخاري عن أبي هريرة مرفوعا « والله اني لأستغفر الله عز وجل وأتوب اليه في اليوم أكثر من سبعمائة مرة » ولاحمد حدثنا محمد بن مصعب حدثنا سالم بن مسكين والبارك عن الحسن عن الاسود ابن سريع أن النبي ﷺ أني بأسير فقال اللهم اني أتوب اليك ولاأتوب الى محمد، فقال النبي ﷺ « عرف الحق لأهله » محمد بن مصعب بخلاف فيه ولم يسمع الحسن من الاسود

وعن ابن عباس وأنس رضي الله عنهما مرفوعا « لو أن لابن آدم واديا من ذهب أحب أن يكون له واديان ولن يملأ فاه إلا التراب ويتوب الله على من تاب » متفق عليه (١) ولاحمد والبخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أئذ الله إلى امرئ أخر أجله حتى يبلغه ستين سنة » وإن جهله تاب مجحلا والمراد والله أعلم توبة دامة وإلا فقد ذكر الشيخ تقي الدين أن التوبة المجعلة لا توجب دخول كل فرد من أفراد الذنوب فيها ولا تمنع دخوله كاللفظ المطلق بخلاف العام. وما قاله صحيح. وعنه لا تقبل من الداعية إلى بدعته المضلة والقاتل. ذكرها القاضي وأصحابه، قال ابن عقيل التوبة من سائر الذنوب مقبولة خلافا لاحدى الروايتين: عن أحمد لا تقبل توبة القاتل ولا الزنديق ثم بحث المسئلة وقال الزنديق اذا ظهر لنا هل يجب أن نحكم بإيمانه الظاهر وإن جاز

أن يكون عند الله عز وجل كافراً؟ وقال ولان الزندقة نوع كفر بخازان
تحيط بالتوبة كسائر الكفر من التوثن والتجسس والتهود والتنصر وكن
تظاهر بالصلاح اذا اتى معصية وتاب منها . وقال وليس الواجب علينا
معرفة الباطن حجة وانما المأخوذ علينا حكم الظاهر فاذا كان لنا في الظاهر
حسن طريقته وتوبته وجب قبولها ولم يجز ردها لما بينا وان جميع الاحكام
تعلق بها ولم أجد لهم شبهة أوردوها الا أنهم حكوا عن علي رضي الله عنه
أنه قتل زنديقا ولا أمتنع من ذلك ، وان الامام اذا رأى قتله - لأنه ساع في
الارض بالفساد - ساع له ذلك ، فاما أن تكون توبته لم تقبل بدلالة أن
قطاع الطريق لا يسقط الحد عنهم بعد القدرة وبحكم بصحتها عند الله عز
وجل في غير اسقاط الحد عنهم فليس من حيث لم يسقط القتل لا تصح
التوبة ، ولعل أحمد رضي الله عنه عني بقوله لا تقبل في غير اسقاط القتل
فيكون ما قبله هو مذهبه رواية واحدة ، وقال أيضا وهو معنى ما ذكره
الاصحاب لعل أحمد تعلق بأن فيه حق آدمي وذلك لا يمنع صحة التوبة
لانه تعلق به حق فالتوبة تسقط ما ثبت في معصية الله عز وجل ويبقى
ظلم الآدمي ومطالبته على حالها وذلك لا يمنع صحة التوبة وكذلك قال
هو وهو معنى كلام غيره كمن قال لا تقبل توبة المبتدع . نحن لانمنع أن
يكون مطالباً بمظالم الآدميين ولكن لا يمنع هذا صحة التوبة كالتوبة من
السرقه ، وقتل النفس ، وغصب الاموال صحيحة مقبولة ، والأموال
والخفوف والآدمي لا تسقط ويكون هذا الوعيد راجعا الى ذلك ، ويكون

تقي القبول عائداً إلى القبول الكامل ، ومن كلام القاضي أبي يعلى وذكر
أنه نقل ذلك من كتب أخيه ، قال المروذي سئل أحمد رضي الله عنه عما
روى عن النبي ﷺ « أن الله عز وجل احتجز التوبة عن صاحب بدعة »
وحجز التوبة أي شيء معناه ؟ قال أحمد لا يوفق ولا يسر صاحب بدعة
لتوبة ، وقال النبي ﷺ لما قرأ هذه الآية (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا
شيعا لست منهم في شيء) فقال النبي ﷺ « هم أهل البدع والاهواء ليست
لهم توبة » قال الشيخ تقي الدين لأن اعتقاده لذلك يدعوه إلى أن لا ينظر
نظراً تاماً إلى دليل خلافه فلا يعرف الحق ، ولهذا قال الساف ان البدعة
أحب إلى إبليس من المصيبة ، وقال أيوب السختياني وغيره ان المبتدع
لا يرجع ، وقال أيضا التوبة من الاعتقاد الذي كثر ملازمة صاحبه له
ومعرفته بحججه يحتاج إلى ما يقارب ذلك من المعرفة والعلم والادلة ،
ومن هذا قول النبي ﷺ « اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شبابههم » قال
أحمد وغيره لأن الشيخ قد عسا في الكفر فاسلامه يسيد بخلاف الشاب
فإن قلبه لين فهو قريب إلى الاسلام وعن ابن عباس لا توبة لمن قتل مؤمناً
متعمداً وقال ان آية الفرقان (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر) الآية
مكية نسختها آية مدنية (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم) وقال أيضا
عن آية النساء لم ينسخها شيء وإن آية الفرقان نزلت في أهل الشرك .
روى ذلك البخاري ومسلم

وما روى عن ابن عباس في تقي قبول توبة القاتل يشبه والله أعلم

أنه أراد به أن حق المقتول لا يسقط بمجرد التوبة إلى الله عز وجل بل لا بد من الخروج من مظلة الآدميين وهذا حق كما قاله ابن عباس فإن من تمام توبته تمويض المظلوم فيمكن أولياء المقتول (١) وإذا مكنتهم فقتلوه أو عفوا عنه أو صالحوه على الدية فهل يسقط حق المقتول في الآخرة؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره ولعل ابن عباس كان ممن يقول لا يسقط حق المقتول في الآخرة قال وعلى هذا القول في أخذ المقتول من حسنات القاتل بقدر مظلمته كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح فإذا استكثر القاتل وغيره من أهل الظلم التائبين من الحسنات ما يوفي به غرماءه ويبقى له فضل كان بمنزلة من عليه ديون واكتسب أموالا يوفي بها ديونه ويبقى له فضل ، ويأتي كلام في توبة المبتدع وغيره أيضا . ويؤيده ما قال أحمد في المسند حدثنا سفيان عن عمار عن سالم سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل قتل مؤمنا ثم تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى ، قال ويحك وأنى له الهدى؟ سمعت نبيكم ﷺ يقول «يجي المقتول متعلقا بالقاتل يقول يا رب سل هذا فيم قتلني؟» والله لقد أزلها الله على نبيكم ﷺ وما نسجها بعد إذا أزلها (قال) ويحك وأنى له الهدى؟ عمار هو الذهبي وسالم هو ابن أبي الجعد ، اسناد جيد ، ورواه النسائي وابن ماجه من حديث سفيان

ورواه أحمد أيضا بمعناه عن محمد بن جعفر وروح عن شعبة عن مسلم سمعت ابن عباس فذكره بأسناد جيد ومسلم هو ابن خرقان وينبغي أن

(١) أي يمكنهم من نفسه إذا أرادوا القود

يقال اذا قيل لا توبة له معناه يعذب على هذا الذنب ولا بد ثم يخرج كأهل الكبائر اذا لم يتوبوا ، لا أنه لا يخرج من النار أبدا . ولم أجدها صريحا عن ابن عباس ولا عن احمد ، وحكاها بعضهم قولاً في التفسير ولا وجه له فانه لا يكفر بذلك عند أهل السنة ولا وجه عند من تخليد مسلم في النار

فصل

(في عدم صحة توبة المصروا انه لا يقال للتائب ظالم)

ولا تصح التوبة من ذنب أصر على مثله، ولا يقال للتائب ظالم ولا مسرف، ولا تصح من حق الآدمي، ذكره في المستوعب والشرح وقدمه في الرعاية، وقطع به ابن عقيل في الارشاد وفي الفصول وهو الذي ذكره النووي في رياض الصالحين عن العلماء ونص عليه احمد . قال عبد الله سألت أبي عن رجل اختان (١) من رجل مالا، ثم إنه أنفق وأتلفه، ثم إنه ندم على ما فعل وتاب وليس عنده ما يؤدي فهل يكون في ندمه وتوبته ما يرجي له به ان مات على فقره خلاص مما عليه ؟ فقال أبي لا بد لهذا الرجل من أن يؤدي الحق وإن مات فهو واجب عليه

وقال في رواية محمد بن الحكم فيمن غصب أرضا : لا يكون تائبا حتى يردّها على صاحبها ، وإن علم شيئا باقيا من السرقة ردّها عليه أيضا وقال فيمن أخذ من طريق المسلمين : توبته أن يرد ما أخذ، فإن ورثه رجل

(١) اختانه اتقصه بسرقة أو غصب أو غيرها

فقال في موضع لا يكون عدلا حتى يرد ما أخذ ، وقال في موضع : هذا أهون ، ليس هو أخرجه ، وأعجب إلي أن يرده ، وقال احمد في رواية صالح فيمن ترك الصلاة - وسأله صالح - توبته أن يصلي ؟ قال نعم ، وقيل بلى (١) والله تعالى يموض المظلوم قاله ابن عقيل ، وقال في الهداية ومظالم العباد تصح التوبة منها على الصحيح في المذهب وهو قول ابن عباس ، ومن مات ناديا عليها كان الله عز وجل المجازي للمظلوم عنه كما ورد في الخبر « لا يدخل النار تائب من ذنبه »

وقال في الرعاية الكبرى فعلى المنع يرد ما أثم به وتاب بسببه أو بذله إلى مستحقه أو ينوي ذلك إذا أمكنه وتعدر رده في الحال وأخر ذلك برضاء مستحقه وأن يستحل من الغيبة والتمية ونحوهما . قال ابن أبي الدنيا حدثنا يحيى بن أيوب حدثنا أسباط عن أبي رجاء الحراساني عن عباد بن كثير عن الحريري عن أبي نصر عن جابر وأبي سعيد رضي الله عنهما قالا : قال رسول الله ﷺ « إياكم والغيبة فإن الغيبة أشد من الزنا ، فإن الرجل قد يزني فيتوب فيتوب الله عز وجل عليه ، وإن صاحب الغيبة لا ينفق له حتى ينفق له صاحبه » عباد ضعيف وأبو رجاء قال العقيلي منكر الحديث ثم ذكر حديثه « موت الغريب شهادة »

(١) قوله بلى الخ لا بد أن يكون معطوفا على جواب سؤال عن توبة الظالم بنفي صحتها فسقط السؤال والجواب الأول بآتي وبقي القول الآخر الذي عطف عليه بالاثبات

وقيل ان علم به المظلوم والا دعاه واستغفر ولم يعلمه، وذكر الشيخ
تقي الدين انه قول الأكثرين، وذكر غير واحد: ان تاب من قذف
انسان أو غيبته قبل علمه به هل يشترط التوبة اعلامه والتحليل منه ؟
على روايتين، واختار القاضي انه لا يلزمه لما روى أبو محمد الخلال بإسناده
عن أنس مرفوعا: «من اغتاب رجلا ثم استغفر له من بعد غفر له غيبته»
وإسناده عن أنس مرفوعا: «كفارة من اغتاب أن يستغفر له» ولأن في
اعلامه ادخال غم عليه، قال القاضي فلم يحز ذلك وكذا قال الشيخ
عبد النادر رضي الله عنه: ان كفارة الاغتياب ما روى أنس وذكره، وخبر
أنس المذكور ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وفيه غيبة بن عبد الرحمن
متروك وذكر مثله من حديث سهل بن سعيد وفيه سلمان بن عمرو
كذاب، ومن حديث جابر وفيه حفص بن عمر الايلي متروك، وذكر
أيضا حديث أنس في الخدائق وقال انه لا يذكر فيها الا الحديث الصحيح
وقال ابن عبد البر في كتاب بهجة المجالس: قال حذيفة رضي الله عنه
كفارة من اغتبه أن تستغفر له، وقال عبد الله بن المبارك لسفيان بن عيينة:
التوبة من الغيبة أن تستغفر لمن اغتبه، فقال سفيان بل تستغفر مما قلت
فيه، فقال ابن المبارك لا تؤذوه مرتين. ومثل قول ابن المبارك اختاره
الشيخ تقي الدين بن الصلاح الشافعي في فتاويه، وقال الشيخ تقي الدين
بعد أن ذكر الروايتين في المسئلة المذكورة قال فكل مظنة في العرض من
اغتياب صادق وبهت كاذب فهو في معنى القذف اذ القذف قد يكون

صدقا فيكون في المغييب غيبة وقد يكون كذبا فيكون بهتان واختار أصحابنا
 أنه لا يعلمه بل يدعو له دعاء يكون احسانا اليه في مقابلة مظلمته كإرويه
 في الآثار ومن هذا الباب قول النبي (ص) «أيما مسلم شتمته أو لعنته أو سببته
 أو جلدته فاجعل ذلك له صلاة وزكاة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة»
 وهذا صحيح المعنى من وجه كذا قل وهذا المعنى في المسند والصحاحين
 وغيرهم وفيه اشتراط ذلك على ربه وفيه «انما أنا بشر أغضب كما يغضب البشر»
 وقال أحمد حدثنا عازم حدثنا ميمون بن سليمان عن أبيه حدثنا
 السبط عن السوار المدوني عن خاله قال رأيت رسول الله (ص) وأناس
 يتبعونه قال فاتبعته معهم قال فوجداني القوم يسمون وأنى علي رسول الله
 (ص) فضررتني ضربة إما بمسيب أو قضيب أو سواك أو شيء كان فوالله
 ما أوجعني قال فبت ليلة وقلت ما ضررتني رسول الله (ص) إلا شيء علمه
 الله عز وجل فيء وحديثني نفسي أن آتي رسول الله (ص) إذا
 أصبحت ، فنزل جبريل على النبي (ص) فقال «انك داع لا تكسر قرن
 وعيتك» فلما صليت الغداة أو قل أصبحت قال رسول الله (ص) «إن أناسا
 يتبعوني وأنا لا أعرفهم أن يتبعوني ، اللهم فن ضربت أو سببت فاجعلها
 له كفارة وأجرآ» أو قال سمعة فرقة ورحمة أو كما قال . اسناد جيد .

واعلم مراد الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى ان شاء الله تعالى ما في شرح

مسلم وغيره أنه أجاب العلماء بوجهين

(أحدهما) المراد ليس بأهل لذلك عند الله عز وجل في باطن الأمر

ولكنه في الظاهر مستوجب له فيظهر له النبي (ص) استحقاقه لذلك بأمانة شرعية ويكون في باطن الأمر ليس أهلاً لذلك وهو (ص) مأمور بالحكم الظاهر، والله تعالى يتولى السرائر (والثاني) أن ما وقع من سبه ودعائه ونحوه ليس بمقصود بل هو مهاجرة به عادة العرب في وصل كلامهم بلا نية كقولهم تربت يمينك وعمرى وحاتمي (١) لا يقصدون بشيء من ذلك حقيقة الدعاء بخلاف أن يصادف إجابة فسأل ربه سبحانه ورغب إليه في أن يجعل ذلك رحمة وكفارة وقربة وطهوراً وأجرأً، وإنما كان يقع هذا منه نادراً ولم يكن (ص) فاحشاً ولا متفحشاً ولا لعاناً ولا منتقماً لنفسه وفي الحديث أنهم قالوا ادع على دوس فقال « اللهم اهد دوساً - وقال - اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون »

وقال ابن عقيل في القنون أن المراد عند فورة الغضب لأمر يخصه أو ردع يردنه بذلك الكلام عن التجرد إلى فعل المصلحة لالعه في الأمر لأنه تشرع في الزجر إلا أن يكون أراد رحمة فإنه يحتمل احتمالاً حسناً لأن لعنته عند من لعنه غاية في المنع عند ارتكاب ما لعنه عليه وتوبته خشي اللعنة رحمة حيث كانت آيلة إلى الرحمة. قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية كلامه المتقدم

وقال ابن الأثير في النهاية في قوله أن رجلاً اعترض النبي ﷺ يسأله فصاح به الناس فقال « دعوا الرجل أرب ماله ؟ » قيل أرب بوزن علم (١) ومعناها الدعاء عليه أي أصيبت آراؤه وسقطت وهي كلمة لا يراد

(١) انظر النهاية : في هذه اللفظة ثلاث روايات إحداهما أرب بوزن علم الخ وكان يجب على المصنف ذكرها ببارتها بنصها لأنه سيذكر الروايتين الآخرين بالمعطف على ما قبلها

بها وقوع الامر كما يقال : تربت يدك وقامك الله ، وانما يذكر في معرض
التعجب وفي هذا التعجب من النبي (ص) قولان ، (أحدهما) تعجبه من
حرص السائل ومزاحمته (والثاني) انه لما رآه بهذه الحال من الحرص غلبه
طبع البشرية فدعا عليه وقد قال في غير هذا الحديث « اللهم انما أنا بشر
فمن دعوت عليه فاجعل دعائي له رحمة » وقيل معناه احتاج فسأل :
من أرب الرجل يأرب اذا احتاج . ثم قال « ماله » أي شيء به وما يريد ؟
(والرواية الثانية) أرب بوزن جمل أي حاجة له وما زائدة للتقليل
أي له حاجة يسيرة ، وقيل معناه حاجة جاءت به ، فحذف ثم سأل وقال
« ماله » (والرواية الثالثة) أرب بوزن كنف والارب الحاذق الكامل أي
هو أرب فحذف المبتدأ ثم سأل فقال « ماله » أي ماشأته (١) وهذا أحسن
من اعلامه فان في اعلامه زيادة ايداء له فان تضرر الانسان بما علمه من
شتمه أبلغ من تضرره بما لا يعلم . ثم قد يكون ذلك سبب العدوان على
الظالم أولا اذ النفوس لا تقف غالبا عند العدل والانصاف ، فتبصر هذا
ففي اعلامه هذان الفسادان . وفيه مفسدة ثالثة ولو كانت بحق وهو زوال
ما بينهما من كل الالف والمحبة أو تبيد القطيعة والبغضة والله تعالى
أمر بالجماعة ونهى عن الفرقة . وهذه المفسدة قد تعظم في بعض المواضع
أكثر من بعض وليس في اعلامه فائدة الا تمكينه من استيفاء حقه
كما لو علم فان له أن يعاقب اما بالمثل ان أمكن أو بالتعزير أو بالحد
(١) هذا آخر كلام النهاية وكان ينبغي له أن يقول انتهى ليعلم أن ما بعده ليس منه

وإذا كان في الإيفاء من الجنس مفسدة عدل إلى غير الجنس كما في القذف.
 وفي القذية وفي الجراح إذا خيف الحيف، وهنا قد لا يكون حيف
 إلا في غير الجنس أما العقوبة أو الأخذ من الحسنات كما قال النبي
 (ص) «من كانت عنده مظلمة لأخيه في دم أو مال أو مرض
 فليأتها فليستحلها قبل أن يأتي يوم ليس فيه درهم ولا دينار إلا الحسنات
 والسيئات فإن كان له حسنات أخذ من حسنات صاحبه فأعطيا، وإن لم
 تكن له حسنات أخذ من سيئاته فألقيت على صاحبه ثم يلقي في النار،
 وإذا كان فيعطيه في الدنيا حسنة بدل الحسنة فإن الحسنات يذهبن
 السيئات فالدعاء له والاستغفار إحسان إليه وكذلك الثناء عليه بدل الذم له
 وهذا عام فيمن طعن على شخص أو لعنه أو تكلم بما يؤذيه أمرا أو خبرا
 بطريق الافتاء أو التعريض أو غير ذلك فإن أعمال اللسان أعظم من أعمال
 اليد حيا أو ميتا، حتى لو كان ذلك بتأويل أو شبهة ثم بان له الخطأ فإن
 كفارة ذلك أن يقابل الاساءة إليه بالاحسان بالشهادة له بما فيه من الخير
 والشفاعة له بالدعاء فيكون الثناء والدعاء بدل الطعن واللعن ويدخل في
 هذا أنواع الطعن واللعن الجاري بتأويل سائغ أو غير سائغ كالنكفير
 والتفسيق ونحو ذلك مما يقع بين المتكلمين في أصول الدين وفروعه كما وقع
 بين أصناف الفقهاء والصوفية وأهل الحديث وغيرهم من أنواع أهل
 العلم والنهي من كلام بعضهم في بعض تارة بتأويل مجرد، وتارة بتأويل
 مشوب بهوى، وتارة بهوى محض، بل تخاصم هذا الضرب بالكلام والكتب

كتخاصم غيرهم بالايدي والسلاح وغيره ، وهو شبهه بقتال أهل العدل
والبني ، والطائفتين الباغيتين ، العادلتين من وجه ، والباغيتين من وجه ،
وهذا باب نافع جدا والحاجة اليه ماسة جدا فلي هذا الوصال المقذوف
والمسبوب لقاذفه هل فعل ذلك ام لا ؟ لم يجب عليه الاعتراف على الصحيح
من الروايتين كما تقدم إذ توبته صحت في حق الله تعالى بالتندم وفي حق المبد
بالاحسان اليه بالاستغفار ونحوه ، وهل يجوز الاعتراف ، أو يستحب ،
أو يكره ، أو يحرم ؟ الاشبه أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال
فقد يكون الاعتراف أصح للقلوب كما يجري بين الوداء من ذوي
الاخلاق الكريمة ، ولما في ذلك من صدق المتكلم ، وقد تكون فيه مفسدة
العدوان على الناس أو ركوب كبيرة فلا يجوز الاعتراف ، قال وإذا لم
يجب عليه الاقرار فليس له أن يكذب بالجحود الصريح لان الكذب
الصريح محرم والمباح لا صلاح ذات البين هل هو التبريض أو الصريح ؟
فيه خلاف ، فمن جوز الصريح هناك فلي يجوز مهنأ فيه نظرا ولكن يمرض
فان المراض مندوحة عن الكذب وهذا هو الذي يروى عن حذيفة بن
اليمان : أنه بلغ عمار رضي الله عنه شي (١) فأنكر ذلك بالمرض وقال : أرفع
ديني بمرضه ببعض أو كما قال ، وعلى هذا فإذا استخلف على ذلك جاز له أن
يحلف ويمرض لانه مظلوم بالاستخلاف ، فإذا كان قد تاب وصحت توبته
لم يبق لذلك عليه حق فلا تجب اليقين عليه ، لكن مع عدم التوبة والاحسان

(١) لعله سقط من هنا كلمة عنه وهي تتعلق بلفظه

الى المظلوم وهو باقى على عداوته وظلمه فاذا أنكر بالتعريض كان كاذبا فاذا
حالف كانت يمينه غموسا

وقال الشيخ تقي الدين أيضا سئلت عن نظير هذه المسئلة وهو: رجل
تعرض لامرأة غيره فزنى بها ثم تاب من ذلك وسأله زوجها عن ذلك
فأنكر فطالب استحلانته فان حالف على نفي الفعل كانت يمينه غموسا وان لم
يحالف قويت التهمة، وان أقر جرى عليه وعابها من الشر أمر عظيم
فأثبتته انه يضم الى التوبة فيما بينه وبين الله تعالى الاحسان الى الزوج
بالدعاء والاستغفار والصدقة عنه ونحو ذلك مما يكون بازاء إيدائه له في
أهله فان الزنا بها تلاق به حق الله تعالى، وحق زوجها من جنس حقه في
عرضه، وليس هو مما يجبر بالمثل كالدماء والاموال، بل هو من جنس
القذف الذي جزاؤه من غير جنسه، فتكون توبة هذا كتوبة القاذف
وتعريضه كتعريضه وحلفه على التعريض كحلفه. وأما لو ظلمه في دم أو
مال فانه لا بد من إيفاء الحق فان له بدلا، وقد نص أحمد رضي الله عنه
في الفرق بين توبة القاتل وبين توبة القاذف، وهذا الباب ونحوه فيه
خلاص عظيم وتفريج كربات للنفوس من آثار المعاصي والمظالم فان الفقيه
كل الفقيه الذي لا يؤيس الناس من رحمة الله عز وجل، ولا يجرئهم على
معاصي الله تعالى. وجميع النفوس لا بد أن تذنبت فتعريف النفوس
بما خلاصها من الذنوب من التوبة والحسنات الماحيات كالكنارات والمقويات
هو من أعظم فوائد الشريعة انتهى كلامه

وقال ابن عقيل: فإن كانت المظنة فساد زوجة جاره أو غيره في الجملة وهتك فراشه قال بعضهم احتمال أن لا يصح إحلاله من ذلك لأنه مما لا يستباح بإباحته ابتداء فلا يبرأ بإحلاله بعد وقوعه، قال ابن عقيل وعندي أنه يبرأ بالإحلال بعد وقوعه وينبغي أن يستحل فإنه حق لآدمي فيجوز أن يبرأ بالإحلال بعد وقوع المظنة ولا يملك إباحتها ابتداء كالدم والقذف، والدليل على أنه حق له أنه يلاعن زواجه ويفسخ نكاحها لأجل التهمة به وغلبة ذلك على ظنه وإنما يتعالف في حقوق الآدميين انتهى كلامه ولأن الزوج يمنع من وطئها من المدة وفي منعه من متمدات الجماع خلاف وذلك سبب فعل الزاني لاسيما إن كان أكرهها، فقد ظلمها وظلم الزوج، وقد روى النسائي وابن ماجه والترمذي وصححه حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي ﷺ حمد الله عز وجل وأثنى عليه وفيه «ألا إن لكم على نساءكم حقاً، وإن نساءكم عليكم حقاً، فأما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم من تكرهون، ألا وحقن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن»

وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ سئل أي الذنب أعظم؟ قال «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» — قيل ثم أي؟ قال «أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك» — قيل ثم أي؟ قال «أن تزاني حليلة جارك»، قال في شرح مسلم وذلك يتضمن الزنا وفسادها على زوجها واستمالة قلبها إلى الزاني وهو مع امرأة الجار أشد قبحاً وجرماً لأن الجار يتوقع

من جاره الذب عنه وعن حريمه ويأمن بوائقه ويطمئن إليه وقد أمر
بإكرامه والاحسان إليه ، فإذا قابل هذا بالزنا بامرأته وأفسدها عليه مع
تمكنه منها على وجه لا يتمكن منه غيره كان في غاية من القبح انتهى كلامه
وعلى هذا يكون المراد بما يأتي من أن الحد كفارة - أي في حق الله عز
وجل ، أما حق الآدمي فالسكلام فيه كثيره من حقوق الآدميين ولهذا
لو اقتصر من القتال لم يسقط حق الله عز وجل فيه مع أنه مبني على المسامحة
فأولى أن لا يسقط حق الآدمي هنا ، ولا يلزم أن يختص بعقوبة في الدنيا
سوى الحد الذي هو حق الله عز وجل في القصاص ، وقذف الآدمي
بالزنا أو غيره بشيء والله أعلم

فصل

(فيما على التائب من قضاء العبادات ومقارفة ذنوبه ومواضع الذنوب)

قال في الرعاية بعد كلامه السابق وأن يفعل ما تركه من العبادات
ويدأب قراته السوء وأسبابه ، ومفهوم كلامه - في الشرح وغيره - أن مجانبة
خطأه السوء لا تشترط في صحة التوبة وهو المشهور عند العلماء وقطع به
ابن عقيل وجعله أصلاً لا أحد الوجهين في أن التفرق في قضاء الحج من
الموضع الذي وطئ فيه لا يجب

وفي السجيين من حديث أبي سعيد في الرمي قتل مائة نفس وقال

له الرجل العالم : « من يحول بينك وبين التوبة ؟ الطلاق الى أرض كذا وكذا ؟
فان بها أناسا يعبدون الله عز وجل فاعبد الله تعالى معهم ولا ترجع الى
أرضك فانها أرض سوء »

قال في شرح مسلم : قال العلماء : في هذا استحباب مفارقة النائب الموضح
التي أصاب فيها الذنوب والاخوان المساعدين له على ذلك ومقاطعتهم
ماداموا على حالهم ، وان يستبدلهم بصحبه اهل الخير وتأن كد بذلك توبته
فان اقتصر من القاتل او عفا عنه فهل يطالبه المقتول في الآخرة ؟ على
وجهين ، وتوبة المرائي بأخذ رأس ماله ، ويرد رحمه ان أخذه

وفي الحديث الصحيح المشهور حديث صاحب النسمة : ان النبي ﷺ
قال « أما تريد أن تبوء بأهلك وأثم صاحبك ؟ » قال القاضي عياض : وفي هذا
الحديث ان قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية ، وان كفر ما بينه
وبين الله عز وجل كما جاء في الحديث الآخر فهو كفارة له ويبقى حق
المقتول . قال ابو داود في باب ما يرجى في القتل ، حدثنا عثمان بن أبي شيبة
حدثنا كثير بن أبي هشام حدثنا المسعودي عن سعيد بن أبي بردة عن أبي موسى
قال قال رسول الله ﷺ « أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب
في الآخرة ، عذابها في الدنيا القتل والزلازل والقتل » اسناده جيد



فصل

(في العفو عن ظلم وجعله في حل)

قال صالح دخلت على أبي يوماً فقلت يا غني أن رجلاً جاء إلى فضل
الانمطي فقال له اجعلني في حل اذ لم أقم بنصرتك ، فقال فضل لا جعلت
أحدًا في حل ، فتبسم أبي وسكت ، فلما كان بعد أيام قال لي مررت بهذه
الآية (فن عفا وأصلح فأجره على الله) فنظرت في تفسيرها فإذا هو
ما حدثني به هاشم بن القاسم حدثني المبارك حدثني من سمع الحسن يقول :
إذا جئت الأمم بين يدي رب العالمين يوم القيامة ونودوا : ايتهم من أجره
على الله عز وجل ، فلا يقوم إلا من عفا في الدنيا . قال أبي : جعلت الميت
في حل من ضربه بإي تم جعل يقول : وما على رجل أن لا يمدب الله تعالى
بسببه أحدًا ، وقال في رواية حنبل (١) وهو يداوى . اللهم لا تؤاخذهم : فلما برى
ذكر حنبل له فقال نعم أحببت أن ألقى الله تعالى وليس بيني وبين قرابة النبي
ﷺ شيء ، وقد جعلته في حل إلا ابن أبي دؤاد ومن كان مثله فاني لا أجعلهم
في حل . رواه بعضهم من رواية أبي العباس البردعي : حدثنا أبو الفضل
البغدادي قال : قال لي حنبل فذكره ، وقال عبد الله قال أبي وجه إلي الوائق
أن أجعل المنتصم في حل من ضربه إليك ، فقلت ما خرجت من داره حتى
جعلته في حل ، وذكر قول النبي ﷺ « لا يقوم يوم القيامة إلا من

(١) كذا بالأصل ونسخة المكتبة المصرية

عفا ، فعموت عنه . وذكر في رواية المروزي قول الشعبي ، إن تعف عنه مرة
 يكن لك من الاجر مرتين . وروي عن ابراهيم الحربي انه جعلهم في حل ،
 وقال لولا ان ابن ابي دؤاد داعية لاحتلته ، وروي عنه عبد الله انه أحل
 ابن ابي دؤاد وعبد الرحمن بن اسحاق فيما بعد ، وروي الخلال عن الحسن قال :
 أفضل اخلاق المؤمنين العفو . وروي أيضا من رواية مجاهد عن الشعبي
 عن مسروق سمعت عمر يقول : كل الناس مني في حل

فصل

(في الابراء المطلق بشرط)

نص الامام أحمد رضي الله عنه فيمن قال لرجل إن مت « بفتح التاء »
 فأنت في حل من ديني ، انه لا يصح لانه ابراء مطلق بشرط
 وقال احمد في رواية اسحاق بن ابراهيم وجاءه رجل فقال له إني
 كنت شاربا مسكرا فتكلمت فيك بشيء فاجعاني في حل ، فقال ابو عبد الله
 أنت في حل ان لم تعد ، فقلت له يا أبا عبد الله لم قلت ؟ لعله يعود ، قال ألم تر
 ما قلت له : ان لم تعد ؟ فقد اشترطت عليه ، ثم قال ما أحسن الشرط ، إذا أراد
 أن يعود فلا يعود ان كان له دين

وقال المروزي سمعت رجلا يقول لأبي عبد الله ، اجعلني في حل ، قال
 من أي شيء ؟ قال كنت أذكرك . أي أنكلم فيك . فقال له ولم أردت أن
 تذكرني ؟ فجعل يترقب بالخطأ ، فقال له أبو عبد الله علي أن لا تعود الى هذا ؟

قال له نعم ، قال قم . ثم التفت إلي وهو يتبسم فقال لا أعلم أي شددت على أحد إلا على رجل جاءني فددق علي الباب وقال اجعلني في حل فاني كنت أذكرك ، فقلت ولم أردت أن تذكرني أي هذا الرجل ؟ كأنه أراد منها التوبة وأن لا يعودا . رواها الخلال في حسن الخلق من الادب . ورأيت بعض أصحابنا يخار انه لا فرق بين المشائين وأن فيهما روايتين فقد يقال هذا وقد يقال بالتفرقة لان التوبة لرعاية حصولها وتأكد لها صح تعليقها بالشرط بخلاف غيرها والله أعلم

وقد صح عن أبي اليسر الصحابي البصري انه كان له على رجل دين فقال له ، إن وجدت قضاء فاقض والا فأنت في حل من ديني

فصل

(فيمن استدان وليس عنده وقاه وهو ينويه)

قال الامام احمد رضي الله عنه ثنا يحيى بن أبي كثير ثنا جعفر بن زياد عن منصور قال حسبته عن سالم عن ميمونة أنها استدانت ديناً ففيل لها تستدينين وليس عندك وقاه ؟ قالت اتي سمعت رسول الله ﷺ يقول « ما من أحد يستدين شيئاً يعلم الله عز وجل أنه يريد أدائه إلا أداه الله عز وجل عنه » اسناده حسن ، ورواه النسائي عن محمد بن قدامة عن جرير عن منصور عن زياد بن عمرو بن هند عن عمران بن حذيفة قال : كانت ميمونة رضي الله عنها تدان وتكثر الحديث ، وفيه « الا أداه الله عنه في

الدنيا» ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيدة بن حميد عن منصور فذكره . ورواه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى الموصلي عن أبي خيشمة عن جرير و ترجم عليه ذكر قضاء الله عز وجل في الدنيا دين من نوى الاداء فيه ، اسناد جيد إلا أن زياداً لم يرو عنه غير منصور ، ووثقه ابن حبان ولم يرو عن عمران غير زياد ولم أجده فيه كلاماً

وروى النسائي حدثنا محمد بن المثنى حدثنا وهب بن جرير حدثني أبي عن الأعمش عن حصين بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ميمونة زوج النبي ﷺ استأذنت فقبل لها يأم المؤمنين تستدنين وليس عندك وفاة ؟ فقالت اني سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أخذ ديناً وهو يريد أن يؤديه أمانه الله عز وجل » اسناد صحيح

وعن أبي الغيث عن أبي هريرة مرفوعاً « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدائها الله عز وجل ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله عز وجل » رواه البخاري . كان شيخنا القاضي شمس الدين بن مسلم رحمه الله يقول اختلف في هذا فقيل هو دعاء ، وقيل هو خبر انتهى كلامه وأما كان حصل المقصود لأن هذا الخبر صدق وحق . وقال غير واحد منهم ابن عتيق في الارشاد في مسألة تكفير أهل الأهواء ودعوة النبي ﷺ في مردودة . وزيادة لنظرة « في الدنيا » تدل على أنه دعاء لكن في صحة هذه الزيادة نظر

قال احمد في رواية أبي طالب في تعليم القرآن التعليم أحب إلي من أن يتوكل هؤلاء السلاطين ، ومن أن يتوكل لرجل من عامة الناس في ضيعة

ومن أن يستدين ويتجر لعله لا يقدر على الوفاء فيلقى الله عز وجل بأمانات الناس وقال عبد الله سألت أبي عن رجل استدان ديناً على أن يؤديه ف تلف المال من يده وأصابه بمض حوادث الدنيا فصار معدماً لا شيء له فهل يرجي له بذلك عند الله عز وجل عذر وخلاص من دينه ، وإن مات على عدمه ولم يقض دينه ؟ فقال ان هذا عندي أسهل من الذي اختار ، وإن مات على عدمه فهذا واجب عليه ، فظاهر هذا أنه يعاقب على ذلك أو يحتمل العقاب والتركة والله تعالى يعوض المظلوم ان شاء الله ، وقد ورد في الخبر أن الله تعالى يعوض عن بعض الناس وبدع بعضاً

ونص الامام أحمد رضي الله عنه والاصحاب رحمهم الله على صحة ضمان دين الميت المفلس ، ولم يفرقوا بين كون سببه محرماً او لا ، وبين التائب وغيره لا تمتنع النبي ﷺ من الصلاة عن عليه ثلاثة دنائير ولم يخلف وفاء حتى ضمنها أبو قتادة رواه البخاري ، وامتنع من الصلاة على من عليه ديناران حتى ضمنها أبو قتادة رواه احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه . وروى الدارقطني وغيره أن علياً رضي الله عنه ضمنها فالظاهر أنها وقائع ، والظاهر من الصحابة رضي الله عنهم قصد الخير ونية الاداء وأنهم عجزوا عن ذلك ، وقد قال النبي ﷺ لأبي قتادة «الآن بردت عليه جلدة» لما وفي عنه . رواه احمد وأبو داود والطيالسي وأبو بكر بن أبي شيبة وجماعة واسناده حسن ورجاله ثقات وفيهم عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر وحديثه حسن ، وعندنا يجتمع القطع والضمان على السارق

وذكره في المنى اجماعا مع بقاء العين مع أن الحد كفارة لانهم ذلك الذنب لقوله عليه السلام « ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة » متفق عليه من حديث عبادة ، ومع أن الامام أحمد والاصحاب رحمهم الله لم يفرقوا بين النائب وغيره ، ولهذا لما كانت التوبة مؤثرة في اسقاط حد ذلك ذكروها ولما لم تؤثر لم يذكروها

قال ابن عقيل في المجلد التاسع عشر من الفنون في حل الدين بالموت : وأنا أقول ، المطالبة في الآخرة فرع على مطالبة الدنيا وكل حق لم يثبت في الدنيا فلا ثبات له في الآخرة ، ومن خلف مالا وورثة فكأنه استتاب في القضاء ، والدين كان مؤجلا فالنائب عنه يقضي مؤجلا ، والذمة عندي باقية ، ولا أقول الحق متعلق بالاعيان ، ولهذا تصح البراءة منه ويصح ضمان دين الميت لبناء حكم الذمة فلا وجه لمطالبة الآخرة ، فقيل له الذي امتنع النبي ﷺ من الصلاة عليه كان ميسرا ألا نه سأل « هل خلف وفاء ؟ » فقيل لا ، وقد أجل الشرع دين الميسر أجلا حكما بقوله تعالى (فنظرة إلى ميسرة) ثم أجله حال الحياة لم يوجب بقاءه بعد الموت حتى شهد الشرع بارتهاه فقال ابن عقيل تلك قضية في عين فيحتمل أن يكون عند النبي ﷺ علم بأنه كان مماطلا بالدين ثم افتقر بعلم المطل بانفاق المال فحمل الامر على الاصل الذي عرف منه وقضية الاعيان اذا احتملت وقفت فلا يعدل عن الاصل المستقر لأجلها ، والاصل المستقر هو أن كل حق موسع لا يحصل بتأخير في زمان السمة والمهلة نوع ما ثم بدليل من مات قبل خروج وقت الصلاة

لا يأتهم، بخلاف من مات بعد خروج الوقت مع التأخير والامكان من الأداء،
 وللقاضى في الخلاف هذا المبنى فقال فيمن له تأخير الصلاة فمات قبل
 الفعل: لم يأتهم وتسقط بموته قل لأنها لا تدخلها النيابة فلا فائدة في بقائها
 في الذمة بخلاف الزكاة والحج، وعلى أنه لا يمتنع أن لا يأتهم، والحق في
 الذمة كدين معسر لا يسقط بموته ولا يأتهم بالتأخير لدخول النيابة لجواز
 الإبراء وقضاء الغير عنه، وقيل له لو وجبت الزكاة لطول بها في الآخرة
 ولحقه المأثم كما لو أمكنه، فقال هذا لا يمنع من ثبوت الحق في الذمة بدليل
 الدين المؤجل والمعسر بالدين

وقال أيضا في الفنون: قال شافعي في مسألة الإقرار لو ارث يفضي
 الى سد باب الخروج عن الدين، ومحال أن يوجب الله تعالى حقا ولا
 يحمل للمكلف منه مخرجا، قل حنبلي إذا أقر ورد الحاكم الحنبلي أو الحنفي
 قوله فقد بذل وسعه في قضاء الدين إذا عجز عن قضائه فيما بينه وبين الغريم،
 ومن بلغ جهده فلا تبعة عليه في تعويق الحقوق بدليل المعسر العازم
 على قضاء دينه متى استطاع إذا مات قبل اليسار فعزمه على القضاء قام
 العزم في دفع مائمه مقام انقضاء فلا مأثم، وكذلك من أشهد على نفسه
 عيدين فلما أقام الغريم الشهادة بعد موت من عليه الحق ردت شهادتهما،
 ولا يقال بأنه مأثوم في تعويق الحق إذا كان صاحب الحق رضي شهادتهما
 ومن عليه الحق لم يعلم أن شهادتهما لا تقبل فكل عذر لك في رد الشهادة

وكون الحق لا طريق له الا ذلك هو جوابنا في هذا الاقرار انتهى
كلامه ، فظاهره ولو فرط في تخيير الاقرار الى المرض ولمسه ليس بمراد
كمسر قدر على الوفاء في وقت وطول ، لانه لا يلزمه الوفاء قبل الطلب
في أظهر الوجهين فأخر حتى افتقر ثم ندم وتاب

وقال ابو يسى الصنير في مسألة حل الدين بالموت : معنى قول ابن
عقيل ، وقال ابو بكر الآجري بعد أن ذكر الخبر - ان الشهادة تكفر غير
الدين - قال هذا انما هو فيمن تهاون بقضاء دينه ، وأما من استدان ديناً
وأنفق في غير سرف ولا تبذير ثم لم يمكنه قضاؤه فان الله تعالى يقضيه عنه
مات او قتل انتهى كلامه فان حل كلام ابن عقيل على ظاهره وحمله عليه
مراده والله أعلم بحمله قضية الذي ضمن على المظل لا على القدرة على الوفاء
صار فيمن تهاون بقضاء الدين أو بالاقرار منه ولم يطلب ذلك منه وجهاً ،
وقال الشيخ محمد الدين في شرح الهداية في مسألة صرف الزكاة في الحج :
الغارم الذي لم يقدر في وقت من الاوقات على قضاء دينه غير مطالب
في الدنيا ولا في الآخرة . فانه القدرة لا المطالبة فهو موافق الكلام
الآجري والله أعلم . وقال حفيده تقبل توبة القاتل وغيره من المظلمة
فيمنع الله عز وجل له بالتوبة الحق الذي له ، وأما حقوق المظلومين فان الله
عز وجل يوفيهم إياها اما من حسنات الظالم أو من عنده . وقال القرطبي
في تفسيره حكاية عن العلماء ، فان كان الذنب من مظالم العباد فلا تصح
التوبة منه إلا برده إلى صاحبه والخروج عنه عينا كان أو غيره ان كان قادراً

عليه ، فإن لم يكن قادرا عليه فاعزم أن يؤديه إذا قدر في أعجل وقت وأسرعه ، وهذا يدل على الإكفاء بهذا وأنه لا عقاب عليه للمعذر والمعجز ، وقد أفتى بهذا بعض الفقهاء في هذا العصر من الحنزية والمالكية والشافعية وأصحابنا ، وشرط المالكي في جوابه أن يكون استدان لمصلحة لا سفها وحكي أن بعض العلماء المتقدمين قال مامعناه : إن الله تعالى لم يباقي في الدنيا بل أمر بانظاره إلى الميسرة فكذلك في الدار الآخرة ، وينبغي أن يحمل كلام ابن عقيل المتقدم - إن كان المال مراد منه - على العاجز فيكون مثل هذا القول - مع أن من نظره فيه - لا يتوجه حمله على المال ولا يظهر أن مراده ذلك ليتفق ما ذكرنا من كلامه ، ولينفق كلامه وكلام غيره . أما حمله على ظاهره وهو ما فهمه صاحب الرعاية فبیه نظر وبعد ظاهر ، ولهذا ذكر ابن عقيل في كتاب الانتصار أن من شرط صحة التوبة إخراج المظلمة من يده ، وقال بعد هذا : ومظالم العباد تصح التوبة منها ، ومن مات نادما عليها كان الله تعالى هو المجازي للمظلوم عنه كما ورد في الخبر « لا يدخل النار تائب من ذنوبه » وكذا قال ابن عقيل في الإرشاد ، ومن شرط صحتها رد المظلمة إلى مالكيها إن كان باقيا ، أو التصديق بها إن كان معدوما وليس له ورثة ، والتخصيص ما سبق أن من أخذ مالا بغير سبب محرم بقصد الأداء وصجز إلى أن مات فإنه يطالب به في الآخرة عند أحمد ، وفي كونه صريحا أو ظاهرا نظر ، ولم أجد من صرح بمثل ذلك من الأصحاب وسبق كلام القاضي والآنجري وابن عقيل وأبي يعلى الصغير وصاحب المحرر : لا يطالب ،

وليس اتفاقه في اسراف وتبذير سببا في المطالبة به خلافا للآجري مع انه
مطالب باتفاقه في وجه غير منهي عنه، وأما من أخذه بسبب محرم وحجز عن
الوفاء وندم وتاب فهذا يطالب به في الآخرة، ولم اجد من ذكر خلاف
هذا من الاصحاب الا ما فهمه صاحب الرعاية مع أنه فهم مع القدرة أيضا
وهذا غريب بعيد لم اجد به مثالا، وإن احتج احد لذلك بأن التوبة نجب
ما قبلها فلا نسلم ان القادر على أداء الحق تاب اذا لم يؤده، ولأن من المعلوم
المستقر في الشريعة انه لو ادعى عليه انه غصب منه كذا فأنكر به الزم
بإدائه وانه لو أجاب: ثبت من ذلك فلا يلزمني، انه لا يقبل منه بالاشتراك
وانه لو قبل ذلك منه لتعطلت الاحكام وبطلت الحقوق، ولأن غايته
انه لا ذنب له، ومن أخذه بسبب مباح لا يمنع من طلبه به والزامه به
اجماعا فهذا أولى لظلمه، واذا كانت توبة القاتل لا تمنع القود اجماعا على
ما ذكره الشيخ تقي الدين فالملل أولى، وإن احتج به في حق العاجز المفترط
في الأداء فالمراد به غير الملل بدليل ما سبق وما يأتي ولكن يدل للقول فيمن
أخذ ما لا ينير سبب محرم ما سبق من خبر ميمونة وخبر أبي هريرة وهما خاصان
اخص مما يدل على خلافهما فيجب تقديمهما وإن خالفهما ظاهرا حمل على
غير مدلولهما كذلك لأن فيه توفيقا وجمعا، وما روى الامام احمد رضي الله
عنه في المسند قال حدثنا يزيد انبأنا صدقة بن موسى عن أبي هريرة الجوفي
عن قيس بن زيد عن قاضي المصيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي
الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ ان الله تعالى ليدعو بصاحب الدين

يوم القيامة فيقيمه بين يديه فيقول اي عبدي فيم اذهبت مال الناس ؟ فيقول أي رب قد نلت اني لم افسده انما ذهب في غرق أو حرق أو سرقة أو وضعة، فيدعو الله عز وجل بشيء فيضعه في ميزانه فترجع حسنة.

حدثنا عبد الصمد ثنا صدقة ثنا ابو عمر ان حدثني قيس بن زيد عن قاضي المصر بن عبد الرحمن بن ابي بكر أن رسول الله ﷺ قال «يدعو الله عز وجل بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يديه فيقال يا ابن آدم فيم أخذت هذا الدين ؟ وفيم ضيعت حقوق الناس ؟ فيقول يا رب انك تعلم أي أخذته فلم آكل ولم أشرب ولم ألبس ولكن أتى علي هكذا، اما حرق، واما سرق، واما وضعة، فيقول الله عز وجل صدق عبدي أنا أحق من قضى عنك اليوم، فيدعو الله عز وجل بشيء فيضمه في كفة ميزانه فترجع حسنة على سيئاته فيدخله الجنة بفضل رحمته» ولو عوقب وعذب من هذه حاله لكاف بالمحال لعدم تفریطه وتمديه وقد قال الله تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ولانه غير آثم لما تقدم وكل من كان غير آثم كان غير معذب بالاجماع ولم يصح في الضمان غير قصة أبي قتادة ولا يلزم منها تعدد الشخص وهي قضية في عين محتملة وسبق في القصة قوله عليه السلام لا أبي قتادة «الآن بردت عليه جلدة» ووجه الاول - وهو أنه قد يماق وقد يموض الله عز وجل المظلوم - ما تقدم من الخبر وحديث الدواوين «ديوان لا يفر الله منه شيئا وهو مظالم العباد» رواه أحمد من حديث عائشة رضي الله عنها وحديث «من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرض أو شيء فليتحلله اليوم

قبل أن لا يكون دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظالمته وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه» وهذا الماحز عنده مظلمة ولم يحمله صاحب الحق، وحديث «لشريد يكفر عنه كل شيء» إلا الدين» وما ورد في شريد البحر من زيادة الدين «ضعيف» وحديث غفران ذنب الحاج بعرفة إلا التبعات رواه الطبري في من حديث عادة وما ورد من غفران التبعات وتغويض أصحابها فضعيف، وحديث «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»

وقال أبو داود - في (باب التشديد في الدين) حدثنا سليمان بن داود المهري أنبأنا ابن وهب حدثني سعيد بن أبي أيوب أنه سمع أبا عبد الله القرشي سمعت أبا بردة عن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن رسول الله أنه قل ﷺ «إن أعظم الذنوب عند الله عز وجل أن يذاهبها عبد بعد الكبار التي نهى الله عز وجل عنها... وأرى موت رجل عليه دين لا يدع له قضاء» كذا في نسخة «ن أعظم» وفي نسخة «إن من أعظم» أبو عبد الله القرشي تفرد عنه سعيد فلمذا قل بعضهم لا يعرف لكن سعيد من الثقات الذين روى لهم الجماعة والله أعلم، وقد يقال: والأخبار السابقة عامة وإخراج هذا الفرد منها يقتصر إلى دليل والأصل عدمه، وهذا ضعيف، ولأنه دين ثابت في الذمة لأن الموت لا يسقطه دليل صحة ضمانه، ولو تبرع إنسان بقضائه جاز لرب الدين قبضه، ولأن من ضمن مفلساً حياً لا يبرأ بموته ولو برىء المضطرون برىء الضامن، ومما ثبت الأصل دواؤه واستمراره،

ولم يزل إلا يزيل، وزواله من غير بدل ولا تعويض احتجاجاً بصاحب الحق واضرار به فوجب اطراحه، وهذا ضعيف أيضاً، وحديث عبد الرحمن ابن أبي بكر ضعيف لأن ابن مدين وأبا داود والنسائي وغيرهم ضعفوا صدقة بن موسى وهو الدقيق، وقيس بن زيد لم أجدهم يروى عنه غير أبي عمران الجوني، وقال أبو التمعن الأزدي ليس بالقوي وقاضي المصريين - وهما البصرة والكوفة - هو شرح القاضي الإمام المشهور، وإن صح هذا الخبر فأنما هو في حق من أصيب في ماله فقابل ثواب المصيبة حق صاحب المال فلهذا خلاص من تبعته في الآخرة بخلاف مسئلتنا (ولا يظلم ربك أحداً) من أن الخبر لا يلزم منه سقوط المطالبة عن كل مدين والله سبحانه أن يتفضل بما شاء على من يشاء من عباده، ولأنه في الآخرة مؤسر مكاف فكاف بالخلاص من الحق كما لو أيسر في الدنيا ويساره أما بحسناته وأما بأن يحمل من سيئات صاحبه عليه كما دل عليه الخبر الصحيح، وبهذا يعرف ضعف القول بأنه من تكليف المحال وهو أيضاً لزمه بقوله واختياره، ودعوى أنه غير آثم إن أريد بوجه ما فممنوع، وإن أريد به من بعض الجهات فيسلم ولكن لا ينتج الدليل، وبسط القول في ذلك يطول وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله تعالى، أما إن أفقه أو أثقه مسلم غير مكاف ومات معسراً غير مكاف لم يكن القول بأن صاحبه لا يجازى عليه ولا أنه يتبع به غير المكاف لأنه يفتي إلى تكليفه ودخوله النار بتحميله من سيئات صاحب المال

وقد نقل الإمام أحمد وغيره إجماع العلماء على أن من مات مسلماً

صغيراً من أهل الجنة، فتعين أنه بمنزلة حرقه وغرقه ونحو ذلك من المصائب
والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل

(في براءة من رد ما غصبه على وريثة المنصوب منه وبقاء إثم النصب)

قال حرب سئل أحمد رضي الله عنه عن رجل غصب رجلاً شيئاً
فمات المنصوب منه وله وريثة وندم الناصب فرد ذلك الشيء على وريثته
فذهب إلى أنه قد برىء من إثم ذلك الشيء ولم يبرأ من إثم النصب الذي
غصب، وقال في رواية أحمد بن أبي عبيدة: أما إثم النصب فلا يخرج منه
وقد خرج مما كان أخذه، وقال الشيخ تقي الدين لا يسقط حق المظلوم
الذي أخذ ماله وأعيد إلى وريثته، بل له أن يطالب الظالم بما حرمه من
الانتفاع به في حياته

فصل

قال بكر بن محمد عن أبيه عن أبي عبد الله وسئل عن رجل كان
له على قوم مال أو أودعهم مالا ثم مات فجحد الذين في أيديهم الأموال
لمن ثواب ذلك المال؟ قال إن كان أحد ممن عليه أو في يده الوديعة كان
قد نوى في حياة الميت أن لا يؤديها إليه فأجرها للميت، وإن كان هؤلاء
يجحدوا الوديعة فأجرها للورثة فيما نرى

فصل

(في وجوب اتقاء الصنائع ومحقرات الذنوب)

كان أحمد رضي الله عنه يمشي في الوحل ويتوقق فناصت رجله
تخاض وقال لأصحابه هكذا المسيد لا يزال يتوقق الذنوب فإذا واقمها
خاضها. ذكره ابن عقيل وغيره

وروى أحمد وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ
كان يقول يا عائشة « إياك ومحقرات الذنوب فان لها من الله عز وجل
طالباً » وعن ابن مسعود مرفوعاً « إياكم ومحقرات الذنوب فانهم يجتمعن
على الرجل حتى يهلكنه » مختصر لأحمد . وقال أنس أنكم لتعملون أعمالاً
هي أدق في أعينكم من الشعر كنا نعدها على عهد النبي ﷺ من الموبقات
رواه أحمد والبخاري، ولها ولمسلم وغيرهم عن ابن مسعود موقوفاً « ان
المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه ، وإن الفاجر
يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه فقال به هكذا » أي بيده فدبه عنه

فصل

(في التصديق بالمظالم)

قال الخلال باب اذا تصدق بالمظالم فلا يجابن فيه نحرّاً . قال حرب
سئل أحمد عن رجل كانت عنده مظالم لقوم فأتوا وأراد أن يتصدق بها
عنهم وله اخوان محاييج وقد كان يصلح قس هذا أيجوز له أن يدفعها

اليوم ؟ فكأنه استحب أن يعطي غيرهم قال لا يحايي فيها أحدا ، وقال في رواية الروذي في هذه المسئلة : أرى كأنه انما فعله على طريق المحاباة ، أن يحاييهم فلا يجوز ، وإن كانت لم يحاييهم فقد تصدق ، كأنه عنده قد أجاز ما فعل

فصل

﴿ فيمن كان عنده مال حلال وشبهة ﴾

فإن كان في يده مال حلال وشبهة فليخص بالحلال نفسه وليقدم قوته وكسوته على أجرة الحجام والزيت وأشجار التنور وأصل هذا قوله عليه السلام في كسب الحجام «اعلفه ناضحك» ذكره ابن الجوزي ، وكذا قال الشيخ تقي الدين : الشبهات ينبغي صرفها في الإبعاد عن المنفعة فلا بعد كحديث كسب الحجام ، والاقرب ما دخل في الباطن من الطعام والشراب ونحوه ، ثم ما ولي الظاهر من اللباس ، ثم ما ستر مع الاتصال من البناء ، ثم ما عرض من ركوب ونحوه

فصل

(في حقيقة التوبة وشروطها)

والتوبة هي الندم على ماضى من المعاصي والذنوب والعزم على تركها دائما لله عز وجل لا لأجل نفع الدنيا أو أذى ، وأن لا تكون عن إكراه أو إكراه ، بل اختيارا حال التكليف ، وقيل يشترط مع ذلك : اللهم

اني تائب اليك من كذا وكذا وأستغفر الله، وهو ظاهر ما في المستوعب،
فظاهر هذا اعتبار التوبة بالتلفظ والاستغفار، ولعل المراد اعتبار أحدهما
ولم أجد من صرح باعتبارهما ولا أعلم له وجها

وقد روى الترمذي وقال حسن غريب عن أنس مرفوعا « قال الله
عز وجل يا ابن آدم انك مادعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك
ولا أبالي، يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت
لك ولا أبالي، يا ابن آدم لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك
بي شيئا لأتيتك بقرابها مغفرة » فقوله « ثم استغفرتني غفرت لك » علق
الغفران على الاستغفار دل على اعتباره، والمراد أنه استغفر من ذنوبه توبة
والأفلا استغفار بلا توبة لا يوجب الغفران، قال ذو النون المصري: وهو توبة
الكذابين، ولهذا قال في شرح مسلم (باب سقوط الذنوب بالاستغفار
توبة) يريد ما في مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
(ص) « والذي نفسي بيده لو لم تذبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون
فيستغفرون الله عز وجل فيغفر لهم » لكن الاستغفار بلا توبة فيه أجر
كثير من ذكر الله عز وجل والله أعلم وقد قال الله تعالى (ومن يعمل
سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله ينج الله غفورا رحيمًا)

والأولى وهو أنه لا يشترط ذلك وهو الذي ذكره في الشرح وقدمه
في الرعاية وذكره ابن عقيل في الإرشاد وزاد: وأن يكون إذا ذكرها
انزعج قلبه وتنير صفته ولم يرتح لذكرها ولا ينمق في المجالس صفتها

فمن فعل ذلك لم تكن توبة ، ألا ترى أن المعتذر الى المظلوم من ظلمه متى كان ضاحكا مستبشرا مطمئنا عند ذكره الظلم استدل به على عدم الندم وقلة الفكرة بالجرم السابق وعدم الاكتراث بخدمة المعتذر اليه ويجعل كالمستهزئ به تكرر ذلك منه أم لا ، كذا قال ، وعلى تقدير أن تتمكن المنازعة في هذا المعنى انما يدل على اعتبار ذلك وقت الندم . والفرض الندم المعتبر وقد وجد فما الدليل على اعتبار تكرره كلما ذكر الذنب ؟ وان عدم ذلك يدل على عدم الندم والاصل عدم اعتباره وعدم الدليل عليه مع أن ظاهر قواه عليه السلام « الندم توبة » انه لا يعتبر وهذه الزيادة وهي تجديد الندم اذا ذكره قول أبي بكر بن الباقلاني ، والاول قول امام الحرمين وغيره ، مع ان قول الشافعية وغيرهم ان توبته السابقة لا تبطل بمعاودة الذنب خلافا للمعتزلة في بطلانها بالمعاودة

وقال ابن عقيل والدلالة على ان الندم توبة مع شرط العزم أن لا يسود ورد المظلمة من يده خلافا للمعتزلة في قولهم الندم مع هذه الشرائط هو التوبة ، وليس فيها شرط بل هي بمجموعها توبة لما روي عن النبي (ص) انه قال « الندم توبة » وليس لهم أن يقولوا أجمعنا على احتياجها الى العزم لان ذلك شرط ولا يوجب أن يكون هو التوبة كما أن الصلاة من شرطها الطهارة ولا تصح الا بها وليست هي الصلاة ، ولان التوبة هي الندم والاقلاع عن الذنب فمن ادعى الزيادة على ما اقتضته اللغة يحتاج الى دليل انتهى كلامه ، وكلام الاصحاب السابق يدل على أن العزم ركن ، والامر

في هذا قريب فانه معتبر عندهم . وان كف حياء من الناس لم تصح ولا تكتب له حسنة ، وخالف بعضهم (١)

وهي التوبة النصوح كما قال الحسن البصري قال : ندم بالقلب واستغفار باللسان وترك بالجوارح واضمار أن لا يعود . وقال البغوي في تفسيره : قال عمر وأبي ومعاذ رضي الله عنهم : التوبة النصوح أن يتوب ثم لا يعود الى الذنب كما لا يعود الابن الى الضرع كذا قال والكلام في صحته عنهم ، ثم لعل المراد التوبة الكاملة بالنسبة الى غيرها . وقال الكوفي هي أن يستقر باللسان ويندم بالقلب ويمسك بالبدن ، فظاهره أنه لا يعتبر اضمار أن لا يعود ، ولم أجد من صرح بعدم اعتباره . ولم يذكر ابن الجوزي عن عمر إلا أن التوبة النصوح أن يتوب العبد من الذنب وهو يحدث نفسه أن لا يعود ، وقرأ أبو بكر عن عاصم (نصوحا) بضم النون وهو مصدر مثل العودة يقال نصحت له نصحا ونصاحة ونصوحا وقيل أراد توبة نصح لا تقسم ، وقرأ الباقر بفتحها قيل هو مصدر ، وقيل هو اسم فاعل أي ناصحة على المجاز

وروى أحمد عن ابن مسعود مرفوعا « التوبة من الذنب أن يتوب منه ثم لا يعود فيه » ولعل المراد أن صح الخبر ثم ينوي أن لا يعود فيه وقال في التمرح في قبول شهادة الذاذف قال النبي ﷺ « النائب من الذنب كن لا ذنب له » وروى عن النبي ﷺ أنه قال « الندم توبة » قيل

التوبة النصوح تجمع أربعة أشياء : الندم بالقلب ، والاستغفار باللسان ،
واضمار أن لا يعود ، ومجانبة خلطاء السوء ، قد تقدم في آخر فصل ، ولا
تصح التوبة من ذنب مع الإقامة على مثله من كلامه في الرعاية ، وذكر
في الرعاية في مكان آخر أو غيرها فيه روايتين ولعل من اعتبره يقول : مع
عدم المجانبة يحتمل العزم ، أو يقول : المخالطة ذريعة ووسيلة الى موافقة المحذور
والذرائع معتبرة ، ولأن المسئلة تشبه التفرق في قضاء الحج الفاسد ولهذا
جعلها ابن عقيل أصلاً لعدم الوجوب في قضاء الحج الفاسد والله أعلم
أما الحديث الاول فرواه ابن ماجه : حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي
حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي حدثنا وهيب بن خالد حدثنا معمر عن
عبد الكريم عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ
« التائب من الذنب كمن لا ذنب له » كاهم ثقات وعبد الكريم هو الجزري
بلا شك ، وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه
وأما الحديث الثاني فرواه الامام أحمد : حدثنا سفيان عن عبد الكريم
أخبرني زياد بن أبي مريم عن عبد الله بن معقل بن مقرن قال : دخلت
مع أبي علي عبد الله بن مسعود قال أنت سمعت النبي ﷺ يقول « الندم
توبة » قال نعم وقال مرة نعم سمعته يقول « الندم توبة » ورواه ابن ماجه :
حدثنا هشام بن عمار حدثنا سفيان عن عبد الكريم الجزري فذكره بمناء ،
كاهم ثقات ، ورواه أحمد بن عبد الله المعجلي لم يرو عنه غير عبد الكريم
ابن مالك الجزري ، والصحيح أنه غير زياد بن الجراح ، ورواه ابن حبان في

صحيحه : أنبأنا أبو عروبة حدثنا المسيب بن واضح حدثنا يوسف بن أسباط عن مالك بن مغول عن منصور بن خيشمة عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال «الندم توبة» أخبرنا محمد بن اسحاق الثقفني حدثنا محفوظ بن أبي ثوبة حدثنا عثمان بن صالح السهمي حدثنا ابن وهيب عن يحيى بن أيوب سمعت حميداً الطويل يقول، قلت لأنس بن مالك أقال رسول الله ﷺ «الندم توبة؟» قال نعم، محفوظ ضعفه أحمد ولعل حديثه حسن، ولاحمد من حديث ابن عباس «كفارة الذنب الندامة» وله من حديث علي «ان الله يحب العبد المؤمن المفتن التواب»

وعن عثمان بن واقد عن أبي نضرة عن مولى لابي بكر عن أبي بكر الصديق مرفوعاً «ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة» رواه أبو داود والترمذي وفي لفظ «ولو فعله في اليوم سبعين مرة» وقال حديث غريب وليس استاده بالقوي كذا قال الترمذي وهو حديث حسن، ومولى أبي بكر لم يسم والمتقدمون حالهم حسن

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يحكي عن ربه عز وجل قال «إذا أذنب ذنباً عبدي فقال اللهم اغفر لي ذنبي فقال تبارك وتعالى أذنب عبدي ذنباً فلم أن له ربا يغفر الذنب ويأخذ بالذنب، ثم عاد فأذنب فقال أي رب اغفر لي ذنبي، فقال تبارك وتعالى عبدي أذنب ذنباً فلم أن له ربا يغفر الذنب ويأخذ بالذنب، ثم عاد فأذنب فقال أي رب اغفر لي ذنبي، فقال تبارك وتعالى أذنب عبدي ذنباً فلم أن له ربا

ينفّر الذنب ويأخذ بالذنب ، اعمل ما شئت فقد غفرت لك — وفي رواية —
 قد غفرت لعبدي ، فليعمل ما شاء » لم يقل البخاري « اعمل ما شئت — ولا —
 فليعمل ما شاء » ومعناه ما دمت تذنب ثم تتوب غفرت لك ، وقال في
 نهاية المبدءين قال أبو الحسين : التوبة ندم العبد على ما كان منه ، والعزم على
 ترك مثله كلما ذكره ، وتكرار فعل التوبة كلما خطرت معصيته به ، ومن لم
 يفعل ذلك عاد مضرا ناقضا للتوبة . وهذا معنى كلام ابن عقيل السابق لكن
 أبو الحسين يقول يكون ناقضا للتوبة ، وعند ابن عقيل يدل على عدم الندم
 فلم توجد عنده توبة شرعية . وبطلانها بالماودة أقرب من هذا الخبر ابن
 مسعود وقول الصحابة والاظهر مذهبنا ودليلا أنها لا تبطل بذلك لما سبق
 وقال ابن عقيل في الفصول ان المظاهر إذا عزم على الوطء راجع
 من محرمها بعزمه قال وهذا يدل على أن العزم على معاودة الذنب مع
 التصميم على التوبة نقض للتوبة . فجعله ناقضا للتوبة بالعزم لا يغيره وهذا
 أظهر من كلامه السابق وكلام أبي الحسين ، ثم ان أراد أنه يؤخذ بالذنب
 السابق الذي تاب منه كما هو ظاهر كلامه فضعيف . وان أراد انتقاض
 التوبة وقت العزم بالنسبة الى المستقبل وأن يؤخذ بالعزم بالنسبة الى
 المستقبل فهذا ينبغي على المؤاخظة بأعمال القلوب وبأقوال الكلام فيها في الفصل
 بعده أو الذي يليه . ولهذا قال ابن عقيل بمد كلامه المذكور في المظاهر
 قال فإن وطئ كان من طريق الأولى عائداً لأن فعل الشيء أكد من العزم
 عليه ، ولذلك اختلف الناس في العزم هل يؤخذ به المازم ؟ ولم يختلفوا

في (أن) الافعال يؤخذ بها، وهذا من ابن عقيل يدل على أن الإبطال عنده
بالمعاودة كقول المعتزلة من طريق الأولى والله أعلم. وكذا قل في نهاية
المبتدئين: لا تصح توبة من نقض توبته ثم عزم على مثل ما تاب منه أو فعله،
والاجود في البراءة نقضها بعزمه على ذلك أو فعله، وقال في الرعاية الكبرى
تصح توبة من نقض توبته على الأعمى.

ويعتبر للتوبة أن يخرج من حق الآدمي فيرد المصوب أو بدله وإن عجز
عن ذلك نوى رده متى قدر عليه وقد سبق الكلام في ذلك، ويمكن من نفسه من
قودنيه وكذا من حد القذف، والمراد أن قلنا لا يقطع بالتوبة كراهة والمشهور
وؤدي حق الله عز وجل حسب إمكانه. ولا يشترط الإقرار بما يوجب الحد.
والأولى له ستر نفسه أن لم يشهر عنه وكذا أن اشهر عند الشيخ، وعند القاضي
الأولى الإقرار به ليقام عليه الحد. ولا يعتبر في صحة التوبة من الشرك
إصلاح العمل وكذا غيره من المماضي في حصول المغفرة وكذا في أحكام
التوبة في قبول الشهادة وغير ذلك وعنه يعتبر سنة، قل بعضهم إلا أن
يكون ذنبه الشهادة بالزنا ولم يكمل عدد الشهود فإنه يكفي مجرد التوبة
وقيل إن فسق بفعله وإلا فلا يعتبر ذلك وقيل يعتبر مدى مدة يعلم منها حاله
بذلك. وعلى المذهب الأول يكون المراد بقوله في سورة النور (إلا الذين
تابوا وأصلحوا) أي في التوبة. فيكون الإصلاح من التوبة والعطف لاختلاف
اللفظين ذكره في المنني. وذكر ابن الجوزي قول ابن عباس: أظهروا التوبة
وإن غيره قال لم يودوا إلى قذف المحصنات، وقل أيضا الإصلاح من

التوبة في آية البقرة (إلا الذين تابوا وأصلحوا ويتوبوا فاولئك أتوب عليهم)
 وقوله في سورة النساء (إلا الذين تابوا وأصلحوا) وفي سورة الفرقان
 (إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا) جما بينه وبين المنفرة بالاستغفار
 والتندم وقوله «الاسلام يهدم ما كان قبله» وقد قال ابن حامد في كتاب
 الاصول : انه يجيء على مقالة بعض أصحابنا من شرط صحتها وجود
 أعمال صالحة ، ولظاهر الآية (إلا من تاب) وقوله عليه السلام
 « من أحسن في الاسلام لم يؤخذ بما كان في الجاهلية ، ومن أساء أخذ
 بالاول والآخر » كذا قال وهو غريب ،

ومن صحت توبته قبل تفسر خطيئة فقط أم تفسر ويهطى بدلها
 حسنة ؟ ظاهر الادلة من الكتاب والسنة الاول وهو حصول المغفرة
 خاصة وهذا ظاهر كلام أصحابنا وغيرهم ، وفي مسلم عن أبي سلمة أبي
 موسى عن النبي ﷺ قال « يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب
 أمثال الجبال فيغفرها الله عز وجل لهم ويضعها على اليهود والنصارى »
 ومنه يضع عليهم بكفرهم وذنوبهم فيدخلهم النار بذلك لقوله تعالى (ولا
 تزر وازرة وزر أخرى) وقوله « ويضعها » أي يضع عليهم مثلها بذنوبهم ،
 وقد قيل يحتمل انه وضع على الكفار مثلها لكونهم سنوها « ومن سن سنة
 سيئة كان عليه مثل وزر من عمل بها »

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلا قال له كيف سمعت
 رسول الله ﷺ يقول في النجوى ؟ قال سمعته يقول « ان الله يذني المؤمن

فيضع عليه كنفه ويستره ويقول أنرف ذنب كذا ، أنرف ذنب كذا ؟
 فيقول نعم أي رب ، حتى إذا قرره بذنوبه ورأى في نفسه أنه هلك . قال سترتها
 عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم فيعطى كتاب حسناته ، وأما المنافق
 والكافر فيقول الالشهاد (هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على
 الظالمين) متفق عليه . قبل كنفه هو ستره وعفوه

وأما قوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر) الآية فقل
 سبب نزولها ما في الصحيحين عن ابن مسعود قال سألت رسول الله ﷺ
 أي الذنب أعظم ؟ قال « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » قلت ثم أي ؟ قال
 « أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك — قلت ثم أي ؟ قال — أن تزني (١)
 بحليلة جارك » فأنزل الله تصديقها (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر)
 الآية . وقيل إن ناساً من أهل الشرك قتلوا فأكثروا وزنوا فأكثروا
 ثم أتوا رسول الله ﷺ فقالوا : انت الذي تقول وتدعو إليه لحسن لو
 تخبرنا أن لما عملناه كفارة فنزلت هذه الآية إلى قوله (غفوراً رحيماً)
 رواه مسلم من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وأما قوله تعالى
 (فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) قال ابن الجوزي اختلوا في هذا
 التبديل وفي زمان كونه فقتل ابن عباس يبدل الله شرهم إيماناً وقتلهم
 إيماناً وزناهم إحصاناً ، قال وهذا يدل على أنه يكون في الدنيا ، ومن

(١) الروايات في الصحيحين تكررت بالفظ (تزاني حليلة جارك)

ذهب الى هذا المعنى سعيد بن جبير ومجاهد وقتادة والضحاك وابن زيد
(والثاني) أن هذا يكون في الآخرة قاله سلمان رضي الله عنه وسعيد بن
المسيب وعلي بن الحسين . وقال عمرو بن ميمون ابن مهران يبدل الله عز
وجل سيئات المؤمنين اذا فقرها له حسنات حتى ان العبد يشقى أن تكون
سيئاته أكثر مما هي . وعن الحسن كاتوليين وروى عن الحسن قال ود قوم
يوم القيامة انهم كانوا في الدنيا استكثروا - يعني الذنوب - فقل
من هم ؟ قال هم الذين قل الله فيهم (فأوثقك يبدل الله سيئاتهم حسنات)
قال ابن الجوزي : ويؤكد هذا القول حديث أبي ذر عن النبي (ص)
قال « أي لا أعلم آخر أهل الجنة دخولا الجنة وآخر أهل النار خروجا
منها ، رجل يؤتى به يوم القيامة فيقال اعرضوا عليه صغار ذنوبه وارفضوا
عنه كبارها فيعرض عليه صغار ذنوبه فيقال عमत يوم كذا وكذا كذا
وكذا فيقول نعم لا يستطيع أن ينكر وهو مشفق من كبار ذنوبه أن
تعرض دابة فيقال له ان لك مكان كل سيئة حسنة فيقول : رب قد عमत
أشياء لا أراها ههنا » فلقد رأيت رسول الله (ص) ضحك حتى بدت
نواجذه . فهذا الحديث في رجل خاص وليس فيه ذكر للتوبة فيجوز أنه
حصل له هذا بفضل رحمة الله عز وجل لا بسبب منه بتوبته ولا غيرها
كما ينشئ الله عز وجل للجنة خلقا بفضل رحمته فلا حاجة فيه لهذا القول
في هذه المسئلة . وأما الآية فهي محتملة للقولين والاول توافقته ظواهر
عموم الأدلة ولا ظهور فيها للقول الثاني فكيف يقال تبديل خاص بلا

دليل خاص مع مخالفته للظواهر؟ ولا يقال كلاهما تبديل فمن قال بالثاني فقد قال بظاهر الآية لأن التبديل لا عموم فيه، فإذا قيل فيه بتبديل متفق عليه توافقه ظواهر الكتاب والسنة كان أولى وعلى أن القول الثاني يجوز أن يكون لمن شاء الله بفضل رحمته أو لمن عمل صالحاً، فالقول بالعموم لكل ثابت يقتدر إلى دليل، وفي الآية وظواهر الأدلة ما يخالفه والله تعالى أعلم. والنواجذ هنا الأنياب عند الجمهور وقيل الضواحك والضاحكة السن بين الأنياب والأضراس وهي أربع ضواحك. وقيل الأضراس كما هو الأشهر في إطلاق النواجذ في اللغة، وللإنسان أربعة نواجذ في أقصى الأسنان بعد الأرحاء، ويقال ضرس الحلم يضم اللام وسكونها لأنه يثبت بعد البلوغ وكال العقل

فصل

« حكم توبة الكافر من المعاصي دون الكفر والعكس »

ولا تصح توبة كافر من معصية، قال ابن عباس في رواية الوالي في قوله تعالى (و.ش. كلمة خبيثة كشجرة خبيثة): لا يقبل الله عز وجل مع الشرك عملاً. وقيل تصح من غير الكفر بالقول والنية، ومنه بالإسلام، وينفر له بالإسلام الكفر الذي تاب منه، وهل تنفر له الذنوب التي فعلها في حال الكفر ولم تنس منها في الإسلام؟ فيه قولان معروفان
قل الشرح تقي الدين (أحدهما) ينفر له الجميع لقوله تعالى (قل الذين

كفروا ان ينتموا يغفر لهم ما قد ساف) أي بذنوبهم عن كفرهم ، ولأنه
اندرج في ضمن المحرم الاكبر فسة طيسقوله وفيه نظر لانه كيف يندرج
وبسة طمع اصراره عليه وعدم توبته منه ، وهذا ظاهر كلام أكثر الاصحاب
رحمهم الله ولم أجده صريحا في كلامهم ، وقد سبق كلام ابن حامد في
الفصل قبله وهو يدل على الغفران لانه لم يذكر الخبر الا حجة لمن اعتبر
لصحة التوبة أعمالا صالحة وانه يجيء على مقالة بعض أصحابنا فيدل على
أن الاشهر خلافه (والثاني) لا ، نقله البغوي عن أحمد ، رواه الخلال وهو
ظاهر ما اختاره ابن عقيل ، قال الشيخ تقي الدين : وهذا القول الذي تدل
عليه القول والنصوص . وقل في موضع آخر ، انه إن تاب من جميع ماصيه
غفر له ، وإن أصر عليها لم يغفر له ، وإن كان ذاهلا عن الاصرار والاقلاع
إما ناسيا أو ذا كرا غير مرید للفعل ولا للترك غفر له أيضا والحديثان
يأتلفان على هذا ، يعني حديث عمرو بن العاص وقول النبي ﷺ له « يا عمرو
أما علمت أن الاسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وأن
الحج يهدم ما كان قبله » رواه مسلم وغيره . وحديث ابن مسعود وهو في
الصحيحين أن أناسا قالوا الرسول الله ﷺ يا رسول الله أتؤاخذ بما عملنا
في الجاهلية ، قال « أما من أحسن منكم في الاسلام فلا يؤاخذ بها ، ومن
أساء أخذ بعمله في الجاهلية والاسلام ، قال الشيخ تقي الدين فلا سلام
لنضمنه التوبة المطلقة بوجب المنقرة المطلقة إلا أن يقتصر به ما ينافي هذا
الاقتضاء وهو الاصرار كما أنه يوجب الايمان المطابق لما لم يناقضه كفر متصل .

فالأصرار في الذنوب كالأعتماد في التصديق انتهى كلامه ولغائل أن
يقول هذه دعوى تفتر إلى دليل والأصل عدمه بل الإسلام إنما يتضمن
التوبة من نقيضه وهو الشرك والكفر لا توبة مطلقة حتى يوجب مغفرة
مطلقة ولو تضمن توبة مطلقة فأنما يوجب مغفرة مطلقة إذا لم يخطر بباله
الحرم ، أما إذا ذكره ولم يقب منه بل توقف فيه فلم يندم عليه ولم يقع عنه
فكيف يسقط ؟ يؤيد هذا أنه قال : كما أنه يوجب الإيمان المطلق . وهذا
يكفي إذا لم يخطر بباله بعض أنواع الكفر فلو ذكره وتوقف فيه ولم
يقب منه كان ذلك مانعا من عمل المقتضي عمله ، فلا أثر للفرق بأن المانع هنا
رفع عمل المقتضي بالسكينة وهناك لم يرفع مطابقا فليس هو نظيره لأن المقصود
تأثير التوقف في الأمر الخاص وهذا حاصل ، وهذا متوجه إن شاء الله تعالى .
وقد ظهر أن الأولى أن يقال فالإسلام لتضمنه التوبة المطلقة يوجب
المغفرة إلا أن يترن بها ما ينافي هذا الاقتضاء وهو توقفه في بعض المحرمات
عند ذكرها فلم يندم ولم يقع ، كما أن الإسلام يوجب الإيمان المطلق ما لم
يناقضه توقف في بعض المكفرات عند ذكره فلم يندم ولم يقع ، ويكون هذا
دليلا لقول الثاني وموافقا لقول الشيخ تقي الدين إنه الذي تدل عليه الأصول .
هذا إن ثبت أن الإسلام يتضمن توبة مطلقة والله سبحانه أعلم ، ولئن قال
بالنفران أن يحمل خبر ابن مسعود على النفاق فيسلم ظاهرا لا باطنا ، وإذا
أسلم الكافر وكان تدفع خيرا واحسانا فهل يكتب له في إسلامه ما عمله
في كفره ؟ يتوجه أن يقال إن قلنا يخفف عن الكافر من عذاب الآخرة

بما عمله في كفره ، أو ثبت خبر أبي سعيد الآتي كتب له ذلك في اسلامه
والا احتمل وجهين

وحكي بمض العلماء قولين في الكلام على حديث حكيم وهو ما في
الصحيحين عن حكيم بن حزام أنه سأل النبي ﷺ عن أمور كان يحدث
بها في الجاهلية وهل لي فيها من شيء ؟ فقال له « أسألت على ما أسألت
من خير » وإن لم يكتب له فالمعنى أنه سبب في حصول الخير و اسلامه . وعن
أبي سعيد مرفوعا « إذا أسلم الكافر مؤمنا من اسلامه كتب الله عز وجل له
كل حسنة كان أزلها ، ومما عده كل سيئة كان أزلها ، وكان عمله بعد الحسنة
بعشر أمثالها الى سبع مائة ضعف ، والسيئة بمثلها الا أن يتجاوز الله عز وجل »
ذكره الدارقطني في غريب حديث مالك ورواه عنه من تسع طرق وثبت
فيها كلها أن الكافر اذا حسن اسلامه يكتب له في الاسلام كل حسنة
عملها في الشرك ، وذكره البخاري ولم يصل سنده وليس عنده « كتب
الله له كل حسنة كان أزلها » ووصله النسائي وغيره

وفي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا « اذا أحسن أحدكم اسلامه
فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها الى سبع مائة ضعف ، وكل سيئة
يعملها تكتب له بمثلها حتى يأتي الله عز وجل » وقد فسر حسن الاسلام هنا
بالاسلام ظاهرا وباطنا لا يكون منافقا ولعل^(١) يؤيد من قال بمثله حديث

(١) هكذا في أصله وفي النسخة المصرية . والظاهر أن يقال ، بأن لا يكون

ابن مسعود وقد يقول من قال بحسن الاسلام في حديث ابن مسعود ان التوبة من المحرمات في الكفر أن يقول حسن الاسلام هنا أخص وأيضا انه يعتبر لمضاعفة الحسنات ويقول هذا أخص من الظواهر في المضاعفة لكل مسلم فهو أولى لكن لا أعرفه قيل والله أعلم . قال الشيخ تقي الدين ولا يجوز لوم انتائب باتفاق الناس قال واذا أظهر التوبة أظهر له الخير

فصل

«في ميل الطبع إلى المعصية والنية والعزم والارادة لها وما يعنى عنه من ذلك»
قال في الرعاية وميل الطبع إلى المعصية بدون قصد لها ليس انما فظاهر هذا أنه لو قصد المعصية ثم وإن لم يصدر منه فعل ولا قول
وقال الشيخ تقي الدين حديث النفس يتجاوز الله عنه إلى أن يتكلم فهو اذا صار نية وعزما وقصدا ولم يتكلم فهو ممنوع عنه . وقال في موضع آخر : الارادة الجازمة للفعل مع القدرة التامة توجب وقوع المقدور فاذا كان في القلب حب الله تعالى ورسوله ﷺ ثابتا استلزم موالاته أوليائه ومعاداة أعدائه (لا نجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله * ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل اليه ما اتخذوهم أولياء)
فهذا الالتزام أمر ضروري ومن جهة ظن انتفاء اللازم غلط فالتلون كما غلط آخرون في جواز وجود ارادة جازمة مع القدرة التامة بدون الفعل حتى تنازعوا هل يماقب على الارادة بلا عمل ؟ قل وقد بسطنا ذلك

وينبأ أن الهمة التي لم يقرن بها فعل ما يقدر عليه الخادم ليست ارادة جازمة
وأن الارادة الجازمة لا بد أن يوجد معها ما يقدر عليه العبد والعفو وقع
عمن هم بسببته ولم يعملها لا ممن أراد وفعل المقدور عليه وعجز عن قيام
مراده كالذي أراد قتل صاحبه فقاتله حتى قتل أحدهما فإن هذا يعاقب
لأنه أراد وفعل المقدور من المراد. هذا كلامه

وفي عبود المسائل لابن شهاب المكبري العود الموجب للكفارة
في الظهار هو العزم على الوطء. فإن قيل العزم هو حديث النفس وذلك
معفو عنه بقوله عليه السلام: ما حدثت به أنفسها قيل لا يوجب
الكفارة بحديث النفس بانفراده وإنما يوجبها بالظهار بشرط العزم على
الوطء انتهى كلامه

وقال القاضي أبو يعلى الخلاف في الصبي الشهيد (١): نية المعصية واعتقادها
معفو عنه ما لم يفعلها، وجزم جماعة فيما إذا فكر الصائم فأزله أنه يأتى على
النية وراثا عليها، ولذلك مدح الله عز وجل الذين يتفكرون في خلق
السموات والارض. وجاء النهي عن النبي ﷺ عن التفكر في ذات الله
عز وجل، والامر بالتفكر في الآية ولو لم يكن مقدورا عليها لم يتعلق بها
ذلك، وأما هل يفطر بذلك إذا أزل؟ قال بعض أصحابنا أو أمذى بالاشهر
أنه لا يفطر وهو المروي عن أحمد رحمه الله تعالى وقول الجمهور منهم
أبو حنيفة والشافعي عملا بالأصل ولا نص فيه ولا إجماع، وهو دون

(١) أي في الكلام في مسألة الصبي الشهيد

المباشرة وتكرار النظر على ما لا يحق فيمتنع القياس عليهما ، زاد صاحب
المنني والمحرر ويخالف ذلك في التحريم إن تعلق بأجنبية ، زاد صاحب
المنني أو الكراهة إن كان في زوجه ، كذا فلا ولا أظن من قل يفطر بذلك
كأبي حنص البرمكي وابن عقيل - وهو مذهب مالك - سلم ذلك

وقد ذكر ابن عقيل وجزم به في الرعاية الكبرى - أظنه أول كتاب
النكاح - أنه لو استحضر عند جماع زوجته صورة أجنبية محرمة أنه يأثم
ويتوجه أن يكون مراد صاحب المنني والمحرر لية محرمة تعلقت بأجنبية
عارية عن قبل مع أن فيه نظرا . وأما في المنني فاحتج أولا على عدم الفطر
بقوله « عفي لأئتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل به » فظاهره
أنه لا يأثم لكن حمله على أنه أراد بالخبر النفو في عدم الفطر أولى لما فيه
من الموافقة والصواب وقد لا يشكل عليه قوله بخالفه في التحريم إن تعلق
بأجنبية لأن صاحب المحرر قد وافقه في هذا مع أنه لم يحتج بهذا الخبر
ولا منع التأثم والله سبحانه أعلم

وأما الفكرة الغالبة فلا أتم بها ولا فطر . قال ابن الجوزي في تفسيره
في قوله تعالى (ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم) فإن قيل
هل يؤخذ الإنسان أن أراد العالم بمكة ولم يفعله فالجواب من وجهين
(أحدهما) أنه إذا تم بذلك في الحرم خاصة عوقب . هذا مذهب ابن
مسعود فإنه قال لو أن رجلا تم بخطيئة لم تكتب عليه مالم يسلمها ، ولو أن

رجلا ثم يقتل مؤمن عند البيت وهو بعدن أبين أذاقه الله عز وجل (١)
في الدنيا من عذاب اليم

وقال الضعاف ان الرجل يهسم بالخطيئة بمكة وهو بأرض أخرى
فتكتب عليه وان لم يعملها . وقال مجاهد تضاعف السيئات بمكة كما
تضاعف الحسنات . وسئل احمد رضي الله عنه هل تكتب السيئة أكثر
من واحدة؟ فقال لا الا بمكة لتعظيم البلد ، واحمد على هذا يرى فضيلة
المجاورة بها (والثاني) أن معنى (ومن يرد) من يعمل . وقال ابو سليمان
الدمشقي هذا قول سائر من حفظنا عنه انتهى كلام ابن الجوزي

وقد ذكر أصحابنا أنه اذا نوى الخيانة في الوديعة لا يضمن لقوله عنه
« عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان » ولأنه لم يخن فيها بقول ولا فعل كما لو لم
ينو والمراد كما لو لم ينو في عدم الضمان ولم يذكر وان لا يأنتم فعلى هذا يأنتم
بذلك ولا يلزم منه الضمان ، وفيه وجه يضمن بذلك ، ومثله نية الملتقط
الخيانة . أما لو نوى حال الالتقاط بأن التقط قاصداً لتسليمك فانه يضمن
لأنها ليست نية مجردة لا اقترانها بالفعل

وذكر الأصحاب أنه لو أطلق بقلبه لم يقع ولو أشار بأصبعه لعدم
اللقط ، واحتجوا بالخبر « ان الله تعالى تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها
ما لم تكلم به أو تعمل به » متفق عليه وهو قول أبي حنيفة والشافعي خلافا
لابن سيرين والزهري ، وعن مالك روايتان . وقال القاضي في كتاب

(١) اسم المدينة المشهورة وهو مركب في الأصل

المعتمد وقاله غيره: وللعبد قدرة على مساعي قلبه . وقد قال أحمد في رواية صالح إذا حدث نفسه بشيء صرف ذلك عن نفسه، وصرفه عن نفسه يدل على قدرته . قال القاضي والقلب أفعال سوى حديث النفس بالفعل لقوله تعالى (ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم) قال وقد يؤخذ الإنسان بشيء من أفعال القلب نحو إرادة العزم والرضى بالفعل والخطأ به والاختيار له والنية عليه ومثل الحسد والطمع وتمايق القلب بما دون الله عز وجل والتفاني والرياء والاعجاب ، وأما ما لا يؤخذ به فهو كالخواطر الواردة عليه مما لا يدخل تحت قدرته انتهى كلامه ، ويأتي قريباً كلام الشيخ عبد القادر في ركون القلب إلى غير الله عز وجل وقد قال تعالى حاكياً عن يوسف عليه السلام (وقال الذي ظن أنه ناج منها اذكرني عند ربك فأنساه الشيطان ذكر ربه فلبث في السجن بضع سنين) قال المفسرون عقوبة له على تلك الكلمة (١) فاستعان بمخلوق أي بمدد السنين التي كان لبثها وكذا ذكره ابن الجوزي ، ومذهب القاضي أبي بكر بن الطيب أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن نفسه عليها آثم في اعتقاده وعزمه ، يفرق بين الهم والعزم . قال المسازري: وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين وأخذوا بظاهر الأحاديث . قال القاضي عياض: مذهب عامة الساف وأهل العلم

(١) قوله ، فاستعان بمخلوق أي بمدد السنين . هكذا في النسختين وهو تركيب مختلف يكثر مثله في هذا الكتاب وغيره من كتبه وإنما قوله بمدد السنين - تفسير لقوله تعالى « بضع سنين »

من الفقهاء والمحدثين على ما ذهب اليه القاضي أبو بكر للاحاديث الدالة على المؤاخذة بأعمال القلوب لكنهم قالوا : ان هذا العزم يكتب سيئة وليست السيئة التي هم بها لكونه لإعمالها وقطعه عنها قاطع غير خوف الله عز وجل والانه لکن نفس الاصرار والعزم معصية فتكتب معصية فاذا عملها كتبت معصية ثانية ، فان تركها خشية الله عز وجل كتبت حسنة كما في الحديث « انما تركها من جرأتي » فصار تركها لها خوف الله عز وجل ومجاهدته نفسه الامارة بالسوء في ذلك وعصيانه هواه حسنة ، فأما الهم الذي لا يكتب فهي الخواطر التي لا توطن النفس عليها ولا يصعبها عند ولا نية ولا عزم . وذكر بعض المتكلمين خلافا فيما اذا تركها لغير خوف الله عز وجل بل لخوف الناس هل تكتب حسنة ؟ قال لا ، لانه انما سجله على تركها الحياء وهذا ضعيف . هذا كلامه .

« وجرأتي » بفتح الجيم وتشديد الراء وبالمد والقصر معناه من أجلي . وفي البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه « وان تركها من أجلي فأكبرها له حسنة » والله أعلم .

وقد عرف دليل القولين من يرى المؤاخذة على اعمال القلوب ومن يرى عدمها مما سبق ، من لا يرى المؤاخذة يحتاج بقوله عليه السلام « ان الله تعالى تجاوز لأمتي » الخبر ومحدث الهم بالسيئة . وقد يحتاج بقوله تعالى من الحرم (ومن يرد فيه بالحاد يظلم نذقه من عذاب أليم) نفسه بذلك . ومن يرى المؤاخذة فقد يجيب عن الخبر الاول إما بأن عمل القلب عمل فيدخل في اللفظ ،

أو يقول إنما يدل على محل النزاع بعمومه فيخص بأدلتنا. وعن الخبر الثاني بأنه لا تصريح فيه، وإن سلم بظهوره ترك بأدلتنا. وعن الآية الكريمة إما أن المراد بقوله (ومن يرد) أي يعمل كما سبق أو بأنه خصه للعذاب الخاص وهو العذاب الآليم لا أنه يختص بالمؤاخذه المطلقة بل خصه باختصاصه بالمؤاخذه الخاصة

ومن يرى المؤاخذه محتج بقوله تعالى (إن بعض الظن إثم) وبقوله تعالى (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم) وباجتماع الدلائل على تحريم الحسد ونحوه من التفاني والرياء.

ومن لا يرى المؤاخذه قد يجيب عن الأول بأننا نقول به وهو الظن الذي اقترن به قول أو فعل، ثم لو كان خلاف الظاهر فلما فيه من الجمع بينه وبين أدلتنا، وعن الثانية بأن القول مراد فيها بدليل قوله (لهم عذاب أليم) في الدنيا وهو المد ولا يجب إلا بالقول وأما الحسد فهو حق لا دعي تعم البلوى بقرعته فاحتجج إلى زيادة ردع وهو المؤاخذه بمجرد

وذكر أبو الفرج ابن الجوزي أن الذي عن الحسد إنما يتوجه إلى من عمل بمقتضى التسخط على القدر أو ينتصب لدم الحسود، وينبغي أن يكره ذلك من نفسه، وهذا معنى ما ذكره الشيخ تقي الدين، وذكر قول الحسن البصري: نعمة في صدرك فانه لا يضرك ما لم تمتد به يدا ولساننا، وعليه أن يكره ذلك من نفسه. قال وفي الحديث «ثلاث لا ينجو منهن أحد الحسد والفن والطيرة» وسأحدثكم بالخروج من ذلك إذا حسدت

فلا تبغ، وإذا ظننت فلا تحق، وإذا طأيرت فامض « انتهى، وقد ذكر
ابن عبد البر هذا الخبر الاخير عن النبي ﷺ على سبيل الاحتجاج به
والقول به وذلك في النسخة الوسطى من الآداب بأبسط من هذا

قال الحاكم في تاريخه أخبرنا أبو بكر بن الجمالي قال لا تشتغل بالحسد
واصبر عليهم فقد حدثونا عن ابن أخي الاصمعي عن عمه قال الحسد داء
منصف يعمل في الحاسد اكثر مما يعمل في المحسود، كذا ذكره الحاكم.
ويتوجه انه لا يضر المحسود مع ماله من الاجر والثواب

قال ابن عقيل في الفنون انتقدت الاخلاق فاذا أشدها وبالا على
صاحبها الحسد فانه التأذي بما يتجدد من نعمة الله فكيف تلذذ المحسود بنعم
الله تعالى تأذي الحاسد وتنقص فهو ضد لفعل الله تعالى ساخط بما قسمه
متمن زوال ما منحه خالقه، فمضى يطيب بهذا عيش ونعم تنال اشياء لا وهذا
المدير لا يزال بأفعال الله مفسخا وما زال أرحم الناس للنظر في عواقبهم
ولو لم يكن الا النزع وحشرجة الروح فكيف بمقدمات الموت من البلاء
والضنى فمن شهد هذا فيهم لم يحسدكم والله سبحانه أعلم

وأما التفات في القول أو العمل فتأثيره في الأمور به شرعا ولهذا
الشك مانع في حصوله ووجوده. وأما الرياء فالغاى يكون في القول أو
العمل فائر لا فترانه بأحدهما

فصل

« وصية الامام أحمد ولده بنية الخير »

قال عبد الله بن الامام أحمد لأبيه يوماً اوصني يا أبت ، فقال يا بني
أو الخير فانك لا تزال بخير ما نويت الخير . وهذه وصية عظيمة سهلة
على المستول ، سهلة الفهم والامتثال على السائل ، وفاعلها نوابه دائم مستمر
لدوامها واستمرارها ، وهي صادقة على جميع أعمال القلوب المطلوبة شرعا
سواء تعلقت بالخالق أو بالخلق ، وانها يثاب عليها ، ولم أجد في الثواب
عليها خلافا . قال الشيخ تقي الدين في كتاب الايمان ما هم به من القول الحسن
والعمل الحسن فانما يكتب له به حصنة واحدة وإذا صار قولا وعملا كتب
له عشر حسنات إلى سبعمائة ، وذلك للحديث المشهور في المم . ويلزم
من العمل بهذه الوصية ترك أعمال القلوب المذمومة شرعا ، وإن من
عملها لم يبق في حرز من الله وعصمته ، وقد وقع فيما يخاف عليه فيه من
الشر والمذاب ، ودل هذا النص على المماثلة على أعمال القلوب المذمومة ،
وهكذا قول الامام أحمد رحمه الله الآتي قبل فصول تعلم القرآن والحديث :
إن أحببت أن يدوم الله لك على ما تحب فدم له على ما يحب

وأما إن لم ينو خيرا ولا شرا - فهذا يبعد خلو عاقل عنه . ثم نية الخير
منها ما يجب بلا شك - فقد فعل محرما ، فبالها من وصية ما أشد وقمها ، وما
أعظم نفعها ، فنسأل الله تعالى لنا ولاخواننا المسلمين العمل بها ، والتوفيق

لهذا ولما يحبه وبرضاه آمين ، تمثل هذا تكون وصايا أئمة المسلمين ،
 رضي الله عنهم أجمعين والله سبحانه أعلم
 وقد قيل نية المرء خير من عمله وأشرف من عمله لا اعتبارها فيه
 بخلاف العكس . وقيل أيضا النية سبقت العمل . وهذا واضح صحيح ،
 وسيأتي في الدعاء قيل ما يتعلق بالمصنف والراءة والكلام في أعمال
 القلوب وعلى يكون أجر من نوى الخير أو ضر من نوى الشر عمل
 شيئا معها أولا إلا أنه لم يأت بالعمل كالملا ، ذكرت هذه المسئلة في الفقه
 في باب صلاة المريض وغير ذلك وفي حواشي المتن في صلاة الجماعة

فصل

(هل الحدود كفارة مطلقاً أم بشرط التوبة ؟)

ومن لم يقدم على ما حد به لم يكن حده توبة . ذكره في الرقابة ،
 وذكره غير واحد منهم ابن عقيل قالوا هو مصر والحد عقوبة لا كفارة
 (ولهم في الآخرة عذاب عظيم) واستدلوا بآية الحاربة . والأولى أن يقال
 يكوز الحد مسقطاً لأن ذلك الذنب في الدنيا فهو كفارته كما جاء في
 الحديث عن النبي (ص) « ومن لقيه مصرأً غير تائب من الذنوب التي قد
 استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله أن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، ومن
 لقيه كافرأً عذبه ولم يغفر له » ونقل محمد بن عوف الحمصي عن أحمد نحوه هذا
 إلا أنه قال « فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له إذا توفى على الإسلام
 والسنّة » ولم يذكروا من لقيه كافرأً إلى آخره

وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت أنه عليه السلام قال لأصحابه « تبادعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنوا ولا تسرقوا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب منكم شيئاً من ذلك فموجب به فهو كفارته، ومن أصاب شيئاً من ذلك فمستتره لله عز وجل عليه فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له » قال فبإيهما على ذلك وسبق قريباً حديث ابن عمر في النجوى ويقول الله عز وجل « سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم » فهذا لمن شاء الله أن يغفر له من المؤمنين، ولا أحد عن علي رضي الله عنه مرغوعاً « من أذنب ذنباً في الدنيا فموجب به فقد تملى أمل من أن يتي عقوبته على عبده ومن أذنب ذنباً فستره الله عليه وعفا الله عنه فله تعالى أكرم أن يورد في شربه عفا عنه ورواه ابن ماجه والدارقطني والترمذي وقال غريب ولم أجده عنهم » رعا الله عنه »

وأما آية الحاربة فالتماخيها له عذاب في الآخرة لكن على ماذا ؟ فليس فيها، ونحن نقول بها لكن على إصراره وعدم توبته لا على ذنب حد عليه لما سبق والله سبحانه أعلم، قال القاضي عياض : قل أكثر العلماء المذود كفارة استدلوا بها هذا الحديث يعني حديث عبادة ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال « لا أدري المذود كفارة » كذا قال حديث أبي هريرة أنصح فما سبق أصح منه وفي هذا زيادة علم فيستين القول بها

فصل

(في صحة توبة العاجز عما حرم عليه من قول وفعل)

وتصح توبة من عاجز عما حرم عليه من قول وفعل كتوبة الأقطع
عن السرقة والزمن عن السبي إلى حرام والمحجوب عن الزنا ومقطوع
اللسان عن القذف، والمراد إما أن يكون ما تاب منه كان قد وقع منه وإما
أن تكون التوبة من عزمه على المعصية لو قدر عليها. ولا تصح توبة غير
عاص، كذا وجدته في كلام الأصحاب وغيرهم من الفقهاء رحمهم الله تعالى
وقال الشيخ عبد القادر في الفنية: التوبة فرض عين في كل شخص ولا يتصور
أن يستغني عنها أحد من البشر، لأنه إن خلا عن معصية الجوارح فلا يخلو
عن الهم بالذنب بالقلب، وإن خلا فلا يخلو عن وسواس الشيطان بإيراد
الخواطر المفترقة المذهلة عن ذكر الله عز وجل، فإن خلا فلا يخلو عن غفلة
وقصور في العلم بالله وبصفاته وأفعاله، فلكل حال طاعات وذنوب وحدود
وشروط، حفظها طاعة، وتركها معصية، والغفلة عنها ذنب، فيحتاج إلى
توبة وهو الرجوع عن التعويج الذي وجد إلى سبيل الطريق المستقيم الذي
شرع له فالكل مفتقر إلى توبة وإنما يتفاوتون في المقادير، فتوبة العوام من
الذنوب، وتوبة الخواص من الغفلة، وتوبة خاص الخاص من ركوب القلب
إلى سوى الله عز وجل، كما قال ذو النون المصري: توبة العوام من الذنوب
وتوبة الخواص من الغفلة، وكما قال أبو الحسين النوري التوبة أن يتوب
من كل شيء سوى الله عز وجل، وذكر كلاما كثيرا

وسبق قريبا في العزم على المعصية ان تعليق القلب بغير الله محرم، ويأتي في أول الزهد خبر يتعلق بهذا، وظاهر كلام بعض أصحابنا وغيرهم صحة التوبة من كل ما حصلت فيه المخالفة أو أدنى غفلة وإن لم يأنم ولعل هذا القول أقوى وهو معنى ما اختاره الشيخ تقي الدين وغيره وأعله معنى كلام مجاهد: من لم يتب إذا أصبح وأمسى فهو من الظالمين والله أعلم، وعلو هذا لا يسمى معصية ولا ذنبا بناء على أنه نص فيما يأنم به وقد ذكر ابن عتيل وغيره أنه ليس بنص وأنه يرد للتأكيد وإن منه قول أبي هريرة رضي الله عنه الذي خرج من المسجد بعد الأذان: أما هذا فقد عصى أبا القاسم. وقوله عليه السلام «ليس منا من لم يوقر كبيرا ويرحم صغيرا» وذكر غيره قول عمار: من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم والله أعلم وهذا من جنس قول الشيخ عبد القادر طعام الشيخ مباح للمريد وطعام لمريد حرام في حق الشيخ لصفاء حاله وعلو رتبته. وقد ذكر الشيخ تقي الدين أن الساف لم يطلقوا الحرام إلا على ما علم تحريمه قطعا قال وذكر القاضي أنه هل يطلق الحرام على ما ثبت بدليل ظني روايتين وسبق في أوائل فصول التوبة الإخبار في التوبة عموما ومن ترك التوبة الواجبة مدة مع القدرة عليها والعلم بوجوبها لزمته التوبة من ترك التوبة تلك المدة

فصل

(في التوبة من البدعة المفسدة والمكفرة وما اشترط فيها)

ومن تاب من بدعة مفسدة أو مكفرة صح أن اعترف بها والا فلا

قال في الشرح فأما البدعة فالتوبة منها بالاعتراف بها والرجوع عنها واعتقاد
ضدها كمن يعتقد منها. قال في الرعاية في موضع آخر من كفر ببدعة
قبلت توبته على الأصح، وقيل إن اعترف بها والأفلا، وقيل إن كان داعية
لم تقبل توبته، وذكر الناقض في الخلاف في آخر مسألة هل تقبل توبة
الزندقي؟ قال أحمد في رواية المروزي في الرجل يشهد عليه بالبدعة فيجحد
ليست له توبة إنما التوبة لمن اعترف، فأما من جحد فلا توبة له، وقال
في رواية المروزي وإذا طالب المستدع يؤجل سنة حتى تصح توبته واحتج
بحديث إبراهيم التيمي أن للثوم نازله في صبيغ بعد سنة فقال بها سوء
وكونوا منه على حذر

وقال الناقض أبو الحسين بعد أن ذكر هذه الرواية وغيرها فظاهر
هذه الالفاظ قول توبته منها بعد الاعتراف والمجانبة إن كان يقارنه
ومضي سنة ثم ذكر رواية ثانية أنها لا تقبل واختارها ابن شاملا واحتج
لاختياره بقوله عليه السلام «من سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر
من عمل بها إلى يوم القيامة» وروى أبو حفص العكبري بإسناده عن أنس
مرفوعا «إن الله عز وجل احتجب التوبة عن كل صاحب بدعة»

وقال الشيخ تقي الدين وهذا القول الجامع للمفكرة لكل ذنب للتائب
منه كما دل عليه القرآن والحديث هو الصواب عند جماهير أهل العلم وإن
كان من الناس من استثنى بعض الذنوب كقول بعضهم إن توبة الداعية
إلى البدع لا تقبل بإطنا للحديث الاسرائيلي الذي فيه «وكيف من أضللت؟»

وهذا قلنا فان الله تعالى قد بين في كتابه وسنة رسوله ﷺ أنه يتوب
على أمة الكفر الذين هم أعظم من أمة البدع انتهى كلامه
قال ابن عقيل في الارشاد الرجل إذا دعا الى بدعة ثم ندم على
ما كان وقد ضل به خلق كثير وتفرقوا في البلاد وماتوا فان توبته
صحيفة إذا وجدت الشرائط وأوز أن يغفر الله له وقبل توبته ويسقط
ذنب من ضل به بأن يرجمه ويرجمهم وبه قال أكثر العلماء خلافا لبعض
أصحاب أحمد وهو أبو اسحاق بن شاقلا وهو مذهب الربيع بن نافع
وأما لا تقبل ثم احتج بحديث الاسرائيلي وغيره ونال نحن لانعم أن
يكون مطالبا بغير ما لم يدين ولكن هذا لا يمنع صحة التوبة، كالتوبة من
السرقه وقتل النفس ونصب الاموال صحيفة مقبولة، والاموال
والحقوق لا آدمي لا تسقط، ويكون هذا الوعيد راجعا الى ذلك، ويكون
في قبول راجعا الى القبول الكامل، وقال هو مأزور بضالهم وهم مأزورون
بأفعالهم وقد تقدمت المسئلة في أول فصول التوبة

فصل

في قبول التوبة ما لم ير الثائب ملك الموت أو يفرغ

وقبل ما بين الثائب الملك وروى ابن ماجة من رواية نصر
ابن حماد ولا يحتاج به بالإجماع، عن موسى بن كردم وهو مجهول، عن
محمد بن قيس عن أبي بردة عن أبي موسى قال سألت رسول الله ﷺ
متي تنقطع معرفة العبد من الناس قال «إذا عاين» وقيل مادام مكلفا كذا

قال في الرعاية وقيل ما لم يفرغ ، لأن الروح تفارق القلب قبل الفراغ
فلا تبقى له نية ولا قصد صحيح . فإن جرح جرحا موحيا صحت توبته ،
والمراد مع ثبات عقله لصحة وصية عمر وعلي رضي الله عنهما واعتبار كلامهما
وذكر في الرعاية قولاً : لا تصح وصيته مطلقاً ، وهذا يدل على أنه
لا عبرة بكلامه ولعله أراد ما ذكره في الترغيب من قطع بموته كقطع خشونه
وغريق ومباين كيت . وذكر الشيخ وغيره أن حكم من ذبح أو أئنت
خشونه وهي أمناؤه لا خرقها وقطعها فقط كيت

وقال في الكافي تصح وصية من لم يباين الموت والا لم تصح ، قال
لأنه لا قول له ، والوصية قول ولعله أراد ملك الموت فيكون كالقول
الأول . وذكر الشيخ في فتاويه : أن خرجت خشونه ولم تبين ثممات ولده
ورثه وإن أئنت فالظاهر برثه لأن الموت زهوق النفس وخروج الروح
ولم يوجد . ولأن الطفل يرث ويورث بمجرد استهلاله ، وإن كان لا يدل
على حياة أثبت من حياة هذا انتهى كلامه ولا يلزم من هذا اعتبار
كلامه بدليل أنه اعتبره بالطفل الذي استهل لكن يدل على أنه ليس في
حكم الميت مع بقاء روحه مطلقاً وهو خلاف كلامهم في الجنائيات لكنه
ظاهر كلامهم في الإرث في الغرق والهدى . وقد ذكر الشيخ في ميراث
الجل أن الحيوان يتحرك بعد ذبحه شديداً وهو كيت والمسئلة المذكورة
في أول كتاب الجنائيات والله سبحانه أعلم

وقد روى أحمد والترمذي وقال حسن ضريب وابن ماجه عن ابن

عمر صرفوعا « ان الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يفرغ » قال ابن الاثير
في النهاية ما لم تبلغ روحه حاقومه فيكون بمنزلة الشيء الذي يفرغ به
المريض، والفرغة أن يجعل المشروب في الفم ويردد الى أصل الخلق ولا
يلع ، ومنه لا تحذهم بما يفرغهم أي لا تحذهم بما لا يقدر على فهمه
فيبقى في أنفسهم لا يدخلها كما يبتى الماء في الخلق عند الفرغة انتهى كلامه
وقال ابن حزم : اتفقوا أن من قربت نفسه من الزهوق فاته له
ميت أنه يرثه ، وإن قدر على النطق فأسلم فإنه مسلم يرثه المسلمون من أهله
وأنه إن شخص ولم يكن بينه وبين الموت إلا نفس واحد فاته من أوصى
له بوصية فإنه قد استحقها فمن قتله في تلك الحال قيد به ، ولعل مراده
أسلم ولم تبلغ الروح الخلقوم مع أن قوله ظاهر قوله عليه السلام في الصدقة
« ولا تمهل حتى اذا بلغت الخلقوم » الخبر المشهور

وقال في شرح مسلم في هذا الخبر من عنده أو حكاية عن الخطابي :
المراد قاربت بلوغ الخلقوم إذ لو بلغت حقيقة لم تصح وصيته ولا صدقته
ولا شيء من تصرفاته باتفاق الفقهاء انتهى كلامه . والخبر الذي رواه
البخاري ومسلم أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة المراد قربت وفاته وحضرت
دلائها وذلك قبل المعاينة والنزع ولو كان في حال المعاينة والنزع لما نفعه
الايمان لقوله تعالى (وليست التوبة للذين يعملون الا بسايات حتى اذا حضر
أحدهم الموت قال اني تبت الآن) ويدل على أنه قبل المعاينة محاورته

للنبي ﷺ مع كفار قريش، قال القاضي عياض؛ وقد رأيت بعض المتكلمين على
 الحديث جعل الحضور هنا على حقيقة الاحتضار وأن النبي ﷺ رجا بقوله
 ذلك حينئذ أن تناله الرحمة ببركة النبي ﷺ قال القاضي وایس هذا بصحيح
 وعن أبي ذر مرفوعا «ان الله تعالى يقبل توبة عبده - أو قل - يغفر
 لعبده ما لم يقع الخجاء» قيل وما وقوع الخجاء؟ قل «تخرج النفس وهي
 مشركة» رواه احمد والبخاري في تاريخه من رواية عمر بن نعيم تفرده عنه مكحول
 قال بعضهم لا ندرى من هو قال البخاري وروى عنه مكحول في الشاميين
 ولاحمد عن أبي سعيد مرفوعا «ان الشيطان قال وعزتك يا رب لا أبرح
 أغوي عبادك ما دامت أرواحهم في اجسادهم، فقال الرب عز وجل: لا أزال
 أغفر لهم ما استغفروني» قال غير واحد من المفسرين في قوله (ثم يتوبون من
 قريب) أن المراد به التوبة في الصحة ولا يصح هذا عن ابن عباس لأنه من
 رواية أبي صالح واسمه باذام ولم يرو عنه على أن مرادهم معاينة ملك الموت عليه
 السلام كما قال غير واحد من المفسرين وهي رواية علي بن أبي طلحة الوالي
 عن ابن عباس، وقال غير واحد من المفسرين المراد به التوبة قبل الموت
 ويروى عن ابن عمر في قوله تعالى (حتى إذا حضر أحدهم الموت)
 انه السوق، وقيل معاينة الملائكة لقبض الروح. ويروى عن عبد الله
 ابن عمر من تاب قبل موته بساعة تاب الله عليه ولم يرد أن الساعة ضابط
 إنما أراد والله أعلم اني ما يتوهم من قوله في الآية (من قريب) وقد أخبر
 تعالى عن فرعون لعنه الله انه لما أدركه الفرق (قال آمنت انه لا إله إلا

الله الذي آمنت به بنو اسرائيل وأنا من المسلمين (قال تعالى) (آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين) ؟ وقد ذكر ابن الانباري ان فرعون جنح الى التوبة في غير وقتها عند حضور الموت ومعاينة الملائكة واضاعها في وقتها وقد قال تعالى (إن الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الاليم) يعني حين لا ينفعهم (فلولا كانت قرية آمنت) روي عن ابن عباس وغيره أي لم تكن قرية آمنت . وذكر أهل اللغة أن لولا بمعنى هلاً وإن الاستثناء منقطع . وعن أبي عبيدة أن المعنى وقوم يونس وأبكره الفراء ، وقيل الاستثناء يتعلق بقوله (حتى يروا العذاب الاليم) فيكون متصلاً . وذكر أبو البقاء انه منقطع لانه مستثنى من القرية والقوم ليس من جنس القرية ، وقيل متصل لأن المعنى أهل القرية ، وقيل هذا من الله عز وجل حص به قوم يونس ، وقيل لأن العذاب لم يباشرهم بل دنا منهم بخلاف غيرهم ، وقيل اصدقهم واخلاصهم ، وقد قال تعالى عن الأمم المكذبة (فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا) أي عاينوا العذاب (سنة الله التي قد حلت في عباده)

فصل

(قبول التوبة الى طلوع الشمس من مغربها)

روي احمد ومسلم وغيرهما من حديث أبي موسى ان الله تعالى يسطر يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، ويسطر يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها

وعن صفوان بن عسال مرفوعا «باب من قبل المغرب مسيرة عرضه
أربعون أو سبعون سنة خلقه الله عز وجل يوم خلق السموات والارض
مفتوحا للتوبة لا يفلق حتى تطلع الشمس منه» رواه أحمد والترمذي
وقال حسن صحيح والذائي وابن ماجه . ولمسلم وغيره من حديث
أبي هريرة مرفوعا «من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»
وعن أبي هريرة مرفوعا «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها»
فاذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون ، فذلك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم
تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا» متفق عليه

وعن أبي سعيد مرفوعا «(يوم يأت بعض آيات ربك لا ينفع نفسا
إيمانها لم تكن آمنت من قبل) قال : طلوع الشمس من مغربها» رواه أحمد
والترمذي وقال حسن غريب . ورواه بعضهم ولم يرفعه . قال في شرح
مسلم : قال العلماء هذا حد لقبول التوبة . وقد روى مسلم والترمذي عن
أبي هريرة مرفوعا « ثلاث إذا خرجن لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت
من قبل : طلوع الشمس من مغربها والدجال ودابة الارض » فهذا المراد
به ان طلوع الشمس آخر الثلاثة خروجا فلا تمارض بينه وبين ما سبق
وقال ابن هبيرة فيه أن حكم هاتين الآيتين في أن نفسا لا ينفعها إيمانها
الحكم في طلوع الشمس من مغربها كذا قال

وأما ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « تخرج الدابة وممها
خاتم سليمان وعصا موسى فتجلبو وجه المؤمن وتخطم أنف الكافر بالخاتم حتى ان

أهل الخوان ليجمعون فيقول هذا يامؤمن وهذا ياكافر ويقول هذا ياكافر ويقول هذا يامؤمن» رواه أحمد والترمذي وحسنه وابن ماجه وعنده «يتجلو وجه المؤمن بالعصا» فهذا إن صح - وفيه نظر - فلا تعارض لانه إن كان خروجها قبل طلوع الشمس فليس في الخبر تصريح بأن الايمان لا ينفع بخروجها وقد لا يتفق ايمان أحد بعد خروج الدابة وإن كان نافعاً والزمان بينها وبين طلوع الشمس قريب، وإن كان بعد طلوع الشمس فالمراد أن الناس لما آمنوا عند طلوع الشمس من مغربها فقد يشبهه من تقدم إسلامه بمن تأخر فخرجت الدابة فيزت ويقت هذا من هذا بأمر جلي واضح . وليس في الخبر أيضا تصريح بأن الايمان ينفع الى خروجها بعد طلوع الشمس . وقوله «وتخطم أم الكافر» أي تسمه بسمه يعرف بها، والخطام سمه في عرض الوجه الى الخلد، والخوان هو الشيء الذي يؤكل عليه

وعن عبد الله بن السعدي مرفوعا « لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو» رواه أحمد عن الحكم بن نافع عن اسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن مالك بن يخامر عن ابي السعدي، وفي آخره فقال معاوية وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم ان النبي ﷺ قال « ان الهجرة خصلتان احدهما تجر السيئات والاخرى تهجر الى الله عز وجل والى رسول الله ﷺ ولا تنقطع الهجرة ما قبلت التوبة، ولا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طاعت طبع الله عز وجل على كل قلب بما فيه وكفى الناس العمل» اسماعيل بن

عياش حمصي حديثه عن أهل بلده جيد سند أثر المحدثين ، وضمضم حمصي ، وليس المراد بهذا الخبر ترك ما كان يعمل من الفرائض قبل طلوع الشمس من المغرب ، فيجب الايمان بما كان يعمل من الفرائض قبل ذلك وينفعه ما يأتي به من الايمان الذي كان يأتي به قبل ذلك . فقوله «وكنى الناس العمل» أي عملا لم يكونوا يفعلونه

وقد ذكر ابن حامد أن المذهب : لا ينقطع التكليف خلافا للمعتزلة والمشهور في تفسير أن المراد بقوله تعالى (يوم يأتي بعض آيات ربك) طلوع الشمس من المغرب وهو الصواب ، وصححه ابن الجوزي وضممه وقد ذكر أقوالا ضعيفة . قال المفسرون منهم ابن الجوزي : وانما لم ينفع الايمان والعمل الصالح حينئذ لظهور الآية التي تضطرهم الى الايمان ، ثم ذكر ابن الجوزي عن الضحاك أن من أدركه بعض الآيات وهو على عمل صالح مع ايمانه قبل منه كما يقبل منه قبل الآية . انتهى كلامه ، فظاهره مخالفة كلام الضحاك لما سبق وليس يمراد فالعمل الصالح الذي سببه ظهور الآية لا ينفع لان الآية اضطرت به اليه ، وأما ما كان يعمل فظهور الآية لا تأثير لها فيه فيبقى الحكم كما كان قبل الآية

قال ابن هبيرة : النفس المؤمنة إن لم تكسب في ايمانها خيرا حتى طلعت الشمس من مغربها لم ينفعها ما تكسبه . وطلوع الشمس من مغربها على ظاهره عند هل العلم لا كما تأوله من تأوله من الباطنية ، وهو رد على من زعم أن الله عز وجل لا يقبل ذلك من الحكماء والمنجمين . وفيه بيان عجز نمرود في مناظرته والله سبحانه أعلم

فصل

(في أن قبول التوبة فضل من الله)

وقبول التوبة بفضل من الله عز وجل ولا يجب عليه ويجوز ردها
قال ابن عثيم بناء على ذلك الأصل : وأنه يحسن منه كل شيء وإن العقل
لا يحكم على أفعاله ولا يتبعها . قال والدلالة على عدم وجوب قبولها في
الشرع والعقل أن الله عز وجل أخبر أنه يقبل التوبة عن عباده ، فمتى
قال قائل أنه يجب ذلك بالوعد أوجب عليه العفو لأنه قال (ويعفو عن
السيئات) ومعلوم أن العفو تفضل كذلك التوبة قبولها تفضل . ولأنه
مسيحانه قد ثبت أنه يجب شكره ويستحق المذاب بكفره ، فلو كان
قبول التوبة واجبا عليه لما وجب شكره على فعل ما وجب كما لا يجب شكر
قاضي الدين . انتهى كلامه

ومسألة التحسين والتقيح أن العقل يحسن ويتقيح ، قال بذلك من
أصحابنا : أبو الحسن التيمي وأبو الخطاب وقال هو قول عامة أهل العلم
من الفقهاء والمتكلمين وعامة الفلاسفة ، وقال به أيضا غيرهما من الأصحاب
وأكثر الأصحاب لم يقولوا بذلك وهو قول الأشعرية . والمسألة مشهورة
في الأصول وعند المعتزلة : العقل يحسن ويتقيح فأوجبوه عقلا ، وذكر في
شرح مسلم أن أهل السنة قالوا لا يجب عقلا لكن كراما منه وفضلا ، وعرفنا

قبولها بالشرع والاجماع وهذا معنى قول غير واحد من أصحابنا وهو موافق لمن قال منهم يجب بوعده إخراج غير الكفار منها

وقد قال ابن الجوزي في قوله تعالى (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) أي واجبا أوجبه هو على نفسه . وأما ما احتج به ابن عقيل فلا يخفى وجه ضعفه . وحكي القاضي أبو يعلى الاجماع على وجوب شكره وحده ومدحه في جميع ما يفعل من الملائد والمنافع

وقال الشيخ آق الدين : كون المطيع يستحق الجزاء هو استحقاق لإنعام وفضل ليس هو استحقاق مقابلة كما يستحق المخلوق على المخلوق ، فمن الناس من يقول لا معنى للاستحقاق الا أنه أخبر بذلك ووعد صدق ولكن أكثر الناس يثبتون استحقاقا زائدا على هذا كإدلاله الكتاب والسنة قال تعالى (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) وقال النبي ﷺ لمعاذ « أتدري ما حق العباد على الله عز وجل إذا فعلوا ذلك ؟ أن لا يعذبهم » لكن أهل السنة يقولون هو الذي كتب على نفسه الرحمة وأوجب « هذا الحق » على نفسه لم يوجبه مخلوق . والمعتزلة يدعون أنه واجب عليه بالقياس على الخلق وإن العباد هم الذين أطاعوه بدون أن يعلمهم مطيعين ، وأنهم يستحقون الجزاء بدون أن يكون هو الموجب ، وغلطوا في ذلك ، وهذا الباب غلطت فيه القدريّة الجبريّة أتباع جهم والقدريّة النافية

وحديث معاذ المذكور في الصحيحين عن أنس عن معاذ قال : كنت ردف النبي ﷺ ليس بيني وبينه الا مؤخرة الرجل فقال « يا معاذ » قلت إنيك

يارسول الله وسعد بك قال «هل تدري ماحق الله على العباد؟ قلت الله ورسوله أعلم، قال «أنت يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً» ثم سار ساعة ثم قال «يامعاذ بن جبل - قلت اييك يارسول الله وسعد بك قال - هل تدري ماحق العباد إذا فعلوا ذلك؟ - قلت الله ورسوله أعلم قال - أن لا يعذبهم» وفي الصحيحين عن عمرو بن ميمون عن معاذ قال كنت رديف النبي ﷺ لي حمار يقال له عفير فقال «يامعاذ هل تدري ماحق الله على عباده؟ وماحق العباد على الله عز وجل؟ - قالت الله ورسوله أعلم قل - فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وإن حق العباد على الله عز وجل أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً - فقلت يارسول الله أفلا أبشر به الناس؟ قال - لا تبشر» فينكروا «وانما أخبر معاذ بذلك - والله أعلم - خوفاً من أتم أكتان العلم كما في الصحيحين منه انه كان رديف النبي ﷺ على الرجل فتأذاه ثلاثاً كل مرة يجيبه اييك يارسول الله وسعد بك قل «ما من عبد يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله الا حرمه الله على الناس» قال يارسول الله أفلا أخبر بها الناس فيستبشرون؟ قال «إذا يتكلموا» وأخبر بها معاذ عند موته ثانياً

قال ابن هبيرة لم يكن يكتتمها الا عن جاهل يحمله جهله على سوء الادب بترائ الخدمة في الطاعة، فأما الاكياس الذين إذا سمعوا بمثل هذا ازدادوا في الطاعة ورأوا أن زيادة النعم تستدعي زيادة الطاعة فلا وجه

لكتبتها عنهم . وفيه زهد رسول الله ﷺ وتواضعه والارذاف وقرب
الرديف ، وأراد بنداؤه ثلاثا استنصاته وحضور قابه ، وفيه جواز اخفاء
بعض العلم للمصلحة في ترك العمل اتكالا على الرخصة . قال وقوله « ما حق
العباد على الله ؟ أي ما جزاؤهم ؟ فعبير عن الجزاء بالحق (١) وذكر قول بنت
شعيب (ليجزيك أجر ما سقيت لنا) كذا قال والله أعلم

وتوبة الكافر من كفره قبلها منقطع به ، جزم به في شرح مسلم
وغیره وسبق كلام ابن عثيل انه لا يجب وبجوز ردها وتوبة غيره تحتل
وجبهين ، ولم أجد المسئلة في كلام أصحابنا ، وذكر في شرح مسلم ان فيه اخلافا
لأهل السنة في القطع والظن ، واختيار أبي المعالي الظن وانه أصح والله أعلم

فصل

(في تبديل السيئات حسنات بالتوبة)

تبديل السيئات حسنات بالتوبة هل ذلك في الدنيا فقط بالطاعات
أم في الدنيا والآخرة ؟ للمفسرين قولان ، والثاني اختاره الشيخ في الدين
(١) الحق الأمر أو الشيء الثابت المتحقق بما يثبت به عند الناس من شرع
وعرف وأثبت وأقوام ما جعله الله تعالى حقاً بوعده سواء كان جزاء على عمل أو
زائداً عليه أو إحساناً مستأنفاً ومنه ما تقتضيه صفة العدل وما تقتضيه صفات الرحمة
والرأفة والعفو والفضل وكل حق منه فهو واجب له لا عليه لأنه يجب له كل كمال لذاته
وصفاته وأفعاله ، ولا يجب عليه شيء بإيجاب غيره ، إذ لا سلطان فوق سلطانه فيوجب
عليه . ولا يسع مسلماً مخالفة هذا التحقيق ، والله التوفيق .

وكتبه محمد رشيد رضا

فظهر آية الفرقان ولحديث أبي ذر في الرجل الذي تعرض عليه صفارة ذنوبه
وتبدل رواء أحمد ومسلم والترمذي وهذا الرجل المراد بخروجه من النار
الورود العام . قال الشيخ تقي الدين : التائب عمله أعظم من عمل غيره ومن
لم يكن له مثل تلك السيئات فإن كان قد عمل مكان سيئات ذلك حسنات
فهذا درجته بحسب حسناته فقد يكون أرفع من التائب إن كانت
حسناته أرفع ، وإن كان قد عمل سيئات ولم يتب منها فهذا ناقص ، وإن
كان مشغولا بما لا ثواب فيه ولا عتاب فهذا التائب الذي اجتهد في التوبة
والتبديل له من العمل والمجاهدة ما ليس لذلك الباطل . وبهذا يتبين أن
تقديم السيئات ولو كانت كفرا إذا تعقبها التوبة التي يسد الله فيها
السيئات حسنات لم تكن تلك السيئات نقصا بل كمالا ، وقد
سبقته هذه المسئلة قريبا

فصل

(تخليد الكفار في النار بوعيد الله تعالى)

يجب بوعيده تخليد الكفار في النار . قال ابن عقيل وغيره ويجب
بوعيده اخراج غيرهم منها ، وقيل قد لا يدخل النار بعض العصاة تكريما
من الله بالشفاعة ، وقيل من مات فاسقا مصرا غير تائب لم تقطع له بالنار
ولكن نوجوه له وتخاف عليه ذنبه ، نص عليه ، وقال عليه السلام في حديث
عبادة قال في تارك الصلاة « فإن شاء عذبه وإن شاء غفر له »
وقال ابن الجوزي في تفسيره في قوله تعالى (وينقر ما دون ذلك

لأن يشاء) نعمة عظيمة من وجهين (أحدهما) أنه يقتضي أن كل ميت على ذنب دون الشرك لا تقطع له بالمذاب وإن كان مصرا (والثانية) أن تعليقه بالمشيئة فيه نفع للمسلمين وهو أن يكونوا على خوف وطمع

فصل

في حبوط المعاصي بالتوبة والكفر بالاسلام
وتحبط المعاصي بالتوبة، والكفر بالاسلام، والطاعة بالردة المتصلة بالموت، ولا تحبط طاعة بمعصية غير الردة المذكورة. وذكر ابن الجوزي وغيره أن المن والاذى يبطل الصدقة، وقال ابن دقيق لا تحبط طاعة بمعصية إلا ما ورد في الأحاديث الصحيحة فيوقف الاحتياط على الموضع الذي ورد فيه، ولا نقس عليه

وقال الشيخ تقي الدين. الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات ولكن قد تحبط ما يقابلها عند أكثر أهل السنة، واختاره أيضاً في مكان آخر قال كما دلت عليه النصوص، واحتج بإبطال الصدقة بالمان والاذى، قال في نهاية المبتدئ: وقالت عائشة لام ولد زيد بن أرقم أخبرني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب. ثم ذكر (بأنها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) الآية ولم يتكلم عليها ثم ذكر (ولا تبطلوا أعمالكم) الآية وذكر أقوال المفسرين فيها منهم الحسن قال بالمعاصي والكبائر قال وهو يدل على حبوط بعض الأعمال وذكر ابن الجوزي (لا ترفعوا أصواتكم) الآية ولم يتكلم على ما يحبط بل

قال: وقد قيل ان الاحباط بمعنى نقص المنزلة لاجبوط العمل من أصله
كما يجبط بالكفر وذكر البغوى جبوط حسناتكم وليس مراده ظاهره .
وقال القرطبي ليس قوله (أن تجبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون) بموجب
أن يكفر الانسان وهو لا يعلم فكما لا يكون الكافر مؤمناً إلا باختياره
الايمان كذلك لا يكون المؤمن كافراً من حيث لا يقصد الى الكفر ولا يختاره
باجتماع ، وقيل لا تجبط معصية بطاعة لا مع التساوى ولا مع التفاضل .
قال وفي سورة البقرة (ولا يؤمن بالله واليوم الآخر) وفي سورة النساء
(ولا باليوم الآخر) ولانه في البقرة أخبر بجلوط عمله بعد الايمان
والايمان المشروط في قبول العمل هو الايمان بالله واليوم الآخر لا بأحدهما
فلو قيل ولا باليوم الآخر لكان يتوهم أن أحدهما كاف في قبول
العمل كما لو قيل هذا يصلي بلا وضوء ولا تيمم ويحكم بين الناس بلا
كتاب ولا سنة (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا
كتاب منير) وأما في سورة النساء فإنه ذمهم على ترك الايمان وهم مذمومون
على ترك كل منهما على حدته، برده قوله تعالى (إن الحسنات يذهبن السيئات)
وقول النبي ﷺ « أتبع السيئة الحسنة تمحها » رواه الترمذى وحسنه
وقال ابن هبيرة في حديث حذيفة « فتنة الرجل في أهله وماله ونفسه
وولده وجاره يكفرها الصيام والصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر » متفق عليه قال لار هذه حسنات أخبر الله أنهم يذهبن
السيئات قال وإنما يعني الصيام المفروض والصلاة المفروضة فلا يحتاج

الإنسان أن يمين لذلك مكفراً غير ذلك ولو أراد غير المفروض المأمور
لقال صيام وصلاة

قال الشيخ تقي الدين . كفارة الشرك التوحيد والحسنات يذهب
السيئات ، قال في نهاية المبتدى ، وقيل تحيط الصغائر بثواب المرء إذا اجتنبت
الكبائر . كذا قال ولم يذكر ما يخالفه وهو الذي ذكره ابن عقيل في الانتصار
وقيل له في الفنون في قوله عليه السلام «لنهما ليمذبان وما يعذبان في كبير
أما أحدهما فكان لا يتنزه من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة» كيف
يعذبان بما ليس بكبيرة ؟ والصغائر بترك الكبائر تنحيط أولاً فأولاً بقوله
تعالى (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) الآية فقال في الخبر «كان وكان»
لدوام الفعل فلهذا بالدوام حكم الكبيرة على أن في الخبر نعتيهما بالصغائر
وفي الآية اخبار بتكفيرها وتكفيرها يجوز أن يكون بالآلام والبلايا ولعل
المعذبين لم تكفر صغائرهما بمصائب ولا آلام . كذا قال وتقدم قول أبي بكر
فيه وفي النسيئة إذا تاب المؤمن عن الكبائر اندرجت الصغائر في ضمنها
لقوله تعالى (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) الآية ، لكن لا يطعم نفسه
في ذلك بل يجتهد في التوبة عن جميع الذنوب صغيرها وكبيرها ، فعلى
كلام هؤلاء من أصحابنا رحمهم الله أن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر وهو
ظاهر ما ذكره جماعة من المفسرين منهم ابن الجوزي لظاهر قوله تعالى
(إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم)

واختلف الصحابة والتابعون في الكبائر اختلافاً كثيراً بضمة عشر

قولا ليس في شيء منها انه شرك فقط . وحكاية بعض المفسرين قولاً ولم يذكر قوله فانقول به خلاف اجماع الصحابة والتابعين في الآية مع انه خلاف ظاهره على ما لا يخفى فظاهرها ان اجتنابها مكفر نصبه الشارع سبباً لذلك فليس المكفر حسنات ولا مصائب بل ذلك مكفر أيضاً . فمن ادعى انه مراد الآية ومقتضاهما أو تدل عليه فقد خالف ظاهر الآية بغير دليل كما خالف ظاهر اجماع السابق ، ولو كان الامر كما قاله أو كما قاله من قال المراد الشرك لبيته الصحابة والتابعون ولما أغفله عنهم وإنما أجروا الآية على ظاهرها ، ولا يخفى انه لا يتبعه تضييف القول الاول وتصحيح انشائي ، وأن طريق التضييف واحد .

ومما يوافق ظاهر الآية ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الجمعة إلى الجمعة والصلوات الخمس ، ورمضان إلى رمضان ، مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر » وروى مسلم أيضاً عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « ما من امرئ تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يأت كبيرة وذلك الدهر كله » وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من جاء يعبد الله عز وجل لا يشرك به شيئاً ، ويقوم الصلاة ، ويؤتي الزكاة ، ويصوم رمضان ، ويتقي الكبائر ، فإن له الجنة » اسناده جيد وفيه بقية بن الوليد وحديثه جيد رواه أحمد والذائي وليس عندهم يصوم رمضان .

وقد ظهر مما سبق أن الصغائر لا تقدر في العدالة لوقوعها مكفرة شيئا فشيئا . وقد اعترف ابن عقيل بصحة هذا وأنه لو لا الاجماع لقنا به كذا قال : وأين الاجماع المخالف لهذا ؟ بل هذا مقتضى ما سبق عن أصحابنا ومقتضى الاجماع السابق لظاهر الكتاب والسنة وهو متوجه كما ترى ، وقاله ابن عقيل في الواضح في النهي عن أحد شيئين لا بعينه ، وهذا معنى قول بعض أصحابنا أنه يقدح في العدالة ادمان الصغيرة لكن ظاهر القول الاول ولو ادمن وقد روى ابن جرير في تفسير قوله تعالى (إن تجنبوا) الآية حدثنا المثنى حدثنا ابو حذيفة ثنا شبل عن قيس بن سعد عن سعيد بن جبير أن رجلا قال لا بن عباس كم الكبائر ؟ سبع ؟ قال هي الى سبعمائة أقرب منها الى سبع ، غير أنه لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع اصرار . وكذا رواه ابن أبي حاتم عن شبل وهو اسناد صحيح . فان قلنا قول الصحابة حجة صارت الصغيرة بادمانها كالكبيرة ، وإن لم نقل كذلك فالعمل لا صغيرة مع اصرار ولا كبيرة مع استغفار صارت الصغيرة بادمانها كالكبيرة ، وإن لم يتب فالعمل بظاهر القول السابق ، وظاهر الدلة أولى وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال وهو على المنبر « ارحموا ترحموا ، واغفروا يغفر لكم » ، ويل لا قاع القول ، ويل للمصريين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يملكون ، رواه احمد : حدثنا يزيد حدثنا حبان عن عبد الله فذكره .

قال البخاري في تاريخه حبان بن يزيد الشريفي أبو خراش الشامي ،

وروى عنه حرير يروي عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وعبد الله بن عمرو قاله معاذ بن معاذ وحدثني عصام حدثنا حرير عن حبان، وقال يزيد ابن هارون عن حبان والاول أصح ولم أجد في حبان كلاما ولا روى عنه الا حرير لكن ظاهر ما ذكره البخاري انه مشهور. قال الاصمعي أصل الشرعة الطول يقال رجل شرعاب وامرأة شرعابة وهذا منسوب الى شرعب بن قيس من حمير، والاقاع جمع فاع بكسر القاف ويسكون الميم وفتحها كنطع ونطع، وقيل بفتح القاف ويسكون الميم وهو الاناء الذي ينزل في رءوس الظروف لتلأ بالماءات من الاشربة والادهان، شبه أسمع الذين يسمون القول ولا يسمونه ويحفظونه ويملكون به بالاقاع التي لانمي شيئا مما يفرغ فيها فكأنه يمر عليها مجتازا كما يمر الشراب في الاقاع قال ابن الاثير في النهاية: ومنه الحديث «أول من يساق الى النار الاقاع الذين اذا أكلوا لم يشبعوا، واذا جموا لم يستغنوا» أي كأن ما يأكلونه ويجمعونه يمر بهم مجتازا غير ثابت فيهم ولا باق عندهم، وقيل أراد بهم أهل البطالات الذين لا هم لهم الا في ترجئة الايام بالباطل، فلا هم في عمل الدنيا ولا عمل الآخرة. ويأتي هذا المعنى في آخر الكتاب في نظم صاحب النظم وجعل الصغيرة في حكم الكبيرة بهذا الحديث فيه نظر لان الاصل عدم ذلك وقد عمل به في الكبائر وليس بخاص في الصغائر ليخص به ظاهر ما سبق. والاشهر في كتب الفقه أن الصغائر قدح في العداة فلا تكفر باجتناب الكبائر، فعلى هذا اذا مات غير تائب منها فأمره الى

الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له عند أهل السنة كالكبائر خلافا للمعتزلة .
وعلى الاول اذا كفرت باجتناّب الكبائر ظاهره لا تنقص درجته عن
درجة من لم يأت صغيرة كالتوبة منها والله سبحانه أعلم
وذكر الشيخ تقي الدين عن المعتزلة وغيرهم انه يجب الاحباط واذا
جتنب الكبائر أن لا يعاقب على صغيرة بل تنقص درجته عن درجة
امن لا ذنب له مع مساواته في الحسنات ولا يجوز عندهم أن يعاقب على ذلك
وأن عند الاشعرية لا يجوز الاحباط ويعاقب على السيئة ويمازى بالحسنة
وأن الصغيرة يجوز أن تغفر فلا تنقص درجته

قال القاضي أبو بكر وأمثاله : حملوا قوله تعالى (إن تجتنبوا
كبائر ما تنهون عنه) على ان المراد به الكفر فقط وقالوا (نكفر عنكم
سيئاتكم) أي ان شئنا وجعلوا هذه الآية مثل قوله تعالى (ان الله لا ينقر
أن يشرك به ويفر مادون ذلك لمن يشاء) وهذا غلط في ظاهر الآية
خالفوا به تفسير اجماع السلف والاحاديث الصحيحة ومدلولها والمعتزلة
أيضا غلطوا في معنى الآية فاعتقدوا أن قوله (نكفر عنكم سيئاتكم) المراد
به المغفرة ولا بد ، وهذا قد يظنه كثير من الناس ، بخلاف تفسير الكبائر
بالشرك لم ينقل عن أحد من السلف وجعلت المعتزلة المغفرة في (ان الله
لا يغفر أن يشرك به) والآية مشروطة بالتوبة كقوله (ان الله يغفر
الذنوب جميعا) وليس كذلك إذ لو كانت مشروطة بالتوبة لم تخص بما

دون الشر واللمة ولم تعلق بالمشقة بل قوله (لمن يشاء) لا يمنع أن تكون
المغفرة بأسباب منها الحسنات ومنها صائب المكفرة
وأما قوله (ان تجتنبوا) الآية معية الوعد بالتكفير والتكفير يكون
بالاعمال الصالحة تارة والمصائب المكفرة فمن كثرت سيئاته بنفس العمل
كان من باب الموازنة وهذا تنقص درجته عن سلم من تلك الذنوب كما
قال ذلك من قاله من المعتزلة وغيره . . . كثرت المصائب والحدود
وعقوبات الدنيا فانه تسلم له حسنة فلا تنقص درجته بل ترتفع درجاتهم
بالصبر على المصائب فيكونون أربع مرات . . . ووقفوا . . . وأصحاب العافية
يكونون أدنى . . . وقوله (من عمل حسنة) . . . وقوله (من عمل سيئة) . . .
التي تقابلها من الجزاء أيضا ، وكذلك (من عمل سيئة) الآية ، ثم
لما أن يقال هذا مشروط بعدم التوبة . . . وقال التوبة فيها شدة على النفس
ومخافة هوى قبيها ألم هو من حسن الجزاء فيكون (من عمل سيئة) . . .
مخصوصا ، . . . يقال التوبة من حسن الحسنات الماحية فلم تبق السيئة سيئة
كما أن الإيمان الذي تتمقه الردة . . . فالتائب من الذنب كمن
لا ذنب له . . . وعند الأشعرية ويرى وجود التوبة كعدمها يمكن مع ذلك
أن يذهب لكن يظن انه يغفر له والا فلا استحقاق لا يدري عندهم لانه
من باب الاحباط وهم يقولون انه ممنوع

وذكر الشيخ تقي الدين رضي الله عنه ان الحسنه تعظم ويكثر ثوابها
بزيادة الإيمان والاخلاص حتى تقابل جميع الذنوب وذكر حديث « فقلت

البطاقة وحاشيت السجلات» وحديث النبي التي سقت الكتاب فشكر الله لها ذلك فغفر الله لها. وحديث الذي نحي غصن شوك عن الطريق فشكر الله له ذلك فغفر له. رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة

فصل

(في سرور الانسان بمعرفة طاعته والمعجب والرياء والغرور بها)

اذا سر الانسان بمعرفة طاعته هل هو مذموم ؟ قال ابن الجوزي
 إن كان قصده اخفاء الطاعة والاخلاص لله عز وجل ولكنه لما اطلع عليه
 الخلق علم أن الله اطلعهم وأظهر الجميل من أحواله فسر بحسن صنيع الله
 عز وجل ونظيره له ولطافه به حيث كان يستر الطاعة والمعصية فأظهر الله
 عليه الطاعة وستر المعصية فيكون فرحه بذلك لا يحمدا للناس ، وقيام المنزلة
 في قلوبهم أو يستدل باظهار الله الجميل وستر القبح عليه في الدنيا انه كذلك يفعل
 به في الآخرة قد جاء معنى ذلك في الحديث . فأما ان كان فرحه باطلاع
 الناس عليه لقيام منزلته عندهم حتى يمدحوه ويعظموه ويقتضوا حوائجه
 فهذا مكروه مذموم ، فان قيل فما وجه حديث أبي هريرة قال : قال رجل
 يا رسول الله الرجل يعمل العمل فيسره فاذا اطلع عليه أعجبه ؟ فقال « له
 أجران : أجر السر وأجر العلانية » فالجواب أنه حديث ضعيف رواه
 الترمذي وقد فسره بعض العلماء بأن منناه بأن يعجبه ثناء الناس عليه بالخير
 لقوله عليه السلام « أنتم شهداء الله في الارض »

وروى مسلم عن أبي ذر قال : قيل يا رسول الله أرايت الرجل يعمل العمل من الخير فيحمده الناس عليه ؟ قال « تلك عاجل بشرى المؤمن » فأما إذا أعجبه ليعلم الناس منه الخير وبكرمونه عليه فهذا رياء . وورود الرياء بعد الفراغ من العبادة لا يحبطها لانه قد تم على نية الاخلاص فلا ينقلب ما طرأ عليه بعده لاسيما اذا لم يتكاف هو اظهاره والتحدث به ، فأما ان تحدث به بعد فراغه وأظهره فهذا مخوف ، والغالب عليه أنه كان في قلبه وقت مباشرة العمل نوع رياء فان سلم من الرياء نقص أجره ، فان بين عمل السر والملاينة سبعين درجة . ووجود الرياء قبل الفراغ من العبادة إن كان مجرد سرور لم يؤثر في العمل ، وإن كان باعثا على العمل مثل أن يطيل الصلاة ليرى مكانه فهذا يحبط الاجر انتهى كلامه

وقال ابن عثيم : الاعجاب ليس بالفرح والفرح لا يقدح في الصاعات لانها مسرة النفس بطاعة الرب عز وجل ، ومثل ذلك مما سر العقلاء وأبهج الفضلاء ، وكذلك روي في الحديث ان رجلا قال يا رسول الله اني كنت أصلي فدخل علي صديق لي فسرني ذلك فقال « لك أجران : أجر السر وأجر الملاينة » وانما الاعجاب استكثار ما يأتي به من طاعة الله عز وجل ورؤية النفس بين الافتخار ، وعلامة ذلك اقتضاء الله عز وجل بما آتى الاولياء وانتظار الكرامة وإحابة الدعوة ، وينكشف ذلك بما يرى من هؤلاء الجهال من إمرار أيديهم على أرباب ~~الاستعداد للامراض~~ ثقة بالبركات وما شاكل ذلك من الخدع ، حتى ان الواحد منهم لو كسر له

عرض قال علي سبيل الاقتضاء لله؟ أليس قد صنعت نصر المؤمنين، ولا
يدري الجاهل من المؤمن المنصور؟ وما النصر؟ وماذا شرط النصر؟
وذكر كلاما كثيرا إلى أن قال إن العجب يدخل من إثبات نفسك في العمل
ونسيان الطاف الحق ومن إغفال نعمه التي لا تحصى، والافلو لحظ العبد
اتصال النعم لاستقلال عمله وإن كثر أن يقابل النعم شكرا ويدخل من
الجهل بالمطامع، فلو عرف العبد من يسع ولن يخدم لاستكثر لنفسه منه
سبحانه ذلك، واستقلها أن تكون داخلقة مع أملاك سبع سموات يسبحون
الليل والنهار لا يفترون. ويدخل أيضا من طرق الجهالة بكثرة الخلال
والسلل، التي ينبغي أن يكون معها على غاية الخجل، والخوف من أن يقع
الطرد والرد، فإن المسمي مستوحش، ويدخل أيضا من النظر إلى الخلق
بعين الاستقلال، وإدمان النظر إلى العصاة المتشردين، ولو أنه نظر إلى
العمال لله عز وجل لاستقل نفسه. فهذه معالجة الأدوية، وحسم
مواد الفساد في الأعمال

قال ابن الجوزي وقد ذكر هذا المعنى: وفهم هذا ينكسر رأس الكبير
ويوجب مساكنة الذل فتأمله فإنه أصل عظيم. وقال ابن عسقلان أيضا
انظر إلى لطف الله عز وجل بخلقه كيف وضع فيهم لمصالحهم مدارك
تريد على العلم، ودواعي تحشم على فعل ما فيه الصلاح والكف عن الشر
والفساد، من ذلك وضعه للشهوة وهيجان الطبع لطلب الجماع وذلك
طريق النشوة وحفظ النسل. وآلام تحصل من الرقة على الحيوان ليحصل

الامتناع من الاقدام على الايلاف، ويحصل منع المؤلم وكف المتعدي -
 وجعل المسرة الواقعة بالمدحة داعية إلى فعل الخير إذ لا يمدح إلا على الخير
 وعلى ذلك جميع ما يدفع الضرر ويحلب الخير لم يخله من دواع بائنة على
 فعله ، ولو أذع زاجرة عن فعل القبيح . فسبحان من يفيض جوده بالخير
 لعله ، بأنه حسن نافع ، ويصرف السوء لعله بقبحه وغناؤه عنه ، ويصرف
 خلقه بأنواع الصوارف العاجلة ، والصوارف بالوعيد والعقاب الآجل ،
 وذكر ابن حبان في صحيحه أن معنى الحديث أنه يسره أن الله عز
 وجل وفقه لذلك العمل فمضى يستن به فيه ، فإذا كان كذلك كتب الله له
 أجرين ، وإذا سره ذلك لتعظيم الناس إياه أو ميلهم إليه به كان ذلك ضرباً
 من الرياء لا يكون له أجران ولا أجر واحد انتهى كلامه

وحديث أبي هريرة المذكور رواه الترمذي ثنا محمد بن المثنى ثنا
 أبو داود ثنا أبو سنان الشيباني عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي صالح عن
 أبي هريرة ، اسناد جيد . ورواه ابن ماجه ، قال الترمذي غريب . قال
 ورواه الأعمش وغيره عن حبيب عن أبي صالح مرسل ثم ذكر التفسير
 السابق عن بعض العلماء قال : وقال بعض أهل العلم : إذا اطلع عليه فأعجبه
 رجاً أن يعمل بعمله فيكون له مثل أجورهم . قال الترمذي فهذا له مذهب
 أيضاً ، وحمل في شرح مسلم حديث أبي ذر على ظاهره وقال هذا كله
 إذا حمد الناس من غير تعرض منه إلى حدهم والا فالتمريض مذموم .

إنتهى كلامه . ولا تجد والبخاري ومسلم وغيرهم من حديث جنود (١)

« من يراني يراني الله به ومن يسمع يسمع الله به »

قال ابن عقيل أنت لو علمت أن أكرام الخلق لك رياء سقطت من عينك ، أما فزع أنا منك أن تجعلني في العامة جزءاً من كل بمضا من جماعة ؟ وقال ما يحلو لك العمل حتى تحلو لك تسميتهم بعباد وزاهد ، فارت لنفسك من ذلك فانه رياء وسمة وليس لك منه الا ما حظيت به من النصيب ، تدري كم في الجريدة أكرام لا يؤبه لهم الا عند القيام من القبور ، وكم يفتضح شدا من أرباب الاسماء من الخلق بهالم وصالح وزاهد ، نموذ بالله من طوبى تصدر بالوقاحة

وعن أبي سعيد مرفوعاً « لو أن أحدكم يعمل في صخرة صماء ليس لها باب ولا كوة لخرج عمله للناس كأننا ما كان » رواه الامام أحمد من رواية ابن لهيعة ، وعن أبي هريرة مرفوعاً « ان العبد اذا صلى في العلانية فأحسن وصلى في السر فأحسن ، قال الله عز وجل هذا عبدي حقاً » رواه ابن ماجه . وروى أحمد عن مالك بن دينار قال مذ عرفت الناس لم أفرح بمدحهم ولم أكره مذمتهم ، قيل ولم ذاك ؟ قال لان حامد هم

(١) هو في مسلم بتقديم « من يسمع » الخ وفي البخاري بلفظ « من يسمع يسمع الله به ومن يراني يراني الله به » وهذا في كتاب الرقاق ورواه في كتاب الاحكام بدون ذكر الرياء وله تسمية أخرى ورواه مسلم من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ الماضي « من سمع سمع الله به ومن رآه رآه الله به »

وكتبه محمد وشيخه رضا

مفرط ، وذامهم مفرط . وروى ابن الجوزي في مناقب أصحاب الحديث
باسناده عن ابن السماك سمعت أحمد بن حنبل يقول اظهر الخبيرة من الرياء

فصل

(في إصلاح السريرة والاخلاص ، وعلامات فساد القلب)

في الاثر « من أصلح سريره أصلح الله علاقته ، ومن أسلح ما بينه
وبين الله عز وجل أصلح الله ما بينه وبين الناس » قال سفيان بن عيينة
كان العلماء فيما مضى يكتب بعضهم الى بعض يقولوا الكلمات
فذكر ذلك وفي آخره « ومن عمل لآخرته كفاه الله عز وجل أمر دنياه »
رواه أبو بكر بن أبي الدنيا في كتاب الاخلاص وقل « ألا ان في الجسد
مضغة اذا صلحت صلح لها سائر الجسد واذا فسدت فسد لها سائر الجسد »

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله فأخبر أن صلاح القلب مستلزم ~~لصالح~~
سائر الجسد ، وفساده مستلزم لفساده ، فإذا رأى ظاهر الجسد فاسدا غير
صالح علم أن القلب ليس بصالح بل فاسد ، ويمتنع فساد الظاهر مع صلاح
الباطن كما يمتنع صلاح الظاهر مع فساد الباطن اذ كان صلاح الظاهر
وفساده لازما لصلاح الباطن وفساده

قال عثمان رضي الله عنه ما أسر أحد سريرة الا أظهرها الله عز وجل
على صفحات وجهه وقلبات لسانه . وقال ابن عثيمين في الفتون : للايمان

روائح ولوائح لا تخفى على اطلاع مكلف بالتلح للتفرس، وقل أن يضر
مضر شيئا الا وظهر مع الزمان على فلتات لسانه وصفحات وجهه .
وقد أخذ الفقهاء بالتكشف على مدعي الطرش والمعنى عند لطمه، أو زوال
عقله عند ضربه، أو الخرس وما شاكل ذلك مما لا تعلم صحته الا من
جهته ولا تمكن الشهادة به

ثم ذكر في التكشف عن هذا ما ذكره أصحابنا وغيرهم وإن من أراد
التكشف عن رجل خطب منه فانه لا يزال يذكر المذاهب ويعرض بها
ويذكر الافعال الزرية في الشرع التي يميل اليها الطبع وينظر هشاشته اليها
وتعبسه عند ذكرها وما شاكل ذلك ، فانه لا يزال يبحث بصاحبه
حتى يوقفه على المطلوب بما يظاهر من الدلائل ، فافهم ذلك بطريق مريح
من كل إقدام على ما لا تسلم من عاقبته ، ويصم من كل ورطة وسقطة
يبعد تلافيها ، وذلك دأب العقلاء ، فأين رائحة الايمان منك وأنت لا تتغير
وجهك فضلا عن أن تتكلم ، ومخافة الله سبحانه وتعالى واقمة من كل معاصر
ومجاور ، فلا تزال معاصي الله عز وجل والكفر يزيد ، وحريم الشرع
ينتهك ، فلا إنكار ولا منكر ، ولا مفارقة لمرتكب ذلك ولا هجران له ،
وهذا غاية برد القلب وسكون النفس ، وما كان ذلك في قلب قط فيه شيء
من ايمان ، لأن الغيرة أقل شواهد المحبة والاعتقاد ، قل حتى لو تحجف (١)

(١) لم نر هذا الفعل في المعاصم التي بين أيدينا والظاهر أنه تفعل مشتق من
الحاجفة وهي بالتحريك الترس من الجلد فهي كتنرس من الترس

الانسان بكل معنى وأمسك عن كل قول لما تركوه ويفصح لانهم كثرة
وهو واحد والكلام شجوت ، والمذاهب فنون ، وكل منهم ينطق
بمذهب وبمعلم شخصاء ، وآخر يذم ذلك الشخص والمذهب ويمدح غيره ،
ولا يزال كذلك حتى يهش لمدح من يهوى ، ويبس لذهمه ، وينفر من
ذم مذهب يستمده فيكشف ذلك ، فالعاقل من اجتهد في تفويض أمره
الى الله عز وجل في ستر ما يحب ستره وكشف ما يحب كشفه ، ولا يعتمد
على نفسه فانه يتعب ولا يبلغ من ذلك الغرض . نال لانه اذا لم يهش
بمخالفة أبي بكر ولا علي رضي الله عنهما ان كانت المناظرة فيهما ، ولا
الى النذر ولا الى نفيه ، ولا حدوث العالم ولا قدمه ، ولا النسخ ولا المنع
من النسخ ، والسكون الى هذا وبرد قلبه يدل على انه كافر لا يعتمد اذلو
كان لهذا اعتقاد يحرکه لحش الى ناصر معتقده ، ولا أنكر على مفسد معتقده ،
فالويل للكاتم من المتكشفين ، وإرضاء الخلق بالمعتقدات وبال في الآخرة ،
ومباغتتهم فيها ومكاشفتهم بها وبال في الدنيا وتفرير بالنفس ، ولا ينجو منهم
المشارك لهم في الخيل . والآخرى بالانسان أن يتماسك عما فيه ويترك
فضول الكلام ، وإذا توسط اعتمد على الله في إصلاح دنياه ، وإذا قصد
إظهار الحق لاجل الله عز وجل فالله تعالى يعصمه ويسلمه ، وما رأينا من
رد البدع الا السلامة . انتهى كلامه

وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى (ان في ذلك لآيات للمتوسمين)

أي المتفرسين . وروى الترمذي في تفسيرها الخبر المشهور عن النبي ﷺ

« اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله عز وجل » وقد روى الجنيد
 رحمه الله هذا الخبر وهو في ترجمته . وروى الترمذي عن أنس مرفوعا
 « من كانت الدنيا همه جعل الله فقره بين عينيه ، وفرق عابه شمله ، ولم يأتها
 من الدنيا الا ما قدر له ، ولا يمسي الا فقيرا ولا يصبح الا فقيرا ، وما
 أقبل عبد الى الله عز وجل بقلبه ، الا جعل الله تعالى قلوب المؤمنين تتقاد
 اليه بالود والرحمة ، وكان الله بكل خير اسرع »

ولأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه عن شداد مرفوعا « الكيس
 من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى
 على الله عز وجل » دان نفسه حاسبها في الدنيا قبل أن يحاسب يوم القيامة
 وقال ابن عبد البر في كتاب بهجة المجالس : قال الاخنف بن قيس
 كثرة الاماني من غرور الشيطان . وقال يزيد على المنبر : ثلاث يخلقن العقل
 وفيها دليل على الضعف : سرعة الجواب وطول التني والاستغراق في
 الضحك ، وقال اعراي

وما اليبس الا في الخول مع النني وعافية تندو بها وتروح

وقال بعضهم

لو لا مني الماشقين ماتوا أسي وبعض المني غرور

من راقب الناس مات غما وقاز بالذقة أجسور

وقال آخر

من راقب الموت لم تكثر أمانيه ولم يكن طالبا ما ليس يعنيه

وللترمذي مرفوعاً بإسناد ضعيف وموقوفاً بإسناد جيد أن مما روي كتب
إلى عائشة رضي الله عنها: اكتب لي كتاباً توصيني فيه ولا تكثري علي. فكتبت
إليه سلام عليك، من التمس رضا الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن
التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله عز وجل إلى الناس، والسلام عليك

فصل

(في فضيحة العصا)

هل يفضح الله عز وجل عاصياً بأول مرة أم بعد التكرار فيه قولان
للعلماء والثاني مروي عن عمر وغيره من الصحابة، واختار ابن عتيق في
الفنون الأول، واعترض علي من قال بالثاني: ترى آدم هل كان عصي قبل
أكل الشجرة. إذا فسكت

فصل

﴿ أسباب موافع العقاب وتميرات التوحيد والدعاء ﴾

(والمأثور المرفوع منه)

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله في أثناء كلام له: الذنوب تزول عقوباتها
بأسباب، بالتوبة وبالحسنات المساحية وبالمصائب المسكفرة، لكنها من
عقوبات الدنيا، وكذلك ما يحصل في البرزخ من الشدة وكذلك ما يحصل
في عرصات القيامة، وتزول أيضاً بدعاء المؤمنين كالصلاة عليه، وشفاعة
الشفيع المضاف لمن شفع فيه

وسئل ما السبب في أن القرج يأتي عند انقطاع الرجاء بالخلق ؟ وما
الحيلة في صرف القلب عن التعلق بهم وتعلقه بالله عز وجل ؟ فقال سبب هذا
تحقيق التوحيد، توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ، فتوحيد الربوبية أنه
لا خالق إلا الله عز وجل فلا يستقل شيء سواه بأحداث أمر من الأمور،
بل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكل ما سواه إذا قدر شيئاً فلا بد له
من شريك معاون وضد معروف، فإذا طلب مما سواه أحداث أمر من
الأمور حُلب منه ما لا يستقل به ولا يقدر وحده عليه - إلى أن قل: فالراجي
مخلوقاً طالب بقلبه ما يريد من ذلك المخلوق وذلك المخلوق عاجز عنه. ثم
هذا من الشرك الذي لا يفره الله عز وجل، فمن كمال نعمته وإحسانه إلى
عباده أن يمنع تحصيل مطالبهم بالشرك حتى يصرف قلوبهم إلى التوحيد،
ثم إن وحده العبد توحيد الألوهية حصاة له سعادة الدنيا والآخرة - إلى أن
قال فمن تمام نعمة الله على عباده المؤمنين أن ينزل بهم من الشدة والضرر
ما يلجئهم إلى توحيدهم فيدعونه مخلصين له الدين، ويرجون ولا يرجون أحداً
سواه ، وتعلق قلوبهم به لا يغيره فيحصل لهم من التوكل عليه والانتابة
إليه ، وحلاوة الإيمان ، وذوق طعمه ، والبراءة من الشرك، ما هو أعظم
نعمة عليهم من زوال المرض والخوف والجذب، أو حصول اليسر، أو زوال
العسر في المعيشة، فإن ذلك لذة بدنية ونعمة دنيوية قد يحصل منها للكافر
أعظم مما يحصل للمؤمن. وأما ما يحصل لأهل التوحيد المخلصين لله الدين فأعظم
من أن يعبر عنه بمقال، أو يستحضر تفصيله بال، ولكل مؤمن من ذلك نصيب

بقدر إيمانه ، ولهذا قال بعض السلف يا ابن آدم لقد بورك لك في حاجة
أكثر فيها من قرع باب سيدك

وقل بعض الشيوخ : انه ليكون لي الى الله حاجة وأدعو فيفتح
لي من لذيذ معرفته وحلاوة مناجاته ، الا أحب معه أن يجعل قضاء حاجتي
خشية أن تصرف نفسي عن ذلك لأن النفس لا تريد الا حظها فاذا قضيت
انصرفت. وفي بعض الاسرائيليات يا ابن آدم البلاء يجمع بيني وبينك ، والعافية
تجمع بينك وبين نفسك ، وهذا المعنى كثير وهو موجود محسوس بالحنس
الباطن لا مؤمن ، وما من مؤمن إلا وقد وجد من ذلك ما يعرف به ما ذكرناه ،
فإن ما كان من باب الذوق والوجد لا يعرفه إلا من كان له ذوق وحنس ،
ولفظ الذوق وإن كان قد يظن انه في الاصل مختص بذوق اللسان
فانتماله في الكتاب والسنة يدل على انه أعم من ذلك مستعمل في الاحساس
باللائم والمنافي ، كما أن لفظ الاحساس عام فيما يحس بالحواس الخمس ، بل
وبالباطن ، وأما في اللغة فأصله الرؤية كما قال تعالى (هل تحس منهم من أحد)
وهذا الكلام تنمائه في آخر التكلام على دعوة ذي النون عليه وعلى
نبينا وعلى سائر الانبياء والمرسلين الصلاة والسلام (لا إله الا أنت سبحانك
إني كنت من الظالمين)

وقال النبي ﷺ فيما رواه عنه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رواه الترمذي
والذي أتى في اليوم والليلة والحاكم وقال صحيح الاسناد « فأنها لم يدع بها رجل
مسلم في شيء قط إلا استجاب الله له »

وفي الصحيحين عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يقول عند
الكرب « لا إله الا الله الحليم العظيم ، لا إله الا الله رب العرش العظيم ،
لا إله الا الله رب السموات السبع والارض رب العرش الكريم » وعن أنس
أن النبي ﷺ كان اذا حزبه أمر قال « يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث »
وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان اذا أهمله الامر رفع طرفه الى
السماء فقال « سبحان الله العظيم — واذا اجتهد في الدعاء قال — يا حي
يا قيوم » رواها الترمذي واسناد الثاني ضعيف ، وروى النسائي الاول
من حديث ربيعة بن عامر والحاكم من حديث أبي هريرة. وعن علي رضي
الله عنه قال : لما كان يوم بدر قاتلت شيئا من قتال ثم جئت الى رسول
الله ﷺ أنظر ما صنع بجنت فاذا هو ساجد يقول « يا حي يا قيوم :
يا حي يا قيوم » ثم رجعت الى القتال ثم جئت فاذا هو ساجد يقول « يا حي
يا قيوم » لا يزيد على ذلك ثم ذهبت الى القتال ثم جئت فاذا هو ساجد يقول ذلك
ففتح الله عليه . وعنه قال علمني رسول الله ﷺ اذا نزل بي كرب أن أقول
(لا إله الا الله الحليم الكريم ، سبحان الله وتبارك الله رب العرش العظيم ،
والحمد لله رب العالمين » رواها النسائي والحاكم وروى ابن حبان الثاني
وعن أبي هريرة مرفوعا « ما كرني أمر الا أتيت لي جبريل فقال
يا محمد قل توكلت على الحي الذي لا يموت (ونقل الحمد لله الذي لم يتخذ
ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن و كبره
تكرياً) » رواه الحاكم

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «دعوة
 المذكروب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفه عين، وأصلح لي
 شأني كله، لا إله إلا أنت» وعن أسماء بنت عميس قالت . قال رسول الله
 ﷺ «ألا أعلمك كلمات تقولين عند الكرب: الله ربي لا أشرك به شيئا»
 وفي رواية أنها قال سبع مرات وعن أبي سعيد الخدري قال دخل رسول الله
 ﷺ ذات يوم المسجد فإذا هو برجل من الأنصار يقال له أبو امامة فقال
 «يا أبا امامة مالي أراك في المسجد في غير وقت الصلاة؟» فقال هموم لزممتي
 وديون يارسول الله، قال «ألا أعلمك كلاما إذا أنت قلته أذهب الله عز وجل
 همك وقضى دينك؟» قال قلت بلى يارسول الله، قال «قل إذا أصبحت وإذا
 أمسيت: اللهم أني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل،
 وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال»
 قال فقلت ذلك فأذهب الله عز وجل همي وقضى ديني

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «من
 لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا، ومن كل ضيق مخرجا،
 ورزقه من حيث لا يحتسب» رواه أبو داود، وروى ابن ماجه حديث
 أسماء، ورواه النسائي في اليوم والليلة، ورواه أيضا عن عمر بن عبد العزيز
 مرسلًا وسناد المتصل بحديث أبي سعيد رواه أبو داود عن أحمد
 ابن حنبل الندقي عن غسان بن عوف عن الجريري عن أبي نضرة عن

أبي سعيد - غسان ضعفه الأزدي واختلط الجريري بأخرة

وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال « ما أصاب عبدا هم ولا حزن
 فقال اللهم اني عبدك وابن عبدك ابن أمك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك،
 عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في
 كتابك، أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك،
 أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي -
 إلا أذهب الله حزنه وهمه وأبدله مكانه فرجا » رواه ابن حبان في
 صحيحه وأحمد وفيه قيل يا رسول الله ألا تتعلمها قال « بلى ينبغي لمن سمعها
 أن يتعلمها » وروى أحمد : حدثنا خلف بن الوليد ثنا يحيى بن زكريا بن
 أبي زائدة عن عكرمة بن عمار عن محمد بن عبد الله الذؤلي قال : قال
 عبد العزيز أخو حذيفة قال حذيفة يعني ابن اليمان كان رسول الله ﷺ
 إذا حزبه أمر يصلي رواه أبو داود عن محمد بن عيسى عن يحيى بن زكريا
 وقال ابن أخي حذيفة . قل بعضهم : كذا رواه شريح عن يونس عن يحيى
 وخالفهما اسماعيل بن عمر وخلف بن الوليد فروياه عن يحيى وقالوا فيه
 قال عبد العزيز أخو حذيفة : كان رسول الله ﷺ ولم يذكر حذيفة : رواه
 الحسن بن زياد الهمداني عن ابن جريج عن عكرمة عن محمد بن عبد الله
 ابن أبي قدامة عن عبد العزيز بن أخي حذيفة أن النبي ﷺ ولم يذكر
 حذيفة ، ورواه ابن جرير في تفسيره من حديث ابن جرير وقال
 عبد العزيز بن اليمان عن حذيفة قال : كان رسول الله ﷺ فذكره قال

بعضهم في عبد العزيز لا يعرف ووثقه بن حبان، ومحمد تفرده عنه عكرمة،
وروى ابن أبي حاتم حدثنا أبي ثنا عبد الله بن زياد القطواني ثنا سيار
ثنا جعفر بن سليمان سمعت ثابتاً يقول كان رسول الله ﷺ إذا أصابت
أهله خصاصة نادى أهله « يا أهلاه صلوا صلوا » قال ثابت : وكانت
الانبياء صلوات الله عليهم إذا نزل بهم أمر فزعوا إلى الصلاة . الظاهر أنه
مرسل جيد الاسناد ولهذا المعنى شاهد في الصحيحين في الكسوف وقد
قال تعالى (واستعينوا بالصبر والصلاة) ، وروى الحاكم وقال صحيح
الاسناد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من قال لا
حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم كان دواء من تسعة وتسعين داءً يسرها
الله » وفي الصحيحين « أنها كنز من كنوز الجنة » وصحح الترمذي أنها باب
من أبواب الجنة

واعلم أن القلوب تضعف وتعرض ودرجا ماتت بالفتنة والذنوب
وترك أعماله فيما خلق له من أعمال القلوب المطلوبة شرعاً وأعظم
ذلك الشرك ، وتحيا وتقوى وتصح بالتوحيد واليقظة وأعماله فيما خلق
له والضد يزول بضده وينفعل عنه عكس ما كان منفعلاً عنه ، وقال
عبد الله بن المبارك رحمه الله :

رأيت الذنوب تميمت القلوب وقد يورث الذل آدمائها

وترك الذنوب حياة القلوب وخير لنفسك عصيانها

قال تعالى (أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس

كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها) وفي الصحيحين أو في صحيح
 مسلم من حديث حذيفة « ان العبد إذا أذنب نكت في قلبه نكتة سوداء
 ثم إذا أذنب نكت في قلبه نكتة سوداء حتى يبقى أسود مرابطاً
 لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه » فالهوى
 أعظم الادواء ومخالفته أعظم الدواء وسيأتي في آخر فصول
 التدوي في دواء العشق ما يتعلق بهذا، وخلقت النفس في الاصل
 جاهلة ظالمة كما قال تعالى (وجعلنا الانسان انه كان ظلوما جهولا) فلجهاها
 تظن شفاء في اتباع هواها، وانما هو أعظم داء فيه تلقها، وتضع الداء موضع
 الدواء والدواء موضع الداء، فيتولد من ذلك علل وأمراض، ثم مع ذلك
 تبري نفسها وتلوم ربها عز وجل بلسان الحال، وقد تصرح باللسان ولا
 تقبل النصح لظلمها وجهلها، ولهذا كانت حديث ابن عباس في دعاء
 الكرب مشتملا على كمال الربوبية لجميع المخلوقات، ويستلزم توحيدده، وأنه
 الذي لا تنبغي العبادة والخوف والرجاء الا له سبحانه وتعالى، وفيه العظمة
 المطلقة وهي مستلزمة اثبات كل كمال، وفيه الحلم وهو مستلزم كمال رحمته
 واحسانه، فمعرفة القلب بذلك توجب اعماله في أعمال القلوب المطالوبة
 شرعاً، فيجد لذته وسروره يدفع ما حصل وربما حصل البعض بحسب قوة ذلك
 وضعفه كمر يض وورد عليه ما يقوي طبيعته. وهذه الاوصاف في غاية المناسبة
 لتخرج ما حصل للقلب، وكل ما كان الانسان أشد اعتناء بذلك وأكثر
 ذوقاً ومباشرة ظهر له من ذلك ما لم يظهر لغيره. واخياة المطلقة التامة

مستلزمة لكل صفة كمال، والقيومية مستلزمة لكل صفة فعل، وكما للحاجب كمال الحياة، فالتوسل بهاتين الصفتين يؤثر في إزالة ما يضاد الحياة ويضر بالفعال، وعن أسماء بنت يزيد عن النبي ﷺ قال «اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين (والهك الم واحد لا اله إلا هو الرحمن الرحيم) وقائحة آل عمران (الم، الله لا اله إلا هو الحي القيوم)» صححه الترمذي وغيره، ورواه أبو داود وغيره وابن ماجه، ولاحمد: سمعته يقول «في هاتين الآيتين (الله لا اله إلا هو الحي القيوم) و (الم، الله لا اله إلا هو الحي القيوم) اسم الله الأعظم» وروي أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خبان من حديث أنس أن رجلا دعا فقال: اللهم اني أسألك بأن لك الحمد لا اله الا أنت المنان بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم فقال النبي ﷺ «لقد دعا الله عز وجل باسمه الأعظم الذي اذا دعي به أجاب واذا سئل به أعطى»

وفي بقية الاحاديث من تحقيق التوحيد والاعتماد والتوكل والرجاء واسرار المبودية والاستعاذة من كل شر والاستغفار من كل ذنب والتوسل باسمائه الحسنى ما يحصل المقصود والصلاة أمرها عظيم وقد روى أحمد وابن ماجه من حديث ليت ابن أبي سليم وفيه كلام عن مجاهد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال له وقد شكوا وجمع بطنه «فم فصل فان في الصلاة شفاء» وروي موقوف على أبي هريرة أنه قال لمجاهد: قال البخاري: نقل ابن الاصبهاني ليس له أصل أبو هريرة لم يكن فارسيا انما مجاهد فارسي وقد روي من

حديث أبي الدرداء مرفوعا ولا يصح . قال ابن الجوزي في جامع المسانيد
ومعلوم أن الصلاة حركات مختلفة تتحرك معها الاعضاء الظاهرة
والباطنة ، وقد ذكر الأطباء أن في المشي رياضة قوة وتحبلا وأن مما يحفظ
الصحة اتعاب البدن قليلا ، ويحصل للنفس بالصلاة قوة وانسراح مع ذلك
فتقوى الطبيعة فيندفع الالم ^(١) والجهاد أقوى في هذا المعنى وأولى وقد قال
تعالى (قالوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم
مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم) وعن عبادة مرفوعا « جاهدوا في الله فإن
الجهاد باب من أبواب الجنة عظيم ينجمي الله به من الهم والغم » رواه احمد من
رواية اسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم الشامي وابوبكر
ضعيف عندهم وعن أبي هريرة مرفوعا « سافروا تصحروا ، وانغزوا تستغنوا »
رواه احمد من رواية ابن لهيعة . وفي معناه الحج لأنه من سبيل الله عز
وجل كما رواه احمد وغيره عن النبي ﷺ وقوله تعالى (حسبنا الله ونعم
الوكيل) نائفة في ذلك قال تعالى (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا
لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل » فانقلبوا بشعة
من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله ، والله ذو فضل عظيم)

(١) لا يختلف الأطباء في هذا المصير كثيره في أن الصلاة نافعة للبدن مقوية
له بتحريك جميع الاعضاء حركات مختلفة والجهاد أعظم تقوية للبدن كما قال ولكن
قوله تعالى (ويشف صدور قوم مؤمنين) ليس في شفاء البدن بل في شفاء
النفس كما هو ظاهر

قال ابن عباس رضي الله عنهما : قالهما ابراهيم حين ألقى في النار ، وقالها محمد ﷺ حين قالوا (إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) رواه البخاري وفي السنن عن عطية العوفي وهو ضعيف عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال « كيف أنعم وصاحب القرن قد التزم القرن وحنى جبهته ينتظر أن يؤمر فينفخ » قالوا يا رسول الله فما تأمرنا ؟ قال قولوا « حسبنا الله ونعم الوكيل على الله توكلنا » رواه أحمد ورواه الترمذي وحسنه . ورواه النسائي عن اسماعيل بن يعقوب بن اسماعيل عن محمد بن موسى بن أعين عن أبيه عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا وهو اسناد جيد

ومن ذلك الصلاة على النبي ﷺ ، قال أحمد رضي الله عنه حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيلي بن أبي بن كعب عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « جاءت أراجفة تتبعها الرادفة ، جاء الموت بما فيه » فقال رجل يا رسول الله أرايت أن جعلت صلاتي كلها عليك ؟ قال « إذا يكفيك الله تبارك وتعالى ما أهمك من دنياك وآخرتك » حديث حسن ، ورواه الترمذي بأطول من هذا وحسنه وألحاه وقال صحيح ، ومن ذلك أن يلاحظ أن انتظار الفرج من الله تعالى عبادة فينتعش بذلك ويسر به ، ففي الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « سلوا الله من فضله فإن الله عز وجل يحب أن يسئل » وأفضل العبادة أنتظار الفرج ، واعلم أن الدواء إنما ينفع غالبا من تلقاه بالقبول وعمله باعتقانه

حسن وكما قوي الاعتماد وحسن اللسان كان أنفع وقد روى الترمذي وقال
غريب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عز وجل « ادعوا الله عز وجل
وأنتم موقنون بالاجابة » واعلموا أن الله تعالى لا يستجيب دعاء من قلب
غافل لاه »

وروي أحمد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول
الله ﷺ « القلوب أوعى وبمضها أوعى من بعض فاذا سألتهم الله عز وجل
أيها الناس فاسألوه وأنتم موقنون بالاجابة فان الله تعالى لا يستجيب لعبد
دعاء عن ظهر قلب غافل » وسيأتى في الدعاء قوله عليه السلام « أنا عند
ظن عبدي بي ، ان ظن خيراً فله ، وإن ظن شراً فله » وفي الصحيحين أو
في الصحيح عنه عليه الصلاة والسلام « يستجاب لأحدكم ما لم يجعل - قالوا
وكيف يجعل يا رسول الله ؟ - قال - يقول قد دعوت وقد دعوت فلم يستجب
لي فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء »

فالعارف يجتهد في تحصيل أسباب الاجابة من الزمان والمكان وغير
ذلك ولا يمل ولا يسأم ويجتهد في معاملته بينه وبين ربه عز وجل في غير
وقت الشدة فانه أنجح . قال عليه السلام لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما
« تعرّف إلى الله عز وجل في الرخاء يعرفك في الشدة » رواه أحمد وغيره
وللترمذي وقال غريب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله
ﷺ قال « من سره أن يستجيب الله عز وجل له عند الشدائد والكرب
فليكثر الدعاء في الرخاء »

فهذه الأمور ينظر فيها العارف ويعلم أن عدم اجابته إما لعدم بعض
المتنضي أو لوجود مانع فيتم نفسه لا غيرها وينظر في حال سيد الخلاق
وأكرمهم على الله عز وجل كيف كان اجتهاده في وقته بدر وضيرها ،
وشق بوعده عز وجل في قوله (ادعوني أستجب لكم) وقوله (أجيب
دعوة الداع إذا دعان) ولعلم أن كل شيء عنده بأجل مسمى ، وأن من
تعاطى ذلك على خير ولا بد ، وأن من لم يجب إلى دعوته حصل له مثلها ،
وقول غير واحد منهم الترمذي وقال حسن صحيح غريب من هذا الوجه
عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال « مانع الأرض مسلم
يدعو الله بدعوة إلا آتاه الله عز وجل إياها وصرف عنه من سوء مثلها
ما لم يدع بأنهم أو قطيعة رحم » قال رجل من القوم إذا تكلم ، قال « الله أكثر »
ولأحمد من حديث أبي سعيد مثله وفيه « أما أن يعجلها أو يدخرها له في
الآخرة ، أو يصرف عنه من سوء مثلها » والله تعالى أعلم وبأنى ما يتعلق
بالدعاء في الجملة قبل آداب القراءة وله مناسبة بهذا

وروى الحاكم في تاريخه عن عبد بن حميد أنه قال لرجل شكاه

العسرة في أموره

ألا أيها المرء الذي في مسره أصبح

إذا اشتد بك الأمر فلا تنس ألم نشرح

وعن علي أن مكاتبا جاءه فقال أني هجرت عن كتابتي فأني قال

ألا أعلمك كلمات علمنهم رسول الله ﷺ لو كان عليك مثل جبل صمين أداه الله عز وجل عنك؟ قال: بلى، قال قرء الله عليهم اكني بحلالك عن حرامك، وأغنني بفضلك عن سواك» رواه أحمد والترمذي وقال حسن غريب.

وقال أبو الفرج: يا منشر دأ على مولاد لا تفعل

لا تفضن على قوم تحبهم فليس ينجيك من أحبابك الغضب ولا تخاصمهم يوما وإن اعتبروا إن القضاء إذا ما خوصموا غلبوا

وقال ابن عقيل في الفنون: والله ما أعتد على أني مؤمن بصلاتي وصومي بل أعتد إذا رأيت قلبي في الشدائد يفرع إليه، وشكري لما أنعم علي، وقال (١) قد صفتك بكل مني عن أن تكون عبداً لغيري، وأعلمتك أني أنا الخالق الرازق فتركتني وثقلت على العبيد، كلهم تسألوني وقت جذب المطر، وبعد الإجابة يبديهم بعضاً (أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار؟) وقال أيضاً: أما تستحي وأنت تعلم كذب الصيد فلا يأخذ بإبقاء عليك فيقبل أهلك وتكرر عادة طبعه وتكذب نفسه عن الفريسة وهو جائع مضطر إليها، حتى إذا أخذت الصيد انت شئت أطمعته وإن شئت حرمته، يتهيب حاله معي وأنا المنعم الذي أنشأتك وغذيتك وربيتك انني كللتك أن تمسك نفسك عن البحث فيما يسخطني، لم تضبط

(١) قوله وقال الخ جملة حالية أي بل اعتمد على صدق إيماني به عز وجل إذا رأيت قلبي يفرع إليه في الشدائد وشكري لله في الرخاء - والحال أنه قال لي بإسان الصنع الجميل وهداية التزبل مامضونه: يا عبيدي قد صفتك الخ

ففسك بل غلبتك على ارتكاب ما نهيت وعصيان ما أمرت ، بلغت الصنعة
 من هذا الحيوان الخسيس أن يأتمر إذا أمر ، وينزجر إذا زجر ، خلقت
 الآداب بالبهيم وما تعلق بقلبك طول العمر وبكأن العقل ، تنشط لزرع
 نواة وغرس فسيلة وتقدم منتظرا حملها ، وينعم عمرها ، وربما دفنت قبل ذلك
 ولو عشت كان ماذا وما قدر ما يحصل منها ، وأنت تسمع قولي (ومثل كلمة
 طيبة ككشجرة طيبة) وقولي (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله
 كمثل حبة أنبئت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة) هذا وأمثاله من آي
 القرآن لا تنشط أن تزرع عندي ما تحني ثماره النافعة على التأيد ، هذا
 لأنك مستبعد ما ضعنت في الآخرة ، قوي الأمل في الدنيا ، ألم تسمع
 قوله (١) تعالى (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ١) وتسمع
 (قل للمؤمنين يُفَضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) وأنت تحديق إلى المحظورات تحديق
 متوسل أو متأسف كيف لا سبيل لك إليها ، وتسمع قوله تعالى (وجوه
 يومئذ ناضرة) تهش لها كأنها فيك نزات ، وتسمع بعدها (وجوه يومئذ
 باسرة) فتطمئن أنها لغيرك . ومن أين ثبت هذا الأمر ، ومن أين جاء
 الطمع ، الله الله هذه خدعة تحول بينك وبين التقوى

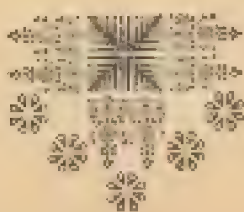
وقال أيضا (٢) الطباع الردية أبالة الانسان ، والعقول والأديان

(١) مقتضى السياق أن يقال هنا : قولي كسأبته وهذا من الالتفات عن الخطاب
 إلى الغيبة (٢) الظاهر أن الضمير هنا لابن عقيل الذي نقل عنه ما تقدم وأنه ليس
 حكاية عن الله تعالى كالذي قبله

ملائكة هذا الشأن ، وفي خلال تعالج ولها أخلاق تتغالب والشرائع من خارج هذا الجسم لمصالح العالم ، وما دام العبد في العلاج فهو طالب ، فإذا غلب العقل واستعمل الشرع فهو واصل

وقال ابن الجوزي أيضا ينبغي للعاقل أن يعلم أنه مفلس من الوجود فكل أحد يريد لنفسه لا له من أهل وولد وصديق وخدام ، وليس منه على الحقيقة إلا الحق سبحانه وتعالى ، فإن خذله وأخذ به ذنبه لم يبق له متعلق وكان الهلاك الكلي ، وإن لحق به وقربه إليه لم يضره انقطاع كل منقطع عنه ، فيجعل العاقل شغله خدمة ربه فإله على الحقيقة غيره ، وليكن أنيسه وموضع شكواه فلا تنفست أيها المؤمن إلا إليه ، ولا تقول إلا عليه ، وإياك أن تعتمد خضعرك إلا على الذي نظمها

وقل تأملت لإقدام أكثر الخلق على المماضي فإذا سببه حب العاجل والطمع في العفو ، وأني لا صعب من الصوفية إذا مات لهم ميت كيف يعملون دعوة ويرقصون ويقولون وصل إلى الله عز وجل ، فأمنوا أن يكون وقع في عذاب ، فهو لا سدوا باب الخوف وعملوا على زعمهم على المحبة والشوق ، وما كان العلماء هكذا



فصل

(وجوب حب العبد لربه مما يتجيب اليه من نعمه)

قال ابن عبد البر في كتاب بهجة المجالس : قال عليه السلام « يقول الله عز وجل « ابن آدم ما أنصفتني ، أحجب اليك بالنعم وتبفض الي بالمعاصي ، خيرني اليك نازل وشرك الي صاعد » وقال جعفر بن محمد من نقله الله عز وجل من ذل المعاصي إلى عز الطاعة أغناه بلا مال ، وآنسه بلا انس ، وأعزه بلا عشيرة . أخذه محمود الوراق فقال

هذا الدليل لمن أرا	دغى يدوم بغير مال
وأراد عزاً لم توط	لده العشائر بالقتال
ومهاية من خير سد	سطان وجاهاً في الرجال
فليعتصم بدخوله	في عز طاعة ذي الجلال
وخروجه من ذلة الـ	معاصي له في كل حال

وقال الحسن وان هملجت بهم خيولهم ورفرفت بهم ركائبهم ، ان ذل المعصية في قلوبهم ، أنى الله عز وجل إلا أن يذل من عصاه . وقالت هند : الطاعة مقرونة بالحمية فالمطيع محبوب وان نأت داره ، وقلت آثاره ، والمعصية مقرونة بالبنوضة ، والمعاصي ممقوت وان مستك رحته وأنا لك معروفه . كتب ابن السماك الى أخ له : أفضل العبادة الامساك عن المعصية ، والوقوف عند الشهوة ، وأقبح الرغبة أن تطلب الدنيا بعمل الآخرة .

وحكي عن سفيان بن عيينة مثله . وقال محمود الوراق وينسب الى الشافعي
رحمة الله عليهما شعرا

تعصي الاله وأنت تظهر حبه هذا عمل ^(١) في القياس بديع
لو كن حبك صادقا لأطعته ان المحب ان يحب بطبع
في كل يوم يتديك بنعمة منه وأنت لشكر ذاك مضيع
وقل أبو العتاهية

أراك امرءا ترجو من الله عفوهُ وأنت على ما لا يجب متعج
تخفى متى تعصي ويعفو إلى متى ؟ تبارك ربي انه لرحيم

فصل

(في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر)

الامر بالمعروف وهو كل ما أمر به شرعا ، والنهي عن المنكر وهو
كل ما ينهى عنه شرعا فرض عين - وهل هو بالشرع أو بالمثل ؟ مبني على
التحسين والتقييد ذكره القاضي وغيره - على من علمه بجرما وشاهده
وعرف ما ينكر ولم يخف سوطا ولا عصا ولا أذى . زاد في الرعاية الكبرى
يزيد على المنكر أو يساويه ولا تنته في نفسه أو ماله أو حرمة أو أهله ،
وأطلق القاضي وغيره سقوطه بخوف الضرب والخس وأخذ المال ، وأنه

(١) يروى هذا لعمري الخ أي هذا قياس مبدع جديد مخالف للطابع والاستفراء
الناس الذي ينه في البيت الثاني

ظاهر نقل ابن هاني في إسقاطه بالمصاحلة للمنزلة وأبي بكر بن
 الباقلاني، وأسقطه القاضي أيضاً بأخذ المال اليسير، وقال أيضاً
 وقيل له قد أوجبتم عليه شراء الماء بأكثر من ثمن مثله قال إنما
 أوجبنا ذلك إذا لم تجحف الزيادة بماله، ولا يتبع أن يقال مثله هنا
 ولا يسقط فرضه بالتوهم، فلو قيل له لا تأمر على فلان بالمعروف فإنه يقتلك
 لم يسقط عنه كذلك قال، وإذا لم يجب الانكار لظننا زيادة المنكر خرج عن
 كونه حسناً لأن ما أزال وجوبه أزال حسنه، وغارق هذا إذا ظننا أن
 المنكر لا يزول وأنه يحسن الانكار وإن لم يجب كما يقال الكفار والبغاة
 والخوارج وإن ظن إقامتهم على ذلك، انتهى كلامه فقد صرح بأن فرضه
 لا يسقط بالتوهم. وقوله وإذا لم يجب الانكار لظننا زيادة المنكر - ظاهره
 أنه لا يسقط إلا بالظن

وكلام الامام أحمد والاصحاب رحمهم الله إنما اتبروا بالخوف وهو
 ضد الامن، وقد قالوا يصلي صلاة الخوف إذا لم يؤمن هجوم العدو
 وقال ابن عقيل في آخر الارشاد من شروط الانكار أن يعلم أو
 يغلب على ظنه أنه لا يفضي الى مفسدة

قال احمد رحمه الله في رواية الجماعة اذا أمرت أو نهيت فلم ينته فلا رخصة
 الى السلطان لتعدي عليه فقد نهى عن ذلك اذا آل الى مفسدة، وقال
 أيضاً من شرطه أن يأمن على نفسه وماله خوفاً بالغاً، وكذا قاله جمهور العلماء
 رضي الله عنهم. وحكى القاضي عياض عن بعض وجوب الانكار مطلقاً في

هذه الحال وغيرها وعن أبي سعيد مر فوعا «لا يحقرن أحدكم نفسه أن يرى أمراً
 لله عز وجل عليه فيه مقال ثم لا يقول فيه، فيقول الله عز وجل مامنعك أن تقول
 فيه، فيقول يارب خشيت الناس، فيقول فأنا أحق أن يخشى» وفي رواية
 «لا يمنع أحدكم هيبة الناس أن يقول في حق الله عز وجل إذا رآه أو شهد
 أو سمعه» رواها أحمد وابن ماجه وزاد فيكي أبو سعيد وقال والله قد
 رأينا أشياء فيها. ولها من حديثه «أن أحدكم ليستل يوم القيامة حتى يكون
 فيما يستل عنه أن ينال مامنعك أن تنكر المنكر إذا رأيته؟ فمن لعنه الله حجته
 قال يارب رجوتك وخفت الناس»

وعن حذيفة مر فوعا «لا ينبغي لمسلم أن يذل نفسه - قيل كيف يذل نفسه؟
 قال - بتعرض من البلاء مالا يطيق» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال
 حسن صحيح، وقيل إن زاد وجب الكف، وإن تساوى سقط النكار
 قال ابن الجوزي فأما السب والشتم فليس بهذر في الكوت لأن
 الأمر بالمعروف يلقى ذلك في الغالب، وظاهر كلام غيره أنه عذر لأنه
 أذى، ولهذا يكون تأديبا وتذكيراً، وقد قال له أبو دارد^(١) ويشتم؟ قال
 يحتمل من يريد أن يأمر وينهى لا يريد أن ينتصر بعد ذلك

قال الشيخ تقي الدين الصبر على أذى الخلق عند الأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر إن لم يستعمل لزم أحد أمرين إما تعطيل الأمر والنهي
 وإما حصول فتنة ومفسدة أعظم من مفسدة ترك الأمر والنهي أو مثلها

(١) أي قال للإمام أحمد

أو قريب منها وكلاهما معصية وفساد قال تعالى (وأمر بالمعروف وانه عن
 عن المنكر واصبر على ما أصابك ان ذلك من عزم الامور) فمن أمر ولم
 يصبر أو صبر ولم يأمر أو لم يأمر ولم يصبر حصل من هذه الاقسام الثلاثة
 مفسدة، وانما الصلاح في أن يأمر ويصبر. وفي الصحيحين عن عبادة قال
 ياينا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في سرنا وعسرنا ومنشطنا
 ومكرهنا، واثرة علينا، وأن لا تنازع الامر أهله، وأن تقوم - أو - نقول بالحق
 حيث ما كنا لا نخاف في الله لومة لائم. ونهى رسول الله ﷺ عن قتال
 أئمة الجور وأمر بالصبر على جورهم ونهى عن القتال في الفتنة فأهل البدع
 من الخوارج والمرتزة والشيعة وغيرهم يرون قتالهم والخروج عليهم اذا فعلوا
 ما هو ظلم أو ما ظنوه ظلمًا، ويرون ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر، وآخرون من المرجئة وأهل الفجور قد يرون ترك الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر ظنًا أن ذلك من باب ترك الفتنة وهؤلاء
 يقابلون لا أولئك، ولهذا ذكر الاستاذ أبو منصور الماتريدي المصنف في
 الكلام وأصول الدين من الحنفية الذين وراء النهر ما قابل به المعتزلة في
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فذكر أن الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر سقط في هذا الزمان، وقد صنف القاضي أبو يعلى كتابا مفردا في
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما صنف الخلال والدارقطني ذلك انتهى

كلامه . قال الاصحاب : ورجا حصول المقصود ولم يتم به غيره (١)
وقال القاضي أبو يعلى في كتاب المعتمد ويجب انكار المنكر وإن لم
يغلب في ظنه زواله في إحدى الروايتين نقلها أبو الحارث وقد سأله عن
الرجل يرى منكرًا ويعلم أنه لا يقبل منه يسكت ؟ فقال إذا رأى المنكر
فليغيره ما أمكنه . هو الذي (٢) ذكره أبو زكريا النوادي عن العلماء قال كما قال
تمالى (ماعلى الرسول إلا البلاغ) وفيه رواية أخرى لا يجب حتى يعلم زواله
نقلها حنبل عن أحمد فيمن يرى رجلاً يصلي لا يتم الركوع والسجود ولا
يقيم أمر صلواته فإن كان يظن أنه يقبل منه أمره ووعظه حتى يحسن صلواته
ونقل اسحاق بن هاني : إذا صلى خلف من يقرأ بقراءة حمزة فإن
كان يقبل منك فانه . وذكر في كتاب الامر بالمعروف وابنه أبو الحسين
هل من شرط انكار المنكر غلبة الظن في إزالة المنكر ؟ على روايتين
(احدهما) ليس من شرطه لظاهر الأدلة (والثانية) من شرطه
وهي قول المتكلمين لبطلان الغرض ، وكذا ذكرهما القاضي فيما اذا غلب
على الظن أن صاحب المنكر يزيد في المنكر وقال ابن عقيل اذا غلب على
ظنه أنه لا يزول فروايتان (احدهما) يجب ثم ذكر رواية حنبل السابقة ،

(١) هكذا في النسختين ولا محل هنا لهذه الجملة إذ ليس فيها ما يصح عطفها عليه ،
ويصح المعنى بوضعها بعد قوله الآتي بعد ثلاثة أسطر : فليغيره ما أمكنه - وابن مفلح
ضعيف العبارة كثير العساسة كما نرى في كتابه الفروع ولكن الأقرب أن هذا من
سهو النساخ (٢) هكذا في النسختين ولعل أصله وهو الذي الخ

وقال في رواية أخرى في الرجل يرى منكراً ويعلم أنه لا يقبل منه هل
يسكت ؟ فقال بغير ما أمكنه ، وظاهره أنه لم يسقط ، وقال أيضاً لا يجوز
انتهى كلامه وقال في نهاية المبتدئين وإنما يلزم الانكار إذا علم حصول
المقصود ولم يرقم به غيره ، وعنه إذا رجا حصوله وهو الذي ذكره ابن
الجوزي ، وقيل ينكره وإن أيس من زواله أو خاف أذى أو فتنة . وقال
في نهاية المبتدئين يجوز الانكار فيما لا يرجي زواله ، وإن خاف أذى قيل لا ،
وقيل يجب ، والذي ذكره القاضي في المعتمد أنه لا يجب ويخير في رفعه إلى الإمام
خلافاً لمن قال يجب رفعه إلى الإمام ، ثم احتج القاضي بحديث عتبة ومسياتي ،
وإذا لم يجب الانكار فهو أفضل من تركه جزم به ابن عقيل ، قال
القاضي خلافاً لا كثرهم في قولهم ذلك قبيح ومكروه إلا في موضعين
(أحدهما) كلمة حق عند سلطان جائر (والثاني) اظهار الايمان عند ظهور
كلمة الكفر انتهى كلامه . وظاهر كلام أحمد أو صريحه عدم رؤية
الانكار في الموضع الاول وسيأتي قبيل فصول الالباس . وقال أبو الحسين
واختلفت الرواية هل يحسن الانكار ويكون أفضل من تركه ؟ على روايتين ،
وفيه رواية ثالثة أنه يقيح وبه قال بعض الفقهاء والمنكلمين وجه الاول -
اختارها ابن بطّة والراصد - قوله تعالى (واصبر على ما أصابك) ووجه
الثانية قوله تعالى (ولا تقولوا بأيديكم إلى التهلكة) انتهى كلامه وذكر والده
الروایتين قال أحمد في كتاب المحنة في رواية حميل : ان عرضت على السيف
لأنجيب ، وقال فيها أيضاً إذا أجاب العالم تقية والجاهل بجهل فتي يتبين

الحق ؟ وقال القاضي وظاهر نقل ابن هاني ، ولا يتعرض للسلطان فان
 سيفه مسلول للنهي عنه ، قال واحتج المخالف بأن المضطر لو ترك أكل الميتة
 حتى مات أو تحمل المريض الصيام والقيام حتى ازداد مرضه أثم وعصى
 وإن كان في ذلك وجوب عزية كذا في مسئلتنا والجواب أن هذه الاشياء
 تسقط بالضرر المتوهم لأن خوف الزيادة في المرض وخوف التلف بترك
 الأكل متوهم وليس كذلك الأمر بالمعروف لأنه لا يسقط فرضه بالتوهم
 لأنه لو قيل له لا تأمر على فلان بالمعروف فإنه يقتلك لم يسقط عنه لذلك ،
 ولأن منفعة تلك الاشياء تختصه ومنفعة الأمر بالمعروف نعم ، ولأن
 سبب الائتلاف هناك بمعنى من جهته وهنا من جهة غيره . قل أبو داود
 سمعت أبا عبد الله يقول نحن نرجو أن أنكر بقلبه فقد سلم ، وإن أنكر
 بيده فهو أفضل .

قال عباس العنبري كنت ماراً مع أبي عبد الله بالبصرة قال فسمعت
 رجلاً يقول لرجل يا ابن الزاني ، قال فقال له الآخر يا ابن الزاني ، قال
 فوقفت ومضى أبو عبد الله فالتفت إلي فقال يا أبا الفضل أي شيء قال ؟
 قلت قد سمعنا وقد وجب علينا ، قال امض ليس هذا من ذلك . ترجم عليه الغلال :
 (ما يوسع على الرجل في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا رأى قوماً
 سفهاء) وقال القاضي عن رواية أبي داود وظاهر هذا أنه خير واجب ، قال
 وكذلك نقل أبو علي الدينوري أنه سئل عن الرجل يرى منكراً أن يجب عليه
 تغييره ؟ فقال إن خير بقلبه أرجو ، وذكر أبو حفص العنبري عن أبي عبد الله

ابن بطّة ما يدل على هذا . قال القاضي وهو محمول من كلامه على ان هناك من يقوم به او على انه هناك ما يمتنع من الانكار بيده

فصل

قال ابو داود سمعت احمد سئل عن رجل له جار - يعمل بالمنكر لا يقوى ينكر عليه ، وضعيف يعمل بالمنكر أيضا يقوى ينكر عليه ؟ قال نعم ينكر عليه

فصل

(النهي عن المنكر فرض كفاية على من لم يعين عليه)

وهو فرض كفاية على من لم يدين عليه وسواء في ذلك الامام والحاكم والعالم والجاهل والمعدل والفاسق ، وقال قوم لا يجوز لفاسق الانكار ، وقال آخرون لا يجوز الانكار الا لمن اذن له ولي الامر والمميز الانكار ويثاب عليه لكن لا يجب ، وقل ابن الجوزي الكافر ممنوع من انكار المنكر لما فيه من الساطنة والعز .

واعلاه باليد ثم باللسان ، ثم بالقلب . وفي الحديث الصحيح « ليس وراء ذلك من الايمان مثقال حبة خردل » قال الشيخ تقي الدين رحمه الله مراده انه لم يبق بعد هذا الانكار ما يدخل في الايمان حتى يفعله المؤمن بل الانكار بالقلب آخر حدود الايمان ، ليس مراده أن من لم ينكر لم يكن معه من الايمان حبة خردل ولهذا قل « ليس وراء ذلك » بفعل المؤمنين

ثلاث طبقات فكل منهم فعل الايمان الذي يجب عليه ، قال وعلم بذلك أن
الناس يتفاضلون في الايمان الواجب عليهم بحسب استطاعتهم مع بلوغ
الخطاب اليهم كلهم . انتهى كلامه . وكذا قال في الغنية بعد الخبر المذكور يعني
أضعف فعل الايمان . قال المروزي قلت لأبي عبد الله كيف الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر ؟ قال باليد وباللسان وبالقلب هو أضعف ، قلت كيف باليد ؟
قال يفرق بينهم . ورأيت أبا عبد الله مر على صبيان الكتاب يقتتلون ففرق
بينهم . وقال في رواية صالح التميمي باليد ليس بالسيف والسلاح . قال
القاضي وظاهر هذا يقتضي جواز الانكار باليد اذا لم يُضَيض الى القتل
والقتال . قال القاضي ويجب فعل انكراهة للمنكر كما يجب انكاره . وعند
المعتزلة انما يجب أن لا يفعل الارادة لانه قد يخلو المكلف من فعل الارادة
له ^{والانكار} انكراهة ، وهذا غلط لانه لا يصح أن يخلو من فعل الضدين ،
ولان الشارع أوجب عليه فعل الانكراهة بقلبه

وعلى الناس اعانة المنكر ونصره على الانكار ، وما اختص علمه
بالعلماء اختص انكاره بهم أو بمن يأمرونه به من الولاة والعوام ومن
ولاه السلطان الحسبة تعين عليه فعل ذلك وله في ذلك ما ليس لغيره كجماع
البيعة . وذكر القاضي في الاحكام الساطانية انه ليس له سماع البيعة

وان دنا الامام العامة الى شيء ، وأشكل عليهم لزمهم سؤال العلماء
فان أفتوا بوجوبه قلموا به ، وان أخبروا بتحريمه امتنعوا منه ، وان قالوا
هو مخالف فيه وقال الامام : يجب ، - لزمهم طاعته كما يجب طاعته في

الحكم، ذكره القاضي . وهل يسقط الاثم عن لم يرض بالانكار وسقط
 الانكار ذكر ابن عقيل انه رأى لبعض الفقهاء انه لا يسقط، ثم ذكر احتمالاً
 انه يسقط وانه ظاهر قول أصحابنا رحمهم الله

فصل

(في الانكار على من يخالف مذهبه بغير دليل)

ومن التزم مذهبا أنكر عليه مخالفته بلا دليل ولا تقليد سائق ولا
 عذر كذا ذكر في الرعاية هذه المسئلة وذكر في موضع آخر : يلزم كل
 مقلد أن يلتزم بمذهب معين في الاشهر ولا يقلد غير أهله، وقيل بلا ضرورة .
 قال الشيخ تقي الدين رحمه الله بهد أن ذكر المسئلة الاولى من كلام ابن حمدان
 رحمه الله هذا يراد به شيان (أحدهما) أن من التزم مذهبا معيناً ثم فعل خلافه
 من غير تقليد لعالم آخر افتاه ولا استدلال بدليل يقتضي خلاف ذلك ومن غير
 عذر شرعي يبيح له ما فعله فانه يكون متبعاً لهواه وادعاء ملا بغير اجتهاد ولا تقليد
 فاعلا للمحرم بغير عذر شرعي وهذا ممكن . وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ
 نجم الدين ، وقد نص الامام أحمد رضي الله عنه وغيره على انه ليس لأحد أن
 يستقد الشيء واجبا أو حراماً ثم يستقده غير واجب ولا حرام بمجرد
 هواه مثل أن يكون طالباً لشفعة الجوار فيعتقد انها حق له ثم اذا طالبت
 منه شفعة الجوار اعتقد انها ليست ثابتة . أو مثل من يعتقد إذا كان أخاً
 مع جد أن الاخوة تقاسم الجد ، فاذا صار جدّاً مع أخ اعتقد أن الجد

لا يقاسم الاخوة . وإذا كان له عدو يفعل بعض الامور المختلف فيها
كشرب النبيذ المختلف فيه^(١) ولعب الشطرنج وحضور السماع ان هذا ينبغي
أن يهجر وينكر عليه ، فاذا فعل ذلك صديقه اعتقد أن ذلك من مسائل
الاجتهاد التي لا تنكر ، فقتل هذا ممن يكون في اعتقاده حل الشيء ، وحرمة
ووجوبه وسقوطه بحسب هواه وهو مذموم مجروح خارج عن العدالة ،
وقد نص أحد وغيره على أن هذا لا يجوز وأما إذا تبين له رجحان قول على
قول إما بالأدلة المفصلة إن كان يعرفها أو بفهمها ، وإما بأن يرى أحد الرجلين
أعلم بثلث المسئلة من الآخر وهو أثبت لله فيما يقوله فيرجع عن قول ذي قول
لمثل هذا ، فهذا يجوز بل يجب وقد نص الامام أحمد رضي الله عنه على ذلك
وقال الشيخ تقي الدين في المسئلة الثانية العاوي هل عليه أن يلتزم مذهبا
معيّنا يأخذ بزعمه ورخصه ؟ فيه وجهان لا أصحاب أحمد وهما وجهان لأصحاب
الشافعي ، والجمهور من هؤلاء وهؤلاء لا يوجبون له ذلك ، والذين يوجبونه
يقولون اذا التزمه لم يكن له أن يخرج عنه مادام ماتزما له أو ما لم يتبين له ان
غيره أولى بالالتزام منه

ولا ريب ان التزام المذاهب والخروج عنها إن كان لغير أمر ديني
مثل أن يلتزم مذهباً للحصول عرض دنيوي من مال أو جاه ونحو ذلك

(١) النبيذ المختلف فيه هو ما حدثت فيه الخوض من نقيع النمر أو الزبيب وغيره
وصار شرب الكثير منه يسكر فيجوز الأئمة على أن له حكم الخمر يحرم شرب قليله
وكثيره والخفية يقولون لا يحرم الا شرب القدر المسكر منه

فهذا ما لا يحمد عليه بل يذم عليه في نفس الامر ولو كان ما انتقل اليه
خيراً مما انتقل عنه، وهو بمنزلة من يسلم لا يسلم إلا لغرض ديني، أو يهاجر
من مكة إلى المدينة إلى امرأة تزوجها أو دنيا يصيبها

قل وأما إن كان انتقاله من مذهب إلى مذهب لأمر ديني فهو
مثاب على ذلك بل واجب على كل أحد إذا تبين له حكم الله ورسوله في
أمر أن لا يعدل عنه ولا يتبع أحداً في مخالفة الله ورسوله فإن الله فرض
طاعة رسوله على كل أحد في كل حال . قل القاضي فيمن خالف مذهبه
ينكر عليه وإن جاز أن يختلف اجتهاده الأول لأن الظاهر بقاؤه عليه والا
لا ظهروا لي في هذه الغن والشبهة كما ينكر على من أكل في رمضان أو طعم
غيره وإن جاز أن يكون هناك تذرقل وإن علمنا من حال العامي أنه قد من
يسوغ اجتهاده لم ينكر عليه والا أنكرنا لأنه لا يجوز له العمل بما عنده كذا قل،
والأولى أنا لا ننكر إلا مع العلم أنه لا يتقدم مع الغن فيه نظر . وقد قل ابن عقيل
في معتقده ومن لم يعلم أن الفعل الواقع من أخيه المسلم جائز في الشرع أم غير
جائز فلا يحل له أن يأمر ولا ينهى وكذا ذكر القاضي . وقد قل صاحب
المحرر وغيره عقب حديث عائشة أن ناساً يأتونا بالبحم لا ندرى أسموا عليه
أم لا قال «سموا أتم عليه وكأروا» قالوا هو دليل على أن التصرفات والأفعال
تحمل على الصحة والسلامة إلى أن يقوم دليل الفساد

فصل

(لا انكار على من اجتهد فيما يسوغ فيه خلاف من الفروع)

ولا انكار فيما يسوغ فيه خلاف من الفروع على من اجتهد فيه أو
قلد مجتهداً فيه كذا ذكره القاضى والأصحاب وصرحوا بأنه لا يجوز ،
ومثله يشرب سائر النبيذ والتزويج بنير ولي ، ومثله بمضهم بأكل متروك
التسمية . وهذا الكلام منهم مع قولهم يحمد شارب النبيذ متأولاً ومقلداً
أعجب لان الانكار يكون وعظاً وأمرأ ونهياً وتعزيراً وتأديباً وغاية
الحمد فكيف يحمد (١) ولا ينكر عليه ؟ أم كيف يفسق تلى رواية ولا ينكر على
فاسق ؟ وذكر في المتن انه لا يملك منع امرأته الذميمة من سائر الخمر على نص
أحمد لا اعتقادها بإباحته ثم ذكر تحريماً من أحد الوجهين في أكل الثوم انه يملك
منعها نكراناً قرأته قال وعلى هذا الحكم لو تزوج امرأة تعتقد بإباحة سائر النبيذ
هل له منعها ؟ على وجهين . وذكر أيضاً في مشتمة فردة انه لا ينبغي لأحد
أن ينكر على غيره العمل بمذهبه فانه لا انكار على المجتهدين . انتهى كلامه .

(١) الحمد حق الامام وهو لا يحده إلا إذا كان يرى ان النبيذ الذى يسكر
كثيره خمر ، وله حينئذ ان ينهى ونحو طاعته في اجتهاده . وأما غير الامام ونائبه
فلا يجمع بين الحمد وترك الانكار فمن يقول منهم ان شارب النبيذ يحمد يعنون انه يجب
على الامام أن يحده بمقتضى الدليل الذى ثبت عندهم ، وهذا لا يعارض قولهم أنه
لا يجوز لأحد الناس الانكار عليه اذا كان متأولاً أو مقلداً فيما فعله فكل من القولين
صحيح بهذا التوجيه . وأما الرواية بفسقه فلا تنجيه في حق المقلد ولا المتأول مطلقاً .

وقد قال أحمد في رواية المروزي لا ينبغي للفقهاء أن يحمل الناس على مذهبه ولا يشدد عليهم . وقال مهنا سمعت أحمد يقول : من أراد أن يشرب هذا النبيذ يقع فيه شرب من شربه فليشربه وحده . وعن أحمد رواية أخرى بخلاف ذلك ، قال في رواية الميسوني في الرجل يمر بالقوم وهم يلعبون بالشطرنج ينهائم ويعظمهم ، وقال أبو داود سمعت أحمد سئل عن رجل مر بنوم يلعبون بالشطرنج فنهائم فلم ينتهوا فأخذ الشطرنج فرمى به فقتل قد أحسن ، وقال في رواية أبي طالب فيمن يمر بالقوم يلعبون بالشطرنج يعاقبها عليهم إلا أن ينطوها ويسترها . وصلى أحمد يوماً إلى جنب رجل لا يتم ركوعه ، ولا سجوده فقال : يا هذا أقم صلبك وأحسن صلاتك ، نقله اسحاق بن إبراهيم وقال المروزي : قلت لأبي عبد الله دخلت على رجل - وكان أبو عبد الله يبعث بي إليه بشيء فأتى بكحللة رأسها مفضض فقطعها فأعجبه ذلك ونهشم وأنكر على صاحبها (١) وفي التبصرة للحلواني لمن تزوج بلا

(١) هذا الإنكار لا يتفق مع مذهبه الذي تقدم نقله عن أصحابه إلا إذا كان الإمام رحمه الله تعالى يعلم من حال ذلك الرجال أنه يعتقد تحريم جميع أواني الفضة والذهب وأنه متهاون باستعمال المسكحلة . ولو كان يعلم أنه من الظاهرية الذين لا يحرمون من استعمالها إلا الأكل والشرب في أواليها ، أو يروى حديث « ولكن عليكم بالذهب فاعبوا بها كيف شئتم » وهو في سنن تلميذه أبي داود لما أقر تلميذه المروزي على قطعها . ويقال مثل هذا في الشطرنج وضوء من الأمور المختلف فيها بين العلماء . وتقدم نقل المصنف عن الشيخ تقي الدين أن السلف لم يكونوا يحرمون شيئاً إلا بدليل قطعي .

وليء أو أكل متروك التسمية ، أو تزوج بنته من زنا أو أم من زنى بها . احتمال
ترد شهادته ، وهذا ينبغي أن يكون فيما قوي دليله أو كان القول خلاف
خبر واحد ، وإذا نقض الحكم لمخالفة خبر الواحد أو إجماعا ظنيا أو قياسا
جليا فما نحن فيه مثله وأولى ، وحمل القاضي وابن عقيل رواية الميموني على أن
الفاعل ليس من أهل الاجتهاد ولا هو مقلد لمن يرى ذلك ،

وعن أحمد رواية ثالثة لا ينكر على المجتهد بل على المقلد فقال اسحاق بن
ابراهيم عن الامام أحمد انه سئل عن الصلاة في جلود الثمالب قال اذا كان
متأولا أرجو أن لا يكون به بأس وإن كان جاهلا ينهى ويقال له ان الذي
ﷺ قد نهى عنها (١)

وفي المسئلة قول رابع قل في الاحكام السلطانية : ماضف الخلاف
فيه وكان ذريعة الى محذور متفق عليه كربا النقد الخلاف فيه ضيف
وهو ذريعة الى ربا النساء المتفق على تحريمه وكسكاح المتمة وربما صارت
ذريعة الى استباحة الزنا فيدخل في انكار الخنسب بحكم ولايته ،

ثم ذكر القاضي كلام أبي اسحاق وابن بطة في نكاح المتمة ، وقد ذكر
أبو الخطاب وغيره ما يدل على انه يسوغ التقليد في نكاح المتمة . وقال في
الرعاية في نكاح المتمة ويكره تقليد من يقتى بها ، وقال في الاحكام

(١) بين الجاهل المطلق كأكثر العوام في زماننا والمقلد المتفقه في المذهب
فرق فالانكار على الاول وجيه لانه تعلم دون الثاني وبهذا تتفق هذه الرواية
مع الرواية المشهورة بعدم الانكار على المقلد .

السلطانية في موضع آخر المجاهرة بإظهار التبيذ كالخمر وليس في إراقتة غرم ، وقد تقدم كلامه في رواية مهنا ، وذكر ابن الجوزي أنه ينكر على من يسيء في صلاته بترك الطمأنينة في الركوع والسجود مع أنها من مسائل الخلاف ، وقال الشيخ عبد النادر يجب أن يأمره ويعظه (١)

قال ابن الجوزي واشتغال المعتكف بإنكاره هذه الأشياء وتبريقها أفضل من نافلة يقتصر عليها ، وذكر أيضا في المنكرات غمس اليد والواني النجسة في المياه القليلة قال فإن فعل ذلك مالكي لم ينكر عليه بل يتلطف به ويقول له يمكنك أن لا تؤذي بني بتفويت الطهارة علي

وفي المسئلة قول خامس قال الشيخ تقي الدين والصواب ما عليه جماهير المسلمين أن كل مسكر خمر يجلد شارب به ولو شرب قطرة واحدة لتداو أو غير تداو ، وقال في كتاب بطلان التحليل قولهم ومساائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل أما الأول فإن كان القول يخالف سنة أو إجماعا قديما وجب إنكاره وفاقا

(١) هذا وما قبله يدخل فيما تقدم عن الأحكام السلطانية من استثناء ما ضعف فيه الخلاف من قاعدة عدم الإنكار على التناول أو المقلد وهو يتجه جداً بالإنكار اللساني لأنه تعليم وحجة ، فالقائلون بعدم بطلان الصلاة بترك الطمأنينة في الركوع والسجود من الحنفية يقولون إن تركه مكروه ويجب على قاعله إعادة الصلاة إذا انسح الوقت . ويؤيد هذا التوجيه ما ذكره بعد هذه المسألة هنا أعني أن ينكر بالقول مع اللطف لا بالفعل ككسر الآية مثلا ، وسيأتي تحقيقه عن النووي

وان لم يكن كذلك فإنه ينكر بمعنى بيان وضعه عند من يقول المصيب واحد
وهم عامة الساف والفقهاء

وأما العمل إذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره أيضا
بحسب درجات الأفكار كما ذكرنا من حديث شارب النيذ المختلف فيه
وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سنة وإن كان قد اتبع بعض العلماء
وأما إذا لم يكن في المسئلة سنة ولا إجماع وللإجتهاد فيها مسامح فلا ينكر
دلي من عمل بها مجتهدا أو مقلدا . وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن
القاتل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك
طوائف من الناس والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد
ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبا ظاهرا مثل حديث صحيح
لا معارض له من جنسه فيسوغ إذا عدم ذلك الاجتهاد لتعارض الأدلة
المقاربة أو لخناء الأدلة فيها وليس في ذكر كون المسئلة قطعية طعن
على من خالفها من المجتهدين كسائر المسائل التي اختلف فيها السلف وقد
تيقنا صحة أحد القوانين فيها مثل كون الحامل المتوفي عنها زوجها تعتد بوضع
الحمل ، وإن إجماع المجردين عن الزوال يوجب الفصل ، وأن ربا الفضل والمستمة حرام
وذكر مسائل كثيرة وقال أيضا في مكان آخر : إن من أصر على ترك الجماعة ينكر
عليه ويقال أيضا في أحد الوجهين عند من استحبهما وأما من أوجبها فإنه عنده
يقاتل ويفسق إذا قالم الدليل عنده المبيح للمقاتلة والتفسيق كالبيعة بعد زوال
الشبهة ، وقال أيضا : يعيد من ترك الطمأنينة ومن لم يوقت المسح ، نص

عليه، بخلاف ما أول لم يتوضاً من لم لا ين فانه على روايتين لتعارض الأدلة والآثار فيه .

وذكر الشيخ عبي الدين النووي أن المختلف فيه لا إنكار فيه قال
لكن إن نذهب على جهة النصيحة إلى الخروج من الخلاف فهو حسن .
محبوب مندوب إلى فله برفق (١) وذكر غيره من الشافعية في المسئلة وجهين .
وذكر مسألة الإنكار على من كشف نقذه وإن فيه الوجهين

فصل

(النصوص في وجوب الأمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)

قد أمر الله تعالى في كتابه العزيز بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
في مواضع . وعن حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « والذي نفسي
بيده لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله عز وجل أن
يبعث عليكم عذاباً من عنده ثم تدعون فلا يستجاب لكم » رواه الترمذي
وحسنه . ومعنى أو شكت أسرع

وعن جرير رضي الله عنه مرفوعاً « ما من قوم يكون بين أظهرهم من
يعمل بالمعاصي هم أعز منه وأمنع لم يبروا عليه إلا أصابهم الله عز وجل .
بعذاب » رواه أحمد وغيره . وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال :

(١) هذا ما قاله النووي هو التحقيق الذي عليه جماهير العلماء من جميع المذاهب

وقد أوجز في بيانه واختصر رحمه الله تعالى ورحمنا أجمعين

يأياها الناس تفرمون هذه الآية (يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) واني سمعت رسول الله ﷺ يقول «ان الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله تعالى بمذاب منه» اسناده صحيح رواه جماعة منهم أبو داود والترمذي والنسائي، وعن عتبة بن أبي حكيم عن عمرو بن حارثة عن أبي أمية الشعباني عن أبي ثعلبة أنه سأل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «بل اشعروا بالمعروف وانتهوا عن المنكر حتى إذا ولئت شحا مطاعا، وهوى متبعا، ودنيا مؤثرة واعجاب كل ذي رأي برأيه، فمليك بنفسك ودع عنك العوام، فان من ورائكم أياما الصبر فيهن مثل القبض على الجمر، للعامل فيهن أجر خمسين رجلا يعملون مثل عملكم» قيل يا رسول الله أجر خمسين رجلا منا أو منهم؟ قال «لا بل أجر خمسين منكم» حنيفة مختلف فيه وباقيه جيد رواه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وابن ماجه وزاد بعد قوله برأيه «ورأيت أمرأ لا يدان لك به فمليك بخويصة نفسك» وذكره، ولا أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم من حديث حنيفة «فتنة الرجل في أهله وماله ونفسه وولده وجاره يكفرها الصلاة، والصيام، والصدقة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر»

وعن أبي البختري أخبرني من سمع رسول الله ﷺ وفي رواية حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال «لن يهلك الناس أو يندروا من أنفسهم» اسناده جيد رواه أحمد وأبو داود، يقال

أذّر فلان من نفسه اذا أمكن منها يعني أنهم لا يهلكون حتى تكثرت ذنوبهم
وعيونهم فيستوجبون العقوبة ويكون لمن يذهب عن ذنوبهم قاموا بذره في
ذلك ويروي الشيخ الياء من عذره وهو بمنه وحقيقة عذره بحوت الاساءة
وطمستها وبتعاقب بالصدق والكذب ما يتفق بالحق والباطل وله اتفاق بهذا
وعن أبي عبيدة عن ابن مسعود مرقوماً قال سمعت بنو اسرائيل في
المعاصي منهم عداؤهم فلم يفتروا بخالسوم في عيالتهم وواكلهم وشاربهم
فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم
(ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون) « وكان رسول الله ﷺ متكئاً جالساً
فقال « لا والذي نفسي بيده حتى تأطروهم على الحق اطراً » رواه أحمد
ولأبي داود « ثم بلغنا من الغد وهو على حاله فلا يخفى ذلك أن يكون أكله
وشربه وقبيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض - ثم قال - (لن
الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود - أول قوله - فاسقون)
كلا - ثم قال - والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم
ولتأطرنه على الحق اطراً، ولتقصرنه على الحق قصراً - زاد في رواية - أو
ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم وروى الترمذي
وابن ماجه هذا المتن وقيل الترمذي حسن غريب ورواه أيضاً مسلاً
واسناد هذا الخبر ثقات وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه عدم

وعن المرس عن النبي ﷺ قال « اذا عملت الخطيئة في الارض كان

من شهدا وكرهها سوفي روايته فانكرها كمن غاب عنها ومن غاب عنها
فرضها كان كمن شهدها رواه أبو داود من رواية غيرة بر زياد الموصلي
وهو مختلف فيه

وروى هو وابن ماجه من حديث أبي سعيد «أفضل الجهاد كلمة حق
عند سلطان جائر» رواه الترمذي ولفظه «من أعظم الجهاد» وقال حسن
غريب . ولاحد والنسائي عن طارق بن شهاب أن رجلا سأل النبي ﷺ
أي الجهاد أفضل قال «كلمة حق عند سلطان جائر» وهو لاحد وابن ماجه
من حديث أبي امامة وفي السنة أحاديث قول المروزي قول لي بعد الوهاب
أنت كيف استخرت أن تقيم بسامرة قول المروزي فذكرت ذلك لأبي
عبد الله فقال فلم ألتل له فكان بد التيسير ممن يخدمه قول أبو عبد الله
لا تزال بخير ما كان في الناس من ينكر علينا

فصل

(الانكار الواجب والمندوب والمشتراط فيه إذن الحاكم)

والانكار في ترك الواجب وفعل الحرام واجب وفي ترك المندوب
وفعل المكروه مندوب ذكره الاصحاب وغيرهم
قال ابن عقيل في آخر كتاب الارشاد قول أيضا غيرة فمن القبيح ما شجع
من كل مكلف على وجه دون وجه كالرعي بالسهم واتخاذ الحمام والعلاج بالسلاح
لأن تعاطي ذلك لمعرفة الحراب والتقوي على العدو وليس على الحمام

الكتب والمهمات خواص السلطان والمسلمين حسن لا يجوز انكاره وإن قصد بذلك الاجتماع على الفسق واللغو ومعاملة ذوي الريب والمعاصي فذلك قبيح يجب انكاره. ومن ترك ما يلزمه فله بلا عذر - زاد في نهاية المتدئين «ظاهر» وجب اذا نكار عليه، وللنساء الخروج يعلم (١) وينكر على من ترك الانكار المطلوب مع قدرته عليه

ولا ينكر أحد بسيف الا مع سلطان. وقال ابن الجوزي الضرب باليد والرجل وغير ذلك مما ليس فيه اضرار سلاح أو سيف يجوز للآحاد بشرط الضرورة والاقتصار على قدر الحاجة، فإن احتاج الى أعوان يشهرون السلاح لكونه لا يقدر على الانكار بنفسه فالصحيح أن ذلك يحتاج الى إذن الامام لأنه يؤدي الى الفتن وهيجان الفساد، وقيل لا يشترط في ذلك إذن الامام

فصل

(في الانكار على السلطان والفرق بين البغاة والامام الجائر)

ولا ينكر أحد على سلطان الا وعظا له وتخويفا أو تحذيرا من العقوبة في الدنيا والآخرة فإنه يجب ومحرم بنير ذلك ذكره القاضي وغيره والمراد ولم يخف منه بالتخويف والتحذير والا سقط وكان حكم ذلك كغيره
قال حنبلي: اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق الى أبي عبد الله

(١) كذا في الاصلين ولعله للعلم أو للعلم والمراد انه لا ينكر عليهم بهذا.

وقالوا له ان الامر قد تفاهم ونشأ يعنون اظهار القول بخلاف القرآن وغير ذلك
ولا نرضى بامرته ولا سلطاناه ، فتأخروا في ذلك وقال عليكم بالانكار
بقلوبكم ولا تخلموا ايديا من طاعة ولا تشقوا عصا المسلمين ، ولا تسفكوا
دماءكم ودماء المسلمين معكم ، وانظروا في عاقبة امركم ، واصبروا حتى
يستريح بر أو يستراح من فاجر ، وقال ليس هذا صواب هذا خلاف
الآثار . وقال المروزي سمعت أبا عبد الله يأمر بكف الدماء وينصكر
الخروج انكارا شديدا وقال في رواية اسماعيل بن سعيد الكوفي ، لا نأخذ
عن النبي ﷺ « ما صلوا فلا » خلافا لفتكهم في جواز قتالهم كالبيعة ، قال
القاضي والفرق بينهما من جهة الظاهر والمعنى ، أما الظاهر فان الله تعالى
أمر بقتال البيعة بقوله تعالى (وإن طائفتان) الآية وفي مسئلتنا أمر بالكف
عن الائمة بالاخبار المذكورة ، وأما المعنى فان الخوارج يقاتلون بالامام وفي
مسللتنا يحصل قتالهم بغير امام فلم يجوز كما لم يجوز الجهاد بغير امام انتهى كلامه
وقال عبد الله بن المبارك رضي الله عنه :

ان الجماعة حبل الله فاعتصموا منه بعروته الوثقى لمن دانا

كم يدفع الله بالسلطان معضلة في ديننا رحمة منه ودينانا

لولا الخلافة لم تؤمن لنا سبل وكان أضعفنا نهبا لأقوانا

وقال عمرو بن العاص لابنه : يا بني احفظ عني ما أوصيك به : امام

عدل ، خير من مطر وبل ، وأسد خطوم خير من امام ظلوم ، وامام ظلوم

غشوم ، خير من فتنة تدوم . قال ابن الجوزي : الجائر من الامر بالمعروف

والنهي عن المنكر مع السلاطين التعريف والوعظ ، فأما تخشين القول نحو
يا ظالم ، يا من لا يخاف الله ، فإن كان ذلك يحرك فتنة يتعدى شرها إلى الغير
لم يحز ، وإن لم يخف إلا على نفسه فهو جائز عند جمهور العلماء ، قل والذي
أراد المنع من ذلك لأن المقصود إزالة المنكر وحل الساعات بالانبطاح عليه
على فعل المنكر أكثر من فعل المنكر الذي قصد إزالته . قال الامام أحمد
رضي الله عنه : لا يتعرض للساعات فإن سيفه مسلول وعصاه

فأما ماجرى للسلف من التعرض لأمرائهم فأنهم كانوا يابون العلماء
فاذا انبطحوا عليهم احتملوا في الاغلب ، ولأحمد من حديث عطية
السعدي : إذا استشاط الساعات ، تسلط عليه الشيطان . ووعظ ابن الجوزي
في سنة أربع وسبعين وخمسمائة حضر الخليفة المستضيء بأمر الله وقال :
لو أني مثلت بين يدي السدة الشريفة لقلت يا أمير المؤمنين كن لله سبحانه
مع حاجتك إليه ، كما كان لك مع غناه عنك ، انه لم يحل أحداً فوقك ،
فلا ترضى أن يكون أحد أشكر له منك . فتصدق أمير المؤمنين
بصدقات وأطلق محبوسين . ووعظ أيضا في هذه السنة والخليفة
حاضر قل : وبألفت في وعظ أمير المؤمنين فيما حكيت له أن الرشيد قال
لشيبان عظمي فقال : يا أمير المؤمنين لأن تصعب من يخوفك حتى تدرك
الأمن ، خير لك من أن تصعب من يؤمنك حتى تدرك الخوف . قال :
فسر لي هذا . قال من يقول لك أنت مسئول عن الرعية فاتق الله ، أنصح
لك بمن يقول لك أنتم أهل بيت مقهور لكم وأنتم قرابة نبيكم . فبكى الرشيد

حتى رجع من حوله، فقالت له في كلامي يا أمير المؤمنين إن تكلمت خفت منك،
وإن سكمت خفت عليك، وأنا أقدم خوفاً عليك على خوفاً منك. انتهى كلامه
ووعظ شبيب بن شذبة المنصور فقال: إن الله عز وجل لم يجعل
فوقك أحداً، فلا تجعل فوقك شركاً شكراً. ودخل ابن الهيثم على الرشيد
فقال له تكلم وأوجز فقال: إن أخوف ما أخاف على نفسي الدخول إليك
فغضب الرشيد وقال: لتخرجن مما قلت أو لأفعلن بك وأصنعن. قال:
أنت ولي الله في عباده فإن أظلم أنصح لك فيهم وأصدقك عنهم خفت الله عز
وجل في ذلك اتق الله في رعيته، وخف المراجع إلى الله عز وجل ثم أراحسن
من وجبك فلا تجعلهم حطباً

وقال بعضهم: ربه مالك بالثناء عليه ومنعور بالستر عليه، ومستدرج
بالإحسان إليه، وقال الفضيل إذا قيل لك أخاف الله عز وجل فاسكت،
فإنك إن جئت بلا جئت بأمر عظيم ومهل، وإن قلت نعم فإننا ننف
لا يكون على ما أنت عليه، وقال أبو حاتم: كل ما يكره الموت من أهله
فأتركه لا يضرك متى مت. وقال سفيان: ينبغي أن وعظ أن لا ينف،
ولن وعظ أن لا ينف، وبذلك من يعظه ويخوفه ما يناسب الحال،
وما يحصل به المقصود، ولا يطيل، ولكل مقام مقال، ولكل فن رجال،
والآيات والأخبار المتعلقة بالفهم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
عن المحرمات مع اختلافها كثيرة مشهورة، وفي الصحيحين أو صحيح
البخاري من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: كلكم راع وكلكم مشلول

عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم، والمرأة
 راعية على بيت زوجها ومسئولة عنه، والعبد راع في مال سيده ومسئول
 عنه. قال الإمام أحمد رضي الله عنه: حدثني أبو الهيثم حدثني اسماعيل
 ابن عياش عن يزيد بن أبي يزيد عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة رضي
 الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما من رجل يلي أمر عشرة فما فوق ذلك
 إلا أتى الله عز وجل يوم القيامة بيده مقلوبة إلى عنقه، فذكر به ما أوثقه
 إياه أو لها ملأته، وأوسطها ندامة، وآخرها غزي يوم القيامة» اسناد
 حسن إن شاء الله تعالى، وعن عبادة مرفوعا: «ما من أمير عشرة إلا
 جني به يوم القيامة ويده مقلوبة إلى عنقه حتى يسلقه الحق أو يوثقه» وعن
 سعد بن عبادة رضي الله عنه مرفوعا مناديا: «أهد واسنادها ضيف لكن
 لهذا النبي طرق بمضد بعضها بمضا» وفي البخاري من حديث أبي هريرة عن
 الأمانة: «أتمت المرصعة بثنت الفاطمة» وفي المسحوقين عن النبي ﷺ
 أنه عن أبي هريرة: «سبعة يظلمهم الله عز وجل في ظله يوم لا ظل إلا
 ظله» فذكر منهم الإمام العادل، وفي مسلم عن عبد الله بن عمرو عن
 النبي ﷺ قال: «المقسطون يوم القيامة عند الله عز وجل على منابر من
 نود عن يمين الرحمن عز وجل وكلنا بيده يمين الذين يمدلون في حكمهم
 وأهليهم وما ولوا وقد ذكرت ما في السنن عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة
 لا ترد لهم دعوة» فذكر منهم الإمام العادل، وعن أبي هريرة قال قال
 رسول الله ﷺ: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من

تبعه لا ينص ذلك من أجورهم شيئا ، ومن دنا إلى ضلالة كان عليه من الانتم
 مثل آثام من تبعه لا ينص من آثامهم شيئا ، وعن جرير بن عبد الله
 قال قال رسول الله ﷺ « من سن سنة خير فأتبع عليها فله أجره ومثل أجور
 من اتبعه غير منقوص من أجورهم شيئا ، ومن سن سنة شر فأتبع عليها كان
 عليه وزره ومثل أوزار من اتبعه غير منقوص من أوزارهم شيئا » رواها
 مسلم وغيره ، وأبي عبد الله كراسين ما للمسلم على المسلم من النصح وغيره ،
 وذكر ابن عبد البر في كتاب بهجة المجالس : قال أبو بكر الصديق
 رضي الله عنه لا يصلح هذا الأمر الا شدة في غير عنف ، وابن في
 غير ضعف . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يقم امر الناس الا امرؤ
 حصيف المقدمة ، بيد النور ، لا يطلع الناس منه على عورة . ولا يخاف في الله
 لومة لائم . وعنه ايضا لا يقيم امر الله في الناس الا رجل يكلم بلسانه كلمة
 يخاف الله في الناس ولا يخاف الناس في الله . وعلي بن أبي طالب رضي
 الله عنه في اول كتاب كتبه : اما بعد فانه اهلك من كان قبلكم انهم منعوا
 الحق حتى اشتري ، وبسطوا الجور حتى اقتدي . وقال جماعة بن مرارة الحنفي
 لأبي بكر الصديق رضي الله عنه اذا كان الرأي عند من لا يقبل منه
 والسلاح عند من لا يستعمله والمال عند من لا يتفق ضاقت الامور
 وقال علي رضي الله عنه الملك والدين اخوان لا غنى لأحدهما عن الآخر
 قال الدين اس والملك حاوس فالم يكن له اس فهدوم وما لم يكن له حارس فضائع

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه من الملوكة من اذا ملك زهده الله عز وجل فيما في يديه ورغبه فيما في يده غيره ، وأثر بقلبه الاشفاق على من عنده ، فهو يحسد على القليل ويتسخط الكثير ومن كلام الفرس : لا ملك الا برجال ، ولا رجال الا بآمال ، ولا مال الا بمارة ، ولا عمارة الا بعدل . ومن كلامهم أيضا الملك الذي يأخذ أموال رعيته ويحذف بهم مثل من يأخذ الطين من أصول حيطانه فيطين به سطوحه فيوشك أن تقع عليه السطوح . ومن كلام ارسطوطاليس الدالمستان سياجه الدولة ، الدولة سلطان تحيا به السنة ، السنة سياسة ، السياسة يسوسها الملك ، الملك راع يعضده الجيش ، الجيش أعوان يكفلهم المال ، المال رزق تجمعه الرعية ، الرعية عبيد يتبعدهم العدل ، العدل مألوف وهو صلاح العالم .

كتب عبد الملك بن مروان الى الخجاج أن صف لي الفتنة حتى كآني أراها رأي العين . فكتب له لو كنت شاعرا لوصفتها لك في شعري ولكنني أصفها لك بمبلغ علي ورأيي : الفتنة تلعج بالنجوى ، وتنتج بالشكوى ، فلما قرأ كتابه قال ان ذلك لكما وصفت فخذ من قبلك من الجماعة واعطهم عطايا الفرقه ، واستعن عليهم بالفاقة . فلما نعم العون على الطاعة . فأخبر بذلك ابو جعفر المنصور فلم يزل ما يبه حتى مضى لسبيله . لما أراد عمرو المسير إلى مصر قال ما اوية رضي الله عنهما يأمر المؤمنين إنني أريد أن أوصيك ، قال أجل فأوصني ، قال انظر فاقة الاحرار فعمل

في سدها ، وطفان السفلة فاعمل في قسها ، واستوحش من الكريم الجائع
والثيم الشبعان ، فانما يصول الكريم اذا جاع ، والثيم اذا شبع
قال بعض الحكماء الرعية لملك كالروح للجسد ، فاذا ذهب الروح
فني الجسد . قال الاسكندر لارسطاطوليس اوصني ، قال انظر من كان
له عيب فاحسن سياستهم فوله الجند ، ومن كانت له ضيعة فاحسن
تديرها فوله الخراج ، وقال بعض الحكماء : لا تصغر امر من جاءك بحاربك ،
فانك ان ظفرت لم تحمد ، وان صغرت لم تذور .

وقال النبي ﷺ « صنفان من أمتي اذا صلحا صلح الناس الامراء
والعلماء » وفي خبر آخر عن موسى عليه السلام . قال علامة رضا الله تعالى
عن عباده ان يستعمل عليهم خبارهم ، وأن ينزل عليهم الغيث في أوانه ،
وعلامة سخطه أن يولي عليهم شرارهم وينزل عليهم الغيث في غير أوانه .
كتب عامل الى عمر بن عبد العزيز ان مدينتنا قد احتاجت الى صرمة
فكتب اليها عمر حصن مدينتك بالمنل ونق طرفها من المنظالم

وقال محمد بن كعب الآرظي قال لي عمر بن عبد العزيز صف لي العدل
يا ابن كعب ؟ قلت يخ سألني عن أمر عظيم كمن ، لصغير الناس أبا ،
ولكبيرهم ابنا ، وللعثل منهم أخا ، والنساء كذلك ، وعاقب الناس بقدر
ذنوبهم على قدر احتمالهم ولا تضر بن لعضبك سوطا واحدا فتكون من المادين
وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال « يوم من امام عادل أفضل
من مطر أربعين صباحا حارج ما تكون الارض اليه » ومن الامثال في السلطان

إذا رغب الملك عن العدل رغب الرعية عن الطاعة: لا صلاح بالخاصة مع
فساد العامة . لا نظام المدهاء ، مع دولة الفوغاء . الملك عقيم ، الملك يبقى
على الكفر ولا يبقى على الظلم ، سكر السلطان أشد من سكر
الشراب . قال الشاعر

تخاف على حاكم عادل وترجو فكيف بمن يظلم
إذا جازحك أمرى ملحد على مسلم هكذا المسلم
وعن مجاهد قل . المعلم إذا لم يعدل بين الصبيان كتب من الظلمة .
وقال محمود الخوري

اني وهبت لظالمي ظلمي وعفرت ذاك له على علمي
ورأيت أسدى إلي يدا ظان منه بجهل حلي
وقال أيضاً

اصبر على الظالم ولا تنصر فالظلم مردود على الظالم
وكل الى الله ظلوما فما ربي عن الظالم بالنائم
وقال آخر

وما من يد إلا يد الله فوقها وما من ظالم إلا سيدي بالظالم
وقال كعب بن الصخر بن الخطاب رضي الله عنهما ويل لسلطان الارض
من ساقطان السماء ، قتال عمر إلا من حاسب نفسه ، قتال كعب والذي
نفسه بيده انها كذلك إلا من حاسب نفسه ، ما ينها حرف . يعني في
التوراة . وقال أبو التمامية

أما والله إن الظالم لئوم وما زال المسيء هو المظلوم
إلى ديان يوم الدين ثمضي وعند الله يجتمع الخصوم
ستعلم في الحساب إذا التقينا غدا عند الإله من المعلوم؟
وكتب بها مع يحيى بن خالد بن برمك . وقال الشاعر
إذا جاز الأمير وكاتباه وقاضي الأرض داهن في القضاء
فويل ثم ويل ثم ويل لقاضي الأرض من قاضي السماء
وفي الصحيحين من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما عن النبي
ﷺ أنه قال « وإنما يرحم الله عز وجل من عباده الرحماء » وعن عبد الله
ابن عمرو رضي الله عنه قال . قال رسول الله ﷺ « الراحمون يرحمهم
الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » رواه أبو داود
والترمذي وقال حسن صحيح
وعن أبي هريرة مرفوعا « ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله
عبدا بغوا إلا ذرا ، وما تواضع أحد لله إلا رفاه » رواه مسلم . وقال
سعيد بن المسيب لأن يخطيء الإمام في العفو خير له من أن يخطيء في
المقوبة . وقال جعفر بن محمد لأن أندم على العفو أحب إلي من أن أندم
على المقوبة ، كان يقال أولى الناس بالعفو أقدرهم على المقوبة ، وأنقص
الناس عقلا من ظلم من هو دونه
وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال « ليس الشديد بالصرعة إنما
الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » وذكر في مكان آخر ما تكرر
من قوله عليه السلام « لا تغضب » وقوله « إذا غضب أحدكم فإن كان قائما

فليجلس، وإن كان جالسا فليضطجع» وقد قيل: أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام (أذكرني عند غضبك أذكرك عند غضبي فلا أعقبك فيمن أحق، وإذا ظلمت فأرض بنصري لك فلم أخير من نصرتك لنفسك)

وقال عيسى عليه السلام: يبعدك من غضب الله عز وجل أن لا تغضب. وقد ذكرت مستند عن النبي ﷺ. وقال سليمان بن داود عليهما السلام: أعطيتنا ما أعطي الناس وما لم يعطوا، وعلمنا ما علم الناس وما لم يعلموا، فلم نر شيئا أفضل من العدل في الرضا والغضب، والتقص في الغنى والفقر، وخشية الله عز وجل في السر والعلانية. وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: اغاييرف الحلم سانة الغضب وكان يقول أول الغضب جنون وآخره ندم ولا يقوم الغضب بذل الاعتذار وربما كان العطب في الغضب وقيل للشعبي لأبي شي: يكون السريع الغضب سريع الفينة ويكون بطي الغضب بطي الفينة؛ قال لأن الغضب كالنار فأسرعها وقودا أسرعها خودا. أراد المنصور خراب المدينة لا طباق أهلها على حربه مع محمد بن عبد الله بن حسن فقال له جعفر بن محمد يا أمير المؤمنين إن سليمان عليه السلام أعطي فشكر، وإن أيوب عليه السلام ابتلي فصبر، وإن يوسف عليه السلام قدر فقفر، وقد جعلك الله عز وجل من نسل الذين يعقون ويصفحون. فطاني وغضبه وسكت. وسيأتي ما يتعلق بهذا بالقرب من نصف الكتاب في الخلق الحسن والحلم ونحو ذلك

وقد قال ابن هبيرة فيما رواه البخاري عن أبي هريرة مرفوعا: لا يدخل الجنة أحد إلا أري مقعده من النار لو أساء ليزداد شكرا،

ولا يدخل النار أحد الا أرى مقدمه من الجنة ليكون عليه مسرة » قال فيه من الفقه أن المنعم عليه إذا بولغ في الاحسان اليه فإن من تمام الاحسان أن يشمر قدراً أكثر الذي خاص فيه ليكون عليه من جهتين ، بأن وقاه الله عز وجل الشر ونعمه في الخير ، كما أن الكافر إذا اشتد به الانتقام أرى مقام الفوز الذي فاته لتضاف حسرته من طرفين : ما هو فيه وقوالي حسراته على ما فاته من الخير ليكون غمه من كلا جانبيه

وقال ابن تقي الدين في الفنون : قال بعض أهل العلم قولاً يحضر من السلطان فأخذ السلطان في الاحتداد عليه وأخذ بعض من حضر يترفق ويسكن غضبه ولم يك محله بحيث يشفع في مثل ذلك العالم ، فانتفت العالم فقال للشافع يا هذا غضب هذا الصدر وكلامه إياي بما يشق أحب الي من شفاعتك اليه ، فإن غضبه لا ينقض مني وهو سائلني مو شفاعتك في غضاضة علي . وكان القائل حنبلياً . فأخف الشافع وأرضى السلطان

وقال أيضاً غضب بعض الصوفية على الأمير في طريق الحج فقال حنبلي بلسان القوم قبيح بنا أن نخرج ونرجع مطاوعة للنفس وهل خرجنا الا وقد قتلنا النفوس ؟ فراجع معه وأطاعه فقال سبحان الله لو خاطبوا بلسان الثمينة من آية أو خبر ما استجابوا لهذا خاطبوا بكلمتين من الطريفة أسرعوا الاجابة فما أحسن قول الله عز وجل (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) !

وفي حواشي تعليقات القاضي أبي علي : ذكر المدائني في كتاب السلطان

عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال له
وجل يا امير المؤمنين عظمي قال مستوحش أنت ؟ قال نعم قال لانهم لك الناس عن
نفسك فان الامر يصل اليك دونهم ولا تقطع النهار بكذا وكذا فانه محفوظ
عليك ما غفلت ، واذا أسأت فأحسن فاني لم أرى شيئا أشد طلبا ولا أسرع ادراكا
من حسنة حدثنا القندوب قديم . واسأله عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حدثني أبي
ان رسول الله ﷺ قال : « نعمت الهدية ونعمت العطية الكلمة من كلام الحكمة
يسمعها الرجل فينقلوي عليها حتى يهديها الى أخيه » وفي البطارقي عن ابن عباس
رضي الله عنهما في قوله تعالى (ادفع بالتي هي أحسن) قال العبد عند
النضب والنفور عند الاساءة فاذا فعلوه نعمهم الله عز وجل وخضع لهم
عدوهم . وقال أبو داود في الخراج (اتخذ الوزير) حدثنا موسى بن عامر
المري حدثنا الوابد حدثنا زهير بن محمد بن عبد الرحمن بن الهيثم عن أبيه
عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ : « اذا أراد الله عز
وجل بالامير خيرا جعل له وزير صدق ان نسي ذكره وان ذكر أعانه ،
واذا أراد الله عز وجل به غير ذلك جعل له وزير سوء ان نسي لم يذكره ، وان
ذكر لم ينع » حديث حسن رجاله ثقات وزهير تكلم به وحديثه حسن
ويأتي في آداب الاكل في الصنف قصة أبي الهيثم بن التيمار فيها نسق بهذا
ويأتي أيضا في الاستسار . وأيضاً في الشناعة بالقرب من نصف الكتاب
ما يتعلق به ، وقال أبو العناني في ان السلك الواعظ
يا واعظ الناس قد أصبحت متهماً ادعيت عنهم أمورا أنت آتيها

كلابس الثوب من عري وعورة للناس بادية ما إن يواربها
 وأعظم الأثم بعد الشرك تعلمه في كل نفس عماها عن مساوئها
 عرفانها بعيوب الناس تبصرها منهم ولا تبصر العيب الذي فيها
 وقال بعض أصحاب الاسكندر له . قد بسط الله عز وجل ملكك
 وعظم سلطانك قبأي الاشياء أنت أسر ؟ بما قلت من أعدائك ، أو بما
 بلغت من سلطانك ؟ فقال كلاهما عندي يسير ، وأعظم ما أسر به ما سئنت
 في الرعية من السنن الجميلة والشرائع الحسنة . ولما مات الاسكندر قل
 نأديه : حررنا الاسكندر بسكونه . قال ابن عبد البر كان يقال من أحبك
 هناك ، ومن أبغضك أغراك . وذكر الحاكم في تاريخه أن أحمد بن سيار
 كتب الى بعض الولاة

لا نشرهن فإن الذل في الشره والعز في الحلم لافي الطيش والسفه
 وقل لمغبط في التيه من حق لو كنت تعلم ما في التيه لم تته
 لآتية مفسدة للدين منقصة للعقل مهلكة للعرض فاتتبه



فصل

« في الانكار على غير المكلف للزجر والتأديب »

ولا ينكر على غير مكلف إلا تأديبه وزجرا. قال ابن الجوزي
المنكر أعظم من المصية وهو أن يكون محذور الوقوع في الشرع فمن
رأى صبيا أو مجنونا يشرب الخمر فليبه أن يريق خمره ويحتمه وكذلك عليه
أن يمنه من الزنا، انتهى كلامه. قال المروذي لأحمد الطبري الصغير يكون
مع الصبي قال كره أيضا، إذا كان مكشوقا فأكسره.

وذكر الشيخ تقي الدين في الكلام على حديث ابن عمر أنه كان مع
النبي ﷺ وسمع زمارا قرا وسداذنيه قال: لم أعلم أن الرقيق كان بالفاظله كان
صغيرا دون البلوغ والصبيان وخص لهم في السبع ما لم يرخص فيه للمبالغ.
انتهى كلامه وذكر الأصحاب وتغيرم أن سماع المحرم دون استماعه وهو قصد
السماع لا يحرم. وذكر الشيخ تقي الدين أيضا وذلك بإتفاق المسلمين قال:
وأما سد النبي ﷺ أذنيه مباينة في التحفظ فليس بذلك أن الامتناع من
أن يسمع ذلك خير من السماع، وفي المنفي جواب آخر أنه أيسر للحاجة
إلى معرفة انتفاع الصوت، وكذا قل في القنون أيسر لقسوة الاستسلام
كما لو أرسل الحاكم إلى أهل الزمر من يستمع له ويستسلم غيرم أيسر له
أن يستمع لقسوة الاستسلام وكانظر إلى الاجتهادات للحاجة

فصل

في الإنكار على أهل السوق

قال ابن الجوزي من يتقن أن في السوق منكرا يجري على الدوام
أو في وقت معين وهو قادر على تغييره لم يجز له أن يستعطف ذلك عنه بالقعود
في بيته بل يلزمه الخروج وإن قدر على تغيير البعض لزمه

فصل

في الإنكار على أهل الذمة

إذا فعل أهل الذمة أمرا محرما عندهم غير محرم عندنا لم تعرض لهم
ونذرتهم وفعالهم سواء أسروه أو أظهروه . هذا ظاهر قول أصحابنا وغيرهم
لأن الله سبحانه وأعماله منعتنا من قتالهم والتعرض لهم إذا اتروا الجزية
والصغار وهو جريان أحكام المسلمين . ولأن المقصود إقناع أمر الإسلام
وهو حاصل لأمر دينهم المبدل النيرة . ولأن الإقناع عنهم بإنكار ذلك
والتعريض لهم فيه يقتضي دليل والاصل قديمه لأن من كان منهم فاسقا في
دينه قد يترتب عليه شيء من أحكام الدنيا فلا تصح شهادته مطابقا ولا
وصيته إلى غيره ولا وصية غيره إليه . وإن فعلوا أمرا محرما عندنا فإما فيه
ضرر أو غشامة على المسلمين يمتدحون منه ويدخل فيه نكاح مسلمة يدخل
فيه ما ذكره القاضي في جزءه إسماعيل تبايعوا بالربا في سوقنا . والآن
عائد يفسد قدنا فظاهر هذا أننا لا نمنعهم في غير سوقنا والمراد أن

اعتقدوا حله ، وفي الاختصار فيما اذا سجد على محرم هل يحل ؟ أن
 أهل الذمة لو اعتقدوا بيع درهم بدرهمين يتخرج أن يقرأوا على
 وجه لنا ، فظاهر هذا بل صريحه أن الأشهر منهم مطلقا لأنهم كالمسلمين
 في تحريم الربا عليهم كما ذكره في باب الربا ويدخل فيه ما ذكره القاضي
 في هذا الجزء أنه لا يجوز أن يتعلموا الرمي وكذا يعمون مما يتأذى المسلمون
 به كإظهار المنكر من الخمر والخنزير وأعيادهم وصلاتهم وضرب الناقوس
 وغير ذلك ، وكذا أن أظهر وأبيع ما كوف في شهر رمضان كالشواء منوها
 ذكره القاضي في الجزء المذكور أيضا ، وقال الشيخ تقي الدين فيما إذا أظهر
 أحد من أهل الذمة الأكل في رمضان بين المسلمين يهون عنه فإن هذا
 من المنكرات في دين الإسلام كما يهون عن إظهار شرب الخمر وأكل
 لحم الخنزير - انتهى كلامه . وإن تركوا التميز عن المسلمين في أحد أربعة
 أشياء : لباسهم وشعورهم وركوبهم وكنائهم ألزموا به ^{الاول} ولا يعمون من
 نكاح محرم شرطين (أحدهما) أن لا يرتفعوا إلينا (والثاني) أن يعتقدوا
 حله في دينهم . لأن ما لا يعتقدون حله ليس من دينهم فلا يقرؤون عليه
 كالزنا والسرقه ، وهذا الحكم من أصحابنا في هذه المسئلة بهذا التاميل

(١) يعني إذا كانت هذه الأشياء مشروطة عليهم في عقد الذمة وكذا إيمانها
 من الأمور التي كان الفاتحون بشرطونها لانقضاء السياسة العسكرية لها لا لأنها
 شرعه الله تعالى فإن هذا محصور في شئين الجزية والعغار الذي هو جريان أحكام
 الإسلام عليهم كما ذكره المصنف

دليل على أن كل أمر محرم عندنا إذا فعلوه غير معتقدين حله ينعنون منه
ويوافق هذا المعنى قولهم لا يلزم الإمام إقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون
تحريمه خاصة سواء كان الحد واجبا عليهم في دينهم أم لا استدلالا بفعله
عابه الصلاة والسلام في وجه اليهوديين الرائيين ولأنه محرم في دينهم ،
وقد التزموا حكم الإسلام وذلك لأن تحريمه عندنا مع اعتقادهم تحريمه
يصير منكرا فيتناوله أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولأنهم
التزموا الصغار وهو جريان أحكام المسلمين عليهم إلا فيما اعتقدوا إباحته
وما ذكر من انكار ما هو محرم عليهم عندنا مع اعتقادهم تحريمه أنهم من
أن يكون التحريم عاما لنا ولهم ، أو عليهم خاصة في ما نهم وقررت شريعتنا
تحريمه عليهم ، وذلك لاتفاق الملتين على تحريمه كما لو كان التحريم عاما
لنا ولهم لعدم أثر اختصاصهم بالتحريم ، إذ لا يشترط في انكار المحرم أن
يكون التحريم عاما لناعل وغيره وعلى هذا نمنعهم من تبايسهم الشحوم
المحرمة عليهم في دينهم لا كلها أو غيره ولأن تحريمها باق عند الإمام أحمد
رضي الله عنه ولهذا نص على أنه لا يجوز لنا أن نطعمهم شيئا من هذه
الشحوم وعلى هذا تحرم أقاتهم على ذلك والشهادة فيه

وفي الصحيحين عن جابر أن النبي ﷺ حرم بيع الخمر والميتة ولحم
الخنزير والاصنام فقبل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فنهاه تعالى بها
السفن وبدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال « لا هو حرام » ثم
قال رسول الله ﷺ عند ذلك « قاتل الله اليهود إن الله تعالى لما حرم

عليهم الشحوم أجلوها فباعوها جنة « وأجله أي أذابه ، وثبت في السنن
من حديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن الله عز وجل إذا حرم على
قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه » ورواه أبو داود وغيره ، والمراد ما المقصود
منه الأكل فيثمنه غيره وتحريمه عام فلا يرد تبدل وجبوا من حرم ووطوءة
الاب يرثها ابنه ونحو ذلك ، واختار أبو الوفاء بن عقيل نسخ تحريم
هذه الشحوم ، جزم به في كتاب الروايتين له ، وفيه نظر . وفي المفيد من كتب
الخلفية في باب الغصب : ومنع الذي من كل ما يمنع المسلم منه الا شرب
الخمر وأكل الخنزير لأن ذلك مستثنى في عقودهم ، ولو غابوا وضربوا
بالعبدان ممنوا كما يمنع المسلمون لأن ذلك لم يستثن في عقودهم

فصل

في تحقيق دار الاسلام ودار الحرب

فكل دار غلب عليها أحكام المسلمين فدار الاسلام وإن غلب عليها
أحكام الكفار فدار الكفر ولا دار أميرهما ، وقال الشيخ تقي الدين ،
وسئل عن ما ردين هل هي دار حرب أو دار اسلام ؟ قل : هي مركبة
فيها المنيان ليست بمنزلة دار الاسلام التي يجري عليها أحكام الاسلام
لكون جندها مسلمين ، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار ، بل هي قسم
قالت يامل المسلم فيها بما يستحقه ويأمل الخارج عن شريعة الاسلام بما
يستحقه والاول هو الذي ذكره القاضي والاصحاب والله أعلم

فصل

ما ينبغي أن يتصف به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وينبغي أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متواضعا
رفيحا فيما يدعو اليه، شفيقا رحما، غير فظ ولا غليظ القلب، ولا متعنتا حرا
ويتوجه أن العبد مثله وإن كان الحُر أكمل، عدلا قتيما، عالما بالأمورات
والمنهيات شرعا، دينا نزها، غنيا، ذارأي وصرامة وشدة في الدين (١)،
قاصدا بذلك وجه الله عز وجل، وإقامة دينه، ونصرة شرعه، وامتنال
أمره، واحياء سننه، وبإزالة رياء ولا منافقة ولا مداينة، غير متنافس ولا
متفاخر، ولا يمن يخالف قوله فعله، ويسن له العمل بالتواضع والندوبات
والرفق، وطلاقة الوجه، وحسن الخلق عند انكاره، والتثبت والمساحة
بالمفوضة عند أول مرة

قال حنبل إنه سمع أبا عبد الله يقول والناس يحتاجون إلى مداراة
ورفق، الأمر بالمعروف بلا غلظة إلا رجل معان بالفسق فقد وجب
عليك نهيه وإعلامه لأنه يقال ليس لفاسق حرمة فهو لأحرمة لهم.
وسأله منها هل يستقيم أن يكون ضربا باليد إذا أمر بالمعروف قال
الرفق. ونقل يعقوب أنه سئل عن الأمر بالمعروف قال كان أصحاب عبد الله

(١) المراد بالشدة قوة الاعتصام والاستقامة وعدم التماون والمحابة، لا الغلظة
في الأمر والاهانة لمن يأمره، فإن هذا هو اللفظ الغليظ القلب الذي ذكره آغا
وهو يضرب بأمره ونهيه

ابن مسعود يقولون مهلا رحمكم الله . ونقل منها يقيني أن يأمر بالرفق والخضوع ، قلت كيف ؟ قال إن أسموه ما يكره لا ينضب فيريد أن ينتصر لنفسه . وسأله أبو طالب إذا أمرته بمعروف فلم ينته ؟ قال دعه إن زدت عليه ذهب الامر بالمعروف وصرت منتصرا لنفسك فتخرج الى الأمم ، فإذا أمرت بالمعروف فإن قيل منك والافدعه . وقال أبو بكر الخلال أخبرني الميموني حدثنا ابن حنبل حدثنا معمر بن سليمان عن فرات بن سلمان عن ميمون بن مهران أن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز قال له يا أبت ما بمنعك أن تمضي لما تريد من العدل فوالله ما كنت أبالي لو غات بي وبك القدور في ذلك ؟ قال يا بني انما أروض الناس رياضة الصب ، إني أريد أن أحبي الامر من العدل فأؤخر ذلك حتى أخرج منه طمعا من طمع الدنيا فينفروا لهذه ويسكنوا لهذه

وأخبرني محمد بن أبي هارون سمعت أبا العباس قال صلى بآبي عبد الله يوما جوبين فكان اذا سجد جهم نوبه بيده اليسرى وكنت لجنبه فلما صلينا قال لي وقد خفض من صوته قال النبي ﷺ « اذا قام أحدكم في الصلاة فلا يكف شعرا ولا نوبا » فلما قمنا قال لي جوبين أي شيء كان يقول لك ؟ قلت قال لي كذا وكذا وما أحب المعنى الا لك . وروى الخلال : قيل لا إبراهيم بن آدم الرجل يرى من الرجل الشيء ويبلغه عنه يقول له ؟ قال هذا تكيت ولكن تعريض . وقد روى أبو محمد الخلال عن أسامة ابن زيد مرفوعا « لا ينبغي لأحد أن يأمر بالمعروف حتى يكون فيه ثلاث

خصال . عالمًا بما يأمر عظامًا بما ينهى ، رفيقًا بما يأمر ، رفيقًا بما ينهى .
وعن أسامة سرفوعة « يؤتى بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق
أفتاب بطنه فيدور بها كما يدور الحمار في الرحا فيجتمع إليه أهل النار
فيقولون يا فلان مالك ؟ ألم تكن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ؟ فيقول
بلى كنت آمر بالمعروف ولا آتية ، وأنهى عن المنكر وآتية » رواه أحمد
والبخاري ومسلم وزادوا سمعته يقول « مررت ليلة أسري بي بأقوام تقرض
شفاههم بمقاريض من نار ، قلت من هؤلاء ؟ أجبريل : قال خطباء أممك
الذين يقولون ما لا يفعلون » وهذه الزيادة لأحمد من حديث أنس
وفيه قال « خطباء من أهل الدنيا ممن كانوا يأمررون الناس بالبر وينسون
أنفسهم وهم يقولون الكتاب أنلا يفعلون » الاندلاق الخروج ، والافتاب
الامعاء . وعن أنس قال قيل يا رسول الله متى يترك الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر ؟ قال « إذا ظهر فيكم ما ظهر في الأمم قبلكم » قلنا وما ظهر في
الأمم قبلك ؟ قال « الملك في صغاركم والفاخشة في كباركم والمعلم في رذائلكم » (١)
قال زيد تفهيمه إذا كثرت الدماء في الفاسق رواه أحمد وابن ماجه

قال ابن الجوزي من لم يقطع الطمع من الناس من شيتين لم يقدر على
التكاثر (أحدهما) من العطف ينالونه به (والثاني) من رضاهم عنه وثباتهم
عليه . قال التلألأ أخبرني عمر بن صالح قال قال لي أبو عبد الله يا أبا حفص

(١) الرذالة بالفتح ، مصدر وذل بوزن كرم وضعف وبالفهم كالرذال ما اتقى
جيده وبقي رديته كقبي القاموس . والذل والرذيل وصف من الرذالة وهو الذي السافل

يأتي على الناس زمان المؤمن بينهم من الخيفة، ويكون المناق يشار اليه
بالاصابع، فقلت وكيف يشار الى المناق بالاصابع اقل صيروا أمر المدعى
وجعل فضولا، قال المؤمن إذا رأى أمرا يسروا أو نهيا عن منكر لم
يصبر حتى يأمر وينهى. يعني قالوا هذا فضول، قل والمناق كل شيء
يراه قال يده على أذنه فيقال ألم الرجل ليس بينه وبين الفضول عمل،
وسمعت احمد بن حنبل رضي الله عنه يقول إذا رأيتم اليوم شيئا مستورا
فتمجبوا قال القاضي وغيره: ويجب أن يدأ وقال بعضهم ويبدأ في انكاره
بالاسهل، ويعمل بظنه في ذلك، فإن لم يزل المنكر الواجب زاد بقدر الحاجة،
فإن لم ينفع أغلظ فيه، فإن زال والا رفعه الى ولي الامر ابتداء، لأن أمن
حينه فيه، ولكن يكره. وسيأتي كلامه في نهاية المبتدئين: من قد وعى انهاء
المنكر الى السلطان انهاء، وإن خاف فوته قبل انهاء أنكره هو، وتقدمت
رواية أبي طالب: يحرم أخذ مال على حدا أو منكر ارتكب. ونقل الشيخ في
الدين فيه الاجماع أن تمطيل الحد يقال يؤخذ أو غيره لا يجوز، ولأنه
مال سحت حثيث. وظاهر قوله جواز المناقبة بالمال مع إقامة الحد. وشروط
رفعه الى ولي الامر أن يأمن من حينه فيه ويكون قصده في ذلك النصح
لا الغلبة، وقيل في نهاية المبتدئين: يفعل فيه ما يجب أو يستحب لا غير، قل وقيل
لا يجوز رفعه الى السلطان يظن عادة أنه لا يقوم به أو يقوم به على غير الوجه
المأثور، كذا قل وليس المذهب خلاف هذا القول، قل ويجوز في رفع منكر غير

متعين عليه ونص أحمد في رواية الجماعة على أنه لا يرفعه إلى السلطان إن تعدى فيه مذكره ابن عثيل وغيره قال : قال أحمد إن علمت أنه يقيم الحد فارفعه قال الحلال : أخبرني محمد بن اشرس قال مر بنا سكران فشم ربه فبعثنا إلى أبي عبد الله رسولاً وكان محتجباً فتأنا إيش السبيل في هذا ؟ سمعناه يشتم ربه أنرى أن يرفعه إلى السلطان ؟ فبث اليانا أن نخذه السلطان أخاف أن لا يقيم عليه الذي ينبغي ولكن أخيفوه حتى يكون منكم شبيهاً بالحارب ، فأخفناه فهرب ، وقال محمد بن الكيمال : اذهب إلى السلطان ؟ قال لا إنما يكفيك أن تنهه ، وقال يعقوب انهم واجمع عليهم فقات السلطان ؟ قال لا . ونقل أبو الحارث . يظلمهم وينههم ، قالت قد فعل فلم يذهبوا قل يستعين عليهم بالخير ان ، فأما السلطان فلا ، إذا رفقهم إلى السلطان خرج الامر من يده أما علمت قصة عقبة بن عامر ، ونقل هذا المني جماعة ونقل مثنى في أخوين يحيف أحدهما على أخيه هل تجوز قطيعته أم يرفق به وينصح ؟ قال إذا أمره ونهاه فليس عليه أكثر من هذا وستأتي . رواية حنبل . فإن انتهى وإلا أنهى أمره إلى السلطان حتى يتمه من ذلك . قال المروزي : وشكرت إلى أبي عبد الله جارا لنا يؤذينا بالمتكر قال أمره بذلك ويثمه ، قلت قد تقدمت إليه مراراً فكأنه يحجل ، فقال أي شيء عليك انما هو على نفسه ، أنكرك بقلبك ودعه ، قالت لا بي عبد الله فيستعان بالسلطان عليه ؟ قال لا ربما أخذه منه الشيء ويتركه ، وقال مثنى الأباري قالت لا بي عبد الله : ما تقول إذا ضرب رجل رجلاً أو شتمه فارادني أن أشهد له

عند السلطان ؟ قال : ان خاف أن يعمدى عليه لم يشهد وإن لم يخف شهد
والذي يحصل من كلام الامام أحمد أنه هل يجب رفعه الى السلطان بعلمه
أنه يقيمه على الوجه المأمور أم لا ؟ فيه روايتان فإن لم يجب فهل يلزمه
أن يستعين في ذلك بالجمع عليه بالجيران أو غيرهم أم لا ؟ فيه روايتان ،
ورواية أبي طالب يكره ويستقط وجوب الرفع بخوفه أن لا يقيمه على الوجه
المأمور على نص أحمد ، وظاهره أيضاً لا يجوز لعله عادة أنه لا يقيمه على
الوجه المأمور ، فظاهر كلام جماعة جواز رفعه ، وأطلق بعضهم رفعه الى ولي الامر
بلا تفسير والله أعلم ، لكن قد قل الاصحاب من عنده شهادة بحد يستحب
أن لا يقيمها . ولعل كلام الامام أحمد في الامر برفعه على الاستحباب . وعلى
كل تقدير فهو مخالف لكلام الاصحاب الا أن يتأول على جواز الرفع
وهو تأويل بعيد من هذا الكلام ، ولعله أمر بعد حفظ فيكون للاباحة ، فيكون
رفعه لاجل الحد مباح (١) ورفعه لاجل افكار السكر واجب أو مستحب (٢)
والله سبحانه وتعالى أعلم

وله كسر آلة الله وصور الخيال ودف الصنوج وشق وعاء الخمر
وكسر دنة ان تعذر الانكار بدونه ، وقيل مطالما ، كذا في الرعاية ، ونقل
الاثرم وابراهيم بن الحارث في ريق الخمر : يحله فان لم يقدر على حله يشقه .
وظاهره أنه لا يجوز كسره مع القدرة على اراقته قاله القاضي وهذا اختياره

(١) كذا في النسختين . والوجه أن يقول مباحاً لأنه خير يكون (٢) الوجه
أن يقول واجباً أو مستحباً لظنه على ما قبله وإلا كان صحيحاً

ونقل المروزي في الرجل يرى مسكرا في قينة أو قرية: يكسره، وظاهره
جواز الكسر. وأصح الروايتين عن الإمام أحمد رضي الله عنه إباحة
إتلاف وعاء الخمر وعدم ضيانه مطلقا وذكره جماعة، وعلى هذا لضمان،
وعلى الرواية الأخرى يضمن إن لم يمتد. وذكر صاحب النظم: إنما يضمن
إذا ما ظهر بفعله فقط كذا قل، وقيل قول المنكر في التمدد لتيقن المنكر
والشك في موجب التضمن.

والأولى أن يقال إن كان ثم قرية وظاهر حال عمل بها، والا احتمال
ما قل واحتمل الضمان للشك في وجود السبب المسقط للضمان والاحتمال عدمه.
قال المروزي: سألت أبا عبد الله قلت أمر في السوق فأرى الطبل يباع
أكسرها؟ قال ما أراك تقوى لمن قويت يا أبا بكر. قلت أدعى أغسل
الميت فأسمع صوت الطبل؟ قال إن قدرت على كسره وإلا فأخرج.
سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور قل تكسر. وقال ابن هاني لأحمد
والدف الذي يلعب الصبيان به؟ قال يروى عن أصحاب عبد الله أنهم كانوا
يقعون الأزارقة يخرجون الدفوف.

قال في الرعاية: وكذا كسر آلة التنجيم والسحر والتعزيم والطلسمات
وتمزيق كتب ذلك ونحوه. يعني إن له إتلاف ذلك مطلقا، ومرادهم مراد
غيره في هذا ومثله غيره أنه يجب إتلافه لأنه منكر. قال ابن حزم اتفقوا
على أن رواية ما هجي به النبي ﷺ لا يحل وكذا كتابته وقراءته وتركه أن
وجد لا يهجي أثره. قال أبو الحسن لا تختلف الرواية إذا كسر عودا أو

مر مارا أو طبلًا لم يضمن قيمته لصاحبه، واختلفت الرواية في كسر الدق هل عليه الضمان؟ على روايتين. ويحرم التكسب بذلك ونحوه. ويؤدب الآخذ والمعلمي - والاعطاء عليه وتعلمه وتعليمه ولو بلا عوض والعمل به قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى: وآلات الله لا يجوز أخاذها ولا الاستجار عليها عند الأئمة الأربعة^(١) انتهى كلامه. نقل مهنا في رجل دخل منزل رجل فرأى قنينة فيها نبيذ ينبغي أن يلقى فيها ملحا أو شيئا يفسده قال القاضي وهذا صحيح لأن بالافساد قد زال المنكر. قال صاحب النظم ويؤخذ من كلام غيره: والبيض والجوز للتمار يتلف منه بحيث لا ينفعه في قماره عادة، فإن زاد ضمنه

فصل

« في البيت الذي فيه الخمر هل يتلف أو يحرق ؟ »

قطع غير واحد بأن البيت الذي فيه الخمر لا يتلف. وقال القاضي أبو الحسين اختلفت الرواية فيمن تجارته في الخمر هل يحرق بيته؟ على روايتين (أحدهما) يحرق (والثانية) لا يحرق. وجه الأول - اختارها ابن بطا - ماروت صنية بنت أبي عبيد قالت وجدت عمر من الخطاب رضي الله عنه في بيت رجل من ثقيف شرابا فأمر به عمر فحرق بيته وكان يدعى

(١) لكن قال غيرهم يجوزها ولذلك عزا عدم الجواز إليهم ولم يبرعوا بالتجريم لما سبق منه من أن السلف لم يكونوا يطلقون لفظ الخمر إلا على ما كان حظه من نص قطعي

دويشدا قتل عمر انك فويسق (١)

وقال الحارث شهد قوم لي رجل عند علي بن ابي طالب انه يصطنع
الخمر في بيته فيشربها ويبيعها. فأمر بها فكسرت وحرقت بيته وأتت ماله
ثم جلده وتغاض. رواها ابن بطة. قال ابن منصور لأحمد: رجل مسلم وجد
في بيته خمر؟ قال يراق الخمر ويؤدب وان كانت تجارته يحرق بيته كما فعل عمر
برويشدا. قال اسحاق كما قال. وجه الثانية انها كبيرة فلا يحرق بيت فاسلمها
عليها كبقية الكبائر. قال حنبل سمعت أبا عبد الله سئل عن يعمل المسكر
ويبيعه ترى أن يحول من الجوار؟ قال أرى أن يوعظ في ذلك ويقال له فإن انتهى
وإلا أنهى أمره إلى السلطان حتى يمتنع من ذلك. ذكر القاضى الروائين
في الامر بالمعروف

فصل

(في المعالجة بالرقي والعزائم)

قال أحمد رحمه الله في رواية البراءة رضي في الرجل يزعم انه يعالج الجنون
من الصرع بالرقي والعزائم يزعم انه يخاطب الجن ويحكمهم ومنهم من
يخدمه؟ قال ما أحب لأحد أن يفعله، تركه أحب إلي

(١) أنصح هذا وما بعده فهو تشكيل من اجتهد الخافقين حتى لا يتجرأ
أحد على صنع الخمر وبيعها في بلاد الاسلام فلا يتخذ تشريعا عاما لإزالة دليل عليه،
وما قاله في أول الفصل وآخره هو الصواب

فصل

قال المروزي قلت لأبي عبد الله قال الرجل يدعى فيرى سترأ عليه
تصاویر قال لا ينظر اليه ، قلت قد نظرت اليه كيف أصنع أهلك قال
يحرق شيء الناس لو اكن ان أمكنك خلقه خلطته . قلت فالرجل يكترى
اليتم يرى فيه تصاویر ترى أن يحكمه انك نعم ، قلت فان دخلت حائما
فرايت فيه صورة ترى أن أحك الرأس اقل نعم
قال ابن عقيل في الفنون : وسئل هل يجوز تحريق الثياب التي عليها
الصورة قال لا يجوز لانها يمكن أن تكون مفارش بخلاف غيرها

فصل

في النظر الى ما يخشى منه الوقوع في الضلال والشبهة

وبحرم النظر لما يخشى منه الضلال وانه قوع في الشك والشبهة ، ونص الامام
أحمد رحمه الله ورضي عنه على المنع من النظر في كتب أهل الكلام والبدع
المضلة وقراءتها وروايتها . وقال في رواية المروزي لست بصاحب كلام
فلا أرى الكلام في شيء الا ما كان في كتاب الله أو حديث عن رسول الله
ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم أو عن التابعين بلما غير ذلك فالكلام فيه
غير محمود . رواه الخلال ، وقال في روايه احمد بن أصرم لرجل اياك
ومجالسة أصحاب الخصومات والكلام ، وقال في روايته أيضا لرجل
لا ينبغي الجدال مع الله ولا ينبغي أن تنصب نفسك وتشتمر بالكلام

لو كان هذا خيراً لتقدمنا فيه أصحاب النبي ﷺ ، إن جازك مسترشد
فارشده ، رويها أبو نصر الحزري

وقال في رواية حنبل عليكم بالسنة والحديث وما يفهمكم ، وإياكم
والخوض والمراء فانه لا يفلح من أحب الكلام ، وقال لي أبو عبد الله
لا تجالسهم ولا تكلم أحدا منهم ، وقال أيضا وذكر أهل البدع فقال
لا أحب لأحد أن يجالسهم ولا يخالطهم ولا يأنس بهم ، وكل من أحب
الكلام لم يكن آخر أمره إلا إلى بدعة لأن الكلام لا يدعو إلى خير ،
عليكم بالسنة والفقهاء الذي تتفهمون به ودعوا الجدل وكلام أهل البدع
والمراء ، أدر كنا الناس وما يعرفون هذا ويحذرون أهل الكلام

وقال عبد الله سمعت أبي يقول كان الشافعي رضي الله عنه إذا ثبت
عنده خبر قلده وخير خصلة فيه انه لم يكن يشتهي الكلام ، إنما كانت همته
الفرقة ، وقال في روايته أيضا . وكتب إليه رجل يسأله عن مناظرة أهل
الكلام ، والجلوس معهم قال والذي كنا نسمع وأدر كنا عليه من أدر كنا
من سافنا من أهل العلم انهم كانوا يكرهون الكلام والخرص مع أهل
الريغ وإنما الامر في التسليم والانتفاء إلى ما في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله
ﷺ لا تعدي ذلك ، وقد قال أحمد في المسند : حدثنا يحيى بن سعيد
حدثنا هشام بن حسان حدثنا حميد بن هلال عن أبي الدهماء عن عمران بن
حصين رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من سمع بالرجال فلينا عنه ، من
سمع بالرجال فلينا عنه ، من سمع بالرجال فلينا عنه ، فإن الرجل يأتيه وهو

يحسب انه مؤمن فما يزال به بما منه من الشبه حتى يتبعه اسناد جيد ورواه

ابو داود من حديث حميد بن هلال

وقال الزعفراني سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول : ما ناظرت أهل الكلام الا مرة وأنا أستغفر الله عز وجل من ذلك . وقال الربيع سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول : لأن يتلى الله عز وجل العبد بكل ذنب ما خلا الشرك به خير له من الامواه . وقال ابن عبد الحكم عنه : لو علم الناس ما في الامواه من الكلام لغروا منه كما يغرون من الاسد ، وقال أيضاً ما أحد ارتدى بالكلام فأطع ، وسأله المزني عن مسألة من علم الكلام فقال له أين أنت ؟ فقال في المسجد الجامع في القسطة ، فقال لي أنت في تاران . وتاران موضع في بحر القلزم لا تكاد تسلم منه سقينة ثم أتى علي مسألة في الفقه فأجبت فيها فأدخل علي شيئاً أفسد جواني فأجبت بنير ذلك فأدخل شيئاً أفسد جواني فخلت كلها جئت بشيء أفسده ، ثم قال لي هذا الفقه الذي فيه الكتاب والسنة وأقول الناس يدخله مثل هذا فكيف الكلام في رب العالمين الذي الجدول فيه كرهه فتركت الكلام وأقبلت على الفقه وقال أيضاً حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجر يد ويحملوا على الابل ويضافهم في القبريل والعتائر ، وينادي عليهم هذا جزء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام

وقال ابن الجوزي رحمه الله عليه - إما من تنده أو حكمة عن الشافعي

لو أن رجلاً أوصى بكتبه من العلم لا آخر وكن فيها كتب الكلام لم تدخل
في الوصية لأنه ليس من العلم . وقال نوح الجامع قلت لابي حنيفة فيما
أحدث الناس في الكلام من الاعراض والاجسام فقال : مقالات الفلاسفة
عليك بطريق السلف وإياك وكل محدثة

وقال عبدوس بن مالك المطار سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل
رضي الله عنه يقول : أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب
رسول الله ﷺ والافتداء بهم ، وترك البدع ، وكل بدعة فهي ضلالة ،
وترك الخصومات ، والجلوس مع أصحاب الأهواء ، وترك المراء والجدال
والخصومات في الدين — الى أن قل — لا تخاطم أحداً ولا تقيم الجدال
فإن الكلام في التندر والرؤية والقرآن وغيرها من الدين مكروه منهي
عنه لا يكون صاحبه — إن أصاب بكلامه السنة — من أهل السنة حتى يدع
الجدال . وقال العباس بن غالب الوراق : قلت لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله
أكون في المجلس ليس فيه من يعرف السنة غيري فينكمم متكلم مبتدع
أرد عليه ؟ قل لا تنصب نفسك له ، أخبر بالسنة ولا تخاصم ، فأعدت
عليه القول فقال ما أراك إلا خاصماً . قال إمامي أبو الحسين وجه قول
إمامنا قول النبي ﷺ « لا أراد الله ب قوم نرا ألقى بينهم الجدال » زب
عنهم العمل ، وقيل لعنه البصري نجادل ؟ فقال لست في شك من
دينني ، وقال مالك بن أنس كلما جاء رجل أجمل من رجل تركنا ما نزل
به جبريل على محمد عليه السلام لجداله ؟

وقال عليه السلام « تليكم بسنّي » الخبر وروى أبو المظفر
السماعي في كتاب الانتصار لأهل الحديث عن أنس رضي الله عنه قال :
قال رسول الله ﷺ « ليس من أمتي أهل البدع » وذكر أبو المظفر
فيه قيل للإمام مالك بن أنس رحمه الله وما البدع ؟ قال أهل البدع
الذين يتكلمون في أسماء الله تعالى وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ، ولا
يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون ، وقال الاوزاعي عليك بآثار
من سلف وان رفضك الناس ، وإياك وآراء الرجال وان زخرفوا لك
القول ، فليحذر كل مستول ومناظر من الدخول فيما ينكره عليه غيره ،
وليجتهد في اتباع السنة واجتناب المحدثات كما أمر . انتهى كلام أبي الحسين
وقال رجل لأبوب السخيتاني أكلمك بكلمة ؟ قال لا ولا بنصف كلمة

وقال الاوزاعي : اذا أراد الله عز وجل بقوم شرا فتح عليهم الجدال
ومنهم العمل ، وقال مالك ليس هذا الجدل من الدين بشيء ، وقال الشافعي
رضي الله عنه المراء في العلم بقسي القلوب وبورث الضمائر

وروى أحمد حدثنا عبد الله بن نعيم ثنا حجاج بن دينار الواسطي
عن أبي غالب عن أبي امامة قل : قال رسول الله ﷺ « ما ضل قوم بعد
هدى كانوا عليه الا أوتوا الجدل » ثم تلا رسول الله ﷺ (ما ضربوه
لك الا جدلا بل هم قوم خصمون) ورواه جماعة منهم الترمذي وقال
حسن صحيح . قال ابن ميين في أبي غالب : صالح الحديث وثقه الدارقطني
وقال ابن عدي : لا بأس به وقال ابن سعد : متكرر الحديث وضعف النسائي

وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال ابن حبان : لا يحتج به ، وقال موسى
ابن هارون الحنبل أبو عمران عن أحمد : لا تجالس أصحاب الكلام ، وإن ذبوا عن
النية . وقال في رسالته إلى مسدد ولا تشارر أحدا من أهل البدع في
دينك ولا تراثقه في سفرك ، وقال الترمذي سمعت أبا عبد الله يقول
من تامل الكلام لا يفلح ، ومن تامل الكلام لم يحل من أن يتجهم
وقال ابن عقيل في الفنون : قال بعض مشايخنا المحققين إذا كانت مجالس
النظر التي تدعون أنكم عقدتموها لاستخراج الحقائق والاطلاع على
غوائر الشبه وإيضاح الحجج لصحة المعتقد مشعونة بالمحاباة لأرباب
المناصب تقرباء والعوام تحونا ، وللنظر اتمعلا وتحملا ، فهذا في النظر الظاهر ،
ثم إذا عولتم بالادكار فلاح دليل يردكم عن معتقد الأسلاف والآل
والعرف ومذهب الحلة والمنشأ خوتم اللاتج ، وأنطأتم مصباح الحق
الواضح ، اخلادوا إلى ما أنتم ، فتمت تستجيبون إلى داعية الحق ، ومتى يرجى
منكم الفلاح في درك البغية من متابعة الأمر ، ومخالفة الهوى والنفس ،
والخلاص من الغش ؟ هذا والله هو الإياس من الخير ، والافلاس من إصابة
الحق ، فإنا لله وإنا إليه راجعون من مصيبة عمت العقلاء في أديانهم ، مع كونهم على
غاية التعقيل وترك المحاباة في أموالهم ، ماذا إلا لانهم لم يشعروا بريح اليقين
وإنما هو محض الشك وعجز التعمين . انتهى كلامه . وقال ابن شريح قل
مارأيت من المنفعة من استعمل بالكلام فأفزع ، بغوته الفقه ولا يصل
إلى معرفة الكلام

وقال الحسن بن علي البرهاري في كتابه شرح السنة : واعلم أنه ليس في السنة قياس ، ولا تضرب لها الامثال ، ولا يتبع فيها الاهواء ، وهو التصديق بآثار الرسول ﷺ بلا كيف ولا شرح ، ولا يقال لم وكيف ؟ فالكلام والخصومة والجدال والمرء تحدث بقدح الشك في القلب ، وإن أصاب صاحب الحق والسنة والحق ، إلى أن قال : وإذا سألك رجل عن مسألة في هذا الباب وهو مسترشد فكلمه وأرشده ، وإن جادك يناظره فاحذره ، فإن في المناظرة المرء والجدال والمناباة والخصومة والغضب وقد نهيت عن جميع هذا ، وهو يزيل عن طريق الحق ولم يلبسنا عن أحد من فقهاءنا وعلمائنا أنه جادل أو ناظر أو خاصم . وقال البرهاري المجالسة للمناظرة فتح باب الفائدة ، والمجالسة للمناظرة فتح باب الفائدة . انتهى كلامه

وروى أحمد عن ابن مسعود قال : تذاكروا الحديث فإن حياته المذاكرة ، وفي شرح خطبة مسلم بالمذاكرة ثبت المحفوظ وتحرر ، ويتأكد ويتردد ، ويذاكر مثله في الرتبة أو القوة أو تحتها ، ومذاكرة حاذق في الفن ساعة أنفع من المطالعة والخطب ساعات بل أيام ولا يتحرر إلا بضاف ، ويقصد الاستفادة أو الفائدة ولا يترفع إلى صاحبه .

وقد قال ابن عقيل في خطبة الارشاد : واعتذر عن لزوم بعض أهل زماننا بقولهم الاشتغال بغير الاصول والسكوت عنها أخرى فإن هذا قول جاهل بعمل الاصول متعريف عن الصواب وذكر كلاماً كثيراً . قال أحمد كنا نسكت حتى دفننا إلى الكلام فتكلمنا

وقال ابن الجوزي. قال رجل لابن عقيل ترى لي أن أقرأ علم الكلام؟
 فقال الدين النصيحة أنت الآن على ما بك مسلم سليم وإن لم تنظر في الجزء
 وتعرف الصفة ولا عرفت الخلا والملا والجوهر والعرض وهل يبقى
 العرض زمانين؟ وهل القدرة مع الفعل أو قبله؟ وهل الصفات زائدة
 على الذات؟ وهل الاسم عين المسمى أو غيره؟ واني أقطع أن الصعابة رضي
 الله عنهم ماتوا وما عرفوا ذلك، فاني رأيت طريقة المتكلمين أجود من
 طريقة أبي بكر وعمر فبنس الاعتقاد، وقد أفضى علم الكلام بأربابه إلى
 الشكوك. في كلام طويل انتهى كلامه

وقال ابن عقيل في الفنون: قال معتزلي لا مسلم الا من اعتقد وجود
 الله وصفاته على ما يليق به، فقال ابن عقيل إن رسول الله ﷺ سهل
 ما قد صعبته فتنع من الناس بدون ذلك ويقول الأئمة: أين الله؟ فتشير
 إلى السماء فيقول «إنها مؤمنة» فتركهم على أصل الاثبات. إلى أن قال
 إن مذهب المعتزلة أن من خرج من معتقدهم ليس بمؤمن، وإن هذا يعطف
 على السلف الصالح بالكفر، وأنا نتحقق أن أبا بكر وعمر وغيرهما رضي
 الله عنهم لم يكن إيمانهم على ما اعتقده أبو علي الجبائي وأبو هاشم، فنجعل
 ثم قال القوم كانوا يعرفون ولا يتكلمون، فقيس له القوم كانوا ينهون
 عن الجدال والجدال شبه المتكلمين.

وقال أيضا في أثناء كلام له يتكلم عن الله عز وجل: اعرفني بما تعرفت،
 ولا تطالبني من حيث كنت واقنطعت، أنا قطعت بعض مخلوقاتي عن

علمك لتقف حيث وقفتك، فما سألتني عن لطيفة فيك فقلت ما الروح؟
 فقلت مجيباً لك من أمري، وقصرت عن علمك وعلم من سألك عنها فقلت
 (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) فأتى لسؤلي في الساعة (أيان مر ساماً؟)
 فكان جواب السائل والمسئول (قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها
 إلا هو) نجي. بعدما تبحث عني من لم يرضك لا يقاقلك على بعضك وهو
 يصفك تبحث عن ذاته وصفاته، أما كفاك قولي (وإذا سألك عبادي
 عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) فمركك نفسك ونفسه
 عند سؤالك عنه بأنه مجيب لدعوتك، فأياك أن تطلب ما وراء ذلك، فأنك
 لا تجد إلا ما يورثك خبلاً، أظلم أن تكشف حجاباً أرخاه، أو تقف على
 سر غطاء، علم قصره خالته من درك بعض مخلوقاته التي فيك تريد أن
 تقطع به على كنهه بآريك، والله إن موتك أحسن من حياتك

ثم ذكر ابن عقيل رحمه الله سؤال فرعون عليه اللعنة لموسى عليه
 السلام عن الله عز وجل، ومحاكاة نردع عليه اللعنة لإبراهيم عليه السلام ثم قال
 قال سل صلوات الله وسلامه عليهم يحيلون عند السؤال والجدال في تعريفه
 على أفعاله، فكيف يجوز أن يصنى إلى قول من يقول: وقفت على نعوت
 ذاته، ومحمد ﷺ يقول «لا أحصي ثناء عليك فضلاً عن أن أحصي نعمتك»
 والحق سبحانه وتعالى يقول عن الملائكة عليهم السلام (يعلم ما بين أيديهم
 وما خافهم ولا يحيطون به علماً) فهل يحسن بعد هذا كله أن تلتفت إلى
 من قال إني وقفت على نعوته إلا أن يريد بها ما تلقاه الأمة بالقبول

فيعمل عليه على شرط (ليس كمثل شيء) وتمسك عما لم يرد به نقل أو عمدا
ورد به نقل ضيف ؟

وقال أيضا في مكان آخر من النون قد رجعت الى معتقدي في
المكتب متبعا للكتاب والسنة ، وأيرأ الى الله عز وجل من كل قول حدث
بعد أيام رسول الله ﷺ ليس في القرآن ولا في السنة . وقال أيضا كل
يوم تموت منك شهوة ولا تحيا منك معرفة ، واعجبوا ! يختلف الناس في
ماهية العقل ولا يدرون ، فكيف يقدمون على الكلام في خالق العقل .
وقال أيضا قد تكرروا من كثير من أهل العلم لاسيما اصحابنا قولهم : مذهب
الدجائر اسلم ، فظن قوم انه كلام جهل ، ولو فطنوا لما قالوا الاسخسوف
وقع الكامة وانما هي كلمة صدرت عن علورية في النظر ، حيث انتهوا
الى غاية هي متعنى للمدققين في النظر ، فلما لم يشهدوا ما يشي العقول من
التعليلات والتأويلات بالاعتراض في اصل الوضع ، وقفوا مع الجملة التي
هي مراسم الشرع ، وجنحوا عن القول بالتعليل ، فاذا سلم المسلمون ، وقفوا
مع الامثال حين عجز اهل التعليل فتد أعطوا الطاعة حتما ، ولقد
عالى قوم فننوا العقل من الاصغاء الى ذلك الادعان بالعجز

ووجدت في كتاب بولد ولد القاضي ابي علي ذكر فيه خلافا في المذهب
وكلام احمد في ذلك قل والصحيح من المذهب ان علم الكلام مشروع مأمور
به ، وتجوز المناظرة فيه والحاجة لأهل البدع ووضع الكتب في الرد عليهم ،
والى ذلك ذهب أئمة التحقيق القاضي والنبه في جماعة المحققين ، وتمسكوا

في ذلك - م - ستمثله عن قول يسمد إليه - يقول الامام احمد في رواية
 المروزي إذا اشتغل بالصوم والعبادة وانزل وسكت عن الكلام في
 اهل البدع والصوم والعبادة لنفسه وإذا تكلم كان له ونيره يتكلم أفضل
 وقد صنف الامام احمد رحمه الله ورضي عنه كتابا في الرد على
 الزنادقة والتدبر في مثابه القرآن ونيره ، واحتج فيه بالأدلة المقول
 وهذا الكتاب رواه ابيه عبدالله وذكره الملال في كتابه ، وبما تمسك به
 الاولون من قول أحمد فهو منسوخ . قال احمد في رواية حنبل قد كنا
 نأمر بالسكوت فلما دعينا إلى أمر ما كان بد لنا أن ندفع ذلك ونبين من
 أمره ما في عنه ما قلوه . ثم استدلل لذلك بقوله تعالى (وجادلهم بالتيه
 هي أحسن) ، بأنه قد ثبت عن رسله الجدل ، ولأن بعض اختلافهم
 حق ومعضه باطل ، ولا سبيل إلى التمييز بينهم إلا بالنظر ، فدللت صحة
 وقال ابن طاهر المقدسي لما حفظ سمعت الامام أبا اسماعيل عبد الله
 ابن محمد الانصاري بهرارة يقول عرضت على السيف خمس مرات لا يقال
 لي ارجع عن مذهبك ، لكن يقال لي اسكت عن خالك في قول لا أسكت .
 وقال ابن طاهر وسكني لنا أصحابنا ان السلطان ألب أرسلان حضر
 هراة وحضر معه وزيره ابو علي الحسن بن علي فاجتمع أئمة الفريقين من
 أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة للشكاية من الانصاري (١) ومطالبته

(١) هو شيخ الاسلام ابو اسماعيل الهروي المحدث السلفي السوفي (رح)

بالمناظرة ، فاستدعاه الوزير فمما حضر قال ان هؤلاء القوم اجتمعوا
للمناظرة فان يكن الحق معك رجعوا الى مذهبك ، وان يكن الحق
معهم إما ان ترجع وإما أن تسكت عنهم ، فقام الانصاري وقال انا
أناظر على ما في كمي ، فقال وما في كك فقال كتاب الله عز وجل ، وأشار
الى كنه اليمن وسنة رسول الله ﷺ وأشار الى كنه اليسرى وكان فيه
الصحيحان ، فنظر الى القوم كالمستفهم لهم ، فلم يكن فيهم من يمكنه أن
ينظره من هذا الطريق

قال ابن طاهر سمعت الانصاري يقول : إذا ذكرت التفسير فأنما
أذكره من مائة وسبعة تفاسير . قال ابن طاهر وجرى وأنا بين يديه
كلام فقال أنا أحفظ اتني عن ألف حديث أسردها سرداً ، وقط ما ذكر
في مجلسه حديثاً الا بإسناده ، وكان يشير الى صحته وسقمه ، قال ابن طاهر
سمعت الامام أبا اسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري ينشد على المنبر
مهرارة في يوم مجلسه

أنا حنبلي ما حييت وإن أمت فوصيتي للناس أن يتحذروا
وسمعه ينشد أيضاً

إذا العود لم يشمر ولم يك أصله من الثمرات اعتده الناس في الخطب
وروى الحافظ عبد القادر الرهاوي في تاريخ المادح والمدوح عن
محمد بن الحسن الصيدلاني عن أبي اسماعيل الانصاري انا ابو يعقوب انا
أحمد بن حسويه سمعت محمد بن عبد الرحمن الشامي سمعت سلة بن شبيب

سمعت أحمد بن حنبل سمعت سفيان بن عيينة يقول تنزل الرحمة عند ذكر الصالحين . قيل لسفيان عن هذا قال عن العلماء ، وقال في الفنون ما على الشريعة أضرم من المتكلمين والمتصوفين ، هؤلاء يفسدون العقول بتوهمات شبهات العقول ، وهؤلاء يفسدون الأعمال ، ويهدمون قرايين الأديان ، قال وقد سخرت طريق القرنيين غاية هؤلاء الشك ، وغاية هؤلاء الشطح ، والمتكلمون عندي خير من الصوفية لأن المتكلمين قد يردون الشك ، والصوفية يوهمون التشبيه والاشكال ، والثقة بالاشخاص ضلال ، مائة طائفة أجل من قوم حدثوا عنه ، وما أحدثوا وعولوا على ما رويوا ولا ساروا . قال ابن حمدان في المقتي والمستفتي : وعلم الكلام المذموم هو أصول الدين إذا تكلم فيه بالمقول المحض أو المخالف للمقول الصريح الصحيح ، فإن تكلم فيه بالنقل فقط أو بالنقل والعقل الموافق له فهو أصول الدين وطريقة أهل السنة ، وكذا قال الشيخ تقي الدين لم يذم السلف والأئمة الكلام لجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ الجوهر والعرض والجسم وغير ذلك بل لأن المماني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والاحكام ما يجب النهي عنه لاشتغال هذه الالفاظ على معان مجملة في الذمفي والاثبات كما قال الامام أحمد في وصفه لأهل البدع هم مخالفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب ، يتكلمون بالمشابهة من الكلام ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المشابهة . فاذا عرفت المماني التي يقصدونها بأمثال هذه

العبارة وزنت بالكتاب والسنة، بحيث يثبت الحق الذي أثبتته الكتاب
والسنة، وينفي الباطل الذي تنفيه الكتاب والسنة بخلاف ما ساكن أهل الأهواء
من التكلم بهذا لا لفظ نفي أو إثبات في المسائل والوسائل من غير بيان التفصيل
والتقسيم، الذي هو من الصراط المستقيم، فهذه من منارات الشبهة. قال ويجب
على كل أحد الإيمان بما جاء به الرسول ﷺ إيمانا عاما بجملا، ولا ريب
أن معرفة ما جاء به الرسول ﷺ على التفصيل فرض على الكفاية، فإنه داخل في
التبليغ بما ثبت للناس وجب به رسوله ﷺ وفي تدبر القرآن وعقله وفهمه
وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر، والدعاء إلى الخير والامتناع عن المعروف
والذهي عن المنكر انتهى كلامه، وقال أبو المصالي الجويني يا أصحابنا لا تشتغلوا
بالكلام فلو عرفت أن الكلام يبلغ في ما يبلغ ما اشتغلت به. وقال نحو هذا
الشهر متي صاحب المحصول وغيرهما والله سبحانه أعلم

فصل

في جواز تحريق وتخريق الكتب إذا احتوت أحاديث رديئة
قال المروزي قلت لأحمد استمرت من صاحب الحديث كتابا يني
فيه أحاديث رديئة ترى أن أحرقه أو أخرقه؟ قال نعم

فصل

ولا يجوز تحريق الثياب التي عليها الصور ولا المرقومة بالخط والرسوم
ولا كسر حلي الرجال المحرم عليهم أن يصلح للنساء ولم تستعمله الرجال

فصل

(في وجوب إبطال البدع المضلة وإقامة الحججة على بطلانها)

قال في نهاية المبتدئين ويجب أنكار البدع المضلة وإقامة الحججة على إبطالها سواء قبلها قائمها أو ردها ، ومن قدر على إبطال المنكر إلى السلطان أنهاد وإن خاف فرقة قبل أنهائه أنكره هو ، وقال القاضي أبو الحسين في الطبقات في ترجمة أبيه ، وقال المروزي قتل لاني عبدالله بن أبي أمامة أحمد رضي الله عنه ترى للرجل أن يشتغل بالصوم والصلاة ويسكت عن الكلام في أهل البدع ؟ فكأن في وجهه ، وقال إذا هو صام وصلى واعتزل الناس أليس أغما هو لنفسه ؟ قلت بلى ، قال فإذا تكلم كان له وأبهره تكلم أفضل . وقال أبو طالب عن أحمد كان أيوب يقدم الجريري (١) على ما يمان الثبياني لأنه كان يخاصم القدرية وكان أيوب لا يسجبه أن يخاصمهم لم يكونوا أصحاب خصومة يقول لا تخصمهم في موضع تخاصمهم وكان الجريري (٢) لا يخاصمهم

فصل

أهل الحديث هم الطائفة الناجية الناعمون على الحق

ونص أحمد رضي الله عنه على أن أصحاب الحديث هم الطائفة في قوله عليه السلام « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق » ونص أيضا على أنهم الفرقة الناجية في الحديث الآخر ، وكذا قال يزيد بن هارون

(١ و٢) في النسخة المصرية الجريري

وأنص أحمد رضي الله عنه على أن الله تعالى أبدالاً في الأرض قبل من هم ؟
 قال إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أعرف الله أبدالاً ، وقال أيضاً
 عنهم : إن لم يكونوا هؤلاء الناس فلا أدري من الناس ؟ ونقل نعيم بن طريف
 عنه أنه قال في قول النبي ﷺ « لا يزال الله تعالى يفرس فرساً يشعلهم في
 طاعته » قال هم أصحاب الحديث ، وروى أبو عطي عن الشافعي رضي الله عنه
 قال عليكم بأصحاب الحديث فإنهم أكثر الناس صواباً ، وقال الإمام أحمد
 رضي الله عنه من أراد الحديث خذوه . قال الحافظ البيهقي قد خدمه
 أبو عبد الله أحمد بن حنبل فرحل فيه وحفظه وعمل به وعلمه وحمل
 شدائده . وهو كما قال البيهقي رحمه الله . وقال الشافعي رضي الله عنه من قرأ
 القرآن غفلت قريحته ، ومن تفقه قبل قدره ، ومن كتب الحديث قويت
 حجته ، ومن تعلم اللغة رقى طبعه ، ومن تعلم الحساب جزل رأيه ، ومن لم
 يصن نفسه لم ينفعه علمه .

وقدم مدح الحديث وأهله بالشر جماعة منهم فتى في مجلس أبي زرعة
 الرازي ومنهم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي ومنهم أبو عامر الحسن بن
 محمد النسوي ، ومنهم أبو مزاحم الخاقاني ومنهم أبو ضاهر ابن سلقة ومنهم
 أبو الكرم نخيس بن دلي الراسطي

قال ابن الجوزي وكان من كبار العلماء ذكر ذلك ابن الجوزي في
 مناقب أصحاب الحديث وقد وقع لي بخطه

وروى أحمد بإسناده عن أبي عتبة الخولاني : سمعت رسول الله
 ﷺ يقول « لا يزال الله عز وجل يفرس في هذا الدين فرسا يستعملهم
 في طاعته » قال أحمد في تفسير هذا الحديث هم أصحاب الحديث ، وكان
 الشافعي رضي الله عنه ينشد

إذا رأيت شباب الحلي قد نشأوا لا يحملون قلال الخبر والورقا
 ولا تراهم لدى الأشباح في حلق يسون من صالح الأخبار ما تستأ
 فقد عنهم ودعمهم انهم جميع قد بدلوا بدلو الهمة الحقة
 وقال المزي في قال لي الشافعي رضي الله عنه يا أبا إبراهيم العلم جهل عند أهل
 الجهل ، كما أن الجهل جهل عند أهل العلم ، ثم أنشد الشافعي لنفسه

ومنزلة الفقيه من السنية كمنزلة الفقيه من الفقيه
 فهذا زاهد في قرب هذا وهذا فيه أزهى منه فيه
 إذا غلب الشقاء على السنية نطع في مخالفة الفقيه

قال أبو موسى المديني وهذا كما قال النبي ﷺ « إنما يعرف الفضل
 لأهل الفضل أولوا الفضل » ثم روى بإسناده ما رواه غيره وهو مشهور أنه
 الشافعي رضي الله عنه لما دخل مصر أتاه جليل أصحاب مالك رضي الله
 عنه وأقبلوا عليه قائداً يمازى أصحاب مالك في مسائل فتكروا له وجفوه
 فأنشأ يقول وفي رواية عن الزبيدي بن - أيمن قال لما دخل الشافعي مصر
 أول قدومه إليها جفاه الناس فلم يجلس إليه أحد فقال له بعض من قدم معه

لو قالت شيئا يجتمع اليك به الناس فقال اليك عني وأنشد يقول

أأثر درا بين سارحة النعم أأنظم منشورا لرأيسة الغنم
أأعري لأن ضيعة في شر بلدة فأست مضيا بينهم فرد النكاح
أأنا فرج الله اللطيف بطنه وصادفت أهلا للعلوم وللحكم
أأنت مفيداً واستفدت ودادهم وإلا فتخزون لدي ومكنتم
أأمن منح الجبال عفا أضاه وأمن منح المستوجبين فقد ظلم

وحكى ابن الأعرابي عن العرب أنها تقول من أمل رجلاً هابه ،
ومن جهل شيئاً عابه ، وسيأتي في أن من العلم لا أدري ، قوله عليه السلام
« وإن من القول عبا » . وقال ابن عقيل في الفنون : يقول الشاعر

أأحب المكان الفقر من أجل أنني أأصرح فيه باسمه غير معجم

وأكداه من مخافة الأشرار ، وأحصراه من أجل استماع ذي
الجهالة للحق والإنكار ، والله ما زال خواص عباد الله يتقلبون لزوحهم
بمناجاتهم رؤوس الجبال والبراري والقفار ، لما يرون من استنزاه النكرين
عن شأنهم من الانحمار ، إلى أن قال فلا ينبغي للمافل أن يشكر تضليع أحواله
وتكدير عيشه . وقال الجهال يفرحون بسوق الوقت حتى لو اجتمع ألف
أقرع يزعمون دلي بقره هراس لقوي قلبه بما يستند أو تلك ، وينفر قلبه
عن أدلة المحققين ، بهمية في طابع الجهال لا تزول بمعالجة . وقال ويل للم
الآيتي الجبال بجهده ، قال وكلما يجب عليه التحرز من مضار الدنيا الواقعة

من جهال أهلها بالتمية، والواحد منهم يحلف بالمصحف لأجل حبة، ويضرب
بالسيف من لقي بعصيته، ويرى قناة ملقاة في الأرض فينكب عن أخذها،
والويل لمن رأوه أكب رغيها على وجهه، أو ترك نعله مقلوبة ظهرها إلى السماء،
أو دخل مشهدا بمداسه، أو دخل ولم يقبل الضريح - إلى أن قال سهل يسوع
لعاقل أن يهمل هؤلاء ولا يفزع منهم كل الفزع، ويتجاهل كل التجاهل
في الأخذ بالاحتياط منهم، فإن الذنوب مما تقبل التوبة عنها، ولا إقالة
للعالم من شر هؤلاء إذا زل في شيء مما يكرهون وينكرون، وإن ظهر منه
هوان وأبى إلا إهمالهم، نظر آاليهم بعين الازدراء لهم، فقد ضيع نفسه
فانه عندهم أهون، وعنه أكثر، وعلى الأضرار به أقدر، وهل تقع المكاره
بالمسلم إلا من هؤلاء وأمثالهم، فإذا احتشم الإنسان أهل العلم والحكمة
توقيرا لهم وتفظيا، أو جب الشرع والعقل احتشام هؤلاء تحذرا واتقاء فتكهم،
وهل طاحت دماء الأنبياء والأولياء إلا بأيدي هؤلاء وأمثالهم حيث رأوا من
التحقيق ما ينكرون، فصالوا ما قدروا عليه، وغالوا لما لم يقدرُوا عليه، فهم بين
قاتل المتقين مكاشفة حال القدرة، أو غيلة حال العجز، فاسمع هذا سماع قابل،
فانه قول من ناصح خبير بالعالم، ولا تهون فتون بنفسك وبطبع دمك مما رأيت
من جهلهم، إنهم يعني (١) لا يرون الحيل التي وضعها العلماء على ما دلم عليها
الشرع كبيع الصالح بقضة قراضة ليخرج من الربا أخذا لذلك من قوله
عليه السلام « بيع النمر ببيع آخر ثم اشتر بثمانه » ويقول الواحد منهم هذا

(١) يعني: كذا بالسختين ولله عني

خداع لله تعالى، ويعدل إلى بيع الدينار الصحيح بدينار ونصف قراضة،
ويرى أن الربا الصريح خير من التسبب بالخلال بطريق الشرع - إلى أن
قال - إن قوله عليه السلام عن اللحم الذي تصدق به على بريرة « هو عليها
صدقة ولنا هدية » طريق مستعمل، وروين في كل عين تحرم في حقنا لمعنى
إذا ملكها من تباح له لمعنى مبيع ونقلها ذلك إلينا بطريق شرعي ما كناها
والعامة لا ترضى ذلك وتذم العالم الذي يسلك هذا المسلك .

وسمع وكيع بن الجراح كلام أناس من أصحاب الحديث وحركتهم
فقال يا أصحاب الحديث ما هذه الحركة عليكم بالوقار . ورأى الفضيل بن
عياض قوما من أصحاب الحديث بهم بعض الخفة فقال هكذا تكونون
ياورثة الانبياء ؟ وقال سفيان سماع الحديث عزلن أراد به الدنيا ورشاد لمن
أراد به الآخرة ، وقال عبد الملك بن مروان للشعبي يا شعبي عهدي بك
وانك لعلام في الكتاب فحدثني فما بقي معي شيء الا وقد ملأته سوى
الحديث الحسن وأنشد :

وملأنا من لقاء محدث حسن الحديث يزيد في تعليله

وقال القاضي المعافى بن زكريا الجريري لتفقه على مذهب محمد بن

جرير الطاهري قال نظير هذا قول ابن الرومي :

ولقد سمعت ما روي وكان أطيبها الحديث

إلا الحديث فإنه مثل اسمه أبدا حديث

وبعض الناس يترك الصفات المطالوبة التي هي سبب لحصول الرتب

العالية انكالا على حسيه ونسبه وفعل آياته فهذا أحمى ففله در الفائل
 لنا وإن كرمنا أوائلنا أبدأ على الاحساب تشكلا
 نبني كما كانت أوائلنا تبني وتعمل مثل ما فعلوا
 وقد روي أن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي
 الله عنهم تمثل بهذين البيتين وقد أحسن الفائل في قوله :
 يا أيها المرء كن أنا أدب من عجم كنت أو من العرب
 إن الفتى من يقول ها أنا ذا ليس الفتى من يقول كان أبي
 وأحسن ابن الرومي في قوله :

فلا تقتخر إلا بما أنت فاعل ولا تحبب الجند يورث بالنسب
 فلا لا يود المرء إلا بفعله وإن عد آياه كراما ذوي حسب
 إذا العود لم يشمر وإن كان شعبة من الثمرات اعتده الناس في الخطب
 وقد قال الجوهري في صحاحه في عصم : وقوله ما وراءك يا عصام ؟
 هو اسم حاجب النعمان بن المنذر ، وفي المثل كن عصاميا ولا تكن عظاميا
 يريدون به قوله .

نفس عصام سودت عصاما وصيرته ملكا هاما
 وعلمته الكرم والاقداما

ولأصل تأثير . وقد روى الحاكم في تاريخه عن ابن المبارك قال من
 طاب أصله حسن محضره ، وبعض الناس يخرج أتركة بكبر السن أو عدم الذكاء
 أو القلة والفقر أو غير ذلك ، ومن ذلك وسواس الشيطان يشطون بها . ومن نظر

في حال السقف وجماعة من علماء الخلف وجدتم لا ياتفتون الى هذه الاعذار
ولا يرجون عليها وقد قيل

ومن يجتهد في نيل أمر ويصطبر يناله والا بعضه ان تعسرا
فما دمت حيا فاطلب العلم والعلي ولا تال جهدا أن تموت فتعذرا
ولكن ينبغي اغتنام أوقات الفراغ فانه أقرب الى حصول المقصود
وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « نعمتان منبون فيها كثير
من الناس : الصحة والفراغ » رواه البخاري من حديث ابن عباس . وذكر
أبو حفص النحاس قول بعض الحكماء

بادر اذا الحاجات يوما أمكنت بورودهن موارد الآفات
كم من مؤخر حاجة قد أمكنت لند وليس غدا له بموات
تأتي الحوادث حين تأتي حجة ونرى السرور يجيء في القلانات
وكان الشافعي محمد بن الحسين الفقيه الشافعي المشهور المتوفى سنة
سبع وخمسمائة ينشد

تعلم يا فتى والموود رطب وطيبك لين والطبع قابل (١)
وقال ابن الجوزي ان أبا بكر أحمد بن محمد الدينوري الخنيلي تلميذ
أبي الخطاب المتوفى في سنة اثنين وثلاثين وخمسمائة قال : أنشدني
أخي ان تنال العلم إلا بسة سأنبيك عن مكنونها ببيان

(١) ويرد الشطر الثاني * وطيبك لين والدمر قابل * وبسده
كفى بك يا فتى شرفا ونفرا سكوت الجالسين وانت قائل

فكاه وحرص واجتهاد وبلغه وارشاد أستاذ وطول زمان

قال وأنشدني رحمه الله تعالى

تمنيت أن تسمي فقيها مناظرا بنير علماء والجنون فنون

وليس اكتساب المال دون مشقة تلقيتهما فالعلم كيف يصكون ؟

قال ابن الجوزي ما يتناهى في طلب العلم إلا عاشق، والعاشق ينبغي

أن يصبر على المنكاره . ومن ضرورة المشاغلة به البعد عن الكسب وقد

فقد التفقد لهم من الأبرار ومن الإخوان ، ولازمهم الفقر ، وانفضائل ينادى

عليها (هنالك ابتلي المؤمنون وزلزلوا زلزالا شديدا) فلما أجابت

مرارة الابتلاء قالت

لا تحسب المجتهد تورا أنت آكله لن تبلغ المجتهد حتى تلعق الصبرا

ثم ذكر الامام أحمد رضي الله عنه وشأنه وقول فما شاع له الذكر الجليل جزاؤه

ولا ترددت الاقدام الى قبره الا لمني عجيب ، فياله ثناء ملا الآفاق وجمالا

زين الوجود ، وعزا نسخ كل ذل ، هذا في العاجل ، وثواب الآجل

لا يوصف ، وتلمح قبورا أكثر العلماء لا تعرف ولا تزار ، ترخصوا وتأوّلوا

وخالطوا السلاطين فذهبت بركة العلم وعي الجاه ، ووردوا عند الموت

حياض الندم ، فيالها حسرات لا تتلافى ، وخسرانا لا ينجي به ، كانت صحبة

اللذات كطرفة دين ولازم الاسف دائما . وقد قال الشافعي رضي الله عنه

يا نفس ماهو الا صبر أيام كأن مدتها أضغاث أحلام

يا نفس جوزي عن الدنيا مبادرة واخل منها فان العيش قدامي

ثم أيها العالم الفقير أيسر لك سلطان من السلاطين وأز ما تملكه من العلم لا تملكه كلاً، ما أظن المتيقظ يؤثر هذا، ثم أنت إذا وقع لك خاطر مستحسن أو معنى عجيب تجد لذة لا يجدها ملتذ بالذات الحسية، فقد حرم من رزق اللذات الحسية ما قد رزقت، وقد شاركهم في قوام العيش ولم يبق إلا الفضول التي إذا حذفت لم تسكد تضر، ثم هي على المخاطرة في باب الآخرة غالباً وأنت على السلامة في الاغلب، فتلح يا أخي عواقب الاحوال، واقم الكسل الملبط عن الفضائل، واعلم أن الفضائل لا تنال بالهوينا، فبارك الله لأهل الدنيا في دنياهم، فنحن الاغنياء وهم الفقراء، فإن صمروا دارا سخروا القملة، وإن جمعوا مالا فمن وجوه لا تصلح، وكل واحد منهم يخاف أن يقتل أو يعزل أو يدم، فميشهم نقص، العز في الدنيا لنا لا لهم، وإقبال الخلق علينا، وفي الآخرة بيتنا وبينهم تفاوت إن شاء الله تعالى

والعجب لمن شرفت نفسه حتى طلب العلم - إذ لا تطلبه إلا نفس شريفة - كيف يذل لنذل، ما عزه إلا بالدنيا، ولا غفره إلا بالمسكنة. وقال ليس في الدنيا عيش إلا لعالم أو زاهد. قل: وإذا قلنا بتا يكف لم يتمندل بهما سلطان، ولم يستغدا بالترداد إلى باب، ولم يحتج الزاهد إلى تصنع، والعيش اللذيذ المنقطع الذي لا يتمندل به ولا يحمل منه، وما أكثر تفاوت الناس في الفهم حتى الشعراء كما قال بعضهم

همها المطر والفراش ويملوها جبين وأولؤ منظور

وهذا قاصر فانه لو فعلت هذا سوداء لحسنها، انما المادح هو القائل
 ألم تر أنني كلما جئت زائراً وجدت بها طيباً وان لم تطيب
 وكقول الآخر

أدعو الى هجرها قلبي فيتمني حتى اذا قلت هذا صادق زراً
 ولو كان صادقاً في المحبة لما كان له قلب يخاطبه، واذا خاطبه في الهجر
 لم يوافقه، انما المحب الصادق هو القائل

يقولون لو عاتبت قلبك لادعوى فقلت: وهل للماشقين قلوب؟

انتهى كلامه، والبيت الثاني لا مرمى، القيس قاله في أم جندب.

وقال أيضاً في كتابه السر المصون: مثل المحب للعلم مثل العاشق فان العاشق
 يهتم بمشوقه ويهيم به، وكذلك المحب للعلم، فكما ان العاشق يبيع أملاكه
 وينفقها على مشوقه فيفتقر كذلك محب العلم فانه يستغرق في طامبه العمر
 فيذهب ماله ولا يتفرغ للكسب، فاذا احتاج دخل في مداخل صعبة،
 فثم من يتعانق بالسلاطين إما أن يدخل في أشغالهم أو يطلب منهم،
 ومن العلماء من يطلب من العوام البخلاء، ومنهم من يرجع عن الجدل
 في العلم إلى الكسب

وقد كان للعلماء قديما حفظ من بيت المال يغنيهم، وكان فيهم من يعيش
 في ظل سلطان كأبي عبيد مع ابن طاهر والزجاج مع ابن وهب ثم كان
 للعلماء من يراعهم من الاخوان حتى قال ابن المبارك لولا فلان وفلان
 ما أتجرت، وكان يبعث بالمال إلى الفضيل وغيرهم، ثم قل ذلك المعنى فصار

أقوام من التجار يفتقدون العلماء بالزكاة فيندفع الزمان، وقد وصلنا إلى زمان
تقطعت فيه هذه الأسباب حتى لو احتاج العالم فطلب لم يعط، فأولى
الناس بحفظ المال وتنمية اليسير منه والقناعة بقليله توفيراً لحفظ الدين
والجاء والسلامة من منن العوام الأراذل - العالم الذي فيه دين وله أنفة من
الذل، وقد قال منصور بن المعتمر إن الرجل ليسقيني شربة من ماء فكأنه
دق ضلعا من أضلاعي، وقد كان أقوام في الجاهلية إذا افتقروا لا يرون
سؤال الناس فيخرجون إلى جبل فيموتون فيه، فإذا اتفق للعالم عائلة
وحاجات وكفت أكف الناس عنه ومنعته أنفته من الذل هلك، فالأولى لمثل
هذا (العالم) في هذا الزمان المظلم أن يجتهد في كسب أن قادر عليه وإن
أمكنه نسخ باجرة ويدبر ما يحصل له ويدخر الشيء الحاجة تعرض لثلاث يحتاج
إلى نذل، وقد يتفق للعالم مرفق فينفق ولا يدخر عملا يمتضى الحال ونسيانا
لما يجوز وقوعه من انقطاع المرفق وطبعا في نفسه من البذل والكرم فيخرج
ما في يده فينتظم مرفقه فيلاقي من الضرر أو من الذل ما يكون الموت دونه.
فلا ينبغي للعاقل أن يعمل بمتضى الحال الحاضرة بل يصور كل ما يجوز وقوعه.
وأكثر الناس لا ينظرون في العواقب، فكم من مخاصم سب وشتم وطلاق
فلما أفاق ندم، وقد كان يوسف بن أسباط يزهد ودفن كتبه فلم يصبر عن الحديث
حدث من حفظه فحاط فضمهوه، وقد تزهد خلق كثير فأخرجوا ما بأيديهم
ثم احتاجوا فدخلوا في مكروهات، وكان الشبلي يقدر على خمسين ألفا
فترهد وفرقها فنزل به قوم من الصونية فبعث إلى بعض أرباب الدنيا

يطلب منه فقال له يا شبلي اطلب من الله عز وجل فقال له أنا اطلب من الله عز وجل واطلب الدنيا من خيس مثلك ، فبعث اليه مائة دينار ، وقال ابن عقيل ان كان بعث اليه اتقاء ذمه فقد أكل الشبلي الحرام ، وقد تزهد أبو حامد الطوسي وأقام سنين بيوت المقدس ثم عاد الى وطنه فبنى داراً كبيرة وغرس بستانا . فبئ هذا المتزهد المخرج لماله كمير لباسه ، كمثل ماء عمل له سكر فانه يمنعه من الجريان ثم يعمل في باطن السكر الى أن ينقب ولهذا كان أبو هريرة رضي الله عنه اذا رأى شيئا قد تنسكو يقول الموت الموت جاءهم ، خوفا من تغيير حالهم . وكذلك خرج المال في حال الفنى اذا لم يحسب وقوع الفقر

وقد رأينا أبا الحسن الغزنوي وقد بنى له رباطا ببنداد ووفقت عليه قرية فكان يقول يدخل لي في كل سنة ثلاثة آلاف وستمائة دينار ، فألف ومائتان لي ولأولادي ، وألف ومائتان لأهل الرباط ، وألف ومائتان للمجاس ، فكان يعطي العلماء والقراء والزهاد ولا يقبل منه أحد ، حتى انه أفطر في رمضان عند الوزير أبي القاسم الربيعي فبعث اليه خلة قبل العيد . وهذه عادتهم فيمن يفطر عندهم - خذني الحاجب انه حملها اليه فقال لا أقبل ، قال فبعثت له هذا وبالفيت حتى قبل على مضض ، وكان يقول عرضت علي خمسة آلاف دينار فدفعها بهذه الاصابع الخمس ، وقلت لا حاجة لي فيها ، وكان يظن دوام ما هو فيه فاتفق موت السلطان

مسعود فأحضر باب الحاكم و وكل به وأخذت منه انقريه فافتقر ، فحدثني
 محاسن بن حماد قال كان بين الغزنوي وبين عبدالرحيم الملقب شيخ الشيوخ
 وحشة ، فلما افتقر الغزنوي بعث معي اليه بمائة دينار ورقمة بكرات
 دقيق ، فجئت بها اليه فقال لا أقبل ، فردها عليه ثم التفت إلي لا تبسط
 كان بيتنا فقال لي أغني أنت بمئيرة دينار وخمس كرات فالصبيان جياع .
 وكان يقول من الناس من يحب الموت فوات قريبا . وقد كان يمكنه أن
 يشتري من دجلة قرى والحازم من يحفظ ماني يده كما قال سفيان الثوري
 من كان يده شيء من المال فليجعله في قرن ثور فإنه زمان من احتاج
 فيه كان أول ما يبذل دينه

وقد كان صالح بن الامام أحمد تولى القضاء بأصبهان فلما قرىء
 صده بكى وقال أين عين أبي ترابي وعلي السواد ؟ ولكن ما توليت حتى
 ركبني الدين وكثر العيال ، وكذلك يحكى عن حفص بن غياث وغيره من
 القضاة . وقد كان المتوكل يبعث إلى أولاد الامام أحمد الالوف ، وإنما كان
 صالح سخيا ، فالسخي الذي لا يحسب الا خيرا لا يفي سخاؤه بما يلقي اذا افتقر .
 واعلم ان الامساك في حق الكريم جهاد لانه قد ألف الكرم ،
 كما ان اخراج ماني يد البخيل جهاد . فانما يستعين الكريم على الامساك بذكر
 الحاجة الى الاندال . قيل لبعض الحكماء لم حفظت الفلاسفة المال ؟ فقال لئلا
 يفتقروا مرافق لا تاتي بهم

قال ابن الجوزي وقد رأيت أنا ببغداد من الصوفية من كان له مال

ودخل فكان الخلق يتقربون الى السلاطين ويطلبون منهم وهو لا يبالي
فكنت أعبطه على ذلك ، لان من احتاج الى السلاطين يذلونه ويحتقرونه
وربما منعموه ، فان أعطوه اخذوا من دينه أكثر . قال الرشيد لما لك بن أنس
أتيتك فاتفعنا وأتى سفيان بن عيينة فلم تتفع به . وكان ابن عيينة يقول
قد كنت أوتيت فها في القرآن فلما اخذت من مال أبي جعفر حرمت ذلك .
وان احتاج الانسان الى العوام يخلوا فان أعطوا تضجروا ومنوا . وقل
من رأيتاه ينافق او يرأى او يتواضع لصاحب دنيا الا لاجل الدنيا ،
والحاجة تدعو الى كل محنة ، قال بشر الخافي لو أن لي دجاجة أعولها خفت
ان اكون دشاراً على النجس :

فينبغي للمافل ان يجمع ما يجمع همه ليقبل على العلم والعمل بقلب
فارغ من الهم وبمسد فاذا صدقت نية العبد وقصده رزقه الله تعالى
وحافظه من الذل ودخل في قوله تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً
ويرزقه من حيث لا يحتسب *) ومن يتوكل على الله فهو حسبه) وبأني
كلام ابن عقيل نحو تلوي الكتاب في اخراج المال والكرم والله أعلم
وقال أيضاً في كتاب السر المصون من علم أنت الدنيا دار سباق
وتحصيل الفضائل ، وأنه كلما تلت مرتبته في علم وعمل زادت المرتبة في
دار الجزاء ، اتسب الزمان ولم يضع لحظة ولم يترك فضيلة تاكثه الا حصلها ،
ومن وفق لهذا فليبتكر زمانه بانعلم ، وليصابر كل محنة وفقه ، ان يحصل
له ما يريد ، وليكن مختصاً في طلب العلم عاملاً به حافظاً له ، فاما أن يقوته

لا خلاص فذلك تضییع زمان وخسران الجزاء ، وأما أن يقوته العمل به
فذلك يقوي الحجة عليه والعقاب له ، وأما جمعه من غير حفظ فإن العلم ما كان في
الصدور لا في القمطر . ومتى أخلص في طلبه دله على الله عز وجل - إلى أن قال -
وليبتد عن مخالطة الخلق معها أمكن خصوصا العوام ، وليصن نفسه من
المشي في الآفاق فرعا وقع البصر على فتنه ، وليجتهد في مكان لا يسمع
فيه أصوات الناس ، وليزاحم القدماء من كبار العلماء والعباد منتبها الزمان
في كل ما هو أفضل من غيره ، ومن علم أنه مارت إلى الله عز وجل وإلى
الحيش معه ، وعندده (١) أن أيام الدنيا أيام سفر ، صبر على ثقت السفر ووسخه
انتهى كلامه . وقد قال أيضا : لو صدقت في الطالب ، لو قمت على كنز الذهب ،
ولو وجدوك مستقيما ، مائر كوك سقيما . شعر

وربما غوفص ذو غفلة أصح ما كان ولم يستم
يا واضع الميت في قبره خاطبك القبر ولم تفهم
خاضوا أمر الهوى في فنون (٢) فزادهم في اسم هو أهم حرف نون
وقال أيضا اعلم أن الراحة لا تنال بالراحة (٣) ومعالي الأمور لا تنال
بالراحة (٤) فمن زرع حصدا ، ومن جد وجد :

تفاني الرجال على حبها وما يحصلون على طائل

(١) هذا التعبير غير مأثور ولا مألوف ولا صحيح فلا يقال إن أهل الجنة
يسمون مع الله فهو أما ممدوس وأما سبق فلم (٢) أي لا تنال بمجرد مد راحة
اليد إليها بل لا بد من السعي الكثير في طلبها (٣) الراحة هنا ضد التعب

لا يعجبناك لينها فجلد الحية كالحرير ، ولقد رأيت كيف غرت
غيرك والناقل بصير .

أرى ينفع هذا العتاب ؟ أرى يسمع لهذا المذل جواب ؟ إذا أقلعهم
الخوف ناحوا ، وإذا أزعجهم الوجد صاحوا ، وإذا غلبهم الشوق باحوا : شعر
وحرمة الود مالي عنكم عوض وليس والله لي في غيركم غرض
ومن حديثي بكم قالوا به مرض فقلت لازال عني ذلك المرض
انتهى كلامه

وقد روى مسلم بعد جمعه لطرق وأسانيد أظنه في حديث النهي
عن يحيى بن أبي كثير وهو تابعي امام عابد انه قال لا يتطاع العلم براحة
الجسم وقد قيل :

ليس اليتيم الذي قدمته والده إن اليتيم يتيم العلم والادب
وإذا كان الامر كما قاله أبو الفرج بن الجوزي في كتابه المذكور
فيذنبني للشايخ الاحسان اليهم ، والصبر على ما يكون منهم ، واللفظ بهم ، لئلا
يتضاعف ألامهم وهمهم ، فيضعف الصبر ، وتحصل النفرة عن العلم ، واستحباب
ذلك من الطلبة أولى بهم والادب والتلفظ وما يعينهم على المقصود .
وقد قال تعالى (وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم كتب
ربكم على نفسه الرحمة) وفي الصحيحين من حديث أنس « بشروا ولا
تنفروا ، ويسروا ولا تفسروا » وفي مسلم من حديث أبي هريرة « إنما
بعثتم مبشرين » وقد ذكرت قوله عليه السلام لمعاذ وأبي موسى حين بعثهما

الى اليمن «بشر اولاً تنفراً، ويسراً ولا تعسراً، وتطاولاً ولا تختلفاً» وكان
ابو سعيد يقول : مرجحاً بوصية رسول الله ﷺ

وقال أبو داود الطيالسي حدثنا اسماعيل بن عياش حدثني حميد بن
أبي سويد عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ
قال «تعلوا ولا تمنعوا فإن المعلم خير من المنف» حميد له مناكير تكلم
فيه ابن عدي وغيره، ويأتي قبل ذكر الكرم والبخل في فصول الكسب
قول محمد بن عبد الباقي الحنبلي : يجب على المعلم أن لا يمنف وعلى المتعلم أن
لا يأنف . وقال الأعمش كان ابن مسعود إذا جاءه أصحابه قال : أنتم جللاء
قاي . ويأتي في أول فصول العلم قول عمر رضي الله عنه : تواضعوا لمن
عليكم، وتواضعوا لمن تعلمون، ولا تكونوا من جباري العلماء . ويأتي بعده في
فصل قال المروذي قول عمر لا تعلم العلم لتأري به، ولا لتراثي به، ولا لتباهي به،
ولا لتركه حياء من طلبه، ولا زهادة فيه، ولا رضاء بالجهالة، وقول ابن عمر
 وغيره : من رقى وجهه رقى علمه، وما يتماق بذلك . وقال عمرو بن العاص
لخلقة قد جلسوا الى جانب الكعبة فلما قضى طوافه جلس اليهم وقد نحووا
الفتيان عن مجلسهم، فقال لا تفعلوا أو سفوا لهم وأدعوا لهم وألهمهم فانهم اليوم
صغار قوم يوشك أن يكونوا كبار قوم آخرين، قد كنا صغار قوم أصبحنا
كبار آخرين . وهذا صحيح لا شك فيه والعلم في الصغر أثبت فينبغي الاعتناء
بصغار الطلبة لا سيما الأذكىاء المتيقظين الحريصين على أخذ العلم فلا
ينبغي أن يحمل على ذلك صغره أو فقره وضمه من ماله من مراعاتهم

والاعتناء بهم وقد سبق في هذا الفصل قريبا كلام الشافعي
وقد روى البيهقي من طريقين عن أبي هريرة مرفوعا « من تعلم
القرآن في شبابه اختلط بلحمه ودمه ، ومن تعلمه في كبره فهو يفلت منه
ولا يتركه فله أجره مرتين » ولا خرو شاهد في الصحيحين
وعن ابن عباس : من قرأ القرآن قبل أن يحتلم فهو ممن أوتي الحكم
صبيا ، ورواه بعضهم مرفوعا ، وعن الحسن البصري العلم في الصغر
كالنقش في الحجر وقال اسماعيل بن عباد من استعمل بن دافع وهو
متروك مرسله من تعلم وهو شاب كان كوسم في حجر ، ومن تعلم في
الكبر كان كالكتاب على ظهر الماء ، وقال علقمة ما علمته وأنا شاب فكأنما
أفراه من دفتر

وقد تواتر معظم الصحابة رضي الله عنهم لاني عليه السلام إلى غاية حتى بهر
الاعداء كما في حديث صالح الحديبية وغيره وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا
لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) الآية . وقول عمر جلسنا حول
رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة كائما على رءوسنا الطير

وعن المنيرة بن شعبة قال : كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه
بالأظفير . رواه البيهقي عن الحاتم عن الزبير بن عبد الواحد عن الحافظ
محمد بن أحمد الزبيدي عن زكريا بن يحيى المنقري حدثنا الأصمعي حدثنا
كيسان مولى هشام عن محمد بن ^(١) هشام بن محمد بن سيرين عن المنيرة ، قال

(١) في نسخة المكتبة المصرية حسان

البيهقي ورويناه عن أنس بن مالك ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن
طارس عن أبيه قال : من السنة أن يوقر أربعة العالم ، وذو الشيبة ، والسلطان
والوالد . ومن الجفاء أن يدعو الرجل والده باسمه

وروى البيهقي من طريق سويد عن سعيد عن خالد بن يزيد عن أبيه
عن خالد بن معدان عن أبي امامة مرفوعاً ثلاث من توقير جلال الله ذو الشيبة
في الاسلام ، وحامل كتاب الله عز وجل ، وحامل العلم من كان صغيراً
أو كبيراً ، خالد ضعفه أحمد وابن معين والاكثر

وقال الشعبي أخذ ابن عباس بركاب زيد بن ثابت وقال : هكذا يصنع
بالعلماء . وقال أيوب عن مجاهد أن ابن عمر أخذ له بالركاب وأخذ الليث
بركاب الزهري ، وقال الثوري عن مغيرة كنا نهاب إبراهيم كناه اب الامير
وكذلك أصحاب مالك مع مالك ولذلك قال الشاعر

يا بني الجواب فما يراجع هيبة والسائلون فواكس الاذقان

أدب الوقار وعز سلطان التقى فهو الامير وليس ذا سلطان

وقال الزبيدي والله ما اجترأت أن أشرب الماء والشافعي ينظر هيبته .

وقال الشافعي رضي الله عنه اذا رأيت رجلاً من أصحاب الحديث فكأنما
رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ . وقال الفضيل بن عياض
ارحموا عزيز قوم ذل ، وغني قوم افتقر ، وعالمسا بين جهال ، قال البيهقي
وروي هذا مرفوعاً ولا يصح

وقال ابن طاهر المقدسي الحافظ سمعت أبا اسماعيل عبد الله بن محمد

الانصاري - يعني شيخ الاسلام - سمعت أبا الفضل الجارودي يقول رحلت
 الى أبي القاسم الطبراني الى اصبهان فلما دخلت عليه قرني وأدناي وكان
 يتمر علي في الاخذ فقلت له يوما أيتها الشيخ لم تحسر عليّ وتبذل
 للآخرين ؟ قال لانك تعرف قدر هذا الشأن وهو لاء لا يعرفون قدره
 قال ابن طاهر سمعت أبا اسماعيل الانصاري الحافظ يقول : رأيت
 في حضري وسفري حافظا ونصف حافظ ، فلما نظرت أبو بكر احمد بن
 علي الاصهباني ، والآخرون أبو الفضل الجارودي ، وكان اذا حدث عن
 الجارودي يقول حدثنا إمام المشرق . وفي تاريخ اللبس والسدوح للحافظ
 عبد القادر الهروي ان الجارودي محمد بن أحمد توفي سنة ثلاث عشرة
 ومائة ، وان أبا اسماعيل الانصاري كان اذا حدث عن أحمد بن علي
 الاصهباني قال أخبرنا أحمد بن علي وكان أحفظ البشر . قال ابن طاهر
 رحلت من مصر الى نيسابور لاجل أبي القاسم الفضل بن عبد الله بن
 المحب صاحب أبي الحسين الخفاف ، فلما دخلت عليه عرفت في أول مجلس
 جزأين من حديث أبي العباس السراج فلم أجدهم تلك سلاوة واعتقدت
 اني فاته بغير تعب لانه لم يتنع دلي ولا طائفي بشيء ، وكل حديث من الجزأين
 يسوي رحلة (١) رسياني ما يلقى بهذا في فصول التيام ويسدها قبل فصول
 العلم وفي فصول العلم أيضا والله أعلم . وقد قيل

(١) أي يستحق أن يرسل اليه وحده . وهذه الجملة مفقولة من النسخة النجدية

ولقد ضربنا في البلاد فلم نجد
 قاصبر لعادتنا التي عودتنا
 أحدا سواك إلى المكارم ينسب
 أو لا فأرشدنا إلى من نذهب؟
 وقال آخر

لا تلحقك ضجرة من سائل
 لا تجبهن بالنع وجه مؤمل
 فإخبر يومك أن ترى مسؤولا
 فبقاه عزك أن ترى مأمولا
 وإنك صائر ممثلا فكن
 من لا يروق السامعين جيبلا
 وقال آخر

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد
 وقد قيل أيضا

وربما كان مكره النفس إلى
 محبوبها سببا ما مثله سبب

وقال أبو الحسن الدجاني الخنيلي في آخر أبيات له
 فجر بلطف عطفك وأغنه
 بجمال وجهك عن سؤال شفع

فصل

هجر من جهر بالمعاصي سنة فولا كانت أو فعلا واستقاد

يسن هجر من جهر بالمعاصي السلية والقولية والاستفادية. قال أحمد

في رواية حنبل: إذا علم أنه متعمد على معصية وهو يعلم بذلك لم يتم إن هو

بجفاه حتى يرجع والا كيف يتبين للرجل ما هو عليه إذا لم ير مكررا ولا

يخفوه من صديق أو نقل المروذي: يكون في ستف البيت الذهب عذاب

صاحبه ؟ يعني صاحبه (١) وقد اشتهرت الرواية عنه في هجره من أجاب في
الحنة الى أن مات ، وقيل يجب أن ارتدع به ، ولا كان مستجيبا ، وقيل يجب
هجره مطلقا إلا من السلام بعد ثلاثة أيام ، وقيل ترك السلام على من
جهر بالمعاصي حتى يتوب منها فرض كفاية ، ويكره لبقية الناس تركه .
وظاهر ما نقل عن أحمد ترك الكلام والسلام مطلقا

قال أحمد في رواية التفضل وقيل له ينبغي لأحد أن لا يكلم أحدا
فقال نعم إذا عرفت من أحد ثقاف فلا تكلمه لأن النبي ﷺ خاف على
الثلاثة الذين خلفوا فأمر الناس أن لا يكلموهم . قلت يا أبا عبد الله كيف
يصنع بأهل الأهواء ؟ قل أما الجهمية والرافضة فلا ، قيل له فالرجئة ؟ قل
هؤلاء أسهل إلا الخاص منهم فلا تكلمه . ونقل الميعوني نهي النبي ﷺ
عن كلام الثلاثة الذين خلفوا بالمدينة حين خاف عليهم النفاق وهكذا كل
من خفنا عليه . وقال في رواية القاسم بن محمد : إنه أمرهم بالنفاق وكذا من اتهم
بالكفر لا بأس أن يترك كلامه

قل القاضي وقد أخذ أحمد رضي الله عنه بحديث عائشة رضي الله
عنها في قصة الإفك في رواية مثنى الألباري وقد سألته أكثر ما يعرف في
الحجانية ، فذكر حديث عائشة رضي الله عنها في ترك النبي ﷺ كلامها
والسلام عليها حين ذكر ما ذكر ، كذا حكاه ولم أجد في قصة الإفك هذا

(١) يعني أن الإمام أحمد سئل هل يجاب الرجل الذي جل سقف بيته
بالذهب ؟ فأجاب بأنه ينبغي

بل كان قبل أن يأذن لها أن تذهب إلى بيت أبيها إذا دخل عليها يسلم ثم يقول
«كيف تكم؟» ففي هذا ترك اللطف فخطأ وقصة كعب فقيم بترك السلام
والسلام، ولهذا كان يسلم على النبي ﷺ قال فاقول هل حركت شفتيه؟ وأنه
سلم على أبي فنادة فلم يرد عليه. وحمله جماعة ممن شرحه على ظاهره في هجر
أهل البدع والمناهي بترك الكلام والسلام^(١) بخوف المنصية وفي رواية
مثنى المذكورة والتي قبلها بإباحة الهجر وترك الكلام والسلام بخوف
المنصية، ورواية الميموني تدل على وجوبه وكلام الأصحاب أو صريحه في
التشوز على تحريمه

وأما ما رواه مسلم بعد قصة الأفك عن أنس أن رجلا كان يتهم بأم
ولده فأخبر النبي ﷺ فأمر عليا أن يذهب فيضرب عنقه فذهب فوجده
يقتل في ركي - وهي البئر - فرآه محبوبا فتركه فلمل معناه: اذهب فاضرب
عنقه إن ثبت ذلك عليه، وحذف العلم به وفي شرح مسلم قيل لعله مستحق
القتل بشير الزنا وحركه الزنا وكف عنه على اعتمادا على أن القتل بالزنا
وقد علم انتفاء الزنا

قال القاضي وذكر الآجري في هجره أهل البدع والأهواء قصة
حاطب بن أبي بلتعة وإن النبي ﷺ أمر بهجره ثم تاب الله عز وجل عليه
كذا ذكره القاضي عن رواية الآجري ولم أجد هذا في قصة حاطب بل
فيها في صحيح البخاري - إن النبي ﷺ قال «صدق ولا تقولوا له إلا خيرا»

فقال عمر رضي الله عنه إنه قد خان الله ورسوله والمؤمنين فدعني أضرب عنه، فقال يا عمر وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة، فدمعت عينا عمر وقال الله ورسوله أعلم، وفي بعض طرقه « فقد نفرت لكم » كرواية مسلم، وفي بعض طرقه أيضا أن عمر سأله في قتله مرتين

قال القاضي وروى الآجري عن أبي هريرة مرفوعا « لكل أمة مجوس وإن مجوس هذه الأمة القدرية فلا تسودهم إذا مرضوا ولا اتصلوا عليهم إذا ماتوا » قال القاضي هذا مبالغة في الهجر وقد روى أبو داود من حديث رجل من الأنصار عن حذيفة مرفوعا مناه وروى أيضا عن ابن عمر مرفوعا (١) مناه وليس فيه « لكل أمة مجوس » وروى أيضا من رواية ربيعة الجرسني عن أبي هريرة عن ابن عمر مرفوعا « لا تجالسوا أهل القدر ولا تناكحوهم » رواه أحمد وإسناده جيد وفيه حكيم ابن شريك الهذلي تفرد عنه عطاء بن دينار ووثقه ابن حبان

قال القاضي وروى الطلال عن ابن مسعود أنه رأى رجلا يضحك في جنازة فقال أنضحك مع الجنازة « لأكل مالك أبدا » وإسناده عن الحسن قال كان لانس بن مالك امرأة في خلقها سوء فكان يهجرها السنة والاشهر فتعلق بشوبه فتقول أنشدك بالله يا ابن مالك أنشدك بالله يا ابن مالك فما يكلمها. وإسناده عن أنس - وقيل له إن قومك يكذبون بالشفاعة وقد يكذبون بمذاب

القبره قال لا تجالسوهم وبأسناده عن حذيفة أنه قال لرجل جمل في عضده
خيطا من الحمى: لو ميت وهذا عليك لم أصل عليك، وبأسناده عن الحسن
قال قيل لسمرة ان ابنك أكل طعاما حتى كاد أن يقتله قال لو مات ما صليت
عليه، وبأسناده ان عمر كتب الى أهل البصرة: أن لا تجالسوا صبيانا، وبأسناده
عن عباد قلت، لا بن عباس ان أتيتك برجل يتكلم في القدر فقال لو أتيتني
به لأوجمت رأسك، ثم قال لا تكلمهم ولا تجالسهم. وقال سميد بن جبير
لا يوب لا تجالس طلق بن حبيب فإنه مرجيء وقال ابراهيم لرجل تكلم
عنده في الأرجاء: اذا قلت من عندنا فلا تمد اليها

وقال محمد بن كعب القرظي لا تجالسوا أصحاب القدر ولا تماروهم.
وكان حماد بن سلمة اذا جلس يقول من كان قدريا فليقم، وعن طاووس
وأيوب وسليمان التيمي أبي السوار (١) ويونس بن عبيد وغيرهم معنى ذلك،
قال القاضي هو اجماع الصحابة والتابعين وقيل ولأن كل معصية حل بها
الهجر لم تقدر بالثلاث، أو نقول جاز أن يزيد على الثلاث دايلا بهجر الزوج
لزوجته عند اظهار النشوز بقوله تعالى (واهجر وهن في المضاجع) قال
والنما لم يهجر أهل الذمة لأننا عقدنا معهم لمصلحتنا بأخذ الجزية فلو قلنا
يهجرون زال المعنى المقصود

وأما أهل الحرب ففي الامتناع من كلامهم ضرر لأنه يؤدي الى
ترك ما بينهم وشرائهم، وأما المرتدون فإن الصحابة رضي الله عنهم باينتهم

بالحروب والقتال ، وأي هجر أعظم من هذا ؟ وذكر الشيخ موفق الدين رحمه الله في المنع من النظر في كتب المبتدعة قال كان السلف ينهون عن مجالسة أهل البدع والنظر في كتبهم والاستماع لكلامهم — إلى أن قال — وإذا كان أصحاب النبي ﷺ ومن اتبع سنتهم في جميع الامصار والاعصار متفقين على وجوب اتباع الكتاب والسنة وترك علم الكلام وتبديع أهله وهجراتهم والتحيز بزندقتههم وبدعتهم فيجب القول بطلانه وأن لا يلتفت إليه ملتفت ولا يفتر به أحد

وقال أبو داود قلت لابي عبد الله أحمد بن حنبل أرى رجلا من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة أترك كلامه ؟ قال لا أو تعلمه أن الرجل الذي رأيته مع صاحب بدعة ، فإن ترك كلامه فكلّمه والا فالحنّة به . قال ابن مسعود المرء بخذنه . وقال عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي قال لي أحمد إذا سلم الرجل على المبتدع فهو يحبه . قال النبي ﷺ « ألا أدلكم على ما إذا فعلتموه تحاببتم ؟ أفشوا السلام بينكم » ويجب الاغصاء بمن سترها وكتّمها . زاد في الرعاية الكبرى وشق عليه اشاعتها عنه قال المروزي قلت لابي عبد الله اطلننا من رجل على فجور وهو يتقدم يصلي بالناس أخرج من خلفه ؟ قال أخرج من خلفه خروجا لا تفحش عليه ، وقال ابن منصور لابي عبد الله إذا علم من الرجل الفجور أنخبّر به الناس ؟ قال لا بل يستتر عليه إلا أن يكون داعية ، ويتوجه أنه في معنى الداعية من اشتهر وعرف بالشر والفساد ينصكر عليه وإن

اسر المعصية، وهو يشبه قول القاضي فيمن أتى ما يوجب حدا ان شاع عنه
استحب ان يذهب الى ولي الامر ليأخذه به ولا يستر نفسه. وقد قال
القاضي فان كان يستر بالمعاصي فظاهر كلام احمد انه لا يهجر، قال في
رواية حنبل ليس لمن يسكر ويقارف شيئا من الفواحش حرمة ولا وصلة
اذا كان مملا بذلك مكشفا

قل الخلل في كتاب المجانية: ابو عبد الله يهجر اهل المعاصي ومن
يقارف الاعمال الرديئة أو تعدى حديث رسول الله ﷺ على معنى الإقامة
عليه أو الإضرار، وأما من سكر أو شرب أو فعل فعلا من هذه الاشياء
المحظورة ثم لم يكشف بها ولم يلق فيها جبابب الحياء فالكف عن اعراضهم وعن
المسلمين والامسالك من اعراضهم وعن المسلمين اسلم. وكلام الشيخ موفق الدين
السابق يقتضي أنه لا فرق بين الداعية الى البدعة وغيره وظاهره أنه
اجماع السلف، وذكر غيره في عيادة المبتدع الداعية روايتين، وترك للعبادة
من الهجر، واعتبر الشيخ في الدين المصلحة وذكر أيضا ان المستر بالمنكر
ينكر عليه ويستر عليه فان لم يتنه فلي ما ينكف به اذا كان أنفع في الدين
وأن المظاهر للمنكر يجب الانكار عليه علانية ولا تبقى له غيبة، ويجب أن
يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك، وينبغي لاهل الخير أن يهجروه ميتا اذا
كان فيه كف لامثاله لئلا يتركون تشييع جنازته انتهى كلامه وهذا لا ينافيه
وجوب الاغضاء فان لا يمنع وجوب الانكار سر اجما بين المصالح، وكلامهم
يظهر أو صريح في وجوب الستر على هذا، وظاهر كلام الخلل السابق

يستحب، ولم أجد بين الأصحاب رحمهم الله خلافا في أن من عنده شهادة بما
 يوجب حداله أن يقيمها عند أحكام ويستحب أن لا يقيمها لقوله عليه السلام
 « من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة » فدل هذا على أن ستره
 لا يجب وأنه ينكر عليه بطريقه، ولم يفرقوا بين أن يكون المشهود عليه
 مشهورا بالشر والفساد أم لا، ولا يتوجه ما تقدم من كلام القاضي في المقر
 وروى أبو داود حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا عبد الله بن المبارك
 عن إبراهيم بن شبيب عن كعب بن علقمة عن أبي الهيثم بن عتبة بن عامر
 رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من رأى عورة فسترها كان كمن أحيا
 موهودة » حدثنا محمد بن يحيى ثنا إبراهيم بن أبي مريم أنبأنا ثابت حدثنا
 إبراهيم بن شبيب عن كعب بن علقمة أنه سمع أبا الهيثم يذكر أنه سمع
 حبيبا كتب عتبة بن عامر قال كان لي جديران يشربون الخمر (١) فنهيتهم
 فلم ينهوا، فقلت لعقبا بن عامر إذ جيرا لنا هؤلاء يشربون الخمر وأنا نهيتهم
 فلم ينهوا فأنا داع لهم الشرط، فقال لهم - ثم رجعت إلى عتبة وروايتهم
 فقلت ان جيرا لنا قد أبوا أن ينهوا عن شرب الخمر وأنا داع لهم الشرط
 فقال ويحك دعهم فاني سمعت رسول الله ﷺ فذكر معنى حديث مسلم
 قال أبو داود قال (٢) هشام بن النخاس عن أبيه في هذا الحديث قال لا
 تفعل ولكن عظمهم وتهديمهم - كعب تابعي ثقة لم يرو عن أبي الهيثم

(١) هذا ساقط من النجدي (٢) في المعربة هاتم

غيره ولهذا قل بعضهم في أبي الهيثم لا يعرف . وقد روى خبره أحمد
والنسائي . وقال ابن عقيل في القنون : الصحابة رضي الله عنهم آثروا فراق
نفسهم لأجل مخالفتها للخالق سبحانه وتعالى ، فهذا يقول زينت فظهر في
ونحن لا نسخر أن نقاطع أحداً فيه لمكان المخالفة

وقال في شرح مسلم في قوله وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ عِزًّا
وجل يوم القيامة قال وأما الستر المندوب اليه هنا فالمراد به الستر على
ذوي الهيئات ونحوهم ممن ليس هو معروف بالآذى والنسابة ، وأما المعروف
بذلك فيستحب أن لا يستر عليه بل ترفع قصته إلى ولي الأمر إن لم يخف
من ذلك مفسدة لأن الستر على هذا يطمع في الإيذاء والفساد وانتهاك
الحرمات وجسارة غيره على مثل فعله ، وهذا كله في ستر معصية وقمت
وانقضت ، أما معصية رآه عليها وهو بعد متلبس فتجب المبادرة بإنكارها
عليه ومنعه منها على من قدر على ذلك فلا يحل تأخيرها ، فإن عجز لزمه
رفعها إلى ولي الأمر إذا لم يترتب على ذلك مفسدة

وأما جرح الرواة والشهود والامناء على الصدقات والاعواقف والايام
ونحوهم فيجب جرحهم عند الحاجة ولا يحل الستر عليهم إذا رأى منهم ما يقدح
في أهليتهم ، وليس هذا من الغيبة المحرمة ، بل من القصبة الواجبة ، وهذا
يجمع عليه قلة العلماء في القسم الأول الذي يستر فيه : هذا الستر مندوب فلو
رفع إلى السلطان ونحوه لم يأنم بالإجماع لكن هذا الأول ، وقد يكون في
بعض صورته ما هو مكروه انتهى كلامه :

وإذا لم يأتهم برفع فاعل معصية انقضت فرغ من هو متلبس بها ابتداء
مثله أو أول. وما ذكره من الاجماع فيه نظر لما سبق ولما يأتي. وقد ذكره هو
وغيره قصة حاطب بن أبي بلتعة فيها هنك ستر المفسدة إذا كان فيه مصلحة
أو كان في الستر مفسدة، وإن الاحاديث في السفن تحمل على ما إذا لم تكن فيه
مفسدة ولا تقوت به مصلحة

وقد ذكر الممدوي في تفسيره أنه لا ينبغي لأحد أن يتجسس على أحد
من المسلمين. قال فإن اطلع منه على ريبة وجب أن يسترها ويعظم مع ذلك
ويخوفه بالله تعالى. وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله ﷺ يقول «كل أمتي معافي إلا الجاهرين» وإن من
الاجهار أن يعمل العبد بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره عليه الله فيقول يا فلان
عملت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره الله عز وجل، ويصبح يكشف
ستر الله عز وجل عنه «في نسخ ممتدة أو معظم النسخ» «معاذة» «بمؤد إلى»
الامة. وفي بعض النسخ «وإن من الجاهرة» وفي بعضها «وإن من
الجاهر» يقال جهر بأمره وأجهر وجاهر

قال ابن عقيل في التفنون: سؤال عن قوله ﷺ «وجبت» والجواب أنه
يجوز أن يكون قوله ذلك مما أتى اليه من الوحي. ويحتمل أن يكون لما ظهر له
حين غفر شره أخيره (والثالث) يجوز أن يكون استساراه بالشر طاعة
لله تعالى حيث قال «من أتى من هذه القاذورات فلا يستر بستر الله عز وجل»
فوجب له المغفرة بطاعة الشرع باستساراه لستر الله عز وجل فجازه الله
عز وجل على ذلك بالمغفرة لما ستره عن الخلق طاعة للحق والله سبحانه أعلم

فصل

في غير الكافر والناسق والمبتدع والداعي إلى بدعة مضلة

قد تقدم الكلام في المنجر وقال أحمد في مكان آخر ويجب هجر من كفر أو فسق بدعة أو دعا إلى بدعة مضلة أو مفسدة على من عجز عن الرد عليه أو خاف الاعتزاز به والتأذي دون غيره . وقيل يجب هجره مطلقا وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رضي الله عنه السابق، وقطع ابن عثيمين في منعه قل ليكون ذلك كسر آله واستصلاح واستدلال عليه

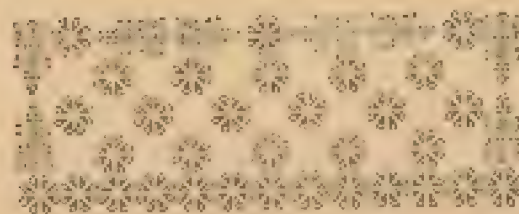
وقال أيضا إذا أردت أن تعلم محل الإسلام من أهل الزمان فلا تنظر إلى زحامهم في أبواب الجوامع، ولا ضجيجهم في الموقف بلبيلك، وإنما انظر إلى مواطنهم أعداء الشريعة، عاش ابن الراوندي والمعري عليهما لعائن الله ينظرون ويشترون، هذا قول حديث خرافة، والمعري يقول « تلوا باطلا وجلو اصارما » وقالوا صدقنا قلنا نعم، يعني بالباطل كتاب الله عز وجل (١) (وعاشوا سنين) وعظمت قبورهم واشترت تصانيفهم، وهذا يدل على برودة الدين في القلب . وهذا المعنى قاله الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى وقال الخلال حدثنا إسماعيل ابن إسحاق الثقفي النيسابوري أن أبا عبد الله سئل عن رجل له جار رافضي يسلم عليه قال لا وإذا لم عليه لا يرد عليه وقال ابن حامد يجب على الخامل ومن لا يحتاج إلى خلعتهم ولا يلزم

من يحتاج إلى خلطتهم لنفع المسلمين، وقال ابن تيميم وهجران أهل البدع
 كافرهم وفاسقهم والمتظاهرين بالمعاصي، وترك السلام عليهم فرض كفاية
 ومكروه لسائر الناس وقيل لا يسلم أحد على فاسق معان ولا مبتدع معان داعية،
 ولا يهجر مسلماً مستورا غيرهما من الإسلام فوق ثلاثة أيام، وقد تقدمت هذه
 المسألة، وقال القاضي أبو الحسين في التمام لا تختلف الرواية وفي جوب هجر
 أهل البدع وفساق الملة، ألقى كما ترى وظاهره أنه لا فرق بين المجاهر
 وغيره في المبتدع والفاسق قال ولا فرق في ذلك بين ذي الرحم والأجنبي
 إذا كان الحق لله تعالى، فأما إذا كان الحق لأدي كالقذف والسب والغيبة
 وأخذ ماله غصبا ونحو ذلك نظرت فإن كان المجاهرين والفاعل لذلك من
 أقاربه وأرحامه لم تجز هجرته، وإن كان غيره فهل تجوز هجرته أم لا؟ على
 روايتين (١) (هذا لفظ والده في الأمر بالمعروف أو مناهة إلا أنه قال وإن كان
 الحق غيره فهل تجوز؟ على روايتين) وقال قد نص أحمد على معنى هذا التفصيل
 قال في رواية الفضل بن زياد: وقد سأله رجل عن ابنة عم له تنال منه
 ونظلمه وتشتبه وتقذفه فقال سلم عليها إذا لقيتها أقطع المصارمة، المصارمة
 شديدة، وهذا يدل على منع الهجر لأقاربه لحق نفسه، وقال في رواية المرزوقي:
 وقد سأله رجل فقال إن رجلا من أهل الخير قد تركت كلامه لأنه قذف
 مستورا بما ليس منه ولي قرابة يسكرون فقال— اذهب إلى ذلك الرجل حتى
 تكلمه ودع هؤلاء الذين يسكرون، وهذا يدل على جواز ذلك في حق

القريب، ولا يجوز ذلك في حق الاجنبي لانه أمره بكلام القاذف ومنعه من
كلام الشارب مع كونه قرابة له. وقال المروزي ذكر الطوسي فقال صاحب
صلاة وخير، ف قيل له تكلمه؟ فنفض يده وقال انما أنكرت عليه كلامه في
ذلك الرجل يعني بشر بن الحارث، وقال انه (١) قبل من أم جعفر وهذا يدل
على جواز ذلك لحق الآدي لانه هجر الطوسي مع صلاحه تكلمه
في بشر وذلك لحق آدي

قال القاضي وإنما كره أحد هجرة الاقارب لحق نفسه الاخبار في
صلة الرحم، وإنما أجازها في حق الله تعالى ومنعها في حق الغير على رواية
المروزي في حق الاجنبي لان حق الله عز وجل أضيى لانه لا يدخله العفو
وحق الآدي أخف لانه يدخله العفو ويبين هذا قول النبي ﷺ «فدين
الله عز وجل أحق أن يقضى» وكلام أكثر الاصحاب يقتضي أنه لا فرق
وهو ظاهر كلام الامام أحمد في مواضع وهو الاولى، والاخبار في صلة
الرحم تخص بأدلة الهجر، وحق الآدي فيه حق الله تعالى وهو مبني على
المساهلة والمساومة بخلاف حق الآدي

(١) في المصرية : قبل



فصل

لا تجوز الهجرة بخبر الواحد عما يوجب الهجرة

قال القاضي ولا تجوز الهجرة بخبر الواحد بما يوجب الهجرة نص عليه في روايه أبي مزاحم موسى بن عبيدة بن يحيى بن خاقان قال حدثني ابن مكرم الصفار حدثنا مثني بن جامع الانباري قال ذكر أبو عبد الله هذا الحديث عن النبي ﷺ يعني حديث الثني (١) : كان لا يأخذ بالتعرف ولا يصدق أحداً على أحد. فقال الى هذا أذهب أنا وهذا مذهبي. ابن مكرم يشك وروى أبو مزاحم حدثني ابن مكرم حدثني الحسن بن الصباح البزار حدثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن جعدة عن الحسن قال : كان النبي ﷺ لا يأخذ بالتعرف ولا يصدق أحداً على أحد. فإن قيل لا يمنع أن يهجر بخبر الواحد لانه يكسب التهمة كما يجوز الحبس بالثمة لخبر بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه حبس في ثمة

وقد قال احمد في رواية المروزي وحنبلي : حبس النبي ﷺ في ثمة قيل يحتمل أن يكون وجه الحديث أن رجلاً ادعى على رجل حفايتعلق بالمال وبالبدن ، وأقام شاهدين ظاهريهما الصدقة ولم يعرف النبي ﷺ عدلتها في الباطن فحبس المشهود عليه فيسأل عن عدلتها في الباطن لأن شهادتهما ثمة في حق المادعي عليه وهذا منسوخ في مسألتنا. انتهى كلام

القاضي . وقد حمل بعض أصحابنا كلام أحمد على ظاهره في الحبس في تهمة
 فيتموجه عليه المجر بخبر الواحد وفي المسئتين نظر والله أعلم
 والقرف التهمة يقال قرفته بكذا إذا أضفته إليه وعينه واتهمته . وقد
 تقدم في أوائل الكتاب عند ذكر الغيبة إخبار ابن مسعود للنبي ﷺ
 والذي قال من الانصار إن هذه النسبة ما أريد بها وجه الله فيما رواه أبو
 داود والترمذي ، أظنه من حديث ابن مسعود ، ونظيره إخبار زيد بن أرقم
 للنبي ﷺ عن كلام عبد الله بن أبي وهو في الصحيحين وفيه أنزلت سورة
 المنافقين . وقال ابن عبد البر : قال معاذ بن جبل إذا كان لك أخ في الله تعالى
 فلا تارده ولا تسمع فيه من أحد فربما قال لك ما ليس فيه فخال
 بذلك وبينه ، وقد قيل :

إن أوشاة كثير إن أطعمتهم لا يرقبون بنا إلا ولا ذمما
 الأيل اختاف فيه ، واستشهد ابن الجوزي بهذا البيت على أنه
 لتقاربة وقيل أيضاً :

قد كذب الواشون ما بحث عندهم بسر ولا راسلتهم برسول
 أي برسالة استشهد به ابن الجوزي في قوله تعالى (فأتيا فرعون
 فقولا إنا رسول رب العالمين) المني أنا رسالة رب العالمين أي ذوو رسالة
 رب العالمين ، هذا قول الزجاج . وقال ابن قتيبة الرسول يكون في معنى
 الجمع كقوله تعالى (هؤلاء ضيغي) وقوله تعالى (ثم يخرجكم طفلا) وروى
 الحاكم في تاريخه أن رجلا ذكر في مجلس سلم ابن قتيبة فتناوله بعض أهل

المجلس فقال له سلم: يا هذا أوحشتنا من نفسك، وآيسقنا من مودتك، ودلتنا على عورتك. سلم ثمة روى له البخاري توفي ستة مائتين

فصل

من عنده سماع لمبتدع فطلبه دفاه اليه لعل الله يقضه به. قتله عبد الله وحضر زنديق مجلس أبي عبد الله فقال له اسحاق بن ابراهيم بن ماني. هذا عدو الله كبش الزنادقة، فقال أبو عبد الله من أمركم به ذا؟ عن أخذتم هذا؟ دعوا الناس يأخذون العلم وينصرفون. وقد تقضم ما يخالف هذا عن خير واحد من الأئمة

فصل

هجر المسلم العدل ومقاطعته ومصاداته ومخبره

فأما هجر المسلم العدل في اعتقاده وأفعاله فقال ابن عقيل يكره وكلام الأصحاب خلافه ولهذا قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: اقتصاره في الهجرة على الكراهة ليس بمجيد بل من الكبار على نص أحمد: الكبيرة ما فيه حد في الدنيا أو عيب في الآخرة. وقد صح قوله عليه السلام: فمن هجر فوق ثلاث فمات دخل النار. وظاهر كلام الأكثر هنا أنه لا فرق بين ثلاثة أيام وأكثر. وكلامهم في التشويز يدل على هذا وذلك لظهور ما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «اياكم والنظر على الظن» كذب الحديث

ولا تجسسوا ولا تحسسوا، ولا تباغضوا، ولا تداربوا وكونوا عباد الله
 اخوانا كما أمركم الله عز وجل، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره..
 التقوى ههنا» ويشير إلى صدره ثلاث مرات «بحسب امرئ من الشر
 أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» وفيها
 أو في مسلم «ولا تنافسوا ولا تهجروا» وفي نسخة معتدة «ولا تهاجروا
 ولا تقاطعوا، إن الله عز وجل لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم، ولكن
 ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» التدابر المعاداة والمقاطعة لأن كل واحد يولي
 صاحبه دبره، والتحسس بالخاء قيل الاستماع لحديث قوم وبالجم التفتيش
 عن العورات، وقيل بالخاء تطلبه لنفسك وبالجم لتفرك، وقيل هما بمعنى
 وهو طلب معرفة ما غاب وحال ولا تهجروا ولا تهاجروا بمعنى والمراد
 النهي عن الهجرة وقطع الكلام، وقيل يجوز أن يكون «لا تهجروا» أي
 لا تتكلموا بالهجر بضم الهاء وهو الكلام التبيح

وروى الترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة «المسلم أخو المسلم
 لا يخذله ولا يكذبه» وذكر الحديث بمعنى بعض ما تقدم

وفي الصحيحين عن ابن عمر مرفوعا «المسلم أخو المسلم لا يظلمه
 ولا يسله» وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «تفتح
 أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس» وفي لفظ «نرضى الأعمال في
 كل يوم خميس واثنين فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئا إلا رجلا كانت

بينه وبين أخيه شحنة فيقال انظروا هذين حتى يصطاحا - وفي رواية - إلا المتهاجرين ، رواه مسلم ، الشحنة العمدارة كأنه شحن قلبه بقضا أي ملاءه وكلامه في المستوجب وغيره على أنه لا يحرم في الثلاثة أيام للخبر «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث»

قال في شرح مسلم : قال العلماء رضي الله عنهم انما عني عنها في الثلاثة لأن الإلزامي محمول من الغضب (١) وسوء الخلق ونحو ذلك فعني عنها في الثلاث ليزول ذلك المارض . وسيأتي كلام أبي داود بهذا الخبر يوافق هذا ، وقيل ان الخبر لا يدل على الهجرة في الثلاثة

قال في شرح مسلم - على مذهب من لا يحنج بالمفهوم - : ويتوجه أولا أن الخبر في الهجر بمذر شرعي للخبر السابق والذي ذكر القاضي في الجرد والشيخ عبد القادر وغيرهما استحباب هجرة أهل البدع والاهواء والنفاق أطلقوا ولم يفرقوا

فصل

﴿ في زوال الهجر ومسائل في النية ومتى تباح بالسلام ﴾

والهجر المحرم يزول بالسلام ذكره في الرعاية والمستوعب وزاد ولا ينبغي له أن يترك كلامه بعد السلام عليه ثم قال في المستوعب والهجران العجائز هجر ذوي البدع أو مجاهر بالكبائر ولا يصل إلى عقوبته ولا

(١) عبارة الشرح المذكور : محمول على الغضب الخ

يُقدم على مواعظته أو لا يقبلها ولا غيبة في هذين في ذكر حالهما . قال في
 التفصيل ليحذر منه أو يكسره عن الفسق ولا يقصده لا زراء على المذكور
 والطمأن فيه ولا فيما يشاور فيه من النكاح أو المخاطبة

قال أبو طالب سئل أبو عبد الله عن الرجل يسأل الرجل فيخطب
 إليه فيسأل عنه فيكون رجل سوء فيخبره مثل ما أخبر النبي ﷺ حين
 قال لفاطمة «مناوبة عائل» وأبوجهم عصاه على عاتقه «يكون غيبة إن
 أخبره» قال المستشار مؤتمن يخبره بما فيه وهو أظهر ولكن يقول ما أَرْضاه
 لك ونحو هذا حسن . وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه سأل أبا
 عبد الله عن معنى الغيبة - يعني في النصيحة - قال إذا لم ترد عيب الرجل

وقال الخلال أخبرني حرب سمعت أحمد يقول إذا كان الرجل ممثلاً
 بنفسه فليست له غيبة أخبرنا أبو عتبة ثنا ضمر قانبا ثنا ابن شوذب عن الحسن قال
 للفاسق المعلن بنفسه غيبة . أنبأنا أحمد بن منصور الرمادي حدثنا عبد الرزاق
 حدثنا عمر بن زيد بن أسلم قال: إنما الغيبة لمن لم يعلن بالمعاصي . وقال في
 رواية الفضل بن زياد في رجل صاحب قينات وممازف يؤذي أهل المسجد:
 إذا ذكر ما فيه لا يضر لانه قد أعان لا يضره إذا حدث الناس عنه . وقال
 محمد بن يحيى الكعكالي لأبي عبد الله: الغيبة أن يقول في الرجل ما فيه ؟ قال
 نعم ، قلت حديث بهز ؟ قال ليس له أصل والفظه «أنترغبون عن ذكر
 الناس كي يرفع الناس» إذا كرود «ذكره القاضي وغيره» وخبر بهز هذا

له طرق عنه وهي ضعيفة . قال بعضهم وأما الجارود بن يزيد وهو متروك
 وذكر ابن عبد البر في كتاب بهجة المجالس عن النبي ﷺ ثلاث
 لا غيبة فيهم الفاسق الممان بفسقه وشارب الخمر والسلطان الجائر . قال
 وقال أنس والحسن بن ألقى جليلي الجلاء فلا غيبة فيه . وقال الحاجب
 ابن قرائصة قلت لجامد الرجل يكون وقاما في الناس فأقع فيه أنه غيبة ؟
 قال لا ، قلت من ذا الذي تحرم غيبته ؟ قال رجل خفيف الظن من
 دماء المسلمين ، خفيف البطن من أموالهم ، أخرس اللسان عن أعراضهم ،
 فهذا حرام الغيبة ومن كان سوى ذلك فلا حرمة له ولا غيبة فيه فهذه في
 غير النصيحة . ورواية الكمال تحريم الغيبة مطلقا ، والاشهر منه الفرق بين
 الممان وغيره ، وظاهر الأصول والمستوعب أن من جازمه جازت
 غيبته ، ومرادهما والله أعلم ومن لا فلا . ورواية الكمال أيضا تدل على
 تحريم لقب كالأعمش ، وقد تقدمت في أوائل الكتاب وأن رواية الأثرم
 تدل على جوارحه إذا لم يعرف .

وقد احتج البخاري على غيبة أهل الفساد وأهل الرب بقوله عليه

السلام في عينة بن حصن لما استأذن عليه « بئس أخو المشيرة »

ما يتعلق بهذا خبره بأن بن مالك في إنكار المنكر المظنون وفي الصحيحين تخلف

كعب بن مالك عن غزوة تبوك وقول النبي ﷺ وهو تبوك « ما فعل

كعب بن مالك ؟ » فقال رجل من بني سلمة يا رسول الله حبسه برداه

وانظر في عطفيه ، فقال له معاذ بن جبل بئس ماقلت فسكت رسول الله ﷺ فقيه الطعن والاجتهاد والظن وان من ظن غلط الطاعن رد عليه ولم ينكر النبي ﷺ على واحد منها ومن القبيحة للتظلم قوله تعالى (لا يحب الله بالجهر بالسوء من القول إلا من ظلم)

وقال ابن هبيرة في حديث معاذ « واتفق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » لقدرة سبحانه على المدد الذي أمر به . قال وعلى هذا أرى قوله تعالى (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم) ان الاستثناء من الجنس ليس بمنقطع كما كان يقول الشيخ محمد بن يحيى الزبيدي . وذلك ان المظلوم اذا شك الى الله تعالى اقتضى عدل الله عز وجل الايقاع بظلمه ، فيحب الله سبحانه وتعالى ان يجهر المظلوم بالشكوى ليكون المقدر والايقاع بالظالم مبسوط العذر عند الخالق ، وزاجراً لأمثاله عن أمثال فاعله ، وانما يجهل الظالم من جهة أن الخلق إذا ملك أحدهم مملوكين بغيره على أحدهم جناية فإن أرشها لسيده ، فالخالق ملك الله عز وجل فلا اعتراض عليه ، فلولا هذه الحالة لما كنت أطمع للظالم أن يؤخر الايقاع به طرفة عين . انتهى كلامه

والمروي عن ابن عباس في الآية : إلا أن يدعو المظلوم على من ظلمه فإن الله تعالى قد أرخص له . وعن الحسن والسدي إلا أن يتصر المظلوم من ظلمه . وعن مجاهد أن يخبر المظلوم بظلم من ظلمه . وعنه أيضاً

لا أن يجهر الضيف بدم من يضيفه . وقرأ عبد الله بن عمرو وجماعة من التابعين بفتح الظاء . قال ثعلب هي مردودة على (ما فعل الله بمذايكم ؟)
 إلا من ظلم . وقيل المعنى إلا أن يجهر الظالم بالسوء ظلما . وقيل إلا أن
 يجهروا بالسوء للظالم . فعلى هذا الاستثناء منقطع ومعناه لكن المظلوم
 يجوز له أن يجهر لظالمه بالسوء (١) ولكن يجهر بالسوء واجهروا له بالسوء
 وقال ابن زيد من ظلم أي أقام على النفاق فيجهر له بالسوء حتى يترفع
 ذكر ذلك ابن الجوزي ومن ذلك قول هند للنبي ﷺ أن أبا سفيان
 رجل شحيح . وقول الحضرمي أو الكندي للنبي ﷺ لما قال ذلك يمينه
 فقال يا رسول الله انه رجل فاجر لا يبالي ، قال في شرح مسلم : وفيه أن
 أحد الخصمين إذا قال لصاحبه انه ظالم أو فاجر أو نحوه يحتمل ذلك منه
 وما قاله ظاهر وكلام أصحابنا وغيرهم يؤخذ بذلك وتأول الخبر

وروى أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم عن الشريد مرفوعا « لي
 الواجد ظلم يحمل عرضه وعقوبته » قال أحمد قال وكيع عرضه شكايته
 وعقوبته حبسه ، وأمل من هذا ما جرى بين العباس وعلي لما تحاكما في
 ذلك إلى عمر رضي الله عنه فكان كل منهما متأولا معذورا في قوله للآخر
 فانه أشكل على جماعة حتى أسقطه بعضهم من الحديث وهو في الصحيحين
 ولذلك لم ينكر عمر وعثمان وسعد والزبير وعبد الرحمن ما قيل لكن كان

القول في الوجه ، وقد تقدم كلام الامام أحمد في الاستئانة بالجيران وغيرهم على إزالة المنكر وفي الخبر الصحيح المشهور خير دور الانصار بنو فلان الحديث ، قال في شرح مسلم فيه جواز تفضيل القبائل والاشخاص بغير مجازفة ولا هوى ولا يكون هذا غيبة . وهذا صحيح وهو كثير في كلام احمد وغيره من الأئمة

ولست النيرة عذرا في غيبة ونحوها في ظاهر كلام احمد والاصحاب لعموم الأدلة وتوجه احتمال وهو معنى كلام ابن عقيل في القنون فإنه قال قل أن يصح رأي مع فورة طبع فوجب التوقف الى حين الاعتدال ، وهو أيضا معنى ما اختاره الشيخ تقي الدين فإنه اختار أن لا يقع طلاق من غضب حتى تنير ولم يزل عقله كالسكره وذلك لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذنت هالة بنت خويلد أخت خديجة رضي الله عنها على رسول الله ﷺ فعرف استئذان خديجة فارتاح لذلك فقال اللهم هالة بنت خويلد هفتت وما تذكر من عجوز من تيجانز قريش همراء الشديقين هلكت في الدهر فأبدلك الله خيرا منها . النيرة بفتح النين مصدر غار الرجل يغار غير قوفا وغارا . والنيرة بكسر النين النيرة والنفع وقولها همراء الشديقين أي لم يبق بشدةها بياض شيء من الاسنان قد سقطت من الكبر قال الطبري وغيره من العلماء : النيرة مسامح للنساء فيها لا عقوبة عليهن فيها لما جبان عليه من ذلك ولهذا لم يزجر عائشة رضي الله عنها . وقال القاضي عياض عندي أن ذلك جرى من عائشة لصغر سنها وأول

شيبتهاء واحدا لم تكن بلغت حينئذ ، كذا قال وهذا لا يمنع الانكار وجرأ
وتأديا كسائر الحرمات (١)

(١) في هذا الكلام نظر والتحقيق فيه ما أورده الحافظ ابن حجر في كلامه
على حديث عائشة هذا عند قولها : قد أبد لك الله خيرا منها وهذا نصه :
قال ابن ابن في سكوت النبي ﷺ على هذه المقالة دليل على أفضلية عائشة
على خديجة إلا أن يكون المراد بالخيرية هنا حسن الصورة وصغر السن انتهى
ولا يلزم من كونه ينقل في هذه الطريق أنه ﷺ رد عليها عدم ذلك بل الواقع
أنه صدر منه رد لهذه المقالة في رواية أبي نعيم عن عائشة عند أحمد والطبراني في
هذه القصة قالت عائشة فقلت أبد لك الله بكيرة السن حديثه السن فغضب حتى
قلت والذي بمنك بالحق لا أذكرها بعد هذا إلا بخير وهذا يؤيد ما تأوله ابن النجاشي
في الخيرية المذكورة والحديث يفسر بمضه بعضا وروى أحمد أيضا والطبراني من
طريق مسروق عن عائشة في نحو هذه القصة فقال ﷺ ما أبد لي الله خيرا منها
أمنت بي إذ كفر بي الناس الحديث قال عياض قال الطبري وغيره من العلماء
النيرة مسأخ للنساء ما يقع فيها ولا عقوبة عليهن في تلك الحالة لما جبان عليه منها
ولهذا لم يجر النبي ﷺ عائشة عن ذلك وتعبه عياض بأن ذلك جرى من عائشة
لصغر سنها وأول شيبتهاء فلعلها لم تكن بلغت حينئذ (قلت) وهو يحصل مع ما فيه
من نظر قال القرطبي لا تدل قصة عائشة هذه على أن الفيرى لا تؤاخذ بما صدر
منها لأن الفيرة هنا جزء سبب وذلك أن عائشة اجتمع فيها حينئذ الفيرة وصغر السن
والإدلال قال فالحالة الصفح عنها على النيرة وحدها بحكم نعم الحامل لها على ما
قالت الفيرة لأنها هي التي نصت عليها بقولها ففرت وأما الصفح فيحتمل أن يكون
لأجل النيرة وحدها ويحتمل أن يكون لها ولغيرها من الذنوب والإدلال (قلت)
الفيرة محففة بتنصيصها والشباب يحتاج إلى دليل فأنه ﷺ دخل عليها وهي بنت تسع
وذلك في أول زمن البلوغ فمن أين له أن ذلك القول وقع في أوائل دخوله عليها
وهي بنت تسع وأما لإدلال الحجة فليس موجبا للصفح عن حق الفيرى بخلاف النيرة
فإنما يقع الصفح بها لأن من يحصل لها الفيرة لا تكون في كمال عقابها فلمذا تصدر
منها أمور لا تصدر منها في حال عدم النيرة والله أعلم

وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله ﷺ «اني أعرف إذا كنت راضية عني وإذا كنت علي غضبي» قالت فقلت ومن أين تعرف ذلك؟ قال «أما إذا كنت عني راضية فانك تقولين لا ورب محمد، وإذا كنت غضبي قلت لا ورب إبراهيم» قلت أجل والله يا رسول الله ما أهجر إلا اسمك. قال القاضي عياض مناضبة عائشة للنبي ﷺ هو مما سبق من النيرة التي عفي عنها للنساء في كثير من الأحكام لعدم أنه كاهن منها حتى قال مالك وغيره من علماء المدينة يسقط عنها الحد إذا قذفت زوجها بالفاحشة على جهة النيرة. قال واحتج بما روي عن النبي ﷺ أنه قال «ما تدبري الغيرة أهلى الروادي من أسفله» قال القاضي عياض ولولا ذلك كان على عائشة رضي الله عنها في ذلك من الحرج ما فيه، لأن الغضب على النبي ﷺ وهجره كبيرة عظيمة ولهذا قالت لا أهجر إلا اسمك. فدل على أن قلبها وحبها كما كان، وإنما النيرة في النساء لفرط المحبة. انتهى كلامه

وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا خرج أقرع بين نسائه فطارت القرعة على عائشة وحفصة فخرجتا معه جميعاً وكان رسول الله ﷺ إذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث معها فقالت حفصة لعائشة: ألا تركبين الليلة بعيري وأركب بعيرك فتنظرين؟ وأنظري قالت بلى، فركبت حفصة على بعير عائشة وركبت عائشة على بعير حفصة فجاء رسول الله ﷺ إلى جل عائشة وعليه حفصة فسلم ثم سار معها حتى

تزلوا فافتقدته عائشة فنارت فلما تزلت جمعت نجل رجلها بين الإخضر
وتقول يا رب سلط علي عتريا اوحية تلدني ، رسولك ^(١) ولا أستطيع
أن أقول له شيئا . قال ابو زكريا النواوي في شرح مسلم هذا الذي فعلته
وقالته حملها عليه فرط الغيرة على رسول الله ﷺ وقد سبق ان أمر الغيرة
معنو عنه انتهى كلامه . وما قاله لا يوافق مذهب الشافعي ،

وروى احمد عن عبدالرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد
ابن سلام عن عبدالله بن زيد بن الازرق عن عقبة مرفوعا «غيرتان إحداهما
يحبها الله عز وجل والاخرى يبغضها الله عز وجل : الغيرة في الريبة يحبها الله
والغيرة في غيرها يبغضها الله عز وجل ، والخيلة اذا تصدق الرجل يحبها
والخيلة في الكبر يبغضها الله عز وجل . وقال ثلاث دعوات مستحبات دعوة
المظلوم ودعوة الرائد ودعوة للمسافر » ولا بن ماجه من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه ذكر الغيرة فقط . قيل يحيى لم يسمع من زيد فدل ذلك على أن
هذه الغيرة منهي عنها ويوافقه ما رواه احمد والبخاري وغيرهما من حديث
أبي هريرة انه عليه السلام قال له رجل أوصني قال «لا تغضب» فردده عليه قال
«لا تغضب» وروى احمد غير حديث في هذا المعنى وفي بعضها من رواية حميد
عن عبدالرحمن عن رجل من الصحابة ان الرجل قال ففكرت حين قال النبي
ﷺ ما قال فاذا الغضب يجمع الشر كله ، وروى أيضا من حديث ابن
عباس «علموا ويسروا ولا تسروا واذا غضب أحدكم فليسكت » ثلاثا .

وروى عن عبدالله بن عمر أنه سأل النبي ﷺ ماذا يباعدني من غضب الله عز وجل قال «لا تنضب» فنتبه به دليل على دخوله تحت الوسع والإلم به عن الحال، وما كان سببه محرماً أو غير محرر ترتب عليه الأحكام مع وجود النقل إلا المذكور لمعنى يختص به، وظهر من هذا أن هذا السبب أن لم يكن مذموراً فيه وزال عقله كان كزواله يندرج ونحوه على الخلاف فيه عندنا، وإلا كان كسكر مذموراً ونوم ونحوه وقد أتى أبو موسى الأشعري النبي ﷺ يستحمله فوجده غضبان وحالاً لا يحمله وكفر الحديث. والله رجل عن ضالة الأبل فنضب حتى احمرت وجنتاه واحمر وجهه ثم قال «مالك ولها دعها» الحديث وهو في الصحيحين

وكان عليه السلام عند بعض نسائه فأهدى بعضهن إليه طاماً ففترمت يد الخادم فسقطت الصفحة فالتفت بجمع السلام ويقول «غارت أمكم» ثم أتى بصفحة من عند التي هو في بيتها فدفعها إلى التي كسرت صفحتها وأمسك المكسورة في بيت التي كسرتها. رواه البخاري من حديث أنس والدارقطني ففترمت قضية : من كسر شيئاً فهو له وعليه مثله . ولأحمد وأبي داود والنسائي من حديث عائشة رضي الله عنها أخذتني رعدة من شدة الغيرة فكسرت الإناء ثم ندمت فقالت يا رسول الله ما كفارة ما صنعت ؟ فقال «إناء مثل إناء ، وطعام مثل طعام»

وروى أبو داود في باب ترك السلام على أهل الأهل من حديثنا موسى بن اسماعيل حديثنا حماد عن ثابت البناني عن سمية عن عائشة رضي

الله عنها أنه احتل بعير لصفيه بنت حيي وعند زينب فضل ظهر فقال رسول الله ﷺ لزينب «أعطيها بعيرك» فقالت أنا أعطي تلك اليهودية؟ فغضب رسول الله ﷺ فجهرها ذا الحجة والحرم وبمض صفر. سمية تفرد عنها ثابت. ولأنه قول ابن عباس وغيره وقد ظهر من ذلك الجواب عما تقدم مع أنه يحتمل أن الانكار اختصره الراوي وأنه كان قد تقدم من النبي (ص) فاكثى به والحديث الأخير ليس فيه أن النبي (ص) علم بذلك. وظهر أيضا الجواب عما قال البخاري باب إذا لعن المسلم يهوديا عند الغضب ثم روى قصة الانصاري لما سمع اليهودي يقول والذي اصطفى موسى على البشر، فغضب فلعنه وأخبر النبي ﷺ بذلك لأن الغضب مع وجود العقل لا يسامح بسببه في الأفعال هذا إن لم يكن جزاء هذا الفعل اختصره الراوي من هذه القصة للعلم به ووضوحه لكنه خلاف الظاهر ولهذا فهم البخاري خلافا والله سبحانه أعلم

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أنه سأل عمر عن المراتين اللتين نظاهرنا على النبي ﷺ وذكر القصة، ودخول عمر على النبي ﷺ وقوله لو رأيتنا يا رسول الله وكنا معشر قريش نغلب النساء فإنا قدمنا المدينة وجدنا قوما تغلبهم نساؤهم ففطق نساؤنا يتعلمن من نسايتهم فغضبت على امرأتي يوما فإذا هي تراجعني فأنكرت أن تراجعني فقالت ما تنكر أن أراجعك فوالله إن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وتم جرمه لاحدا من اليوم إلى الليل فقالت قد خاب من فعل ذلك منهن وخسر، أفتأمن

لإحداهن أن ينضب الله عز وجل عليها لغضب رسوله صلى الله عليه وسلم
 فإذا هي قد هلكت . فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
 قد دخلت علي حفصة فقلت لا يفرنك أن كانت جارتك أو سم منك
 وأحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم منك فتبسم أخرى فقالت أستاذس يا رسول
 الله قال « نعم » فجاست فرفعت رأسى في البيت فوالله ما رأيت فيه شيئاً يرد
 البصر إلا أهبا ثلاثة فقلت ادع الله يا رسول الله أن يوسع على أمتك فقد
 وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله عز وجل ، فاستوى جالساً ثم قال
 « أو في شك أنت يا ابن الخطاب ؟ أو لك قوم جعلت لهم طيباتهم في الحياة
 الدنيا » فقلت استغفر لي يا رسول الله ، وكان قد أقسم أن لا يدخل عليهن
 شهراً من شدة موجدته عليهن ، حتى عاتبه الله عز وجل على
 موجدته أي غضبه

وقال في المستوعب في موضع آخر ويكره هجر المسلم لأخيه المسلم
 فوق ثلاث إلا أن يكون من أهل الأهواء والبدع والفساق المذمومين
 على ذلك انتهى كلامه والاولى التحريم كما تقدم . وقال عليه السلام « لا يحل
 لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا
 وخيرهما الذي يبدأ بالسلام — وفي رواية — فيصد هذا ويصد هذا »
 متفق عليه من حديث أبي أيوب « يصد » بضم الصاد يعرض أي يولييه عرضه
 يضم العين أي جانبه

وروى أحمد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن يزيد الرشك عن

معاذة عن هشام بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ « لا يحل لمسلم أن يهجر مسلما فوق ثلاث فنهما ناكبان عن الحق ماداما على اصرارهما وأولهما فيئلا يكون سبفه بالقيء » كفاية له فان سلم فلم يقبل ورد عليه سلامه ردت عليه الملائكة ورد عليه الشيطان ، وإن ماتا على اصرارهما لم يدخل الجنة جميعا أبدا ، اسناده جيد

وعن أبي هريرة مرفوعا « لا يحل لمؤمن أن يهجر مؤمنا فوق ثلاث . فان مر به ثلاث فلقية فليسلم عليه فان رد عليه السلام فقد اشتركا في الاجر وإن لم يرد عليه فقد باء بالاثم وخرج المسلم من الهجرة » رواه أبو داود حدثنا أحمد بن سعيد السرخسي أن أبا عامر أخبرهم حدثنا محمد بن هلال حدثني أبي عن أبي هريرة فذكره وقال إذا كانت الهجرة لله عز وجل فليس من هذا في شيء (١) عمر بن عبد العزيز غطى وجهه عن رجل انتهى كلامه . أبو تامر هو المقدى عبد الملك بن عمرو وهلال لم يرو عنه غير ابنه ووثقه ابن حبان وباقيه جيد . ولا يروى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه « فان هجر فوق ثلاث فمات دخل النار »

حدثنا محمد بن المني حدثنا محمد بن خالد حدثنا ابن عثمان حدثنا عبد الله بن المسيب أخبرني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا فذكره وفيه « فاذا لقية سلم عليه ثلاث مرات كل ذلك لا يرد عليه باء بإثمه » حديث حسن

وروي أبو حفص عن أبي هريرة مرفوعاً «السلام يقطع الهجران»
 وذكر النووي رحمه الله أن مذهب مالك والشافعي ومن وافقهما يزول الهجر
 المحرم بالسلام. وقال أحمد وابن القاسم المالكي إن كان يؤذيه لم يقطع السلام
 هجرته. انتهى كلامه وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن السلام يقطع
 الهجران؟ فقال قد يسلم عليه وقد صد عنه ثم قال أبو عبد الله عليه السلام
 يقول «يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا» فإذا كان قد عودده أزيكاه وأن
 يسأله ثم قال إلا أنه ما كان من هجران في شيء يخاف عليه فيه الكفر
 فهو جائز، ثم قال أبو عبد الله: النبي صلى الله عليه وآله قال في قصة كعب بن
 مالك حين خاف عليهم ولم يدر ما يقول فيهم «لا تكلموهم» قيل لأبي
 عبد الله: عمر قال في صبيغ لا تجالسوه، قال المجانسة الآن غير الكلام
 قالت لأبي عبد الله كان لي جار يشرب المسكر أسلم عليه؟ فسكت وقد قال
 لي في بعض هذا الكلام لا أسلم عليه ولا تجالسه

قال القاضي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ظاهر كلام أحمد
 أنه لا يخرج من الهجرة بمجرد السلام بل يعود إلى حاله مع المجور قبل
 الهجرة وذكر رواية الأثرم وقول أحمد في رواية محمد بن حبيب وقد
 سئل عن الرجل لا يكلم الرجل أيمز به السلام من الصرم؟ قال أخوف من
 أجل أنهما يصد أحدهما عن صاحبه وقد كانا متؤانسين يلتقي أحدهما
 صاحبه بالبشر الآن يتخوف منه ثقافاً (قال) وإنما لم يجعله أحمد خارجاً من
 الهجرة بمجرد السلام حتى يعود إلى عادته منه في الاجتماع والتؤانسة لأن

الحجة فلا يزول إلا بسوءه إلى عادة سمعته انتهى كلام القاضي وتقدم قول أحمد في الذي تشبهه ابنه عمه إذا اتبعها سلم عليها أقطع للمصارفة فظاهره أن السلام يقطعها مطلقاً وظاهر قول أصحابنا أن الحجة محرم لا يزول بنير ذلك وأنص عليه الشافعي رواه عنه البيهقي وشروحه على قول من جعل من أصحابنا الكتابة والمراسلة كلاماً أن يزول الحجة المحرم بها. ثم وجدت ابن عقيل ذكره وللشافعي وجهان قال الشيخ محيي الدين النووي وأصحابها يزول فردا أو حشة انتهى كلامه

ونشد بعضهم

لا تلمس من مساوي الناس ما سقروا • فيكشف الله سراً من مساويها
واذا كر عاين ما فهم اذا ذكروا • ولا تب أحداً منهم بما فيك
واستن بالله عن كل فان به • غنى لكل وفق بالله يكتفي
وقل صاحب الخنار من الخفية ولا غيبة لظالم ولا لفاسق ولا اثم
في السعي به ولا غيبة الا لمسلم ولا غيبة لاهل قرية وكذا ذكر القاضي
عياض وغيره في غير المعين وخالف فيه بعضهم ذكره النووي في حديث
أم زرع والاول مأثور عن ابراهيم ولم يذكر أصحابنا هذا والظاهر أنهم
لا يريدون هذا فظاهر كلام بعضهم أن عرف بمد البيت لم يجز والاجاز
فليس هذا بعيد، وذكر في المحيط أن الغيبة حرام إلا في حال وهو أن
يكون رجلاً يضر الناس بالسلام واليد فلا غيبة في ذكره لقوله عليه

السلام « اذكروا الفاجر بما فيه » وذكر الشيخ تقي الدين ان المظهر
للحرمات تجوز غيبته بلا نزاع بين العلماء ، قال وفي حديث آخر « من
ألقى جلاباب الحياة فلا غيبة له » وهذا الخبر من رواية الربيع بن بدر عن
ابن وهب ضعيفان ، وعن أنس مرفوعا

وسئل أيضا عن غيبة تارك الصلاة فقال اذا قبل عنه إنه تارك الصلاة
وكان تاركها فهذا جائز وينبغي أن يشاع ذلك منه ويهجر حتى يصلي . وقال
الشيخ تقي الدين في المستتر ويذكر أمره على وجه النصيحة ، وقال أيضا
يجب أن يكون على وجه النصيح وابتغاء وجه الله تعالى وان تصدق بمرضه
على من اعتابه قبل أن يغتابه فاسقاط للحق قبل وجود سببه وحديث أبي
ضئيم انه كان يتصدق بمرضه اذا أصبح لعل المراد من غيبة وقت مع
انا لانسلم صحته

فصل

في الاستعانة بأهل الأهواء وأهل الكتاب في الدولة

قال أبو علي بن الحسين بن أحمد بن المفضل الباغي دخلت على أحمد بن
حنبل فجاءه رسول الخليفة يسأله عن الاستعانة بأهل الأهواء فقال أحمد
لا يستعان بهم ، قال يستعان باليهود والنصارى ولا يستعان بهم ، قال ان النصارى
واليهود لا يدعون الى أتباعهم وأصحاب الأهواء داعية . عزاه الشيخ تقي
الدين الى مناقب البيهقي وابن الجوزي يعني الامام أحمد وقال قاله بن
الاستعانة بالداعية لما فيه من الضرر على الامة انتهى كلامه وهو كما ذكر

وفي جامع الخلال عن الامام أحمد ان اصحاب بشر المريسي وأهل البدع
والأهواء لا ينبغي ان يستعان بهم في شيء من أمور المسلمين . فان في ذلك
أعظم الضرر على الدين والمسلمين وروى البيهقي في مناقب أحمد عن
محمد بن أحمد بن منصور المروزي انه استأذن على أحمد بن حنبل فاذن
بغائه اربعة رسل المتوكل يسألونه فقالوا الجهمية يستعان بهم على أمور السلطان
قليلها وكثيرها أولى أم اليهود والنصارى فقال أحمد أما الجهمية فلا يستعان بهم
على أمور السلطان قليلها وكثيرها ، وأما اليهود والنصارى فلا بأس أن يستعان
بهم في بعض الأمور التي لا يسلطون فيها على المسلمين حتى لا يكونوا تحت
أيديهم ، قد استعان بهم السلف . قال محمد بن أحمد المروزي يستعان باليهود
والنصارى وهما مشركان ولا يستعان بالجهمي قال يابني يفتقر بهم المسلمون
وأوائلك لا يفتقر بهم المسلمون

فصل

(في حظر حبس أهل البدع لبدعتهم)

قال المروزي سألت أبا عبد الله عن قوم من أهل البدع يتمرضون
ويكفرون قال لا تمرضوا لهم . قلت وأي شيء تكفه من أن يحبسوا
قال لهم والذات وأخوات . قلت فانهم قد حبسوا رجلا وظلموه وقد سألوني
أن أتسكلم في أمره حتى يخرج ، فقال ان كان يحبس منهم احد فلا ، ثم قال
أبو عبد الله هذا جازنا حبس ذلك الرجل فمات في السجن وأظن أنه
قال غير مرة كيف حكى أبو بكر بن خلاد فقلت له قال كنت عند

ابن عيينة قاعداً بجاء الفضيل فقال لا نجاسوه يعني لا ابن عيينة نجس
رجلاً في السجن ما يؤمنك ان يقع السجن عليه ثم فاعرجه فنجب أبو
عبد الله وجعل يستحسنه

فصل

(في إنكار المنكر الخفي والبعيد والماضي)

قال في الرعاية ويحرم التعرض لمنكر فعل خفي على الأشهر أو
مستور أو ماض أو بعيد وقبل يجهل فاعله ومحلّه انتهى كلامه وقال أيضاً
والإنكار فيما فات ومضى إلا في العقائد والآراء . قال القاضي في الماضي
يشترط أن يعلم استمرار الفاعل على فعل المنكر فإن علم من حاله ترك
الاستمرار على الفعل لم يحز إنكار ما وقع على الفعل ، كذا قال فإن كان
مراده أنه ندم واقطع وتاب فصحيح لكن هل يجوز في هذه الحال ويرفعه
إلى ولي الأمر ليقيم الحد؟ ينبغي على سقوطه بالتوبة فإن اعتقد الشاهد
سقوطه لم يرفعه والا رفعه وبين الحال كما قاله في المنع فيمن شهد برهن
أثره ثانياً على دين أخذه الرهن من المرتين وجعله الرهن رهناً بهما
وأما إذا كان مصراً على المحرم لم ينب هذا يجب إنكار الفعل الماضي
وإصراره ، وهل يرفعه إلى ولي الأمر؟ قد تقدم الكلام في وجوب الستر
واستحبابه والتفرقة فيه ، ولهذا تقبل الشهادة عندنا بسبب قديم يوجب
الحد في المشهور من المذهب فهذا إنكار وإقامة شهادة ، وعلى المنع بما
روى عن عمر رضي الله عنه : إنما شهد لضغن ، ولم يمل بأن الشاهد فعل

ما لا يجوز . وقد روى الامام احمد والبخاري ومسلم وغيرهم من حديث
 أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « احتج آدم وموسى
 عليها السلام فقال موسى يا آدم خيبتنا وأخرجتنا من الجنة » وفي لفظ
 « تحاج آدم وموسى فقال له موسى أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجتهم
 من الجنة » وفي لفظ « احتج آدم وموسى عند ربهما عز وجل فقال موسى
 أنت آدم خلقتك الله عز وجل يده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك
 ملائكته وأسكنك في جنته ثم أهبطت الناس بخطيئتك الى الارض ،
 قال آدم : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالتك وبكلامه واعطاك
 الألواح فيها نبيان كل شيء وقربك نجيا ، فبكم وجدت الله عز وجل كتب
 التوراة قبل أن أخلق ؟ قال موسى بأربعين عاما . قال آدم : فهل وجدت
 فيها (وعصى آدم ربه فغوى) ؟ قال نعم ، قال أفتلومني على أن عملت عملا
 كتبه الله عز وجل علي أن أعمله قبل أن أخلق بأربعين سنة ؟ وفي الالفاظ
 كلها قال رسول الله ﷺ « خج آدم موسى » والبخاري في رواية « فحج آدم
 موسى » ثلاثا — والمراد بقوله أتلومني على أمر قدره الله عز وجل علي
 قبل أن يخافني بأربعين سنة ؟ هذه الكتابة في التوراة كتصريح هذه الرواية
 لان علم الله عز وجل وما قدره وأراده قديم . وآدم مرفوع بالاتفاق
 أي غلب فظهر بالحجة

قال في شرح مسلم : ومعنى كلام آدم انك يا موسى تعلم أن هذا كتب
 وقدر علي فلا بد من وقوعه فلا تلومني على ذلك لان اللوم على الذنب شرعي

لا عقلي واذا تاب الله عز وجل على آدم ونفرت له زال عنه اللوم، فمن لامه كان محجوجا بالشرع. فان قيل: فالعاصي منا لو قال هذه المنصية قدرها الله عز وجل علي لم يسقط عنه اللوم والعقوبة بذلك وان كان صادقا فيما قاله (فالجواب) ان هذا العاصي باق في دار التكليف جار عليه أحكام المكلفين من العقوبة واللوم وغيرهما وفي ذلك زجر له ولغيره عن مثل هذا الفعل وهو محتاج الى الزجر ما لم يموت، فأما آدم عليه السلام فميت خارج عن دار التكليف وعن الحاجة الى الزجر ففي القول ازالة له وتنجيل لا فائدة انتهى كلامه وقال الشيخ أبي الدين رحمه الله: رحمة الله على موسى قل لما انا آخر حتنا وتسلت من الجنة؟ فلامه على المصيبة التي حصلت بسبب فعله لا لاجل كونها ذنبا ولهذا احتج عليه آدم عليه السلام بالقدر، وأما كونه لاجل الذنب كما يظنه طوائف من الناس فليس مرادا بالحديث فان آدم عليه السلام كان قد تاب من الذنب والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ولا يجوز لوم التائب باتفاق الناس، وأيضاً فان آدم عليه السلام احتج بالقدر وليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين وسائر أهل الملل وسائر العقلاء.

وقال أيضا في كتاب الفرقان وهذا الحديث قد ضلت به طائفتان طائفة كذبت به لما ظنوا أنه يقتضي رفع القوم والنقاب عن عصي الله عز وجل لاجل القدر، وطائفة شر من هؤلاء جعلوه حجة لاهل الحقيقة الذين شهدوه أو الذين لا يرون أن لهم فعلا. ومن الناس من قال انما يصحبه لانه أبوه أو لانه قد تاب أو لان الذنب كان في شريعة واليوم في

أخرى أولان هذا يكون في الدنيا دون الآخرة ، وكل هذا باطل ولكن
وجه الحديث أن موسى عليه السلام لم يلم أباه الا لأجل المصيبة التي
لحقته من أجل أكله من الشجرة فقال لماذا أخرجتنا وتسلكت من الجنة ،
لم يله فجرد كونه أذنب ذنبا وتاب منه فان موسى يعلم أن التائب من
الذنوب لا يلام ولو كان آدم يعتقد رفع الملام عنه لأجل القدر لم يقل (ربنا
ظلمنا أنفسنا وإن لم تنزلنا وترحمنا لكوننا من الخاسرين) والمؤمن
بأمور عند المصائب أن يصبر ويسلم ، وعند الذنوب أن يستغفر ويتوب ،
قال تعالى (فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك) فأمره بالصبر على
المصائب والاستغفار من المصائب انتهى كلامه وهو وكلام غيره يدل على
أن الذنب الماضي يلام صاحبه ويشكر عليه اذا لم يتب وقد تقدم ذكر
الاجماع الذي في شرح مسلم

ونص الامام أحمد رضي الله عنه في رواية عبد الله والمروزي وإبي
طالب وغيرهم في المطبوع ورواه الخبر وأشبه ذلك يكون منطوق لا تعرض له
ونص في رواية محمد بن أبي حرب أيضا على أنه ينكره وينقده

وقال أبو الحسين : هل يجب انكار المنطوق على روايتين أصحهما شيء
لأننا نختصا المنكر (والثانية) لا يجب كأهل الذمة اذا أظهروا الخبر أنكروا
عليهم واذا ستروه لم يتعرض لهم وكذا في التعقيب أنه يجب في أصح
الروايتين . وفي معتقد ابن عقيل ولا يكشف من الماضي ما لم يظهر وكذا
قال ابن الجوزي من تستر بالمصيبة في داره وأغلق بابها لم يحزن أن يتجسس

عليه إلا أن يظهر ما يعرفه كأصوات المزمار والميدان فمن سمع ذلك أن يدخل ويكسر الملاهي وإن فلتت روائح الخمر فلا يظهر جواز الإنكار وسيأتي كلام ابن عقيل فيه في فصول الآداب

قال ابن الجوزي : قال المفسرون والتجسس البحث عن سبب المسلمين وعوراتهم فلهذا لا يبعث أحدكم عن سبب أخيه ليطلع عليه إذا ستره الله عز وجل . وقيل لأبي مسعود هذا الوليد بن عتبة تظفر لحية خمرآة قال أنا نهيانا عن التجسس فإن يظهر لنا شيء نأخذ به انتهى كلامه

وقال عبد الكريم بن المهيم العاقولي : سمعت أبا عبد الله يسئل عن الرجل يسمع صوت الطبل والمزمار لا يعرف مكانه فقال وما عليك وما غاب عنك فلا تفتش . ونقل يوسف وغيره وما عليك إذا لم تعرف مكانه ؟

وقال محمد بن أبي حرب سألت أبا عبد الله عن الرجل يسمع المنكر في دار بعض جيرانه ؟ قال يأمره فإن لم يقبل يجمع عليه الجيران ويهول عليه . ونقل جعفر فيمن يسمع صوت الفناء في الطريق قال هذا قد ظهر . عليه أن ينهزم (١) ورأى أن ينكر الطبل يعني إذا سمع صوته . قيل له مررتا يقوم قد أشرفوا من عليه لم يغنون فجئنا صاحب الخير أخبرناه فقال لم تكلموا في الموضوع الذي سمعتم ؟ فقبل لا ، قل كان يجنبني أن تكلموا ثم

١ الفناء أباحه بعض العلماء وكرهه بعضهم ولا يوجد نص قطعي ولا ظني . يدل على تحريمه وقد تقدم للمصنف عن شيخ الإسلام تقي الدين أن السابق لم يكونوا يحرمون شيئاً إلا بنص قطعي . وتقدم أيضاً أن المسائل تختلف فيمـ لا إنكار عليها إلا إذا كان الخلاف ضعيفاً فيوقف المخالف فيه بلطف

قال لعل الناس كانوا يعمون وكانوا يشبهون. وهذا معنى ما ذكره الأصحاب في باب الوثنية أنه يلزم القادر المصور والانكار والا لم يحضر وانصرف وقال القاضي في المعتقد : ولا يجب على العالم والعالمي أن يكشف منكراً قد ستر بل محظور عليه كشفه لقول الله تعالى (ولا تجسسوا)
وقال الشيخ تقي الدين ومن كان قادراً على اراقة الحمر وجب عليه اراقتها ولا ضمان عليه ، وأهل الذمة إذا أظهروا الحمر فانهم يعاقبون عليه أيضاً باراتها وشق ظروفها وكسر دقاتها وإن كنا لا نعرض لهم إذا أسروا فذلك بينهم. وهذا ظاهر في انكار المنكر المستور ولم نجد فيه خلافاً ومعناه كلام صاحب النظم قال في الرعاية بعد كلامه السابق : وقيل من علم منكراً قريباً منه في دار ونحوها دخلها وأنكره
وقال صاحب النظم المستتر من فعله بموضع لا يعلم به غالباً - أما البعد - أو نحوه - غير من حضره ويكتفه ، وأما من فعله بموضع يعلم به بجيرانه ولو في داره فإن هذا مانع مجاهر غير مستتر

فصل

ينبغي الانكار على الفعل غير مشروع وإن كثرت فاعلوه
ينبغي أن يعرف أن كثيراً من الأمور يفعل فيها كثير من الناس خلاف الأمر الشرعي ويشتهر ذلك بينهم ويقتدي كثير من الناس بهم في فعلهم. والذي يتعين على العارف مخالفتهم في ذلك قولاً وفعلًا ولا يثبت لهم

عن ذلك وحده وقلة الرفيق ، وقد قال الشيخ محي الدين النواوي ولا يفتقر
 الإنسان بكثرة الرفاق لهذا الذي نبينا عنه ممن لا يراعي هذه الآداب
 وامثال ما قاله السيد الجليل الفضيل بن عياض : لا تستوحش طرق الهدى
 لقلة أهلها ، ولا تستر بكثرة الجهالكين

وقال أبو الوفاء ابن عقيل في الفنون : من صدر اعتقاده عن برهان لم
 يبق عنده ظنون يراعي به أحوال الرجال (فإن مات أو قتل انقلبتم على
 أعقابكم) وكان الصديق رضي الله عنه ممن ثبتت على اختلاف الأحوال
 فلم تنقلب به الأحوال في كل مقام زالت به الأقدام — إلى أن قال —
 وقد يكون الإنسان مسلماً إلى أن يضيق به حبس ، وانما ينبغي على شئت
 الدنيا وصلاح الآخرة فمن طلب به المعالجة أخيراً

فصل

في تمييز الأعمال وانقسام الفعل الواحد بالنوع إلى طاعة وممضية بالنية

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى

﴿ قاعدة نافذة عامة في الأعمال ﴾ وذلك أنها تنقسم دائماً في الظاهر ،

مع افتراقها في الحقيقة والباطن ، حتى تكون سورة الخير وآخر واحدة ،

والخالف ينفرد به الباطن فينضمي ذلك إلى فعل ما هو شر باعتبار الباطن مع ظن

القاعل أو غيره أنه خير ، وإلى ترك ما هو خير مع ظن التارك وغيره أنه

ترك شراً ، إلا من عصمه الله تعالى بالهداية وحسن النية ، وأكثر ما يتلى

الناس بذلك عند الشهوات والشبهات ، وهذا الأصل هو مذهب أهل

السنة وجماعير المسلمين ان الفعل الواحد بالتويع ينقسم الى طاعة ومعصية
وان اختلفوا في الواحد بالشخص هل تجتمع فيه الجبتهان؟ وخالف ابو هاشم
في الواحد بالتويع ايضا ، وافق الناس على أن النوع الواحد من الحيوان
كالآدمي ينقسم الى مطيع وعاص . واختلفوا في الشخص الواحد هل
يجتمع فيه استحقاق الثواب والعقاب والمدح والذم ؟ فذهب أهل السنة
المؤمنون من تخليد أهل الكبائر لجرأ ذلك وأباه المخلد ، أما أذكر لذلك
أمثالا يدفعان لها اللبيب حتى تحقق الوبة في العمل فلها هي العارفة كما قال
النبي ﷺ : « اما الاعمال بالنيات » فان هذه كلمة جامعة : عطفية القدر ،
في الأمثلة الظاهرة في الاعمال : الصلاة والصدقة والجهاد والحكم
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك انصاهر من الراي الذي
يريد العمل في الارض ورياء الناس ، ومن الخلف الذي يريد وجه الله
والدار الآخرة . ومن الأمثلة في التراث أن التورع الذي هو ترك
الحرمات والشبهات من الكذب والظلم وفروع ذلك في الدماء والاموال
والامراض تشبه بليلين والليل والكبر ، فقد يترك الرجل من شهادة
الحق الواجب لإظهارها ما يظن أنه يتركه خوفا من الكذب وإنما تركه جبناً من
الحق ويترك الجهاد وإقامة الحق ودخلنا أنه يتركه خوفا من الظلم وإنما تركه جبناً
ويترك فعل المعروف والاحسان الى الناس ظناً أنه تركه ورعاً من الظلم
إذا كان المحسن اليه يخاف منه الظلم ، وإنما تركه بخلاً إذا لم يكن في نفس
ذلك إمانة على الظلم ، وقد يترك قضاء الحقوق الشرعية : من الإبتداء

بالسلام وعبادة المريض وشهود الجنائز والتواضع في الاخلاق وتحمّل الشهادة وأدائها وغير ذلك ضمانا انه تركه لئلا ينفضي الى مخالطة الظلمة والخونة والكذبة وانما تركه كبرا وترأسا عليهم، كما انه يفعل ذلك ظنا انه فعله لاجل الحقوق الشرعية ومكارم الاخلاق، وانما فعله رغبة اليهم حرصا وطعما أو رهبة منهم. وقول النبي ﷺ «انما الاعمال بالنيات» وانما لكل امرئ ما نوى، ثم قسم الهجرة الواحدة بالتويع الى قسمين من أجل (١) حديث علي وجه الارض

فصل

لا ينبغي ترك العمل المشروع خوف الرياء

ما يقع للانسان انه اذا اراد فعل طاعة يقوم عنده شيء يحمله على تركها خوف وقوعها على وجه الرياء، والذي ينبغي عدم الالتفات الى ذلك، والانسان ان يفعل ما أمره الله عز وجل به ورغبه فيه، ويستعين بالله تعالى ويتوكل عليه في وقوع الفعل منه على الوجه الشرعي. وقد قال الشيخ محي الدين النواوي رحمه الله: لا ينبغي أن يترك الذكر باللسان مع القلب خوفا من أن يظن به الرياء بل يذكر بهما جميعا ويقصد به وجه الله عز وجل، وذكر قول الفضيل بن عياض رحمه الله ان ترك العمل لاجل الناس رياء، والعمل لاجل الناس شرك. قال فلو فتح الانسان عليه باب

(١) هكذا والظاهر حذف (من)

مدر حرفة الناس والاحترار من تطرق طعنهم الباطلة لانه عليه أكثر
أبواب الخير . انتهى كلامه

قال أبو الفرج ابن الجوزي فأما ترك الطاعات خوفا من الرياء فإن
كان للباعث له على الطاعة غير الدين فهذا ينبغي أن يترك لانه ممضية ،
وان كان الباعث على ذلك الدين وكان ذلك لاجل الله عز وجل مخلصا
فلا ينبغي أن يترك العمل لان الباعث الدين ، وكذلك اذا ترك العمل
خوفا من أن يقال مرء فلا ينبغي ذلك لانه من مكاييد الشيطان . قال
ابراهيم النخعي اذا أتاك الشيطان وأنت في صلاة فقال انك مرء فزدها
حلولا ، وأما ما روي عن بعض السلف انه ترك العبادة خوفا من الرياء
فيحمل هذا على انهم أحسوا من نفوسهم بنوع تزين فقطعوا وهو كما قال
ومن هذا قول الاعمش كنت عند ابراهيم النخعي وهو يقرأ في المصحف
فاستأذن رجل فغطى المصحف وقال لا يظن اني اقرأ فيه كل ساعة ، واذا
كان لا يترك العبادة خوف وقوعها على وجه الرياء فأولى أن لا يترك
خوف عجب بطرا بملها ، وقد تقدم شيء في المعجب قبل فصول الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبأن يترك فصول اللباس في الدخول على
السلطان يأمره وينهاه قول داود الطائي أخاف عليه السوط ، قال انه يقوى ،
قال أخاف عليه السيف ، قال انه يقوى ، قال أخاف عليه الداء الدفين المعجب

فصل

في تفاوت الاجر لمن يشق عليه العمل ومن لا يشق

قال الخلال كتب الي يوسف بن عبيد الله الاسكاف : حدثنا
الحسن بن علي بن الحسن انه سأل أبا عبد الله عن الرجل يشرع له وجه بر
فيحمل نفسه على الكراهة ، وآخر يشرع له فيسر بذلك أيها أفضل ؟ قال
ألم تسمع قول النبي ﷺ « من تعلم القرآن وهو كبير يشق عليه ان له اجرين »
وفي الصحيحين عن عائشة مرفوعاً « الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام
البررة ، والذي يقرأ القرآن ويتنعم فيه له اجران » السفارة الرسل لانهم
يسفرون إلى الناس برسالات الله تعالى وقيل الكتبة ، والبررة المطيعون .
والذي يتنعم فيه له اجر بالقراءة وأجر باتباعه ، قال في شرح مسلم : قال القاضي
عياض وغيره من العلماء : والماهر افضل واكثر اجرا فانه مع السفارة وله أجور
كثيرة ولم يذكر هذه المنزلة لغيره وكيف يتحقق به من لم يعتن بكتاب
الله عز وجل وحفظه واتقاه وكثرة تلاوته ودراسته كاعتنائه حتى مهر
فيه فظاهر هذا يناقض ما تقدم عن الامام احمد قل الله عز وجل (ذلك
فضل الله يؤتيه من يشاء) وقد يقال مراد احمد رضي الله عنه اذا اعتنى
بجوده وهو يشق عليه ، ومراد القاضي عياض وغيره اذا حصل منه تقصير .
والله سبحانه أعلم

فصل

في جواز لعن الكفار والفساق والخلاف في الميعن منها كيزيد بن معاوية
ويجوز لعن الكفار عاما، وهل يجوز لعن كافر معين؟ على روايتين.
قال الشيخ تقي الدين ولعن تارك الصلاة على وجه العموم جائز وأما لعنة
الميعن فالأولى تركها لأنه يمكن أن يتوب وقال في موضع آخر قيل
لأحمد بن حنبل أيؤخذ الحديث عن يزيد فقال لا ولا كرامة أو لبس هو
فعل بأهل المدينة ما فعل قويل له أن أقواما يقولون انا نحب يزيد فقال
وهل يحب يزيد من يؤمن بالله واليوم الآخر؟ قيل له أولا تلعنه؟ فقال
متى رأيت أباك يلعن أحدا؟

وقال الشيخ تقي الدين أيضا في موضع آخر في لعن الميعن من الكفار
من أهل القبلة وغيرهم ومن انفساق بالاعتقاد أو بالعمل : لأصحابنا فيها
أقوال (أحدها) أنه لا يجوز بحال وهو قول أبي بكر عبد العزيز (والثاني)
يجوز في الكفار دون الفاسق (والثالث) يجوز مطلقا. قال ابن الجوزي في
لعنة يزيد أجازها العلماء الورعون منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر ذلك عليه
الشيخ عبد المغيث الحارثي وأكثر أصحابنا، سكن منهم من نفي الأمر على أنه
لم يثبت فسقه، وكلام عبد المغيث يقتضي ذلك وفيه نوع انتصار ضعيف
ومنها من نفي الأمر على أن لا يلعن الفاسق الميعن وشنع ابن الجوزي
على من أنكر استجادة ذم المذموم ولعن الملعون كيزيد، قال وقد ذكر
أحمد في حقه يزيد ما يزيد على اللعنة وذكر رواية منها سالت أحمد عن

يزيد فقال هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل قالت فيذكر عنه الحديث ؟
قال لا يذكر عنه الحديث ولا ينبغي لأحد أن يكتب عنه حديثا قلت ومن
كان معه حين فعل ما فعل ؟ فقال أهل الشام . قال الشيخ تقي الدين هذا
أكثر ما يدل على الفسق لأعلى لئنة المعين

وذكر ابن الجوزي ما ذكره القاضي في المتمدن من رواية صالح : ومالي
لا أؤمن من لعنة الله عز وجل في كتابه ؟ ان صححت الرواية قال وقد صنف
القاضي أبو الحسين كتابا في بيان من يستحق اللعن وذكر فيهم يزيد
قال وقد جاء في الحديث لعن من فعل مالا يقارب معشار عشر ما فعل
يزيد وذكر الفعل العام كل من الوامضة وامثاله وذكر رواية أبي طالب
سألت أحمد بن حنبل عن قال لعن الله يزيد بن معاوية فقال لا نسلكم في
هذا ، إلا مساك أحب الي

قال ابن الجوزي هذه الرواية تدل على اشتغال الإنسان بنفسه عن
لعن غيره . والأولى - على جواز اللعنة - كما قلنا في تقديم التسبيح على لعنة
ابليس ، وسلم ابن الجوزي ان ترك اللعن أولى - وقد روى مسلم عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال قيل يا رسول الله ادع الله على المشركين قال
« اني لم أبعث لسانا رائعا أبشت رحمة » قال ابن الجوزي وقد لعن أحمد بن حنبل من
يستحق اللعن فقال في رواية مسند قالت الواقفية المأمونة والممترلة المأمونة
وقال عبيد الله بن أحمد الحنبلي سمعت أحمد بن حنبل يقول : على الجهمية
لعنة الله . وكان الحسن يلعن الحجاج وأحمد يقول الحجاج رجل سوء . قال

الشيخ أبي الدين لس في هذا عن أحمد لعمري لكن قول الحسن نعم
وقال ابن الجوزي قال تعبه لا يجوز ولاية الفضل على الفضل
إلا أن يكون هناك مانع إما خوف قتل أو يكون الفضل غير عالم
بالسياسة لحديث عمر في السيف وسدس أبي بكر في تولية عمر رضي الله
عنه وأجاب من قال كان خارجياً (١) بأن الخارجى من خرج على مستحق
وإنما خرج الحسين رضي الله عنه لدفع الباطل وإقامة الحق

وقال ابن الجوزي نقات من خط ابن عقيل قال : قال رجل كان
الحسين رضي الله عنه خارجياً فبلغ ذلك من ظبي نقات لو عاش إبراهيم
صالح أن يكون نبياً فبأن الحسن والحسين ترلان رتبة إبراهيم عليه السلام
مع كونه ساعداً إليه أو لا يصيب ولد وله أن يكون أمماً بهده ؟ فلما
تسميته خارجياً وأخراجه عن الإمامة لأجل صولته في أمية هذا مالا
يقتضيه عقل ولا دين . قال ابن عقيل ومنى حدثك نفسك وفاء الناس
فلا تصدق ، هذا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله أكثر الناس حقاً على الخلق إلى
أن قال (قل لأسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) فقتلوا أصحابه
وأهلكوا أولاده ، وقال الشيخ تقي الدين فخرجوا ابن الجوزي الخروج
على غير المأذول وفهم ابن عقيل الآية بالتفسير الرجوع ، وفي البخاري

(١) كذا في الأصل ولعل الأصل : من قال كان الحسين خارجياً إذ لم يسبق
في الكلام ما يعلم منه اسم كان ويهمل من الجواب دونه بسم الله إن الاستدلال في الحسين (ع.م)

عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « إن أول جيش يفتروا
 القسطنطينية منقور لهم » وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد في خلافة
 أبيه معاوية ، وكان في الجيش أبو أيوب الأنصاري . قال الشيخ تقي الدين
 والجيش عدد معين لا مطلق ، وشمول المغفرة لا حاد هذا الجيش أقوى
 من شمول اللعنة لكل واحد واحد من الظالمين فإن هذا حصر الجيش
 معينون ويقال إن يزيد إنما غزا القسطنطينية لأجل هذا الحديث

وقال القاضي في المعتمد من حكمنا بكفرهم من المتأولين وغيرهم بخلاف
 لعنهم نص عليه ، وذكر أنه قال في اللغزية على من جاء بهذا لعنة الله عليه
 غضب الله ، وذكر أنه قال عن قوم معينين هلك الله الخبيث وعن قوم : أخزاه
 الله ، وقال في آخر : ملأ الله قبره نارا . قال الشيخ تقي الدين لم أره نقل
 لعنة معينة إلا لعنة نوع أو دعاء على معين بالعذاب أو مهاله لكن قال
 القاضي لم يفرق بين المطلق والمعين وكذلك جندنا أبو البركات ، قال
 القاضي فاما فساق أهل الملة بالأفقال كلنا والسرقة وشرب الخمر وقتل
 النفس ونحو ذلك فهل يجوز لعنهم أم لا ؟ فقد توقف أحمد رمى الله عنه
 عن ذلك في رواية صالح قلت لأبي : الرجل يذكر عنده الخجاج أو غيره
 يلعنه ؟ فقال لا يعجبني (١) لو علم فقال ألا لعنة الله على الظالمين

وقال أبو طالب : ألت أحمد عن من قال يزيد بن معاوية قال لا حكم

(١) أي لا يعجبني لمن شخصه . وقوله : لو علم للخ جهة أخرى أي أود لو علم
 الظالمين فيدخل في العموم فلو حذر كقوله تعالى (ودوا ما عنهم) وأمثالها ليست
 شرطية ويكثر مثلها في كلامه ، وكلام أهل عصره

في هذا قول النبي ﷺ « لعن المؤمن كلعنله » قال فقد توقف عن لعنة الحجاج مع ما نقله ومع قوله الحجاج رجل سوء ، وتوقف عن لعنة يزيد ابن معاوية مع قوله في رواية منها وقد سأله عن يزيد بن معاوية فقال هو الذي قتل بالمدينة ما قبل قتل بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ ونهيا لا ينبغي لأحد أن يكتب حديثه

قال أبو بكر الخلال في كتاب السنة : الذي ذكره أبو عبد الله في التوقف في اللعنة فقيه أحاديث كثيرة (١) لا تخفى على أهل العلم ، ويتبع قول الحسن وابن سيرين فيها إلا ما مان في زمانهما ويقول لعن الله من قتل الحسين بن علي ، لعن الله من قتل عثمان ، لعن الله من قتل عليا ، لعن الله من قتل معاوية بن أبي سفيان ، ونقول لعنة الله على الظالمين إذا ذكر لنا رجل من أهل التفتن على ما نقله أحمد

قال القاضي فقد صرح الخلال باللعنة قال : وقال أبو بكر عبد العزيز فيما وجدته في تعاليق أبي إسحاق : ليس لنا أن نلعن إلا من لعنه رسول الله ﷺ على طريق الأخبار عنه

قال الشيخ تقي الدين المنصوص عن أحمد الذي قرره الخلال اللعن

(١) قوله ففيه الخ دخول الفاء على الظرف هنا غير ظاهر فإن كان الظرف خبرا لقوله (الذي ذكره أبو عبد الله) فالذي هنا ليس فيه معنى الشرط كقولهم : الذي يأتيني فله درهم . وإن كان قوله (في التوقف) هو الخبر وقوله فقيه أحاديث عطف عليه فالناسب أن يعطف بالواو . وقوله : ويتبع قول الحسن الخ الظاهر أن يقال ويتبع فيه والتعقيد في هذا النقل كله يرجح أن المصنف نقله بالمعنى لا بلفظ الخلال

المطلق العام لا المعين كما قلنا في نصوص الرعي سد والوعيد وكما نقول في
الشهادة بالجنة والنار، فلما شهد بأن المؤمنين في الجنة وأن الكافرين في النار
واشهد بالجنة والنار أن شهد له الكتاب والسنة ولا يشهد بذلك لمين إلا
من شهد له النص أو شهد له الاستفاضة على قول، فالشهادة في الخبر كاللعم
في الطلب والخبر والطلب نوعا الكلام ولهذا قل النبي ﷺ إن الطبايين
واللماين لا يكونون شهداء ولا شفاء يوم القيامة، فالشفاعة ضد اللعن
كما أن الشهادة ضد اللعن وكلام الخلال يقتضي أنه لا يامن المعينين من
الكفر فانه ذكر قاتل عمر وكان كافرا، ويتقضي أنه لا يامن المعين من أهل
الاهواء فانه ذكر قاتل علي وكان خارجيا، ثم استدل القاضى بالمنع بما جاء
من ذم اللعن وأن هؤلاء ترجى لهم المنفرة لا تجوز لعنتهم لان اللعن يقتضي
الطرود والابادة بخلاف من حكم بكفره من المتأولين فانهم مبدون من
الرحمة كغيرهم من الكفار، واستدل على جواز ذلك وإطلاقه بالنصوص
التي جاءت في اللعن وجميعها مطلقة كالرائي والمرائي وأكل الربا وموكله
وشامديه وكاتبه

قال الشيخ تقي الدين فصار الأصحاب في الفساق ثلاثة أقوال (أحدها)
المنع عموما وتعيينا إلا برواية النص (والثاني) اجازتها (والثالث) التفريق
وهو المنصوص، لكن المنع من الدين هل هو منع كراهة أو منع تحريم؟
ثم قال في الرد على الرافضي لا يجوز واحتج به عليه السلام من لعنه
الرجل الذي يدعي جهارا وقال هنا ظاهر كلام الكراهة وإطلاقه فسرناه

القاضي فيما بعد لما ذكر قول أحمد لا تعجبني لعنة الحجاج ونحوه ، ولو علم
فقال ألا لعنة الله على الظالمين

قال القاضي فتدكره أحمد لن الحجاج ، قال ويمكن أن يقول توقف
أحمد عن لعنة الحجاج ونظر أنه (أنه) كان من الأمراء فامتنع من ذلك من
وجوه (أحدها) نهى جاء عن لعنة الولاة خصوصا (الثاني) أن لن الأمراء
ربما أفضى إلى المخرج وسفك الدماء والقتل (١) وهذا المعنى ممدوم في غيرهم
قال الشيخ تقي الدين والشين اتخذوا أئمة في الدين من أهل الأهواء
هم أعظم من الأمراء عند أصحابهم وقد غضي ذلك إلى القتل . وذكر
يعني القاضي ما نقله من مخط أبي حفص المكبري أسنده إلى صالح بن أحمد
قلت لا ي : ان قوما يفسون إلي تولى يزيد ، فقال يا بني وهل يتولى يزيد
أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ فقلت ولم لا لعنه ؟ فقال ومتى رأيتني
ألن شيئا ؟ لم لا لعن من لعنه الله عز وجل في كتابه ؟ فقلت وأين لعن
الله يزيد في كتابه ؟ فقرأ (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في
الأرض وتقطعوا أرحامكم * أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى
أبصارهم) فهل يكون في قطع الرحم أعظم من القتل . قال القاضي
وهذه الرواية إن صحت فهي صريحة في معنى لن يزيد (٢) قال الشيخ

(١) هذا إنما يصح في لعنهم في عهد إمارتهم وقد مات الحجاج قبل سؤال أحمد عنه
بسنين كثيرة (٢) لنل هذا وما قبله مأخذ قول العلامة الكيا الهراسي من فقهاء الشافعية
لأنه سئل عن لن يزيد فقال : للشافعي فيه قولان تصریح وتلويح ، ولاحمد فيه قولان
تصریح وتلويح ، ولنا قول واحد تصریح لا تلويح : لعنة الله عليه

تحي الدين الدلالة مبنية على استلزام المطلق للمعين انتهى كلامه .

وقال في مكان آخر : وقد نقل عن احمد لعنة أقرام معينين من دعاة أهل البدع ولهذا فرق من فرق من الاصحاب بين لعنة الفاسق بالفعل وبين دعاة أهل الضلال لما بناء على تكفيرهم ، واما بناء على أن ضررهم أشد ، ومن يجوز لعنة المبتدع المكفر معيناً فإنه يجوز لعنة الكافر المعين بطريق الاولى ، ومن لم يجوز أن يلعن إلا من ثبت لعنه بالنص فإنه لا يجوز لعنة الكافر المعين فمن لم يجوز إلا لعن المخصوص يرى أن لا يجوز ذلك لا على وجه الانتصار ولا على وجه الجهاد وإقامة الحدود كالهجرة والتعزيز والتحذير

وهذا منقضى حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو لاحد أو على أحد قننت بـد الركوع وقال فيه « اللهم العن فلانا وفلاناً لاجل ما من العرب » حتى نزلت (ليس لك من الامر شيء) الآية قال وكذلك من لم يلعن المعين من أهل السنة أو من أهل القبلة أو مطلقاً ، وأما من يجوز لعنة الفاسق المعين على وجه البغض في الله عز وجل والبراءة منه والتعزيز فتد يجوز ذلك على وجه الانتصار أيضاً ، ومن يرجح المنع من لعن المعين فقد يجيب عما فعله النبي ﷺ باحد أجوبة ثلاثة إما بأن ذلك منسوخ كلعن من لعن في القنوت على ما قاله أبو هريرة ، وإما أن ذلك مما دخل في قوله « اللهم انما أنا بشر أعضب كما يغضب البشر ، فأيا ما سلم سببته أو لعنته وليس

كذلك فأجمل ذلك له صلاة وزكاة ورحمة تقر به بها اليك يوم القيامة .
 لكن قد يقال هذا الحديث لا يدل على تحريم اللعنة وإنما يدل على أنه
 يفعلها باجتهاده بالتميزير فجمل هذا الدعاء دفعاً عما عمن ليس لها بأهل ، وإما أن
 يقال لعن من النبي ﷺ ثابت بالنص فقد يكون اطلع على عاقبة الملعون .
 وقد يقال الأصل مشاركته في الفعل ولو كان لا يلحق إلا من علم أنه من
 أهل النار لما قال « إنما أنا بشر أغضب كما يغضب البشر ، فأما مسلم سببته
 أو شتمته أو لعنته فأجمل ذلك له صلاة وزكاة وقرية تقر به بها اليك
 يوم القيامة » فهذا يقتضي أنه كان يخاف أن يكون لعنه بما يحتاج أن يستدرك
 بما يقاربه من الحسنات فإنه معصوم ، والاستدراك بهذا الدعاء يدفع ما يخافه
 من اصابة دعائه لمن لا يستحقه وإن كان باجتهاد ، إذ هو باجتهاده الشرعي
 معصوم لأجل التأسي به

وقد يقال نصوص الفعل تدل على الجواز للأطالم كما يقتضي ذلك
 القياس فإن اللعنة هي البعد عن رحمة الله ومعلوم أنه يجوز أن يدعى عليه
 من المذاب بما يكون مبعداً عن رحمة الله عز وجل في بعض المواضع كما تقدم
 فاللعنة أولى أن تجوز والنبي ﷺ إنما نهى عن لعن من علم أنه يحب
 الله ورسوله ، فمن علم أنه مؤمن في الباطن يحب الله ورسوله لا يلحق لأن
 هذا مرحوم بخلاف من لا يكون كذلك انتهى كلامه

وفي الصحيحين من عائشة رضي الله عنها قالت استأذن رهط من اليهود
 على رسول الله ﷺ فقالوا السام عليكم ، فقالت عائشة رضي الله عنها عليكم

السام والامنة فقال « يا عائشة ان الله تعالى يحب الرفق في الامر » قالت ألم
تسمع ما قالوا قل « قد قلت وعليكم » البخاري في رواية « ان الله رفيق »
وفيها أيضا ان عائشة قالت بل عليكم السام والذام . فقال « يا عائشة
لا تكوني فاحشة » فقلت ما سمعت ما قالوا فقال « اوليس قد رددت
عليهم الذي قالوا » قلت وعليكم » وفي لفظ « يا عائشة فان الله لا يحب
الفحش والنفحش » وأنزل الله عز وجل (واذا جؤك حيوك) الآية
الذام بالذال للذم وتخفيف الميم الذم روي بالدال المهملة ومعناه الذام
والبخاري عن عائشة رضي الله عنها ان يهود اتوا النبي ﷺ فقالوا السلام عليكم
وقالت عائشة عليكم لعنة الله وغضب الله عليكم قال « مهلا يا عائشة عليك
بالرفق وإياك والنفث والنفحش » ولهما أو لمسلم من حديث جابر « أنا أنجأ
عليهم ولا يجابون علينا » قال في شرح مسلم فيه الانتصار من الظالم وفيه
الانتصار لاهل الفضل ممن يؤذيهم انتهى كلامه . والاستدلال بهذا الخبر
في جواز لعنة الممين وعدمه محتمل

والبخاري من حديث عمر رضي الله عنه ان رجلا كان اسمه عبد الله
وكان يلقب حمرا وكان يضحك رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ
قد جلده في الشراب فأتى به يوما فامر به بجلده فقال رجل من القوم :
الاهم الله ما أكثر ما أتى به ؟ فقال النبي ﷺ « لا تلغوه فوالله ما علمت
إلا أنه يحب الله ورسوله » أخرجه البخاري في باب ما يكره من لمن شارب
الخمر وأنه ليس بخارج عن الملة، فهذا ظاهر الدلالة

ومسلم من حديث يزيد بن خالد بن الوليد نازي المرجومة بحبس
 فتضح الدم على وجهه فصبها فسمع النبي ﷺ سبه ليها فقال مهلا يا خبيثة
 فوالله نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له
 قال في النهاية الممن من الله عز وجل العارذ والايصاد ومن الخلق
 السب والدعاء انتهى كلامه ، فظاهره جواز السب لولا التوبة ، وقد روى
 البخاري عن ابي هريرة قال اني النبي ﷺ يسكر ان فامر بضربه فمنا من
 يضربه بيده ومنا من يضربه بثوبه ، ومنا من يضربه بعنقه ، فلما انصرف
 قال رجل من القوم : ماله اخذاه الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « لا تكونوا عون الشيطان على اخيكم » وفي لفظ له قال بعض القوم اخذ الله
 الله قال « لا تقولوا هكذا ولا تعينوا عليه الشيطان » وفي النهاية قاتل الله
 اليهود أي قتلهم ، وقيل لعنهم ، وقيل عاداهم وفي الصحيحين من حديث ابن
 عباس رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه بلفظه عن سمرة انه باع خمرأ فقال
 قتله الله . لكن ذكر في النهاية أنه من الدعاء الذي لا يقصد كقوله تربت يدك
 وفي الصحيحين في قنوته عليه الصلاة والسلام للنازلة « اللهم المن
 لحيان ورعلا وذكوان وعصية » قال في شرح مسلم فيه جواز لعن
 الكفار وطائفة معينة منهم . وفي فنون ابن عثيل حلف رجل بالطلاق
 الثلاث أن الحجاج في النار فآل فقيها فقال انفقيه أمسك زوجتك
 فان الحجاج إن لم يكن مع أفعاله في النار فلا يضرك الزنا

ويجوز لمن من ورد النص بطله ولا اثم عليه في تركه، ويجب انكار
 البدع المنحلة واقالة الحجة على ابطالها سواء قبلها فائلها أو ردعها ذكره في
 الرعاية وقد مر، قال ابن عقيل في الفنون لا يصح اتباع الحر ليريقها
 ويصح اتباع كتب الزندقة ليحرقها ذكره الشيخ تقي الدين في مسودة
 شرح المحرر ولم يزد عليه ثم وجدته في الفنون قال لان في الكتب مائة
 الورق انتهى كلامه وتوجه قول أنه يجوز لأنه استقاذ كشره الاسير،
 وكان ابن عقيل انما حكى ذلك عن غيره فان لفظه: قيل لحنبلي أيجوز
 شراء الحر لاراقتة (١) قال لا قلت فكتب الزندقة للتعزيق قال نعم،
 قيل فما الفرق؟ قال في الكتب مائة الورق

قال حنبلي جيد الفهم هذا باطل بآلة الله فان فيها أخشابا ووترا ولا
 يصح بيعها بما فيها من التأليف الذي أسقط حكم مائة الآلة حتى لو أحرقت
 لم يضمن فملا أسقطت حكم مائة الورق كما أسقطت حكم مائة الخشب؟
 وقال في الرعاية: ويصح أن يشتري كتب الزندقة ونحوها ليتلفها فقط

فصل

في إنكار بعض العلماء مالا يعقلون من كلام كبار العارفين والحكماء
 قال ابن عقيل في الفنون يخطر بقلوب العلماء نوع يقظة فاذا نطقوا
 بها وبحكمها نفرت منها قلوب غيرهم ولو من العلماء ولا أقول الموام،
 ومثله بأشياء منها قول أبي بكر رضي الله عنه: لو كشف الغطاء ما ازدادت

(١) كذا في النسختين ولعل أصله للارافة أو لاراقتها

يقينا. وإن رجلا لو صحا فقال كلمة ظاهرها يوجب عند العوام الكفر فقال
 نست أجد الرقيب والمتيد حشمة ولا هيبة حتى لو استغني عليه جماعة من
 الدهماء لقالوا كافر، فظاهر هذا أنه ليس صدقا بهما وهيون بحفظه الله
 تعالى على خلقه وملائكته، فلو كان من المحققين فكشف عن سر واقعة
 لاستحيا من جهله أو كفره من العلماء فضلا عن العوام، وكشف السر
 عن ذلك أنه قال غلبت علي هيبة ربي وحشمة من يشهدني فسقط من عيني
 حشمة من يشهد علي، وكنت أجد الحشمة لها النفلة عقبها صحو، وموجب
 اليقظة والصحو وزوال النفلة والسهو السمع (أو لم يكف بربك -
 ونحن أقرب إليه منكم) والعقل، فإن من شهد الحق كان كمن شهد الملك
 ومعه أصحاب أخباره فلا يبقى لأصحابه حكم في قلب من شهد الملك والا
 لكان وهنا في معرفته بحكم الملك وسلطانه. فاحذر من الاقدام على الطعن
 على العلماء مع عدم بلوغك إلى مقاماتهم واختلاف أحوالهم حتى أنهم في
 حال كشخص وفي حال آخر كشخص آخر، فإن للعبد عند كشف الحق
 عمرا عن نفسه، والعالم يتلاشى في عينه ولهذا قالت التصوفة للصغار: يسلم
 للمشايخ الكبار حالهم، وكلامهم سم قاتل لهم أولئك إن لا يفهم ما تحت كلامهم،
 والقاتل قد يكون معذورا، والمقتول شهيدا، أما المنكر فانه جار على الظاهر.
 وأما القاتل فقال بحكم حال كشفت له خاصة وحجب عنها السامع، ومن
 هنا «كلموا الناس على قدر عقولهم» فمن علم أن الخلق لا يستوون في المقال
 ولا في الأحوال لا يعتقد القانون ببادرة الواقع فيقع ناقصا.

فصل

الانكار على النساء الاجانب كشف وجوههن

هل يسوغ الانكار على النساء الاجانب إذا كشفن وجوههن في الطريق؟ ينبغي على أن المرأة هل يجب تليها ستر وجهها أو يجب غش البصر عنها أو في المسئلة قولان . قال القاضي عياض في حديث جرير رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ عن نظر الرجل إلى امرأة فقال : إن أصر فبصري رواه مسلم . قال العلماء رحمهم الله تعالى ، وفي هذا حجة على أنه لا يجب على المرأة أن تستر وجهها في طريقها وإنما ذلك سنة مستحبة لها ، ويجب على الرجل غش البصر عنها في جميع الأحوال إلا لفرض صحيح شرعي . ذكره الشيخ محيي الدين النووي ولم يزد عليه ، وقال في المنشي عقيب انكار عمر رضي الله عنه على الأمة التستر وقوله : إنما القناع للحرائر . قال ولو كان نظر ذلك محرماً لما منع من ستره بل أمر به ، وكذلك احتج هو وغيره على الأصحاب وغيرهم بقول النبي ﷺ : إذا كان لاحدا كن مكاتب فملك ما يؤدي فلتحتجب منه .

وقال الشيخ تقي الدين : وكشف النساء وجوههن بحيث يراهن الاجانب غير جائز ، ولما اختار هذا أن يقول حديث جرير لا حجة فيه لانه إنما فيه وقوعه . ولا يلزم منه جوازه ، فلي هذا هل يشرع الانكار؟ ينبغي على الانكار في مسائل الخلاف وقد تقدم الكلام فيه . فاما على قولنا وقول جماعة من الشافعية وغيرهم ان النظر الى الاجنبية جائز من غير شهوة ولا خلوة فلا ينبغي أن يسوغ الانكار

فصل

في الإنكار بداعي الريبة وظن المنكر والتعسس لذلك

نص أحمد رضي الله عنه فيمن رأى أن الميت مسكراً أنه يدعوه يميني لا يفتنه، ترجع عليه الملال (يلكره أن يفتن إذا استراب به) وقطع القاضي في المستند أنه لا يجوز إنكار المنكر إذا ظن وقوعه موحى عن بعضهم أنه يجب، واختار ابن المنذر وغيره من الأئمة أن الميت إذا نبح عليه يعذب إذا لم يوحى بتركه وكان من عادة أهله النوح، وهذا معنى اختيار الشيخ نضر الدين في التلخيص، قال الشيخ محمد الدين في شرح الهداية وهو أصح الأقوال لأنه متى غلب على ظنه فعلهم له ولم يوحى بتركه مع القدرة فقد رضي به فصار كترك النهي على المنكر مع القدرة، فقد جعل ظن وقوع المنكر بمنزلة المنكر الموجود في وجوب الإنكار والمشهور عندنا في هذا الحال أنه لا يعذب (١)

(١) الأصل في هذه المسألة حديث الصحيبين «أن الميت يعذب بكناه أهله عليه» وفيه روايات بعضها باللفظ النباحة والاهلاء في تأويله بضعة أقوال منها ما ذكره المصنف عن ابن المنذر وغيره وهو لا يتجه في الحالة التي ذكروها إلا إذا اعتمد ترك الوصية بذلك مع تذكره عند الموت أو كتابة وصية إن كتبها ومع هذا لا يكون تعذيبه بسبب بكائهم بل تركه منهم عن هذا المنكر بشرطه وهو ضعيف وأقوى منه ما عزمه النووي إلى الجمهور والسمرقندي إلى عامة أهل العلم وهو أنه خاص بمن أوصي أهله بالنوح عليه كما كانوا يفعلون في الجاهلية. وروى البخاري عن عائشة أنه خاص بالكفار. وذهب ابن جرير الطبري إلى أن المراد بالتعذيب فيه أن الميت يشعر بذلك فيتألم في البرزخ بقول أهله لأن الله تعالى يعذبه بفعلهم وهو يقول (ولا نزر ولا نزره وذر أخرى) وقد رجح هذا القول جماعة من المحققين منهم شيخ الإسلام ابن تيمية كما في فتح الباري وتفسير البهجت فيه.

وذكر القاضي أبو بلى في الأحكام السلطانية : إن غلب على الظن
استمرار قوم بالمعصية لأما دلت ، وآثار ظهرت ، فإن كان في انتهاك
حرمة نفوت استدراكها ، مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلاً
خلا برجل ليقطعه أو بامرأة ليزني بها جاز أن يتجسس ويتقدم على البحث
والكشف - هذا في المحتسب - وهكذا لو عرف ذلك قوم من المتطوعة
جاز لهم الإقدام على الكشف والانتكار كالذي كان من شأن المنيرة بن شمعة
وشهوده ولم ينكر عليهم عمر رضي الله عنه هجومهم وإن حذم القذف
عند قصور الشهادة . وإن كان دون ذلك في الزينة لم يجوز التجسس عليه
ولا كشف الاستار عنه . وكذا ذكر المأوردي في الأحكام السلطانية ،
وظاهر كلام أحمد في موضع جواز كتمان سيأتي في تسويته بين الخالين وعملا
بالظن وهو رأي بعض المتأخرين ، ويتوجه أن يقال نص أحمد في هذا
الفصل في ظن وقوع منكر مستور ، ونصه في الفصل بعده في ظن وقوع
منكر ظاهر فينكر الظاهر لا المستور

وقول القاضي في انتهاك حرمة نفوت استدراكها دليل على أن المنكر
المستور إذا زال لا يجوز المجاوزة بدخول الدار والمكان وغير ذلك لحصول
المنصود وهو زوال المنكر ، وقد قال المروذي قرأت على أبي عبد الله بن
الربيع (١) الصوفي قل دخلت على سفيان بالبصرة فقلت يا أبا عبد الله أني أكون

(١) كذا في النسختين وصوابه : قرأت على أبي عبد الله أن أبا الربيع الخ

مع هؤلاء المحتسبة فدخل على هؤلاء (١) وتسلق على الحيطان، فقال: أليس
لهم أبواب؟ قلت بلى، ولكن ندخل عليهم لئلا يعرفوا، فأنكره إنكاراً
شديداً وعاب فئاتاً، فقال رجل من أدخل ذا؟ قلت إنما دخلت إلى
الطبيب لأخبره بدائي، فانتفض سفيان وقال إنما هلكنا أو نحن سقمى
ونسى أطباء (٢) ثم قال لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلا من كن
فيه خصال ثلاث: رفيق بما يأمر، رفيق بما ينهى، عدل بما يأمر، عدل بما ينهى.
عالم بما يأمر، عالم بما ينهى. فإقرار أحمد هذا ولم يخالفه دل على القول
به، فأما أن لم يزل المنكر إلا بذلك فقد تقدم الكلام في إنكار
المنكر المستور. والله أعلم.

وفي الصحيحين أن عتيان بن مالك عمي خبث إلى النبي ﷺ أني
أحب أن تأتيني فنصلي في منزلي فأتخذ مصلي، فخار رسول الله ﷺ وجاء
قومه وتقيب رجل معهم يقال له مالك بن الدخشم، وهو بضم الدال وسكون
الخاء المعجمة وضم الشين المعجمة وبمدها ميم، وقيل بزيادة ياء بعد الخاء
على التصغير. وورد بالالف واللام في أوله ويدونهما وروي في غير الصحيحين
بالنون بدل الميم مكبراً ومصفراً، ويقال أيضاً الدخشن بكسر الدال والشين
وفي الخبر أنه عليه السلام دخل وهو يصلي في منزله وأصحابه يتحدثون
بينهم وأنهم ودوا أنه دعا عليه فهلك وودوا أنه أصابه شيء، فقضى عليه
السلام الصلاة وقال «أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟» فقالوا
(١) في القوت: على الخنثين (٢) في القوت: إنما هلكنا إذ نحن سقمى فسمينا أطباء

أنه يقول ذلك وما هو في قلبه ، قال « أنه لا يشهد أحد أنه لا إله إلا الله وأني
رسول الله فيدخل النار أو تطعمه » وفي البخاري أن رسول الله ﷺ
قال « لا تراءى لآله إلا الله يتغنى بها وجه الله عز وجل » قال ابن
عبد البر لم يحتجوا أنه شهد بدرا وما شهد به من المشاهد ، قال ولا يصح عنه التفات
قال ابن الجوزي لا ينبغي له أن يسترق السمع على دار غيره لیسمع
صوت الأوتار ، ولا يتمرض للنعم ليدرك رائحة الخمر ، ولا يمس ما قد ستر
شوباً يعرف شكل المزمار ، ولا أن يستخير حيرانه ليخبر بما جرى ، بل لو
خبره عدلان ابتداء أن فلاناً يشرب الخمر فله إذا ذاك أن يدخل وينكر انتهى
تأمله . وقد قال زيد بن وهب : أني ابن مسعود فليل له هذا فلان يعني
الوليد تظفر لحيته خمر ، فقال عبد الله إنما قد اتوبنا عن التجسس ولكن
لأن يظهر لنا شيء تأخذ به . رواه أبو داود : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد فذكره ، ولم يقل فيه يعني الوليد .
الأعمش مدلس والمروفي أن المدلس لا يحتج به إذا لم يصرح بالسماع
إلا ما استثنى من البخاري ومسلم حملاً على السماع وبقتدير صحته ، غاية ظن
صحافي واعتماده أن هذا من التجسس على أن قوله أني ابن مسعود قليل
له هذا فلان تظفر لحيته خمر ، يحتمل أن يكون مراده الآن ويحتمل أن
مراده من شأنه وعادته ، ذكره أبو داود في (باب الذي عن التجسس) وروي
فيه بإسناد الصحيح عن سفيان عن ثور عن راشد بن سعد عن معاوية
قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « إنك إن أتيتم عورات الناس أفسدتم

و كذبت أن تقدم فقال أبو الدرداء كلمة سمعها معاوية من رسول الله ﷺ
 نفسه الله عز وجل بها . حدثنا سعيد بن عمر والخصي حدثنا اسماعيل بن
 عياش حدثنا ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن جبير بن نفير وكثير
 ابن مرة وعمر بن الأسود والمقداد بن معدى كرب وأبي امامة عن النبي
 ﷺ قال «ان الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أقدمهم» ضمضم حمصي
 يختلف في توثيقه وروى في باب التمية حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا الاسود
 بن عامر حدثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن سعيد بن عبد الله بن جريح عن
 أبي رزدة الأسدي قال قال رسول الله ﷺ «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل
 الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم فإنه من اتبع عوراتهم
 يتبع الله عز وجل عورته، ومن يتبع الله عز وجل عورته يفضحه في بيته»
 سعيد روى عنه اثنتان ووثقه ابن حبان وقال أبو حاتم مجهول . ورواه أحمد
 من حديثه للترمذي وقال حديث حسن غريب من حديث ابن عمر مضافا فيه
 «لا تؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ولا تظلموا عوراتهم» ثم ذكر معنى ما تقدم
 ولا حد باسناد حسن من حديث ثوبان «لا تؤذوا عباد الله» وساقه بمعنى ما تقدم

فصل

(الانكار على الرجل والمرأة في موقف الريبة كخلوة ونحوها)

فان رأى رجلا مع امرأة فهل يسوغ الانكار؟ ينظر فان كان ثم قريبة
 تنطق بالواقف أو قريبة زمن أو مكان أو غير ذلك ساغ الانكار وإلا فلا
 وعلى هذا كلام أحمد رضي الله عنه والناضى قال محمد بن يحيى الكحال للإمام أحمد

رضي الله عنه: الرجل السوء يرى مع المرأة فقال مسح به وقال أيضا لاني عبد الله
الغلام يركب خلف المرأة اقل ينهي ويقال له الا ان يقول لاني له محرم.
ترجم عليها الخلال (باب الرجل يرى المرأة مع الرجل السوء ويراهما معه
راكبة) وذكر في هذا الباب ان ابا داود قال سمعت ابا عبد الله يقول له امرأة
أرادت أن تسقط عن الدابة يمسكها الرجل قال نعم

قال القاضي: فصل ومن عرف بالتفسيق منع من الخلوة بامرأة اجنبية لما
يحصل فيه من الريبة، وقد قال النبي ﷺ لا يخلون رجل بامرأة فان
الشيطان ثالثهما ثم ذكر رواية محمد بن يحيى الثانية انتهى كلامه.

قال القاضي: في الاحكام الشرعية فيما يتعلق بالختاب وإذا رأى وقوف
رجل مع امرأة في طريق مسالك لم ينظر منهما إشارات الرب لم تعرض لغيرها
بزجر ولا انكار، وإن كان الوقوف في طريق خال غفلوا بئكار ربة فينكرها
ولا يجلس في التأديب عليهما حذرا من أن تكون ذات محرم وليقل أن
كانت ذات محرم فصنما عن موقف الرب من أن كانت أجنبية فاحذر من
خلوة تؤدبك إلى مصيبة الله عز وجل، وليكن زجره بحسب الامارات
وإذا رأى الختائب من هذه الامارات ما ينكرها فأنى ومنع وراى
شواهد الخال ولم يجلس بالانكار قبل الاستخبار، وتقدم كلام القاضي
أنه ينكر على من خالف مذهبه وإن جاز أن يختلف اجتماعه كما ينكر على
من أكل في رمضان أو طعم غيره وإن جاز أن يكون عذره، وتقدم قوله
وقول ان عتيل: من لم يعلم ان الفعل الواقع من أخيه المسلم جائز في الشرع

أم غير جائز فلا يحل له أن يأمر ولا ينهى فهذا يقتضي أنه لا إنكار
إلا مع العلم ، والفتنة قبله يقتضي الإنكار بالإنان إذا انتهى على أصل ومصلحة
النيابة كهذا وإن الكلام المتقدم يقتضي الإنكار بإدارة وقربة تنفيذ الظن
فهذه أقوال والله أعلم

ودكر في شرح مسلم أن في قصة مرسى مع الخضر عليه الصلاة والسلام
الحكم بالظاهر حتى يتبين خلافه لا إنكار مرسى ، فاما مجرد التره والشك
فلا يجوز الاقدام به على الإنكار والاعتصام به على الديار ، وقد صح عنه
عليه السلام أنه نهى المسافر عن قدومه على أهله ليلاً ، وفي صحيح مسلم
وغيره « يتضرعهم - أو يطلب ثرائهم » والشرار صعيدهما وهما من حديث
جابر رضي الله عنه

فصل

(في نشر السنة بالقول والعمل بغير خصومة ولا عنف)

سأل الإمام أحمد رضي الله عنه رجل فقال أكون في المجلس فتذكر
فيه السنة لا يمر فيها غيري أنا فكلم بها فقال أخبر بالسنة ولا تتخاصم عاينها
فما ر عليه القول فقال : سأأرك إلا رجلاً غافلاً ، وقد تقدم كذلك وهذا
المعنى قاله مالك رضي الله عنه فإنه أمر بالاشهار بالسنة قل فإن لم يقبل
منك فامسكت .

وبقي في فصول الكذب ما يتعلق بالمرء والجدال ونحو ذلك . وفي

مسائل صالح بن الإمام أحمد عن أبيه قال وسألته عن رجل يبلى بارض
يفكرون فيها رفع اليدين في الصلاة وينسبون له إلى الرفض إذا فعل ذلك
هل يجوز له ترك الرفع ؟ قال أبي لا يترك ولكن يذاريهم ، وقال أحمد
حدثنا معتمر بن سليمان سمعت أبي يقول ما أغضبت رجلاً قط فسمع منك .
وقال الشافعي رضي الله عنه من وعظ أخاه سرّاً فقد نصحه وزانه ، ومن وعظه
علانية فقد فضحه وشانه . وقال في الغيبة ، وقال أبو الدرداء رضي الله عنه
من وعظ أخاه بالعلانية فقد شابه ، ومن وعظه سرّاً فقد زانه . ولعله عن
أم الدرداء . قال الخليل روي عنها أنها قالت : من وعظ أخاه سرّاً فقد
زانه ، ومن وعظه علانية فقد شانه . وفي الصحيحين تأخير عثمان يوم الجمعة
وجؤا عمر على المنبر فقال أية ساعة هذه ؟ قال في شرح مسلم قال له توبخنا
وانكاراً لتأخيرنا إلى هذا الوقت ، فبقي تفقد الإمام رعيته وأمرهم بصلاح
دينهم ، والانكار على مخالف السنة وإن كان كبير القدر ، وفيه جواز الانكار
على الكبار في مجمع الناس ، وفي قول عثمان شغلت اليوم فلم ألق إلى أهلي
حتى سمعت النداء فلم أزد على أن توضأت فيه الاعتذار إلى ولادة الأمور
وغيرهم . قال الشيخ عبد القادر : فإن فعل ذلك ولم ينفعه أظهر حينئذ ذلك
واستعان عليه بأهل الخير ، وإن لم ينفع فباصحاب السلطان . وتقدم في حفظ
اللسان خبر ابن عباس « كفى بك أن لا تزال مخلصاً »

فصل

في كراهة مداخل السوء

قال أحمد رضي الله عنه أكره المدخل السوء وقال في رواية صالح أكره أن يخرج إلى صيحة بالليل لأنه لا يدري ما يكون فيخرج عليه الضلال (ما يكره أن يخرج إلى صيحة بالليل) وروى الضلال عن عبد الرحمن ابن مهدي قال قال عبد الله بن مهدي بن الخيار أكره مما شاة المريب كراهة أن أعيب الرجل المسلم ، وذكر بن عبد البر في المحرمات أن الخطأب من كتم سره كان الخيار يسده ، ومن عرض نفسه للتهمة فلا يلومن من أساء الظن به ، وقال ابن عقيل في الفنون : قال الحسن من دخل مداخل التهمة لم يكن أجر للنية (١) انتهى كلامه . وهذا والله أعلم أنه لما فعل مالا ينبغي فعله سقط حقه وحرمة ، وهذا كما قلنا تسقط حرمة الداعي إلى ولية بفعله مالا ينبغي ، وحرمة من سلم في موضع ، لا ينبغي وحرمة من صلى في موضع يعرفه الناس فلا يرد من بين يديه ، ونحو ذلك وما في كلامه في النية في لباس الشهرة

فصل

في حق المسلم على المسلم

ومما للمسلم على المسلم أن يستر عورته ، وينقر زنته ، ويرحم عثرته ، ويقل ثثرته ، ويقل مسذرتة ، ويرد غيبته ، ويديم نصيحته ، ويحفظ

خائنه ، ويرعى ذمته ، ويحب دعوته ، ويقبل هديته ، وكافيه صلته ،
 ويشكر نعمته ، ويحسن نصرته ، ويقضي حاجته ، ويشفع مسألته ، ويشمت
 عدوته ، ويرد ضلته ، ويرأيه ، ولا يماديه ، وينصره على ظالمه ، ويكفه
 من ظلمه غيره ، ولا يسلمه ، ولا يخذله ، ويجب له ما يحب لنفسه ، ويكره
 له ما يكره لنفسه ، ذكر ذلك في الرعاية

قال حنبل سمعت أبا عبد الله قل : وليس على المسلم نصيح النبي (١)
 وعليه نصيح المسلم قال النبي ﷺ : والنصح لكل مسلم ومراثة والله أعلم
 أنها فرض على الكفاية ، وقال المروزي سمعت أبا عبد الله يقول : قال رجل
 لمسلم تحب أن تنصح ؟ قال نعم أما من ناصح فتم ، وأما من شامت فلا .
 وذكر ابن عبد البر في هبة الخبائس عن مسعر قال رحم الله من أهدى إلى
 عيوبي في سر يني ولاءه ، ناز النصيحة في الملاءم تقريع . ولاحد ومسلم
 عن عجم الداري مرفوعاً : إن الدين النصيحة ، فهذا إن يارسول الله ؟ قال
 : لله ولي كتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعما بينهم ، وليس في مسلم في أوله
 : إن ، ولا في داود : إن الدين النصيحة ، وكرره ثلاثاً وذكره ، وللنسائي
 : أما الدين النصيحة ، وذكره . فظاهره أن مدار الدين والاسلام على هذا
 الخبر ، وقاله بعضهم ، وذكر جماعة أنه أحد الأحاديث الأربعة التي تجمع
 أمر الاسلام ، وقل الخطابي . معنى الحديث قوام الدين وعماده النصيحة

(١) يعني أنه ليس فرضاً عليه لذاته وهذا لا يمنع أن يكون مطلوباً لما يقرب
 عليه من خير أو دفع شر ، ويختلف حكمه حينئذ بحسب ذلك فيكون واجباً أو مستحباً
 كما أنه يكون محظوراً إذا ترتب عليه شر وضرر

كقوله الخبيخ عرفة ، ولاحد باسناد ضيف عن أبي امامة مرفوعا وقال الله عز وجل : أحب ما أتبدل لي به عبيدي النصيح لي ، وقال جرير يا ميمون رسول الله ﷺ : في السمع والطاعة والنصح لكل مسلم رواه أحمد والبخاري ومسلم وزاد بمذقوله : والطاعة ففقتني «فما استطعت» ورواه النسائي كاحمد وزاد - وعلى فراق الشريك -

قيل النصيحة مأخوذة من نصح الرجل ثوبه اذا خاطه فشيبهوا فعل الناصح فيما يحرمه من صلاح المنصوح له بما يسده من خال الثوب ، وقيل من نصحت العسل اذا صبغته من النعم ، شبهوا تخليص الذول من الغش بتخليص العسل من الخلط .

وظاهر كلام أحمد والاصحاب وجوب النصح للمسلم وان لم يسأله ذلك كما هو ظاهر الاخبار ولمسلم عن معقل بن يسار مرفوعا « ما من أمير بلي أمر المسلمين ثم لا يجتهد لهم وينصح إلا لم يدخل الجنة معهم » فقد يقال ظاهره أن وجوب النصح يتوقف على السؤال ، وقد يقال لا بل خص الأمير بهذا لأنه أخص . لكن روى مسلم عن أبي هريرة مرفوعا « حق المسلم على المسلم ست - وفيه - فإذا استنصحتك فانصَحْ له » وهذا أولى ولأنه ليس باقرار على محرم ولا يلزمه قبول قوله بخلاف انكار المنكر ، وقد روى الحاكم في تاريخه عن ابن المبارك أنه قيل له : التاجر يدخل عليه رجل مغاس وأنا أعرفه ولا يعرفه أسكت أم أخبره ؟ قال : لو أن خناقا صحبتك وأنت لا تعرفه وأنا أعرفه أسكت حتى يفتلك ؟ وعن أنس

مرفوعا «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» متفق عليه .
 وإن ظن أنه لا يقبل نصحه أو حذف أذى منه فيتوجه أن يقال فيه
 ما سبق في الأمر بالمعروف

وروى أبو داود في باب النصيحة: حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن
 حدثنا ابن وهب عن سليمان يعني ابن بلال عن كثير بن زيد عن الوليد
 ابن رباح عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال «المؤمن مرآة المؤمن
 والمؤمن أخو المؤمن يكف عليه ضيعة ويحوطه من ورأته» كثير حسن
 الحديث عند الأكثر ، وفي الصحيحين وغيرهما من حديث النعمان بن
 بشير «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى
 منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» ولمسلم «المسلمون كرجل واحد
 إذا اشتكى عينه اشتكى كله، وإذا اشتكى رأسه اشتكى كله» وفي الصحيحين
 من حديث أبي موسى «المؤمن للمؤمن كالبنيان - وفي لفظ - كالبنيان يشد
 بعضه بعضا» وشبك بين أصابعه وصح عن أبي هريرة مرفوعا «المستشار
 مؤتمن» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والترمذي مثله
 من حديث أم سلمة ولابن ماجه مثله من حديث ابن مسعود وله من
 حديث جابر «إذا استشار أحدكم أخاه فليشر إليه»

وروى مسلم عن ابن مسعود مرفوعا «من دل على خير فله مثل أجر
 فاعله» وذكر أبو بكر عبد العزيز بن جعفر أن أحمد بن حنبل قال لولديه : اكتبوا
 من سلم علينا ممن حج فإذا قدم سلمنا عليه ، قال ابن عقيل هذا محمول منه

على صيانة العلم لا على الكبر . وقال ابن الصيرفي . من أصحابنا في النوادر نقل عنه ولده صالح أنه قل انظروا الى الذين جروا مسلمين علينا فتمضي بسد نسلم عليهم فقال اناضي وذلك أنه جعل مضيه اليهم في مقابلة مضيهم اليه ولم يستعجب أن يبدأهم بالنضي . وقال عبد الله الحناني (١) الرجل يخرج الى مكة لا يجي . يسلم على أمضي أم لم يراه قال لا إلا أن يكون ذا علم أو عاشرها أو انسانا يخاف الله . وقال المروزي قال لي محمد بن مقاتل قل لأبي عبد الله : راق على هذا الخلق واجعلهم في حل فقد وجهت نصرتك (٢) فقلت لأبي عبد الله جعل الله جعل يقول هذا رجل صالح قال المروزي معنى كلام أبي عبد الله أنني لم يستعاني أحد من العلماء غيره .

وفي مسائل هذا الفصل أحاديث مشهورة وروى أبو داود في (باب من رد عن مسلم غيبة) حدثنا علي بن نصر حدثنا عبد الصمد ابن عبد الوارث حدثنا أبي حدثنا الجريري عن أبي عبد الله الجشمي حدثنا جندب قال جاء اعرابي فأنامخ راحلته ثم عقلمها ثم دخل المسجد فصلى خلف رسول الله ﷺ فلما سلم رسول الله ﷺ أنار راحلته فأطلقها ثم ركب ثم نادى اللهم ارحمني ومحمدا ولا تشرك في رحمتنا أحدا . فقال رسول الله ﷺ «أتقولون هو أفضل أم بعيره؟ ألم تسمعوا الى ما قال الجشمي» فردد عنه الجريري

(١) الظاهر أنه سقط من هنا كلمة (له) أي للإمام أحمد بدليل الجواب (٢) يعني مسألة الحنة فقد كان الواجب على كل عالم أن ينصر الامام أحمد ورحمه الله
٤٢ — الآداب الشرعية

وظاهر كلام أصحابنا أن نصر المظلوم واجب وإن كان ظالما في شيء آخر وإن ظلمه في شيء لا يمنع نصره على ظلمه في شيء آخر وهو ظاهر الأدلة. وقال الخلال: باب ما يكره من مساورة الظالم قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل يهود آخر ميراثا له في يده ثم عدا عليه رجل آخر وظلمه في شيء آخر غير هذا الميراث وله قرابة فاستغاثهم على ظلمه فقالوا إنا نخاف أن نؤيئك على ظلمتك هذه ففسنا بفلسنا حتى نرد إلى الخلق ميراثها فإن فُتت أشالك على هذا الذي ظلمك. قال ما أعرف ما تقولون وما هذه عندكم ميراث فقال: لا. ما يجيني أن يمينوه، أخشى أن يجترى، لا، ولكن يدعو حتى ينكسر فيرد على هذه، قول له وهم قرابته وقد هربوا أن هذا قد ظلمه؟ قال لا يمينوه حتى يؤدي إلى تلك لعله أن ينتهي بهذا وقال محمد بن أبي حنيفة سألت أبا عبد الله عن رجل ظلم ظلمه رجل أئمنه عليه؟ قال لا حتى يرجع عن ظلمه، وروى الخلال في كتاب العلم أخبرنا أحمد ابن الحسين بن عبد الوهاب حدثنا أبو بكر بن حماد المصري حدثنا أبو ثابت انخطاب قال لقيني أبو عبد الله فقال من أن يا أبا ثابت؟ مات اشترى دوقا لاني سامان الجوزجاني فقال اشترى لاني سامان دوقا؟ مات وما بأس؟ فقال ما يحل لك قال فمات من أي شيء؟ تقول يا أبا عبد الله؟ قال لا يحل، اشترى دوقا قال جل رداً حديث رسول الله ﷺ؟ وقال ابن عقيل في الأصول ويكره لأهل المروآت والنقضات التمسع إلى إجابة الطعام والتسامح بحضور الولائم غير الشرعية فإنه يورث دناءة واسقاط الهيبة من نفوس الناس، وسلام

أهل النعمة المشهور على النبي ﷺ استلبط منه استحباب تفاؤل أهل الفضل
عن سفة المبطلين إذا لم يترتب عليه مفسدة

وقال أنشأ في رضى الله عنه: الكيس العاقب وهو الفطن المانع، وقال بعضهم
وإني لأعو عن ذنوب كثيرة وفي دهرها قطع الحبيب الواصل
وأعرض عن ذي الذنب حتى كأنني جهات الذي يأتي وأنت بجاهل
ودوي عن عبد الملك بن مروان أنه قال

صديقك حين تستغي كثير ومالك عند فقرك من صديق
وكنيت إذا الصديق أراد غيظي على حنق وأشرقني برقي
فغرت ذنوبه وصفت عنه مثالة أنت أكون بلا صديق

وقال ابن الجوزي وأنشد في هذا المعنى

ومن لم يمتنع عنه عن صديقه وعن بعض ما فيه يمت وهو عاتب
ومن يتبع جاهدا كل عشرة يجدها ولا يدلم له الدهر صاحب
وقال أبو فراس

لم أواخذك بالجفاء لاني واثق منك بالأخاء الصحيح
وجميل السدو غير جميل وقبيح الصديق غير قبيح
وقد قول

لا ترج شيئا خالصا نفسه فالغيث لا يخلو من الغناء

وقال أبو شبيب صالح بن عمران دمار رجل أحمد بن حنبل فقال ترى
من تصدني بعد الإجابة؟ قال لا. فذهب الرجل فأقعد مع أحمد من لم يشته

أحمد أن يقدم فقال أحمد عند ذلك رحم الله ابن سيرين فإنه قال: لا تكرم أخاك بما يشق عليه، ولكن هذا أخي أكرمني بما يشق علي

وقال ابن الجوزي لا تدعو من تشق عليه الإجابة وإذا حضر تأذي الحاضرون بسبب من الأسباب. وقال إن كان الطعام حراما فليمتنع من الإجابة، وكذلك إذا كان منكر (١) وكذلك إذا كان الداعي ظالما أو فاسقا أو مبتدئا أو مفاخرًا بدعوته. وذكر أيضا في موضع آخر أنه إذا كان في الضيافة مبتدع يتكلم بدعته لم يجز الحضور معه إلا لمن يقدم على الرد عليه، وإن لم يتكلم المبتدع جاز الحضور معه مع اظهار الكراهة له والاعراض عنه، وإن كان هناك مضحك بالفحش والكذب لم يجز الحضور ويجب الانكار فان كان مع ذلك مزح لا كذب فيه ولا فحش أبيع ما قبل من ذلك فأما اتخاذه صناعة وعادة فيمتنع منه

وقال أبو داود (باب في طعام المتبارين) حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء أنبأنا أبي حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن الحارث سمعت حكرمة يقول كان ابن عباس يقول إن النبي ﷺ نهى عن طعام المتبارين أن يؤكل. اسناد جيد. قال أبو داود أكثر من رواه عن جرير لا يذكر فيه ابن عباس. (٢) (وهارون النحوي ذكر فيه ابن عباس أيضا، وحماد ابن زيد لم يذكر ابن عباس) وذكر ابن الأثير أن المتبارين هما المتمارضان

(١) أي إذا وجد مشكر فكان هنا تامة (٢) قوله وهارون النحوي الخ هذا ما قط من التجديده هارون هذا تفليي بوصلي وما رأينا أحدا وصفه بالنحوي.

يفعلها ليعجز أحدهما الآخر بصفيته . والله إنما كرهه لما فيه من المبالغة والرياء . فهذا يدل لما ذكره ابن الجوزي في المفاخر بدعوته ، وذكر أبو داود لذلك موافقه ، ثم هل يحرم أكل هذا الطعام أو بكره ؟ يحتل وجهين نظرا إلى ظاهر النهي والمنع

وذكر الشيخ تقي الدين في فتاويه أنه لا ينبغي أن يسلم على من لا يصلي ولا يجيب دعوته ، انتهى كلامه ، وقطع بعض أصحابنا أنه لا تجب إجابة من يجوز هجره . وقطع جماعة منهم بأنه لا تجب إجابته وحكاه في المنعني عن الأصحاب ، وقال أنه لا يأمن اختلاط طعامهم بالحرام والنجاسة على مقتضى هذا التعليل لا تجب إجابة مسلم في ماله شبهة ولا سيما إذا كثرت ، ولا من لا يتحرز من النجاسة والإيسار كثيرا ، وقد سئل أحمد رضي الله عنه عن الرجل يدعى إلى الغتان أو المرمر وعندة المختشون فيدعوه بعد ذلك بيوم أو ساعة وليس عنده أولئك ؟ فقال أرجو أن لا يأثم إن لم يجب ، وإن أجاب فأرجو أن لا يكون آثما

وقال في المنعني بعد ذكره لهذا النص : فأسقط الوجوب لاسقاط الداعي حرمة نفسه باتخاذ المنكر ، ولم يمنع من الإجابة لكون الحبيب لا يرى منكرا ولا يسمعه ، وقال أحمد أيضا إنما تجب الإجابة إذا كان المكتسب طيبا ولم ير منكرا ، وهذا يؤيد ما تقدم من مقتضى كلامه في المنعني ، وقال في المنعني بعد ذكره لهذا النص فلي هذا لا تجب إجابة من طعمه من مكتسب خبيث ، لأن اتخاذ منكر والأكل منه منكر فهو

أولى بالاستماع وإن حضر لم يأكل

وقال صالح لآية ما تقول في رجل شرب الخمر يدعني إلى غذائه وعشائه أحببه وأجاله / قال الأمر ونهاه فإن كان كسبه كسبا طيبا وعسى الله في بعض أمور يدبر لا يخيب (١) وقال المروزي قبل لا يبي عبد الله وأنا شاهد : الرجل يكون في القرية أو الرستاق ومثل عن النبي من العلم فأهدى له الخمار وربما استعان بقرم بعمالوز في أرضه (٢) فقال إن كان يكافيه والا فلا يقبل ، وقال اسحاق بن إبراهيم : مثل أبو عبد الله عن الرجل يهدي إليه الشيء أفترى أن يقبل / فقال قد نهى النبي ﷺ يقبل الهدية ويقيب ، أرى له إن هو قبل أن يشيب

وذكر اسحاق في الآداب من مسائله أن الساقا أهدى لأبي عبد الله مرة شيئا ما يساوي ثلاثة دراهم ، قال فأتاني ديارا فقال اذهب فاشتر بعشرة دراهم سكرار بقسمة دراهم ثمانية نيا واذهب به إليه ففعلت ، فقال اذهب به إليه بالليل . ولا أجد وغيره كلام كثير في قبول الهدية وقد ذكرته وبعض الأعمار فيه في موضع آخر . وقال ابن عبد البر قال لي ابن أبي طالب رضي الله عنه نعم الشيء الحسية العلم الحاجة . وعن أم هانئ رضي الله عنها عن النبي ﷺ نعم النون الهدية على طالب الحاجة

وقال الميمون بن عدي - وهو - وإن كان كذا باعتر وكذا قاله البخاري

(١) كذا في النسخين وهو غير حلي (٢) المراد أنه يهدي إليه لأجل فتراه ويستخدم الناس العمل في أرضه لأجل الهدية لا بأجرة ولا مكافأة

علا قال - كان يقال ما ارتضى تنضيل ولا استنظف السندان، ولا
سالت السفنم، ولا دفت المغارم، ولا توقي الخذور، ولا استعمل المبحرور، مثل
الحديث والبر، وقال ابن عبد البر وفند ورد عن النبي ﷺ انه قال « تجاوزوا
وتزاوروا وتبادروا فان الهدية تميم المودة وتسل السخيمة » قال الشاعر
هـ يا ثماري بعضهم ليس تولد في قلوبهم الوصال
وترى في الشير هوى وودا وتبهم اذا حضروا جمالا

فصل

الحديث لمن أهديت اليه لامن حضر

الحديث لمن أهديت اليه يخص بها من شاء، ولا يصح الخبر انما لمن
حضر، وما يستحب امرنا وعرفنا الهدية أو اتى الثمار والكرع ونحو ذلك
منها لاسم اى الكبر الصالح وقد شاع عند ذلك بالبركة، وانما ينسب بذلك
أو بعضه بعض من يحضره من السمار لانه مع ذلك موعضا عاليا بخلاف
الكبار، وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ كان
يؤتى أول الفريقة هـ اللهم بارك لنا في مدينتنا وفي مدنا وفي صاعنا وفي
نحرنا بركة مع بركة هـ ثم يسأله أسفر من يحضره من الرجال

فصل

في قول الهدية اذا لم تكن على عمل البر

قال أبو الحارث ان أبا عبد الله - مثل عن الرجل يسأله الرجل الحاجة فيسمى
معه فيها فكأنه على ذلك بالماله يهديه ترمي له أن يقبلها قال ان كان شيء

من البر وطلب الثواب كرهت له ذلك ، فهذا النص الخافيه الكراهة
 لمن طاب البر والثواب ، وظاهره يجوز لغيره ، ونظيره قول أصحابنا في
 العلم ان أعطي شيئا بلا شرط جاز ، وانه ظاهر كلام أحمد ، وكرهه بعض
 العلماء لحديث القوسيين ، قال في المغني : يحتمل انه قصد القرية فكرهه له أو
 غير ذلك ، وقال صالح ولدي مولود فأهدى إلي صديق لي شيئا ، فكلمت
 على ذلك أشهراء وأراد الخروج إلى البصرة فقال لي كلم لي أبا عبد الله يكتب
 لي إلى المشايخ بالبصرة فكلمته ، فقال لولا انه أهدى إليك كتبته فكلمت
 أكتب له ، وقال صالح قلت لأبي : رجل أودع رجلا دميعة فسلمها إلى انثى
 أودعه فأهدى إليه شيئا يقبله أم لا ؟ فقال أبي اذا لم انه انما أهدى إليه
 لاداء أمانته فلا يقبل الهدية الا أن يكفى بمثله ، وهذا موافق
 لرواية أبي الحارث السابقة

وقال يعقوب . قال أبو عبد الله لا ينبغي للخاطب اذا خطب لقوم
 أن يقبل لهم هدية . وظاهر هذه الرواية التحريم مطلقا او الكراهة ، واختار
 التحريم الشيخ تقي الدين بن تيمية في كل شفاعة فيها اعانة على فعل واجب
 أو ترك محرم وفي شفاعة عند ولي أمر ليواليه ولاية أو يستخدمه في المقاتلة
 وهو مستحق لذلك أو يعطيه من الموقوف على التمرات أو القراء والفقهاء
 أو غيرهم وهو من أهل الاستحقاق ونحو ذلك ، وقال هذا هو المنقول عن
 السلف والأئمة الكبار وقد رخص بعض الفقهاء المتأخرين في ذلك وجعل
 هذا من باب الجملة يعني من الشافعية قال . وهذا مع مخالفة لأحقة وأقوال

الصحابه والأئمة فهو غلط لأن مثل هذا من المصالح العامة التي القيام بها فرض عين أو كفاية، فيلزم من أخذ الجمل فيه ترك الآحق، والمنفعة ليست للباذل بل للناس، وطلب الولاية منهى عنه فكيف بالعوض؟ فهذا من باب الفساد. انتهى كلامه.

وهذا المعنى الذي احتج به خاص، ويتوجه لاجله قول ثالث وهو معنى كلام ابن الجوزي الآتي، وأما الخبر الذي احتج به فقال أبو داود في سننه (باب الهدية للحاجة) ثم روي عن أبي امامة مرفوعاً من شفع لأخيه شفاعاً فأهدى له هدية فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا، من رواية القاسم بن عبد الرحمن وقد وثقه ابن معين والمعجلي ويعقوب بن شيبة والنسوي والترمذي، وقال أبو حاتم لا بأس به، وقال الجوزجاني كان خيراً فاضلاً وتكلم فيه أحمد وابن حبان، وقال ابن (١) حراش ضعيف جداً، وقال ابن الجوزي ضعيف بمرّة واحدة، ورواه أحمد من رواية ابن أبي عمير وضعفه مشهور، وفي صحته نظر، وكيف يكون هذا باباً عظيماً من أبواب الربا ثم يحمل على شفاعه متعينة لاسمها في ولاية أو على قصد القرية ولهذا رتب الهدية على الشفاعه. ورأيت تعليقاً على خلاف القاضي على النسخة العتيقة لابن تيمية وعليها خط جماعة من أصحابنا منهم الحسن بن أحمد ابن البنّا نسخته سنة سبع وعشرين وأربعمائة رأيت على المجلدة الأخيرة:

(١) في المصرية جراش بالجيم

لا يجوز أخذ العوض في مقابلة الدفع عن المظلوم. ثم ذكر رواية أبي الحارث السابقة وقال فإذا كره ذلك فما لا يجب عليه فعله فأولى أن يكره فيما يجب عليه من دفع المظالم ثم ذكر أن ابن بطنة وصاحبه أبا حفص رويًا خبر أبي امامة ونحو ذلك

وروى ابن عمر عن النبي ﷺ قال - وبإسناده عن زاذان أنه سمع عمر يقول لمسروق بن الأجدع - «يايك والهدية في سبب الشفاعة فإن ذلك من السحت» ثم ذكر رواية يعقوب السابقة ثم قال وذكر ابن حفص في كتاب الهبات (باب كراهة الهدية على تسليم القرآن) قال لا ترم لأبي عبد الله الرجل يعطى عند المفصل ؟ قال لا يعجبني انتهى كلامه

وتسكام أبو مسعود لرجل في حاجة فأهدى له هدية فأمر بإخراجها وقال آخذ أجر شفاعتي في الدنيا رواه صالح عن أبيه عن اسماعيل عن ابن عوف عن محمد عنه

وعن عبد الله بن جعفر في هذه المسئلة أنه ردها وقال أنا أهل بيت لا نأخذ على معروفنا نعمنا. رواه صالح عن أبيه عن علي بن عاصم وقد ضعفه جماعة عن خالد الحذاء وهشام بن حسان عن محمد عنه . وقد كان إبراهيم بن السري بن سهل أبو اسحاق الزجاج - صاحب التصانيف الحسان ومن أهل الفضل والعلم مع حسن الاعتقاد - أدب القاسم بن عبيد الله فلما تولى القاسم الوزارة كان وظيفة أبي اسحاق عنده أنه يمرض عليه القصص ويقضي عنده الاشغال ويشارط على ذلك ويأخذ ما أمكنه وقصته مشهورة

وقال ابو الفرج بن الجوزي في المنتظم بعد أن ترجم أبا اسحاق بهذه الترجمة وذكر قصته قال رأيت كثيراً من أصحاب الحديث والعلم يقرءون هذه الحكاية ويتعجبون مستحسنين لهذا الفعل غافلين عما تحته من القبيح وذلك لأنه يحرم على الولاء إيصال قصص المظلومين وأهل الخوائج فأقامة من يأخذ إلا جعل على هذا القبيح حرام وهذا مما يهيى به الزجاج وهيا عظيما ولا يرتفع لانه إن كان لا يعلم ما في بطن ما قد حكاه عن نفسه فهذا جهل بمعرفة حكم الشرع، وإن كان يعرف حكاياته في غاية القبح فتعوز بالله من قلة الفقه انتهى كلامه . ولنا خلاف مشهور في أخذ الاجرة والجمالة على تحمل الشهادة وإدائها والتفرقة فغاية الشفاعة كذلك

ونص أحمد رضي الله عنه على أنه لو قال اقترض لي مائة ولك عشرة أنه يصح قال أصحابنا لانه جمالة على فعل مباح، وقالوا يجوز للإمام أن يبذل جمالا لمن يدل على ما فيه مصلحة المسلمين، وأن المجبول له يستحق الجعل مسلما كان أو كافرا، وقاسوه على أجرة الدليل

وأما ما يروى عن ابن مسعود وسئل عن السحت فقال إن تشفع لأخيك شفاعة فيهدي لك هدية فتقبلها، فقبل له أرايت إن كان هدية في باطل؟ فقال ذلك كفر (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) فقي صحته نظر والعروف عنه وإنما السحت أن يستعينك على مظلة فيهدي لك فلا تقبل ثم يجاب عنه عما سبق والله سبحانه أعلم

فصل

حل ما جاء عن الاخوان على أحسن الخامل

قال اسحاق بن ابراهيم انه سأل أبا عبد الله عن الحديث الذي جاء
« إذا بلغك شيء عن أخيك فاجمله على أحسنه حتى لا تجد له محملاً » ما يعني به ؟
قال أبو عبد الله يقول تمذره تقول لعله كذا لعله كذا ، وقال المروزي :
قلت لأبي عبد الله ان أبا موسى هارون بن عبد الله قد جاء الى رجل
شتمه لعله يعتذر اليه فلم يخرج اليه وشق الباب في وجهه فغضب وقال
سبحان الله : أما انه قد بنى عليه سينصر عليه ، ثم قال : رجل ثقل قدمه ورجي
اليه يعتذر لا يخرج ؟

وروى ابن ماجه حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع حدثنا سفيان عن
ابن جريح عن ابن مينا عن جودان قال : قال رسول الله ﷺ « من اعتذر
الى أخيه بمذرة لم يقبلها كان عليه مثل خطيئة صاحب مكس » ورواه
أيضا عن محمد بن اسماعيل بن سمرة عن وكيع ، وقال العباس بن عبد الرحمن
ابن مينا ، ورواه أبو داود في المراسل عن سهيل بن صالح عن وكيع وقال
عن ابن جودان : وهو مختلف في صحته ، استاده جيد ولم أر في العباس
ضعفا ، ومراد هذا الخبر والله أعلم ما يعلم كذبه ولهذا ذكر ابن عبد البر
أنه روي عن النبي ﷺ قال « من استدر اليه أخوه المسلم فليقبل عذره
ما لم يعلم كذبه » وقال عمر رضي الله عنه : لا تلم أخاك على أن يكون
العذر في مثله ، وقال الحسن بن علي رضي الله عنهما لو أن رجلا شتمني في

أذني هذه واعتذر الي في أذني الاخرى لقبات عذره. ومن النظم في معناه

قيل لي قد أسأ اليك فلان وقعود الفتى على الضيم عار
قلت قد جاءنا فأحدث عذرا دية الذنب عندنا الاعتذار
وقال الاحنف ان اعتذر اليك معتذر تلقاه بالبشر وقال الشاعر
يلومني الناس فيما لو أخبرهم بالعتذر مني فيه لم يلوموني
وقال آخر

اقبل معاذير من يائيك معتذرا ان بر عندك فيما قال أو جفرا
فقد أطاعك من يرضيك ظاهره وقد أجملت من يعصيك مستترا
وكان يقال من وفق لحسن الاعتذار خرج من الذنب، وكان يقال
اعتذار من يمنع خير من وعد ممطول . والشافعي رضي الله عنه

يالهف نفسي على مال أفرقه على المقلين من أهل المروءات
ان اعتذاري الى من جاء يسألني ما ليس عندي من إحدى المصائب
وقال آخر

هي المقادير فلهي أو فذر ان كنت أخطأت فما أخطأ القدر
وقال آخر

إذا عيروا قالوا مقادير قدرت وما العار إلا ما تجر المقادير
وقال الاحنف اياك وما تستذر منه فانه قلما اعتذرا احد فيسلم من الكذب
وقال أيضا أسرع الناس في الفتنة أقلهم حياء من الفرار قال الشاعر
العبد يذنب والمولى يقومه والعبد يجهل والمولى يعلمه

أني ندمت على ما كان من زلالي وزلة المرء يحورها تندمه
وقد قيل

عجبت لمن يبكي على فقد غيره زمانا ولا يبكي على فقد دما
واعجب من ذا أن يرى عيب غيره عظيما وفي عينيه عن عيبه عمى
وقيل أيضا

عجبت من الدنيا سلامة ظالم وعزة ذي بخل وذل كريم
وأعجب من هذا كريم أصابه قضاء فاضحي تحت حكم لثيم
وذكر ابن عبد البر أن (من) كلام أبي الدرداء : معاتبة الأخ أهوز من فقدته ،
ومن لك بأخيك كله ، فأعط أخاك وهب له ، ولا تطمع فيه كاشعيا فتكون مثله
وقال موسى بن جعفر من لك بأخيك كله ؟ لا تستقص عليه فتبقى
بلا أخ ، وقال عمر رضي الله عنه اعقل الناس أعذرهم لهم قال الأصمعي
قال أعرابي : غائب من ترجو رجوعه ، وقال بعض الحكماء العتاب . الوفاء
وسلاح الأكفاء ، وحاصل الجفاء ، وقال المتأني ظاهر العتاب خير من
مكنون الحقد ، وصرفه الناصح خير من تحية الشانيء . وقال بعض الحكماء
من أكثر حقه قل عتابه . وقال محمد بن داود من لم يماثل على الزلة ، فليس
بمحافظة للخلة . وقال اسماء بن خارجة : الأكار من العتاب داعية إلى الملل .
وسبق قريبا قول الشافعي السكيس الماقل ، هو الفطن المتأمل . وقال
عبيد الله بن عبد الله بن طاهر

اعاتب من يحلو بقلبي عتابه
وليس عتاب المرء للمرء نافعا
وأترك من لا أشتغي أن أعاتبه (١)
إذا لم يكن للمرء لب يعاتبه
وقال نصر بن أحمد

إن كان لفضلي كريها فاصبرا فلي
لولا العوارض ما طاب الشباب كذا
سكره العلاج يصح الله أبدانا
لولا قصارتنا للشوب ما لانا
إني أعاتب اخواني وهم ثقتي
هي الذنوب إذا ما كشفت درست
طورا وقد يصقل السيف أحيانا (٢)
من القلوب والا صرن أضفانا
وقال آخر

خذ من صديقك ما صفا
إن الكثير عتابه الا
لك لا تكن جم المماتب
خوان ليس لهم بصاحب
وقال آخر

إن الظنين من الإخوان يبرمه
وذو الصفاء إذا مسته معذرة
طول العتاب وتغنيه المعاذير
كانت له عظة فيها وتذكير
وقال آخر

ولست معاتبها خلا لأني
وقال آخر

ولو أنني أوقف لي صديقا
على ذنب بقيت بلا صديق

(١) لعله قال : لا أعاتبه بالرفع حتى لا يخالف اعراب قافية البيت الثاني
(٢) البيت كما نرى مختلف الوزن لتحريف السامع له

وقال آخر

اني ليهجرني الصديق تحببا فأريه أنت لهجره أسبابا
وأخاف ان عاتبته أغربت فأرى له ترك العتاب عتابا

وعن عبد الله بن عمرو مرفوعا «ارحموا ترحموا، واغفروا يغفر لكم»
وبل لأقاع القول، وبل للمصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يملكون»
رواه أحمد وغيره أقاع القول هم الذين يسمعون القول ولا يعونه ولا يفهمونه
وفي الصحيحين وغيرهما من حديث جرير من «لا يرحم الناس لا يرحمه
الله» وهو لا أحد من حديث أبي سعيد. وروى أحمد. حدثنا اسمعيل بن إبراهيم
أنبأنا زياد بن خرقان ثنا معاوية بن قرة عن أبيه أن رجلا قال يا رسول الله
اني لا ذنب الشاة وأنا أرحمها أو قال اني أرحم الشاة ان أذبحها قال «والشاة
ان رحمها رحمتك الله» اسناد جيد ولأحمد واني داود والترمذي وحسنه
من حديث أبي هريرة «لا تنزع الرحمة الا من شقي» والترمذي وحسنه
من حديث أبي سعيد واسناده ضعيف «لا حلیم الا ذو عثرة» ولا حكيم
الا ذو نجربة» وله وقال حسن غريب عن حذيفة وابن مسعود مرفوعا
«لا تكونوا إمّة تقولون ان احسن الناس احسنا، وان ظلموا وظلمنا، ولنكن
وطنوا أنفسكم ان احسن الناس ان تحسنوا، وان اساؤا فلا تظلموا» الامّة
بكسر الهمزة وتشديد الميم الذي لا يثبت مع احد ولا على رأي لضعف
رأيه، والهاء فيه للمبالغة ويقال فيه اعم أيضا ولا يقال للمرأة امّة وهمزته
اصلية لانه لا يكون اقل وصفاء قال في النهاية هو الذي يقول لكل أحد أنا

معه. قال ومنه حديث ابن مسعود «لا يكون أحدكم إمامة، قيل وما الإمامة؟
قال الذي يقول وأنا مع الناس» وقال الجوهري قال أبو بكر السراج هو
فيل لأنه لا يكون أفعل وصفا. وقول من قال: امرأة إمامة، غلط لا يقال
للنساء ذلك، وقد حكى ذلك عن أبي عبيد وفي الخبر الصحيح عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان النبي ﷺ إذا أئمه عن الرجل الشيء لم يقل
ما بال فلان يقول؟ ولكن يقول «ما بال أقوام يقولون كذا وكذا» وروى
أبو داود والترمذي وغيرهما من رواية سلم الملوى وهو ضعيف عن انس
أن رجلا دخل على النبي ﷺ وعليه أثر صفرة وكان رسول الله ﷺ قلما
يواجه رجلا بشيء يكرهه، فلما خرج قال «لو أمرتم هذا أن يغسل
ذراعيه» ورووا أيضا من رواية بشر بن رافع وهو ضعيف عن أبي هريرة
مرفوعا «المؤمن غر كرم، والقاهر خب لثيم» قال الترمذي غريب
لأنعرفه إلا من هذا الوجه ورواه أبو داود من هذا الوجه ورواه
أبو داود من رواية حجاج بن قريصة عن رجل عن أبي سلمة وعن
أبي هريرة مرفوعا «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» رواه أحمد
والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم وروى بضم العين وكسرها فالضم
على وجه الخبر معناه أن المؤمن هو السكيس الحازم الذي لا يؤتى من
جهة الغفلة فيخضع مرة بعد أخرى ولا يظن. والمراد في أمر الدين، وأما
الكسر فبلى وجه النهي يقول لا يخدع المؤمن ولا يقرب من ناحية

الفلة فيقع في مكروه أو شر وهو لا يشعر، وليكن فطنا حذرا. وهذا التأويل يصلح أن يكون لأمر الدين والدنيا ذكره الخطابي وقال الميموني إن أبا عبد الله ذكر إبليس وقال إنما أمر بالسجود فاستكبر وكان من الكافرين فالاستكبار كفر

ومن حارثة بن وهب مرفوعا: «لا أخبركم بأهل الجنة؟ كل ضعيف متصنف، لا أخبركم بأهل النار؟ كل غثل جواظ مستكبر» أسنده صحيح رواه ابن ماجه والترمذي وصححه، وعنه مرفوعا: «لا يدخل الجنة الجواظ ولا الجمظري» أسنده صحيح ورواه أبو داود. والمثلة عمود حديد يهدم بها الجيطان ومنه اشتق العتل وهو الشديد الجافي والفظ الغليظ من الناس. والجواظ الجوع المنوع وقيل الكثير اللحم الختال في مشيته، وقيل القصير البطين، وفي سنن أبي داود هو الغليظ الفظ والجمظري الفظ الغليظ المستكبر، وقيل الذي يتنفج بما ليس عنده وفي خبر آخر في أهل النار «الجمظلة» وهو العظيم في نفسه، وقيل السيء الخلق الذي يتسخط عند الطعام

فصل

في احترام الجليس وأكرام الصديق والمكافأة على المعروف وذكر ابن عبد البر في كتاب بهجة المجالس عن ابن عباس قال أعز الناس علي جاليسي الذي يتخطى الناس إلي، أما والله إن الذباب يقع عليه فيشق علي. وسئل ابن عباس من أكرم الناس إليك؟ قال جاليسي حتى يفارقني. وروى

الطبراني باسناده في مكارم الاخلاق عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ثلاثة لا
أقدر على مكافأتهم ، ورابع لا يكافئه عني الا الله تعالى ، فأما الذين لا أقدر على
مكافأتهم فرجل اوسع لي في مجلسه ، ورجل سقاني على ظمأ ، ورجل اغبرت
قدماء في الاختلاف إلي باي ، وأما الرابع الذي لا يكافئه عني الا الله عز
وجل فرجل عرضت له حاجة فظال مساهرا متفكرا بمن ينزل حاجته
وأصبح فرآني موصفا لحاجته ، فهذا لا يكافئه عني الا الله عز وجل ، وإني
لأستحي من الرجل أن يطأ بساطي ثلاثا لا يرى عليه أثر من أرى

فصل

اجابة الدعوة وهل يمنع وجوبها الاستار ذات التصاوير؟

قال المروذي قلت لأبي عبد الله فالرجل يدعى فيرى سترا عليه
تصاوير؟ قال لا تنظر ، اليه قلت قد نظرت اليه كيف أصنع؟ أهتك؟ قال
تخرق شيء الناس؟ ولكن ان أمكنك خلفه خلمته . وروى المروذي باسناده
عن يوسف بن اسباط قال قلت لسفيان من أجيب ومن لا أجيب؟ قال
لا تدخل على رجل اذا دخلت عليه أفعد عليك . قد كان يكره الدخول
على أهل البسطة - يعني الأغنياء



فصل

في الهدية للذي القربى في الوليمة

قال المروزي إن أبا عبد الله قال له رجل أليس قد روي « تهادوا تحابوا » قال نعم . وقال سليمان انقصور : قلت لأحمد بن حنبل رضي الله عنه أي شيء تقول في رجل ليس عنده شيء وله قرابة لهم وليلة ترى أن يستقرض ويهدي لهم ؟ قال نعم

فصل

١٠. أصح من الأحاديث في انقضاء النار باصطناع المعروف والصدقة ولو بشق تمره . قد ذكرت ما صح عنه عليه السلام « اتقوا النار ولو بشق تمره فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة » وقوله عليه السلام « ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق - وقوله عليه السلام - لكل معروف صدقة » قال ابن عباس ما رأيت رجلا أدليته معروفًا إلا أضاء ما بينه وبينه ، ولا رأيت رجلا فرط إليه مني شيء إلا أظلم ما بيني وبينه . وقال ابن عباس أيضا : المعروف أميز زرع ، وأفضل كنز ، ولا يتم إلا بثلاث خصال : بتعجيله وتصغيره وستره ، فإذا عجل فقد هنأ ، وإذا صغر فقد عظم ، وإذا ستر فقد تم

وقال زيد بن علي بن حسين مائيه أفضل من المعروف إلا ثوابه ، وليس كل من يرغب فيه يقدر عليه ، ولا كل من قدر عليه يؤذن له فيه ، فإذا اجتمعت الرقية والقدره والأذن تمت السعادة للطالب والمطلوب منه .

وقال الشاعر وهو زهير

ومن يجعل المعروف من دون عرضه يقية ، ومن لا يتقي الشتم يشتم
وقال بعضهم لا يزهدنك في المعروف كفر من كفره فانه يشكره عليه
من لا تصنعه اليه. وكان يقال في كل شيء سرف الا في المعروف. وكان يقال
لا يزهدنك في اصطناع المعروف دما من تسديه اليه، ولا من ينو بصرك
عنه، فان حاجتك في شكره ووفائه لا في منظره. وكان يقال اصنع المعروف
الى كل احد فان كان من أهله فقد وضعت في موضعه ، وان لم يكن من أهله
كنت أنت من أهله، قال الشاعر

ولم أر كالمعروف أما مذاقه فلو وأما وجهه فجميل

كان يقال من أسلف المعروف كان ربحه الحمد ، وقال عمرو بن العاص
رضي الله عنه في كل شيء سرف إلا في اتيان مكرمة أو اصطناع معروف
أو اظهار مروءة ، وقد قيل أيضا كان يقال كما يتوخى للوديمة أهل الامانة
والشفقة كذلك ينبغي أن يتوخى بالمعروف أهل الوفاء والشكر ، وكان يقال
اعطاء الفاجر يقويه على جوره ، ومسئلة اللئيم إهانة للمرض ، وتعليم الجاهل
زيادة في الجهل ، والصيغة عند الكفور اضاءة للنعمة ، فاذا هممت بشيء
من هذا فارتد الموضع قبل الاقدام عليه أو على الفعل

وذكر ابن عبد البر عن رسول الله ﷺ أن الصنعة لا تكون إلا
في ذي حسب أو دين كما أن الرياضة لا تكون إلا في نجيب
وذكر ابن عبد البر في مكان آخر خمسة أشياء أضيع شيء في الدنيا:

سراج يوقد في الشمس ، ومطر وابل في أرض سبخة ، وامرأة حسنة
تزف الى عيني ، وطعام يستجد ثم يقدم إلى سكران أو شبعان ، ومعروف
قصته عند من لا يشكره . وفي التوراة مكتوب افضل الى امرئ السوء
يجزيك شرا ، وكان يقال صاحب المعروف لا يقع فاذا وقع أصاب متكئا
وكتب ارسطوطاليس الى الاسكندر: املك الرعية بالاحسان اليها
تظفر بالحب منها ، وطلبك ذلك منها باحسانك ، أدوم بقاء منه باعتدافك ،
واعلم أنك انما تملك الابدان فتخطاها الى القلوب بالمعروف ، واعلم أن
الرعية اذا قدرت على أن تقول قدرت على أن تفعل ، فاجتهد أن لا تقول ،
تسلم من أن تفعل

وقال معاوية رضي الله عنه ليزيد ابنه: يا بني اتخذ المعروف من لا تند
ذوي الاحساب تستمل به مودتهم وتعظم في أعينهم ، وإياك والمنع فانه ضد
المعروف فانه يقال حصاده من يزرع المعروف في الدنيا اغتياط في الآخرة . ثم
اعرابي رجلا فقال كان سمين المال مهزول المعروف . وقال الزهري أو الزبير
من زرع معروفًا حصده خيرا ، ومن زرع شرا حصده ندامة . قال الشاعر :
من يزرع الخير يحصد ما يسره وزارع الشر منكوس على الراس
وقال ابن المبارك :

يد المعروف فتم حيث كانت تحمها شكور أو كفور
فقي شكر الشكور لها جزاء وعند الله ما كفر الكفور
وقال الاصمعي سمعت اعرابيا يقول أسرع الذنوب عقوبة كفر

المعروف. ولا بن دريد وقيل انه أنشدها

وما هذه الأيام إلا معارة فما استطعت من معروفها فتزود
فانك لاتمدى بأية بلدة تموت ولا ما يحدث الله في غد
وقال نزار جهم خير أيام المرء ما أغاث فيه المضطر ، وارتمن فيه الشكر ،
واستقر فيه الحر

جهم كسرى مرارته وتعبون أصحابه فقال لهم على أي شيء أنتم أشد
ندامة ؟ فقالوا على وضع المعروف في غير أهله ، وطلب الشكر ممن
لا شكر له . قال الشاعر

وزهدني في كل خير صنعتي إلى الناس ما جريت من قلة الشكر
وقال

ومن يحمل المعروف مع غير أهله يلاقي الذي لا يلقى مجير ام عامر
وقال المهلب عجبت لمن يشتري الممالك بماله ولا يشتري الاحرار
بمعروفه ، وقال ليس الاحرار ثمن الا الاكرام فأكرم حرا تملكه .
وقال المتنبى

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وان أنت أكرمت اللئيم تمردا
وقال عبد مناف . دواء من لا يصلحه الا كرام الهوان . قال الشاعر
من لم يؤدبه الجلب ساقى عقوبته صلاحه

وقال بن عقيل في الفنون فعمل الخير مع الاشهرار تقوية لهم على
الأخيار ، كما لا ينبغي أن يحرم الخير أهله ، لا ينبغي أن يحرم الخير حقه ،

فإن وضع الخير في غير محله ظلم للخير كما قيل : لا تمنعوا الحسنة أهلها
فتظلموهم ، ولا تضعوها في غير أهلها فتظلموها ، كذلك البر والآنعام مفسد
لقوم حسب ما يفسد الحرمان قوما قال فهو كالنار كلما أطيب لها ما كالا
سقطت فأفسدت قال فرقد قال المتاني

ووضع الندي في موضع السيف بالعلماء مضر كوضع السيف في موضع الندي
فألياسة الكلية افتقاد محال الآنعام قبل الآنعام ، وقال علي رضي
الله عنه : كن من خمسة على حذر : من لئيم إذا أكرمه ، وكريم إذا أهنته ،
وعاقل إذا أخرجته ، وأحمق إذا ما زجته ، وناجر إذا ما زحته . انتهى كلامه
وبأني في آخر كراسة في الكتاب ما يتعلق بهذا

فصل

شكر الناس شكر الله ومن لم يشكر الناس لا يشكر الله

عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً لا يشكر الله من لا يشكر
الناس « استناد صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي قال في النهاية معناه
إن الله تعالى لا يقبل شكراً لعبده على إحسانه إليه إذا كان العبد لا يشكر
إحسان الناس ويكفر أمرهم ، لا اتصال أحد الأمرين بالآخر ، وقيل معناه أن
من كان عادته وطبعه كفر أن نعمة الناس وترك شكره لم يكن من عادته
كفر نعمة الله عز وجل وترك الشكر له ، وقيل معناه إن من لا يشكر الناس
كان كمن لا يشكر الله عز وجل وإن شكره ، كما تقول لا يحبني من لا

يحبك أي ال محبتك مقرونة بمحبة من أحبني بحبك، ومن لا يحبك
فكأنه لم يحبني. وهذه الأقوال مبينة على رفع اسم الله عز وجل ونصبه،
وروى أحمد من حديث الأشعث بن قيس مرفوعا مثل حديث أبي هريرة
ورواه أيضا بنظر آخر «ان اشكر الناس لله تعالى اشكرهم للناس» وعن
عائشة رضي الله عنها مرفوعا «من أتى اليه معروف فليكن به فان لم
يستطع فليذكره» فن ذكره فقد شكره رواه أحمد وفي حديث آخر الامر
بالسكائة «فان لم يستطع فليدع له» رواه أبو داود وغيره أظنه من حديث
ابن عمر، وعن أسامة مرفوعا «من صنع اليه معروف فقال له الله جزاك
الله خيرا فقد أبغ في الشاء» رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب قال
وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله

وقال أبو داود حدثنا عبد الله بن الجراح حدثنا جابر عن الأعمش
عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «من أبى بلاء
فذكره فقد شكره وان كتبه فقد كفره» ورواه أيضا بمناه من طريق
آخر وهو حديث حسن وهو لترمذي وقال غريب ولفظه «من أعطي
عطاه فجزه ان وجد وان لم يجد فليش به فان من أتى «فقد شكره ومن
كتبه فقد كفره» ومن تحلى بما لم يعط كن كلابس ثوبي زور» أي ذي زور
وهو الذي يزور على الناس يتزيا بزي أهل الزهد رياء أو يظهر ان عليه
توبين ولا يس عليه الا ثوب واحد

وعن النعمان مرفوعاً من لم يشكر انقليل لم يشكر الكثير ، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل ، والتحدث بنعمة الله عز وجل شكر وتركها كفر ، والجماعة رحمة ، والفرقة عذاب » رواه أحمد وصححه ابن الجوزي بعد ذكره الجراح بن مایح والد وكيع وأكثرهم قواه فهو حديث حسن . وعن أبي سعيد مرفوعاً من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل » رواه أحمد وأبو الترمذی وحسنه

وعن أنس قال : إن المهاجرين قاتلوا يارسول الله ذهبت الانصار بالاجر كله ، قال « لا مادعونهم الله عز وجل لهم وأنتم عليهم » رواه أبو داود والترمذی . قال مشي بن جامع إنه سمع أبا عبد الله أحمد بن حنبل يذكر عن وهب بن منبه ترك المكافاة من التصدق وكذا قال يروهب من السلف . قال أحمد في رواية حنبل في رجل له على رجل معروف وأیادی ما أحسن أن يخبر بفعاله به يشكره الناس ويدعون له . قال النبي ﷺ « من لا يشكر الناس لا يشكر الله عز وجل » والله تبارك وتعالى يحب أن يشكر ويحمد ، والنبي ﷺ أحب الشكر

وفي الصحيحين أنه عليه السلام قال « يامعشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار فإني رأيتكن أكثر أهل النار » فقالت امرأة من جنزة وما لنا أكثر أهل النار ؟ قال « تكفرن باللهن وتكفرن بالشر » جنزة بنت ملحان وسكون الزاي أي ذات عقل ورأي ، والجنزلة العقل والنور فقد توعده عليه السلام على كفران الشرير — وهو في الاصل المعاصر وإنما هذا

الزوج ، توعده على كفران المشير والاحسان بانثار فضل على أنه كبيرة على
نص أحمد رحمه الله ، بخلاف الامن فإنه قال « تكثرن اللسن » والصغيرة نصير
كبيرة بالكثرة . ولا أحمد رضي الله عنه من حديث أبي هريرة « ما أنعم الله
عن وجل على عبد نعمة إلا وهو يحب أن يرى أثرها عليه » وله أيضاً بسناد
ضعيف من حديث معاذ بن أنس « إن لله تعالى عبداً لا يكلمهم يوم القيامة
ولا يزكهم ولا ينظر إليهم — قيل من أولئك ؟ قال — متبر من والديه
راغب عنها متبر من ولده ، ورجل أنعم عليه قوم فكفر فسمتهم وتبرأ منهم »
وقد روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال لي رسول الله ﷺ
« أنشدني شعر ابن الربيع اليهودي حيث قال إن الكرم » أنشدت :

إن الكرم إذا أراد وصالاً لم ياف حيلة ولا مهارت
أرضى أماته وأحفظ نبيه جهدي فيأتي بمده ذلك ما أتى
أجزيه أو أثني عليه فإن من أثني عليك بما فعلت فقد جزى

قال ابن عبد البر هذا الشعر ما يصح فيه إلا ما روي عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها لامرئ اليهودي وهو العريض
ابن السمائل بن ناديا اليهودي من ولد الكهن بن هارون شاعر ابن شاعر
وأما أهل الاخبار فاختلفوا في قائله فقيل لورقة بن نوفل وقيل لزهير
ابن خباب الكلبي ، وقيل لعامر بن الجثنون ، وقيل لزيد بن عمرو بن
نقيل ، ومنهم من قال إنه الزيد بن عمرو ، ولورقة بن نوفل اليتيم ولم

أذكرهما أنا هنا . قال ابن عبد البر وللصحيح فيها وفي الآيات غيرها
أنهما للمعري رضي الله عنه أعلم

وقال ابن أبي ليلى أنشدني الحسين بن عبد الرحمن

لو كنت أعرف فوق الشكر منزلة أعلى من الشكر عند الله في الثمن
إذا منحتكها مني مهذبة حذوا على حذو ما أوليت من حسن
ومما أنشده الرباعي

شكري كفعلك فانظر في عواقبه تعرف بفعلك ما عندي من الشكر

وقيل لسعيد بن جبيرة رضي الله عنه: الجومسي يوليني خيرا فأشكره؟

قال نعم . وقال بعضهم

اني أنني بما أوليتني لم يضع حسن بلاء من شكر

اني والله لا أكفركم أبدا ما صاح عصفور الشجر

وقال آخر:

فلو كان يستغني عن الشكر ماجد لعزة ملك أو علو مكان

لما ندب الله العباد لشكره فقال اشكروني أيها الثقلان

وقال عمر بن عبد العزيز: ذكر النعم شكر . وقال جعفر بن محمد: من

لم يشكر الجفوة (١) لم يشكر النعمة . كذا ذكره ابن عبد البر عنه فإن صح

(١) لعل الأصل: من لم يشك الجفوة - من الشكوى فخرها التناخ . واللام

يصح الكلام كما أشار إليه المصنف . والمعنى المراد للامام جعفر وهو الصادق

(رضي) أن من لم من يعط الأمانة حقها لا يعطي الإحسان حقه ، فإذا لم يشك

من جفونك له لا يشكر نعمتك عليه ، إما لأن تحسه لقيمة لها عنده ، وإما لأنك

الأنفة لك عنده .

ففيه نظر . قال الشاعر :

وما تحققي الصنية حيث كانت ولا اشكر الصحيح من السقيم
 وقال ساجان التيمي إن الله عز وجل أنعم على عباده بقدر طاعتهم
 وكلفهم من الشكر بقدر طاعتهم ، فقالوا كل شكر وإن قل ، فمن الكل نوال
 وإن جل . وقال رجل من قريش لاشعب العامري يا أشعب أحسنات إليك
 فلم تشكر ، فقال إن معروءك خرج من غير محسوب إلى نير شاكر . وقالوا
 لا تنق بشكر من تعطيه حتى تمنه .

وقال جعفر بن محمد رحمه الله ما من شيء أسوأ من يد أتبعها أخرى ،
 لأن منع الآخر ، يقطع لسان شكر الأول . وذكر غير ابن عبد البر
 قول ابن شبرمة ما عرفني بحيد الشعر

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أو فؤا وإن عقدوا شدوا
 وإن كانت النعماء فيهم جزوا بها وإن أنعموا لا كدروها ولا كدوا
 وإن قال ، ولا هم على حمل حادث من الأمر ردوا فضل أحلامهم ردوا

وسأل حماد بن سدة الأصمعي كيف تنشد هذا البيت يعني البيت
 الأول . فأنشده . وقال البناء بكسر الباء فرد عليه البناء بضم الباء وقال إن
 القوم إنما بنوا المسكارم لا اللبن والغنين . وذكر غير واحد كسر الباء وضمها
 قال كسر جمع بنية نحو كسرة وكسر ، والضم جمع بنية نحو ظلمة وظلم ،
 قالوا وكان حماد بن سدة رأى الضم لئلا يشبهه بالبناء بمعنى العمارة اللبن
 والطين والله سبحانه أعلم

وقال ابن هبيرة أوزير الحنبلي رحمه الله تعالى: إنما يبائع في التوسل
إلى البخل لا إلى الكريم كما قال ابن الرومي
وإذا امرؤ مدح امرأ النواله وأطال فيه فقد أسر هجاءه
لو لم يتدرفه بمد المستقى عند الورود لما أطال رشاه

فصل

في تحريم المن على العطاء وهو من الكبائر عند أحمد
ويحرم المن بما أعطى بل هو كبيرة على نص أحمد رضي الله عنه
فقد روى هو ومسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنهم «ثلاثة لا يكلمهم
الله عز وجل يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم: المسبل (١)
والمنان، والمنفق سلمته بالخلف الكاذب» ولا يني داود في رواية «والمنان
الذي لا يعطي شيئا إلا منه»

ولأحمد والشافعي من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
«لا يدخل الجنة منان» وهو لأحمد من حديث أبي سعيد، ولهما
حديث ابن عمر رضي الله عنهما «ثلاثة لا ينظر الله عز وجل إليهم يوم
القيامة: العاق لوالديه، ومدمن الخمر، والمنان بما أعطى»

فصل

قال صالح بن الإمام أحمد رضي الله عنهما في مسائله عن أبيه قلت
حديث يحدث به عبد الله بن داود أن الهدية لا تحل لأحد بعد النبي

(١) أي الذي يسبل ثوبه فيجره على الأرض كبرا وخيلاء

عليه السلام ولا لاني بسكرو وعمر رضي الله عنهما هل تعرفه؟ قال لا أعرفه، وانكره. وقال اما روي عن الضحاك (لا تمن تستكثر) قال الضحاك اما هذه (١) للنبي عليه السلام خاصة لا يهدى اليه أكثر من ذلك وأما سائر المسلمين فليس به بأس

فصل

في الشامة واستعاذه عليه السلام من شامة الاعداء ومن أمور أخرى

عن مكحول عن واثلة قال : قال رسول الله ﷺ « لا تظهر الشامة لأخيك، فيرحمه الله عز وجل ويبتليك » رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب عن عمر بن اسمعيل عن جبال وهو واه عن حفص . - غياث وعن سلمة بن شبيب عن أمية بن القاسم عن حفص عن برد بن سنان عن مكحول . أمية تفرد عن سلمة وبرد حديثه حسن . الشامة الفرح ببلية العدو يقال شمت به بالكسر يشمت شمانة، وأشتمته غيره ، وبات فلان ببلية الشوامت أي شمت الشوامت .

وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « أتموذوا بالله من جهد البلاء ، ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الاعداء » جهد بفتح الجيم وضمها . لغة درك بفتح الراء الاسم وبسكونها المصدر فليس في الصحيحين انه عليه السلام أمر بالتموذ من شيء سوى هذا الحديث وحديث أبي هريرة « اذا سمعتم نقيق الحارث فتموذوا بالله من الشيطان » (١) أي اما روي عن الضحاك أنه قال في هذه الآية كذا وكذا يعني أنها

خاصة بالنبي ﷺ لعل منزله

الرجيم فإنه رأى شيطاناً « وحديث أبي هريرة « يأتي الشيطان أحدكم فيقول
 من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك ؟ فإذا بالله فليست مذ
 ولينته « وحديث أبي قتادة ويأتي في الرؤيا ولا في أحدهما سوى حديث
 أبي هريرة « إذا شهد أحدكم فليستمذ بالله من أربع يقول اللهم اني أعوذ
 بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن شر
 فتنة المسيح الدجال » وحديث زيد بن ثابت قال بينما النبي ﷺ في حائط
 لبني النجار على بئرة له ونحن معه إذ حادت به فكادت تلقيه وإذا أقبر ستة أو
 خمسة أو أربعة فقال « من يعرف أصحاب هذه الأقبر ؟ فقال رجل أنا فقال
 « متى مات هؤلاء » قال ماتوا في الأشراك فقال « ان هذه الامة تنبأ في
 قبورها فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله عز وجل ان يسمعكم عذاب
 القبر الذي اسمع منهم ثم اقبل علينا بوجوههم » فقال - تعوذوا بالله من
 عذاب القبر - فقالوا نعموذ بالله من عذاب القبر قال - تعوذوا بالله من
 عذاب النار - قالوا نعموذ بالله من عذاب النار قال - تعوذوا بالله من الفتن
 ماظهر منها ومابطن - قالوا نعموذ بالله من الفتن ماظهر منها ومابطن قال -
 تعوذوا بالله من فتنة الدجال » قالوا نعموذ بالله من فتنة الدجال ويأتي
 حديث جابر في الرؤيا

وعن عثمان بن أبي العاص انه أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله
 ان الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي يلبس علي ، فقال رسول
 الله ﷺ « ذاك شيطان يقال له خنزب ، فإذا أحسسته فتعوذ بالله منه

واقبل عن يسارك ثلاثة » قال فقلت ذلك فأذهب الله عز وجل عني -
رواهن مسلم خنزب بخاء معجمة مكسورة ثم نون ساكنة ثم زاي مكسورة
ومفتوحة ، وقال أيضا بفتح الخاء والزاي ، وقال بضم الخاء وفتح الزاي
وكان عليه الصلاة والسلام يدعو « اللهم لا تشمت بي عدوا حامدا »
رواه الحاكم من حديث ابن مسعود ، وابن حبان من حديث ابن عمر ، وقد
حكى الله عز وجل عن موسى عليه السلام أنه قال (فلا تشمت بي الأعداء
ولا تحبطني مع القوم الظالمين) ، قيل لأبواب عليه السلام أي شيء من بلائكم
كان أشد عليكم ؟ قال شهادة الأعداء (١) وقال الكاظمي لما مات رسول الله
ﷺ شمت به نساء كندة وحضر موت وخضبين أيديهن وأظهرن
السرور بموته ﷺ وضربن بالدف ، فقال الشاعر

بلغ أبا بكر إذا ما جثته ان البغايا رمن كل مرام
أظهرن من موت النبي شماتة وخضبين أيديهن بالعناب
فأقطع هديت أكفهن بهارم كالبرق أومض في متون غمام

قال ابن عبد البر قال محمد بن عبد الله بن الحكم سمعت أشهب بن
عبد العزيز يدنو على محمد بن إدريس الشافعي بالموت - أفئنه قال في سجوده
فذكرت ذلك للشافعي رضي الله عنه فتعثل يقول

تمني رجال ان أموت وان أمت فذاك سبيل لست فيها بأوعف

(١) قوله قال الكاظمي الخ ساقط من النسخة المصرية

فقل الذي يعني خلاف الذي مضى نهياً لأخرى مثلاً فكان قد
 قال محمد بن عبد الله فمات الشافعي رضي الله عنه واشترى أشهب
 من تركته مملوكاً، ثم مات أشهب بعده بنحو من شهر - أو قل - خمسة
 عشر أو ثمانية عشر يوماً، واشترى أنا ذلك المملوك من تركته أشهب
 رحمه الله . البيت الأول لطرفة ، ذكره ابن الجوزي في قوله تبارك وتعالى
 (لا يصلها إلا الآشقي) قال أبو عبيد: الآشقي بمعنى الشقي ، والعرب
 تضع أقبل في موضع فاعل . قال طرفة فذكره . وأما البيت الثاني ففي ترجمة
 خالد بن الوليد رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه قال قاتل الله أخا بني
 تميم ما أشمره حيث يقول . فذكره وذكر بعده بيتاً آخر وهو

شاعش من قد عاش بعدي بئافعي ولا موت من قدمات قبلي بمخلدي

ونال الملا بن قرصة

إذا ما الدهر جبر على أناس حوادثه أناخ بآخرنا

فقل للشامتين بنا أفيقوا سياقي الشامتون كما لقينا

ولعبد الله بن أبي عتبة

كل المصائب قد تمر على النقي فتهمون غير شماتة الأعداء

ولعبد الله بن الطبري

لولا شماتة أعداء ذوي حسد أو اغتمام صديق كان يرجوني

لما طابت من الدنيا مراتبها ولا بذلت لها عرضي ولا ديني

ولعدي بن زيد

فقال من خلد إنا هلكنا وهل بالموت يا للناس عار

وعن خالد بن معدان عن معاذ قال قال رسول الله ﷺ « من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يمساه » قال أحمد بن منيع قالوا من ذنب قد تاب منه في إسناده محمد بن الحسين بن أبي يزيد الهمداني وهو ضيف . رواه الترمذي وقال حديث غريب وليس إسناده متصل ، خالد لم يدرك معاذ .

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعا « إذا زنت أمة أحدكم فليجدها الحدولا يثرب عليها » قال صاحب المنتقى من أصحابنا قال الخطابي معنى لا يثرب لا يقتصر على الثريب وهو التعيير والتوبيخ والوم والتقرع . وقال في النهاية أي لا يوجعها بالزنا بعد الضرب . قال وقيل لا يفتح في عقوبتها بالثريب بل يضربها الحد فان زنا الإماء لم يكن عند العرب مكروها ولا منكرا فأمرهم بحد الإماء كما أمرهم بحد الحرار

نظر بعض الباء شخصاً مستحسناً قال له شيخه مستجدة فبني القرآن بعد أربعين سنة . وقال آخر عبت شخصاً قد ذهب بعض أسنانه فذهبت أسناني ، ونظرت الى امرأة لا تحل لي فنظر زوجتي من لا أريد . وقال ابن سيرين عيرت رجلاً بالافلاس فأفلست . قال ابن الجوزي ومثل هذا كثير ، وما نزلت بي آفة ولا غم ولا ضيق صدر الا بزال أعرفه حتى يمكنني أن أقول هذا بالشيء الفلاني ، وربما تأولت تأويلاً فيه بعد فأرى العقوبة . فينبغي للانسان أن يترقب جزاء الذنب فقل أن يعلم منه ، وليجهد في التوبة . وقال محمود الوراق

رأيت صلاح المرء يصالح أهله وصلاحهم ذاء الفساد إذا فسده
ويشرف في الدنيا بفضله صلاحه ويحفظ بغيره روت في الأهل والولد
كذا قال ومراده أكثر ذلك لأنه معارذ على ما لا يخفى

فصل

في صيغة الدعاء بالمغفرة وغيرها بعد الجواب بلا التافئة

عن عائدة بن عمرو أن أبا سفيان أتى علي سلمان وصهيب وبلال
في نفر فقالوا ما أخذت سيوف الله عز وجل من عنق عدو الله ، أخذها ،
فقال أبو بكر تقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم ، فأتى النبي ﷺ فأخبرهم
فقال : يا أبا بكر لعلك أغضبتهم ، أنت كنت أغضبتهم لقد أغضبت وبك
عز وجل ، فأتاهم أبو بكر فقال يا اخوتاه أغضبتكم ، قالوا لا . ينفر الله لك
يا أخي . رواه مسلم . قال القاضي عياض : روي عن أبي بكر رضي الله عنه
أنه نهى عن مثل هذه الصيغة وقال قل عافاك الله رحمتك الله لا تزده ، لا تقل
قبل الدعاء : لا . فتصير صورته صورة نفى . وقال بعضهم قل لا ، وينفر الله لك

فصل

(في التزام المشورة في الأمور كلها ومعنى قوله تعالى (وشاورهم في الأمر))

قال المروذي كان أبو عبد الله لا يدع المشورة إذا كان في أمر حتى
إن كان ليشار من هو دونه ، وكان إذا أشار عليه من يثق به أو أشار عليه
من لا ينهمه من أهل النسك من غير أن يشاوره قبل مشورته . وكان إذا

شاورة الرجل اجتهد رأيه وأشار عليه بما يرى من صلاح ، وظاهر هذا أنه يشاور في كل ما يهم به ، ويأتي بالقرب من نصف الكتاب - بعد ذكر حسن الخلق والحياء وغير ذلك قبل ذكر الزهد - الكلام على قول أحمد رضي الله عنه : كل شيء من الخير يبادر به ، وقول الخلال في الأدب كراهة المجلة ونحو ذلك ، وسبق من نحو نصف كراهة الكلام في النصيح ، قال في قوله تعالى (وشاورهم في الأمر) مناد استخرج آرائهم واعلم ما عندهم وقال أنه من شار العسل وأنشدوا

وقاسمها بالله حبا لأنتم ألد من السوى إذا ما نشورها
قال الزجاج يقال شاورت الرجل مشاورة وشوارا وما يكون عن ذلك اسم المشورة . وبمضهم يقول المشورة (١) وقال فلان حسن الصورة والمشورة أي حسن الهيئة واللباس ، ومعنى قولهم شاورت فلانا أظهرت ما عندي وما عنده . وشرت الدابة إذا امتاحتها ففرت هيئتها في سيرها ، وشرت العسل إذا أخذته من مواضع النحل ، وسئل مشار

وقال الأعمش

كان القرنفل والزنجبيل سل يانا فيها وأريا مشارا
والأري العسل قال الجوهري في الصحاح أشار إليه باليد أوى وأشار عليه بالرأي ، وشرت العسل واشترتها اجتذبتها (٢) وشرت لفة ، وأنكرها

(١) هذا تكرار لما قبله إلا أن تكون المشورة مبتدأ سقط خبره من الناسخ وهو الهيئة الحسنة (٢) أنت ضمير العسل وهو لفة والفصحى تذكيره قال تعالى
عسل عني

الاصمعي وشرت الدابة شورا عرضتها على البيع أقبأت بها وأدبرت
 والمكان الذي مرض فيه الدواب مشوار يقال لك والخطب فأنها مشوار
 كثير الثمار. وأشارت الابل اذا سمعت بعض السن يقال جاءت الابل
 شيارا، أي سمانا حسانا. وقد أشار الفرس أي سمن وحسن والمشورة الشورى
 وكذلك المشورة بضم الشين تقول منه شاورته في الامر واستشرته بمعنى
 والمستشير السمين وقد استشار البعير مثل استشار أي سمن. والشوار فرج
 المرأة والرجل، ومنه قيل شوره أي كأنه أبدى عورته ويقال أبدى الله
 شواره أي عورته. والشوار والشارة للباس والهيئة. وشورت الرجل مشور
 أي خجلته فحجل. وشور إليه يده أي أشار، عن ابن السكيت. وهو رجل
 حسن الصورة والمشورة وانه لصير شير، أي حسن الصورة والشارة وهي
 الهيئة عن الفراء. وفلان خير شير أي يصلح للمشاورة. قال الجوهري
 الأري هو العسل وعمل النحل أرى أيضا. وقد أرت النحل تأري أريا
 عملت العسل والله سبحانه أعلم

قال ابن الجوزي اختلف العلماء رضي الله عنهم لاي معنى أمر الله
 عز وجل نبيه ﷺ بمشاورة أصحابه رضي الله عنهم مع كمال رأيه وتدبيره فقيل
 ليستن به من بعده قاله الحسن وسفيان بن عيينة (١) وقيل لتطيب قلوبهم

(١) أي هو تشريع إيمان أن كل مالا نص فيه من مصالح الأمة وسياستها
 يجب على الأمة والامراء أن يستشيروا فيه الأمة أي أهل الرعي منها وليس لهم
 أن يستبدوا به واذا كان الله تعالى أمر رسوله الاكمل باستشارة المسلمين في أمور
 الحرب وغيرها حتى كان يعمل برأيهم وأن خالف رأيه كضروجه من المدينة يوم

قاله قتادة والربيع وابن اسحاق ومقاتل، وقال الشافعي رضي الله عنه نظير
 هذا قوله عليه السلام «البكر تستأمر في نفسها» انما أراد استشارة نفسها فلما
 لو كرهت كان للاب أن يزوجه، وكذلك مشاورة ابراهيم عليه السلام
 لابنه حين أمر بذبحه وقيل للاعلام بتركه المشاورة قاله الضحاك، قال
 ابن الجوزي ومن في المشاورة أن المشاور اذا لم ينجح أمره علم أن امتناع
 النجاح عن نفسه فذر فلم يعلم نفسه ومنها أنه قد يعزم على أمر يتبين له الصواب
 في قول غيره فيعلم عين نفسه عن الاخطاء فيكون المصالح قال علي رضي الله
 عنه الاستشارة عين الهداية وقد خاطر من استغنى برأيه والتدبير قبل
 العمل، ومثلث من الندم. وقال بعض الحكماء ما استفيط الصواب بمثل
 المشاورة، ولا حصنت النعم بمثل الواساة، ولا اكتسبت البهضاء بمثل الكبر.
 واعلم اننا امر النبي صلى الله عليه وسلم بمشاوره أصحابه فيما لم يأمر به وحى وعظمهم
 بالذكر والمقتدود ارباب الفضل والتجارب منهم وفي الذي أمر بمشاورتهم
 في قولان حكاهما القاضي أبو بلي (الحديث) امر الدنيا خاصة (والثاني) امر
 الدنيا والدين وهو اصح

أحدثن دونه أولى ولا سبها وقد وصف الله المؤمنين بقوله (وأمرهم شورى بينهم)
 وقد عمل الصحابة بالشورى في مسألة الخلافة، وبيعة عمر للصدق (رض) كانت
 بعد شروهم في الشورى وانما سماها فئة كما في الصحيح عنه لأنها كانت قبل انتهاء
 المشاورة وانما سمى عليها خوف انشاء الخلاف الى وقوع الفتنة بين المهاجرين
 والانصار (رض) ففقد رأيه بالفعل للضرورة باجتهاده ثم صرح بان ذلك لا يجوز
 شرعا ولولم يوافقه الجمهور الا عظم عليه لما فقد

وقرأ ابن مسعود (وشاورهم في بعض الأمر) قال تعالى (فإذا عزمت
 فتوكل على الله) أي لأعلى المشاورة (١) والعزم عقد القلب على الشيء يريد
 أن يخلصه، وذكر أبو البقاء أن ابن عباس قرأ (في بعض الأمر) وأن
 الأمر هنا جنس وهو عام يراد به الخاص (٢) وقرأ جماعة (عزمت) بضم الناء
 أي إذا أمرت بك بفعل شيء فتوكل، فوضع الظاهر موضع المضمر وذكر
 ابن عبد البر الخبير المروني عن رسول الله ﷺ أنه قال «ما تشاور قوم
 إلا هدام» الله عز وجل لا يرشد أمورهم «والمروني» أيضاً «أن يهلك أمرؤ
 عن مشورة» والخبر المشهور «المستشار مؤتمن» رواه الترمذي من حديث
 لم سلسلة وفي إسناده اضطراب قل الترمذي غريب من حديث أم سلمة
 ورواه الترمذي أيضاً من حديث أبي هريرة في قصة أبي الهيثم ابن
 الشيبان في الضيافة ورواه أيضاً من حديثه أحمد وأبو داود والنسائي وابن
 ماجه وهو حديث جيد الإسناد ورواه ابن ماجه من حديث أبي مسعود بن
 زواية شريك عن الأعمش عن أبي عمير والشيباني عنه عن شريك حديثه

(١) المشاورة لا يتوكل عليها في النجاح وإنما هي من الأسباب المعنوية كأعداد
 نستطاع من القوة من الأسباب المادية، وأنا يتوكل على الله وحده بعد استيفاء
 الأسباب الممكنة لأن النصر بيده (ينصر من يشاء) (٢) الراجح أن مثل هذه
 القراءة يراد بها التفسير كما فيه له شيخ الإسلام ابن تيمية (رح) والأمر الخاص
 الذي قاله ما يتعلق بمصلحة المسلمين دينية كانت أو دنيوية عمالاً نص عليه في الوحي.
 وإنما الذين لا رأي لا أحد فيه فهو القائد وأحكام العبادات والحلال والحرام
 فلا يترتب على ما صححه المصنف من القوانين الذين نقلهما عن أبي يعلى وهو الثاني
 فإن المراد به مصالح الدين والدنيا

حسن قال الحسن ان الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بمشاورة أصحابه حاجة منه الى رأيهم ، لكن أراد ان يعرفهم في المشورة من البركة (١) وعن النبي ﷺ قال من « نزل به امر فشاور فيه من هو دونه تواضعا عزم له على الرشده » وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : شاور في أمرك من يخاف الله عز وجل . قيل لرجل من بني ما أكثر صوابكم ؟ قال نحن ألف وفينا واحد حزم ونحن نشاورة وأطيعه فصرنا ألف حازم . وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول : رأي الشيخ خير من مشهد السلام ، وقال يزيد بن جهم حسب ذي الرأي ومن لا رأي له أن يستشير عالما ويطيعه .

مرسومة بن يزيد بالاحنف بن قيس فقال : لولا أنك جعلنا لشاركتك في بعض الأمور ، قال يا حارثة أجل كان الايشاؤون الجائع حتى يشبع ، والله عشار حتى يفتح ، والأيير حتى يطلق ، والمفضل حتى يحمده ، والراغب حتى يمنح ، وكان قال استشر عدوك العاقين . ولا تستشر صديقك الا حتى عاقن العاقين ، وفي علي رأي الزلل كما يتقوى الورع على دينه المخرج ، وكان يقال لا تدخل

(١) قوله السابق الذي وافقه فيه سفيان هو الظاهر الذي لا معدل عنه ولا شك في أنه ﷺ كان اعلى من جميع أصحابه ومن جميع البشر عقلا ورايا ولكنه بشر يحتاج الى كل ما يحتاج اليه البشر عما لم يؤيده الله تعالى فيه بالوحي والعصمة . وكان أصحابه يسألونه عن بعض ما يراد أو يأمر به من التدبير في الحرب والسياسة فهو عن وحي من الله تعالى أم من الرأي ؟ فإذا قال إنه من الرأي ذكروا رأيهم فإذا ظهر له صوابه عمل به كما نراه في غزوة بدر من رأي الحباب بن المنذر (رض) وقد عمل به ﷺ كما عمل برأي أم سلمة (رض) في الحديبية

في رأيك بخيلا فيقصرك ، ولا جبايا فيخرفك سالا يخاف ، ولا حريصا
 فيبعدك عما لا يرجي ، وقال سليمان بن داود عليهما السلام لابنه : يا بني
 لا تقطع أمرا حتى تشاور مرشدا ، فانك إذا فعلت ذلك لم تندم ، وقال
 عمرو بن الداص ما نزلت بي قط عظيمة فأبرمتها حتى أشاور عشرة من
 قريش ، فإن أصبت كان الخط لي دونهم ، وإن أخطأت لم أرجع على نفسي
 بلائنة ، وقال بزرجمهر أنزه الدواب لا غنى به عن السوط ، وأعقل الرجال
 لا غنى به عن المشورة ، وقال عبد الملك بن مروان : لأن أخطى ، وقد
 استشرت أحب إلي من أن أصيب من غير مشورة ، وقال قتيبة بن مسلم
 الخطأ مع الجماعة أحب إلي من الصواب مع الفرقة وإن كانت الجماعة لا
 تخطى ، والفرقة لا تصيب . كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستشير
 في الأمر حتى إن كان ربما استشار المرأة فأبصر في رأيها فضلا ، وكان
 يقال من طالب الرخصة من الإخوان عند المشورة ، ومن الفقهاء عند
 الشبهة ، ومن الأطباء عند المرض ، أخطأ الرأي ، وحمل الوزر ، وزداد
 مرضا (١) قال الشاعر

إن الأريب إذا تفرق أمره فتق الأمور مناظرا ومشارا
 وأخو الجمالة يستبد برأيه فتراه يمتسف الأمور مخاطرا

(١) لفظ الرخصة هنا فيه غموض ولكن معنى الجملة واضح وفيها ألف والنشر .
 والمعنى أن من لم يستعن برأي الإخوان عند المشورة أخطأ الرأي ومن لم يستتر
 بمن الفقهاء في موضع الشبهة التي ليس فيها نص صريح من الشارع حمل الوزر -
 ومن لم يأخذ باختبار الأطباء في المرض ازداد مرضا .

وقال ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً إذا استقل
أحدكم أخاه فليشر عليه، رواه ابن ماجه. وابن أبي ليلى ضعفه الأكثر، وقال
المعالي هو جوائز الحديث ومراد الخبير إذا ظهر وجه المصلحة، ويأتي
استشارة المشركون في فصول الطب بالقرب من نصف الكتاب وقبل
ذلك ما يتعلق بالاستخارة بعد ما يتعلق بمكارم الاخلاق قبل ذكر الزهد

فصل

(في عدم المبالاة بالقول)

روى الخلال عن اسحاق بن عبيد الله بن أبي طابعة قال كان يقال
من لم يبال ما قال ولا ما قيل له فهو ولد شيطان، وعن محمد بن الحجاج
المصفر مثله إلا أنه قال فهو لغير رشدة. قال الخلال سألت ثعلباً النحوي
عن السفلة فقال الذي لا يبال ما قال ولا ما قيل له، قال الجوهري السفلى
والسفل والسفول والسفال بالضم تقيض الملو والملو والمُلو والعلاء
والعلاوة، والسافل تقيض العالي، والسفالة بالفتح النذالة، وقد سفل بالضم،
والسفلة بكسر الفاء السافط من الناس يقال هو من السفلة ولا يقال هو من
سفلة لأنه جمع، والامة تقول رجل سِفلة من قوم سفل، قال ابن السكيت
وبعض العرب يخفف فيقول فلان من سفلة الناس. قال الخلال وروى الحاكم
في تاريخه عن مالك قال لي ربيعة الرأي يا مالك من السفلة؟ قال قلت من اكل
بدينه، فقال لي ومن سفل السفلة؟ قالت من أصالح دنياه غيره بفساد دينه،
فصدني، وروي أيضاً عن ابن المبارك وسئل ما حد السفلة؟ قال هم الذين
يتطلبون أبواب القضاة ويطلبون الشهادات

وقال ابن الصيرفي الحنبلي رحمه الله عليه قال إبراهيم بن (١)
 أحد الصوفية: السفلة من يمن بما يعطيه، وقال أيضا من لا يخاف الله عز وجل
 وقال أيضا من بعصى الله عز وجل، وقال الخلال أيضا سألت ثعلبا
 قلت القليل الحياء والسفيق الوجه قال ما أقربهما من القول. وسألت
 إبراهيم الحربي قلت القليل الحياء والسفيق الوجه واحد؟ قال نعم، وروى
 الخلال عن أبي موسى مرفوعا «لا يبنى على أناس إلا ولد بني أوفيه عرق
 منه» وروى أيضا عن مسفيان الثوري أنه قال لعطاء أبي مسلم يعطاء
 احذر الناس واحذرني

فصل

في الصلاة على النبي ﷺ في غير الصلاة وأنها فرض كفاية
 تسن الصلاة على النبي ﷺ في غير الصلاة بقوله اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد (٢) ويتأكد ذلك إذا ذكر ﷺ وهي فرض كفاية ونجوز الصلاة
 على غيره تبعاً له وقيل مطلقاً لقوله ﷺ «اللهم صل على آل أبي أوفى» من
 الرعاية الكبرى. وهذا الحديث متفق عليه

وقال بعض أصحابنا: المنصوص عن أحمد رضي الله عنه في رواية
 أبي داود أنه يصلي على غيره منفرداً. واحتج بأن عائداً قال لعمر: صلى الله

(١) يابض بالفسختين (٢) أي يمثل هذه الجملة وليس المراد أنها هي المسنونة
 وحدها، فالصلاة المشروعة في التشهد أنزل منها بالاتفاق، وقوله في غير الصلاة
 لا مفهوم له فإنها فيها فرض عين

عليك. وذكر في شرح الهداية أنه لا يصل على غيره متفردا، وحكي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما رواه سعيد واللالكايني عنه وهو قول مالك والشافعي، والشافعية خلاف هل يقال هو مكرره أو أب؟ قال بعض الشافعية: والسلام على الغير بضمير الغائب مثل فلاز عليه السلام كالصلاة في ذلك. وقال الشيخ وجيه الدين: الصلاة على غير الرسول جائزة تبعاً لما مقصودا لأن الله تعالى خص الرسول ﷺ بذلك فلا يشار كغيره فيه، نعم الرسول له فعل ذلك. وقال في الزكاة يستحب المولى يعني إذا أخذ الزكاة أن يقول - يعني الدعاء المشهور - ولو قال اللهم صل عليه فلا بأس لأنه ظاهر نص الكتاب والسنة. وقال أبو الخطاب من أصحابنا في قصيدته عن العباس وبنيه صلى الآله عليه ما هبت صبا وعلى بنيه الراكعين السجدة ورأيت بخط ابن الجوزي أنه قال من العباس صلوات الله عليه وعن الطليفة الناصر الصلاة عليه. واختار الشيخ تقي الدين منصوص أحمد قال وذكره القاضي وابن عتيق والشيخ عبد القادر، قيل وإذا جازت أحيانا على كل أحد من المؤمنين، فأما أن يمشد شعار الذكر بعض الناس أو يقصد الصلاة على بعض الصحابة دون بعض فهذا لا يجوز، وهو معنى قول ابن عباس قال والسلام على غيره باسمه جائز من غير تردد



فصل

في السلام وتحقيق القول في أحكامه على المنفرد والجماعة
السلام سنة عين من المنفرد ، وسنة على الكفاية من الجماعة ،
والأفضل السلام من جميعهم ولا يجب إجماعاً ، نقله ابن عبد البر وغيره .
وظاهر ما نقل عن الظاهرية وجوبه . وذكر الشيخ تقي الدين أن ابتداء
السلام واجب في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره . ويكره في الحام
صحيحه في الرعاية ولم يذكر في التأخير غيره وهو قول ابن عثيل ، وفيه
قول لا يكره . ذكر في الشرح أنه الأول للعموم وصحيحه أبو البركات وبه قال
أبو حنيفة . وعن أحمد التوقف . ويكره على من يأكل أو يقاتل لا اشتغالهما
وفيمن يأكل نظر فظاهر التخصيص أنه لا يكره على غيرها ، ومقتضى
التعليل خلافه وهو ظاهر كلامه في انقصول في السلام على المصلي ، وصرح
بالمنعجم والمشتغل بماش أو حساب ، ويأتي قريباً كلام أبي المعالي ، وعلى
امرأة أجنبية غير عجوز وبرزة ، فلو سلمت شابة على رجل رده عليها كذا
قال في الرعاية ولعله في النسخة غلط ويتوجه لا ، وهو مذهب الشافعي ،
وإن سلم عليها لم ترده عليه ، وقال ابن الجوزي إذا خرجت المرأة لم تسلم على
الرجل أصلاً ، انتهى كلامه ، وعلى هذا لا يرد عليها ، ويتوجه احتمال مثله
عكسه مع عدم محرم وهو مذهب الكوفيين

وفي الصحيحين عن أم هانئ بنت أبي طالب قالت ذهبت إلى
رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته ينتسل وفاطمة ابنته تستره بثوب

قالت فسلمت عليه فقال « من هذه ؟ » قلت أم هاني، بنت أبي طالب «
 قال « مرحبا بأم هاني » فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات الحديث
 قال في شرح مسلم فيه سلام المرأة التي ليست بمحرم على الرجل
 بمحضرة محارمه، وأنه لا بأس أن يكني الإنسان نفسه على سبيل التعريف
 إذا اشتهر بالكنية، وأنه لا بأس بالسلام في الغسل والتوضوء ولا بالسلام عليه،
 وجواز الانفصال بمحضرة امرأة من محارمه إذا كان مستور العورة عنها،
 وجواز تستيرها إياه بثوب ونحوه، ومعنى مرحبا صادفت مرحبا أي سعة
 وروى ابن الجوزي من الخلية عن الزبيدي عن عطاء الخراساني
 يرفع الحديث قال: « ليس للنساء سلام ولا عليهن سلام » وهذا منه يدل
 على أنها لا تسلم على الرجل ولا يسلم عليها مطلقا

قال ابن منصور لأبي عبد الله التسليم على النساء؟ قال إذا كانت
 عجوزا فلا بأس به. وقال حرب لأحمد الرجل يسلم على النساء؟ قال إن
 كن عجائز فلا بأس. وقال صالح سألت أبي: يسلم على المرأة؟ قال أما
 الكبيرة فلا بأس، وأما الشابة فلا تستنطق. فظهر مما سبق أن كلام أحمد
 يفرق بين العجوز وغيرها

وجزم صاحب النظم في تسليمه والتسليم عليهن وأن التسميت منهن
 ولهن كذلك، وقيل لا تسلم امرأة على رجل ولا يسلم عليها، وقيل الشابة
 البرزة كهجوز، ويتوجه تخريج رواية من تسميتها. وعلى ما يأتي في الرعاية
 في التسميت لا تسلم وإن قلنا يسلم الرجل عليهما، وأرسال السلام إلى

الاجنبية وارسالها اليه لم يذكره أصحابنا وقد يقال لا بأس به للصحة
وعدم المحذور وإن كلام أحمد المذكور يدل عليه وقد قال النبي ﷺ
لما أتته إن جبريل عليه السلام قرأ عليك السلام قال في شرح مسلم :
فيه بعث الاجنبي السلام الى الاجنبية الصالحة إذا لم يخف ترس مفسدة .
وسياتي زيارة الاجنبية الصالحة الاجنبي الصالح ولا محذور . ومنه ما روى
مسلم عن أنس رضي الله عنه قال : قال أبو بكر رضي الله عنه بعد وفاة
رسول الله ﷺ لعمر رضي الله عنهما اطلق بنا الى أم أيمن فزورها كما
كان رسول الله ﷺ يزورها

قال في شرح مسلم فيه زيارة النصارى وفضلها وزيارة الصالح لمن
دونه ، وزيارة الأسنان لمن كان صديقه يزوره ولاهل ود صديقه ،
وزيارة رجال للمرأة الصالحة وسماع كلامها ، والبكاء حزنا على فراق
الصالحين والأصحاب

فصل

(في حكم السلام على المصلي المتوضي والمؤذن والآكل والتخلى)

وهل يكره أن يسلم على المصلي وأن يرد إشارة ؟ على روايتين (أحدهما)
يكره وهو الذي قدمه في الرعاية (والثانية) لا يكره للعموم ولأن النبي
ﷺ لم ينكر على أصحابه حين سلموا عليه وذلك في البخاري ومسلم ولأن
النبي ﷺ رد إشارة على ابن عمر وصهيب روى ذلك جماعة منهم أحمد
وأبو داود والترمذي وصححهما ، وعنه لا يكره ذلك في النفل فقط وقيل

إن علم المصلي كيفية الرد جاز وألا كرهه، وعنه يجب رده إشارة
وقال في المحرر له رد السلام إشارة، وقال في الشرح رد السلام
إشارة، وهو قول مالك وإسحاق، وإن رد عليه بعد فراغه من الصلاة
خسن لأن ذلك جاء في حديث ابن مسعود، فإن رد في صلاته لفظه
باطل وبه قول الثلاثة، لأن النبي ﷺ لم يرد على ابن مسعود، قال ابن
مسعود فسأله فقال: إن الله عز وجل يحدث ما يشاء وإنه قد أحدث
من أمره أن لا يتكلم في الصلاة، رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي
وقل رواه جماعة من الأئمة عن عاصم ابن أبي النجود وتداوله الفقهاء بينهم
وكان الحسن وابن المسيب وقتادة لا يرون به بأساً، وعن أبي هريرة أنه أمر
بذلك، وقال إسحاق إن فعله متأولاً بجازت صلاته، وروى النسائي عن
عمار أنه سلم على النبي ﷺ وهو يصلي فرد عليه

وبكره على المتوضي، كذا ذكره ابن تيم عن الشيخ أبي الفرج وذكره
أيضاً في الرعاية وزاد ورده منه.

وروى المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي ﷺ وهو يتوضأ فلم يرد
عليه حتى فرغ من وضوئه فرد عليه وقال: إنه لم يمنني أن أرد عليك
إلا أني كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهارة، إسناده جيد.
رواه جماعة منهم أحمد وابن ماجه وأبو حاتم في صحيحه وقال أراد به
الفضل لأن الذكر على الطهارة أفضل لأنه مكروه غير جائز

ويكره السلام على من يقضي حاجته ورده منه نص عليه أحمد لأن
النبي ﷺ لم يرد على النبي سلم عليه وهو يقول رواه مسلم وغيره وقدم
في الرعاية الكبرى أن الرد لا يكره لأن النبي ﷺ رد كذا رواه الشافعي
من رواية إبراهيم بن أبي يحيى . وإبراهيم ضعيف عند الأكثرين .
قال الشيخ وجيه الدين يكره السلام على من هو في شغل يقضيه كالمصلي
والآكل والمتنوط وإن بقي طائفة نفص بعضهم بالسلم كره انتهى كلامه
وظاهره كراهة السلام على المؤذن ، وقد قال أحمد في رواية علي بن سعيد
وقد سأل عن المؤذن يتكلم في الأذان فقال لا ، ف قيل له برد السلام قال السلام
كلام . وجعل القاضي هذا النص مستند رواية كراهة الكلام في الأذان
فإنه حكى في كراهة الكلام روايتين وأنه يكره في الإقامة فدل ذلك
على أنه لا يكره على الرواية الأخرى ، وأن عليهما تخرج كراهة السلام
عليه . وإذا وجب رد المصلي إشارة واستحب بعد الفراغ فلهنا أول

فصل

﴿ في أحكام رد السلام المستنون ﴾

ورد السلام المستنون فرض كفاية ، وهو مذهب أهل الحجاز ، وهذا من
أصعب ما يدل على أنه لا يجب رد السلام ولا يسن ولعله غير مراد لأنهم أطلقوا
وجوب رد السلام لا سيما وسيأتي كلام صاحب النظم أول الفصل الخامس
ويأتي كلام الشيخ وجيه الدين فيما إذا بدأ بصيغة الجواب أنه لا يستحق
جواباً لكونه بدأ بالجواب فدل أنه إذا أتى بصيغة الابتداء لم الرد ، اللهم

إلا أن يكون الابتداء مكرهاً، والظاهر أنه مراداً لأصحاب بقولهم المسنون. وقد عرف من المسائل السابقة في الفصل قبله أن حكم الرد حكم الابتداء ولا يخالف هذا إلا كلامه في الرعاية بكرهه على المنخلي لارده، وقول أبو حفص في الأدب له قال أبو عبد الله محمد بن حمدان المطاير سئل أبو عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه عن رجل من جماعة فلم عليهم فلم يردوا عليه السلام فقال يسرع في خطاه لا تلحقه اللعنة مع القوم. وقيل بل سنة. وذكر ابن حزم وابن عبد البر والشيخ تقي الدين الإجماع على وجوب الرد وذكر ابن عبد البر أن أهل العراق جعلوه فرضاً متعيناً على كل واحد من الجماعة المسلم عليهم وحكاه غيره عن أبي يوسف، وحكاه صاحب المحرر من أصحابنا عن الحنفية ذكره في تسليم الخطيب في الجمعة

وقال الحنفية ولا يجب رد سلام السائل على باب الدار لأنه يسلم لشمار سؤاؤه لا للتحية. ويجزي سلام واحد من جماعة ورد أحدهم وقد تقدم وبشروط أن يكونوا مجتمعين فأما الواحد المنقطع فلا يجزي سلامه عن سلام آخر منقطع، كذا ذكره ابن عقيل وظاهر كلام غيره خلافه، قال علي رضي الله عنه مرفوعاً «يجزي عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزي عن الجالس أن يرد أحدهم» رواه أبو داود من رواية سميد بن خالد الخزاعي ضعفه أبو زرعة. وقال البخاري فيه نظر. وفي موطأ مالك عن زيد بن أسلم مرسلاً «وإذا سلم من القوم واحد اجزأ عن الجماعة» قل صاحب المحرر ورد السلام سلام حقيقة لأنه يجوز بلفظ سلام

عليكم فيدخل في العموم ولأنه قد رد عليه مثال تحيته فلا تجب زيادة
 كزيادة التقدير قال وإنما لا يسقط برد غير المسلم إليهم لأنهم ليسوا من أهل
 هذا الفرض كما لا يسقط الاذان عن أهل بلدة بأذن أهل بلدة أخرى
 ويجوز السلام إلى الصبيان تأديبا لهم وهذا معنى كلام ابن عقيل
 وذكر القاضي في الجرد وصاحب عيون المسائل فيها والشيخ عبدالقادر أنه
 يستحب وذكره في شرح مسلم إجماعا، قال الشيخ تقي الدين فاما الحديث
 الوضي، فلم يستنوه فيه نظرو هو كما قال، وهذا المسئلة تشبه مسألة النظر
 إليه وهي مشهورة. وقال أنس رضي الله عنه أنا الذي صلى الله عليه وسلم ونحن صبيان
 فسلم علينا. والصبيان بكسر الصاد وضمها لغة. وعن شهر بن حوشب
 عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها قالت مر علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن
 في نسوة فسلم علينا رواها ابن ماجه وغيره. وعن أنس رضي الله عنه أنه
 مر على صبيان فسلم عليهم. قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل، متفق عليه
 وروى حديث شهر عن أسماء أحدوا أبو داود والترمذي وحسنه، ولفظهم :
 قالت مر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد يوما ونحن عصبة من النساء فمود
 فألوى بيده بالتسليم. وقال عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا
 « ليس منا من تشبه بغيرنا، لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى » فإن تسليم
 اليهود والاشارة بالاصابع وتسليم النصارى الاشارة بالكف « اسناده ضعيف
 رواه الترمذي وقال اسناد ضعيف، ورواه ابن المبارك عن ابن لهيعة فلم
 يرفعه انتهى كلامه، وإن صح فمحمول على الاكتفاء به بدل السلام

وتزاد لواء في رد السلام و ذكر الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية أنه واجب وهو قول بعض الشافعية والاول أشهر وأصح لان في الصحيحين « إن أقدم عليه السلام قال للسلامة عليكم فقالوا له عليك السلام ورحمة الله » وسأني ذلك ولأنه دليل على الوجوب . واحتج في شرح مسلم على عدم وجوبها بقوله سبحانه وتعالى (قالوا سلاما قال سلام) انتهى ما ذكره قبل هو مرفوع خبره مبتدأ محذوف أي قولي سلام أو جوابي أو أمري ، وقبل هو مبتدأ والخبر محذوف أي سلام عليكم . وأما النصب فقيل مفعول به محمول على على المني كأنه قال ذكروا سلاما ، وقيل هو مصدر أي سلموا سلاما ولا يقال سلم الله عليكم ولا سلم الله عليك ، وكان سببه أنه اخبار عن الله عز وجل التسليم وهو كذب ، وفيه نظر بل هو انشاء كتولك صلى الله عليه . ولعل مراد من ذكر المسئلة أن الاولى ترك قول ذلك ، والانيان بالسلام على الوجه المعروف المشهور لا أن قول ذلك يكره أو لا يجوز . ويأتي في الفصل الخامس أن أحمد رضي الله عنه قاله رد السلام غائب نظر الى معنى السلام ولعل هذا أولى مع أنه خلاف الاولى

وآخره ورحمة الله وبركاته ابتداء وإداء ولا تستحب الزيادة على ذلك قاله ابن عسقل قال أحمد في رواية حبيش بن سندي وسئل عن تمام السلام فقال وبركاته . وفي الموطأ عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن السلام انتهى الى البركة

قال القاضى ويجوز أن يزيد الابتداء على لفظ الرد والرد على لفظ

الابتداء إلا أن الانتهاء في ذلك إلى البركات وهو ظاهر كلام غيره ويتوجه
وهو ظاهر كلام بعضهم أنه يجب مساواة الرد للجواب أو أزيد لظاهر
الآية، ولله ظاهر كلام أبي البركات السابق في أول الفصل

وروى أبو داود من حديث معاذ بن أنس أن رجلا جاء فسلم على
النبي ﷺ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومنفرد به قال أربعون وقال هكذا
تكون الفضائل (١) وهو خبر ضعيف وخلاف الأمر المشهور ويسن أن
يتركه المبتدي بالسلام ليقوله الراد عليه ذكره ابن عثيل بوابين تميم وابن
حمدان، وقال أبو زكريا النواوي: يستحب أن يقول المبتدي السلام
عليكم ورحمة الله وبركاته فيأتي بضمير الجمع وإن كان المسلم عليه واحدا
ويقول المحيب وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

وقد روى أبو داود والترمذي وحسنه عن عمران قال جاء رجل

(١) وضع أبو داود حديث عمران ابن الحصين الآتي في أول باب كيف
السلام ووضع حديث معاذ بن أنس هذا بعده فجعله متما لها قال: عن سهل
ابن معاذ بن أنس عن أبيه بمناه زاد ثم أتى آخر فقال السلام عليكم الخ فصارا المعنى
أن رجلا سلم على النبي ﷺ بقوله السلام عليكم فقال ﷺ «عشر» أي له عشر
حسنات ثم جاء ثان وثالث ورابع كل منهم يزيد في السلام فزيد النبي ﷺ في
العدد أي عدد حسناته فكان للرابع «أربعون» والمصنف آخر المقدم في سنن أبي
داود وقدم الأخير واسقط منه كلمة «بمناه زاد» كذا فصار غير مفهوم. وهذا
أغرب ما وجدنا في تأليفه من العسلة . . .

إلى النبي ﷺ فقال السلام عليكم فرد عليه ثم جلس فقال النبي ﷺ عشر
ثم جاء آخر فقال السلام عليكم ورحمة الله فرد عليه بخمس فقال عشرون
ثم جاء آخر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فرد عليه بخمس فقال
«ثلاثون» قال أبو داود (باب كيف السلام) ثم روى هذا الحديث بإسناد
جيد والذي قبله بإسناد ضيف وهذا أظهر أن يأتي به المبتدي كاملا
وهذا مقتضى كلام أبي داود

وكذا قال الشيخ وجبه الدين من أصحابنا أكله ذكر الرحمة والبركة ابتداء
وكذا الجواب ، وأقله السلام عليك وأوسطه ذكر الرحمة - أو عليكم ، إن
كانوا جماعة ، فإن كان واحدا فري ملائكة قال سلام عليكم

وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج النبي (ص) إلى أبي
ابن كعب وهو يصلي فقال «يا أبي» فالتفت ثم لم يجبه ثم صلى أبي فخف
ثم انصرف إلى النبي (ص) فقال السلام عليك يا رسول الله قال «وعليك»
ما منك أن تحييني إذ دعوتك ، وذكر الحديث ، قال ابن عبيد القوي رحمه
الله في كتابه مجمع البحرين: وفيه دليل على جواز قول الراد للسلام وعليك
بحذف المبتدأ انتهى كلامه ، وكذا رد النبي (ص) على أبي ذر وهو في
الصحيحين في فضائله ، وهذا أحد الوجهين للشأنية قالوا وهذا فيما إذا
أتى بلوا ، فأما إن قال عليك أو عليكم بإيجزته ، وأصحابنا تصرحوا وتربضا
على أنه لا يجوز ، وقال الشيخ تقي الدين فإن اقتصر الراد على لفظ وعليك
كما رد النبي (ص) على الأعرابي وهو مقتضى الكتاب فإن المضمحل كالمفاهر

ولا أن يقال إذا وصله بكلام فله الاقتصار بخلاف ما إذا سكنت ولولا أن
الرد الواجب يحصل به لما أجزأ الاقتصار عليه في الرد على الذي، ومقتضى
كلام ابن أبي موسى وابن عقيل لا يجوز، وكذلك قول الشيخ عبد القادر
الذي كلاً، ومقتضى أخذه من الرد على الذي أن يجوز، ولو حذف
الواو، وقال الشيخ عبد القادر فإن قال سلام لم يجبه وعرفه أنه ليس بتحية
السلام لأنه ليس بكلام تام وقد تقدم معناه، وترجمه من الانتفاء برد
وطيئته أنه يحتمل أن يرد.

وقال ابن الأثير في النهاية ينال السلام عليكم وسلام عليكم سلام
محذوف عليكم، قال وكانوا يستحبون تكبير الابتداء وتعريف الجواب،
ويكون الالف واللام للمهد يعني السلام الاول، وقال ابن حزم انفقوا
على أن المار من المسلمين على الجالس أو الجالس منهم أن يقول السلام
عليك أو السلام عليكم، وانفقوا على إيجاب الرد على ذلك.

فصل

في حديث حذف السلام سنة

قال اسحاق بن ابراهيم ابن ابا عبد الله سئل عن حديث النبي
(ص) «حذف السلام سنة» قال أبو عبد الله هذا في يحيى والرجل إلى قوم
فيقول السلام عليكم، ومد بها أبو عبد الله صوته شديداً، ولكن ليقل
السلام عليكم، وخفف أبو عبد الله صوته، قال يقول هكذا، قال البرزقي

ورأيت أبا عبد الله إذا خرج علينا سلم وإذا أراد أن يقوم سلم ، وفي الخبر الصحيح المشهور من حديث أبي هريرة رضي الله عنه « إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم ، فإذا أراد أن يقوم فليسلم » وليست الأولى بأحق من الآخرة » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه

فصل

في رد جواب الكتاب وأسلوب السلف في الكتابة كالسلام
روى أبو جعفر عن ابن عباس مرفوعاً: «اني لا أرى لرد جواب الكتاب على حقاً كما أرى رد جواب السلام قال الشيخ تقي الدين وهو المحفوظ عن ابن عباس يعني موقوفاً انتهى كلامه وهو كما قال ، وقول صحابي لا يصح خلافه عن صحابي موقوف به ، ويتوجه القول به استجاباً ويتوجه في الوجوب ماني لمكافأة على الهدية ورد جواب كلمة طيبة ونحو ذلك ، أما إن أنقض ترك ذلك إلى سوء ظن وإيقاع عداوة ونحو ذلك توجه الوجوب ولا بد من رد جواب ما قصد به الكاتب والا كان الرد كعدمه شرعاً ومرفاً

وقال الخطابي في قوله عليه السلام « اني لا أخبس بالعهود ولا أخبس البرد » رواه أحمد وأبو داود من حديث أبي رافع « اني لا أنقض العهد ولا أفسده » أصله من خاس الشيء في الوعاء إذا فسد ، قال وقوله « لا أخبس البرد » يشبه أن المني في ذلك أن الرسالة تقتضي جواباً والجواب لا يصل إلى

المُرسل إلا على لسان الرسول بعد انصرافه فصار كأنه قد عقد له العهد
مدة بحيث ورجوعه انتهى كلامه ، وإذا أبطأ الجواب فينبغي التلطف
ليزول له ما حصل بسبب ذلك . قال ابن عبد البر قال الزبير بن أبي بكر
كتب إلى المغيرة يستعطي كتي فكتبت إليه

ماغير النأي ودا كنت تعيده ولا تبدلت بعد الذكر نسيانا

ولا حمدت إخوان من أخي ثقة إلا جملتك فوق الحمد عنوانا

وأخبر أن الزبير بن أبي بكر هو الزبير بن بكر المشهور الاخباري

صاحب كتاب النسب وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما جد جد أبيه

ولم أجد من اسمه الزبير بن أبي بكر غيره ونظير هذين البيتين ما يأتي فيه

آخر للكتاب من قول أبي تمام الضائي في التأخر عن عبادة المريض

ولئن جفوتك في العيادة إني لبقاء جسمك في الدعاء لجاهد

ولربما ترك العيادة مشفق وضوى على غل الضمير العائد

قال أبو جعفر الدارمي أحمد بن سعيد : كتب إلى أبو عبد الله أحمد

ابن حنبل : لاني جعفر أكرمه الله من أحمد بن حنبل ، وقال حرب قلت

لأحمد كيف تكتب على عنوان الكتاب ، قال تكتب : إلى أبي فلان ، ولا

يُكتب لأبي فلان ، قال ليس له معنى إذا كتب لاني فلان . وقال المروزي

كان أبو عبد الله يكتب عنوان الكتاب : إلى أبي فلان ، وقال هو أصوب من

أن يكتب لاني فلان . وقال سعيد بن يعقوب كتب إلى أحمد بن حنبل :

بسم الله الرحمن الرحيم . من أحمد بن محمد إلى سعيد بن يعقوب ، أما بعد فإن

افتديا داء ، والساطان دواء ، والعالم طيب ، فاذا رأيت الطبيب يجر الداء الى نفسه فاحذره ، والسلام عليك

وقال حنبل كانت كتب أبي عبد الله أحمد بن حنبل التي يكتب بها : من فلان الى فلان ، فسأله عن ذلك فقال : رسول الله ﷺ كتب الى كسري وقيصر وكتب كل ما كتب على ذلك ، وأصحاب النبي ﷺ وعمره كتب الى عتبة بن فرقة ، وهذا الذي يكتب اليوم لقلاذ محدث لا أعرفه قلت فالرجل يبدأ بنفسه ؟ قال أما الاب فلا أحب الا أن يقدمه باسمه ، ولا يبدأ ولد باسمه على والد ، والكبير السن كذلك يوقره به وغير ذلك لا بأس ، وفي معنى كبر السن العلم والشرف ونحوهما وهو مراد الامام أحمد رحمه الله ان شاء الله والا فلا وجه لمراعاة شيخ لا علم عنده وترك عالم صغير السن ، ولم أجده عن أحمد رحمه الله ما يخالف هذا النص صريحا ، ولعل ظاهر حاله اتباع طريق من مضى في بداءة الانسان بنفسه مطلقا فيكون عنه روايان في ذلك ، وهي تشبه مسألة القيام أو نظيرها وسيأتي بعد نحو ستة كراريس ما يتعلق بالكتاب والكتاب

(فصل) وذكر ابن الانباري عن ثعلب بن الاعرابي قال قال الرسول

والرسل والرسالة سواء ، قال وينشد هذا البيت على وجهين

لقد كذب الواشون ما بحث عندهم بسرولا أرسنهم برسول ، وبرسيل

وذكر ابن عبد البر عن رسول الله (ص) قال : إذا أبردتم الي

بريدا أو بعثتم الي رسولاً فليكن حسن الوجه حسن الاسم ، وإذا

سألتم الخواص فسالوها حسان الوجوه « وقال عليه السلام « الرجل الصالح
يحجي بالخبر الصالح ، والرجل السوء يأتي بالخبر السوء » قالوا الرسول فقلعة
من المرسل . وقال عمرو بن العاص رضي الله عنه ثلاثة دالة على صاحبها :
الرسول على المرسل ، والهدية على المهدي ، والكتاب على الكاتب .
قال صالح بن عبد القدوس

إذا كنت في حاجة مرسلأ فأرسل حكيماً ولا توصه
فسمع الخليل رجلاً يشهد هذا البيت فقال هو الدرهم
وقال آخر

ما أرسل الاقوام في حاجة أمضى ولا أنفع من درهم
يا أتيك عنوا بالذي تشتهي نعم الرسول للرجل المسلم (١)
وقال آخر

ما مرسل أنجح فيما نعلم من طبق يهدي وهذا الدرهم
وقال منصور

أرسلت في حاجة رسولا يكنى أبا درهم فتمت
ولو سواه بعتت فيها لم تحظ نفسي بما تمننت

وقال أبو جعفر النحاس عن محمد بن الوايد الصواب ، إلى أبي فلان لأن
الكتاب إليه لاله الاعلى مجاز بعيد ، قال أبو جعفر والصواب ما قاله وأكثر العلماء
عن الصحابة والتابعين عليه كما روي عن ابن عمر قال يكتب الرجل : من
فلان إلى فلان ، ولا يكتب فلان . وروي ابن عون عن محمد قال كتب رجل

عند ابن عمر بسم الله الرحمن الرحيم لفلان من فلان ، فقال له ان اسم الله هو له إذا ، وعن مغيرة عن ابراهيم قال كانوا يكرهون أن يكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم لفلان من فلان وكانوا يكرهونه في العنوان ولا أحفظ عن أحد من المتقدمين انه رخص في أن يكتب لابي فلان في عنوان ولا غيره قاله أبو جعفر

وقال فأما ابتداء الانسان بنفسه وكتبه من فلان الى فلان فقيه اختلاف بين العلماء في العنوان وصدر الكتاب فأكثرهم يرى أن يتبدى بنفسه لأن ذلك عنده هو السنة كما روى محمد بن سيرين ان العلماء بن الحضرمي كتب الى رسول الله ﷺ فبدأ بنفسه انتهى كلامه وهذا الخبر رواه شعبة عن منصور عن زاذان عن ابن سيرين رواه أحمد في المسند عن هشيم بن منصور عن ابن سيرين قال أحمد قال مرة يعني هشيبا عن بعض ولد العلماء ان العلماء كان عامل النبي (ص) على البحرين فكان إذا كتب اليه بدأ بنفسه ورواه أبو داود عن أحمد وابن سيرين لم يدرك العلماء وابن العلماء تقرر عنه ابن سيرين

قال أبو جعفر وعن نافع أن ابن عمر كان يقول لفلانة وولده إذا كتبتم لي فلا تبدوا بي ، وكان إذا كتب الى الامراء بدأ بنفسه . وذكر أبو جعفر أيضا انه كتب الى معاوية وعبد الملك فبدأ بهما قال أبو جعفر وروي عن النبي ﷺ « اذا كتب أحدكم فليبدأ بنفسه الا الى والد أو والده ، وامام يخاف عتوبته » وقيل لسفيان الثوري اكتب الى المهدي قال ان كتبت اليه

بدأت بنفسي قيل فلا تكتب اليه اذا

وقال الربيع بن أنس ما كان أحدا أعظم حرمة من رسول الله ﷺ
كان أصحابه يكتبون اليه فيبدؤن بانفسهم، وروى أن زيدا بن ثابت كتب
الى معاوية فبدأ باسم معاوية. وعن محمد بن الحنفية لا بأس أن يبدأ بالرجل
اذا كتب اليه وكتب بكر بن عبد الله الى عامل في حاجة فبدأ باسمه
فقيل له ابتدأت باسمه فقال لي اليه حاجة. وعن ابن شاذب قلت لأبيوب
السختياني لي الى عبد الرحمن بن القاسم حاجة وقد أردت أن أكتب اليه
هل فبدأ به. ذكر ذلك أبو جعفر وذكر أيضا أن لابي فلان ان اللام
بمعنى الى فقد قال قوم في معنى قول الله عز وجل (بان ربك أوحى لها)
معناه أوحى اليها فان أعدت الكنية خفضت على البدل ويجوز الرفع على
اضمار مبتدأ والنصب بمعنى أعني وفي إعادة الكنية معنى التمجيد والتبجيل
وأنشد سيدي

لا أرى الموت يسبق الموت شيئا نقص الموت ذا التني والقصيرا
وتقريب الكتاب محمود عند العلماء قاله أبو جعفر وسأني فيه الاخيار
يقال أربت الكتاب وتربته بمعنى ويقال ترب الرجل اذا افتقر واشتقاه
أنه صار الى التراب، وأربت استننى، منناه كثر ماله حتى صار كالتراب.
وأكثر الاستعمال أربت الكتاب، فوافق لفظه لفظ أرب الرجل اذا
استننى، ويقال أول من ختم الكتاب سليمان عليه السلام وذلك معنى قوله
تمالى (اني اتى الي كتاب كريم) أي مختم ويقال فض الكتاب اذا كسر خاتمه

ومعنى الفض في اللغة التفريق والكسر ومنه انفض القوم ومنه لا يفضض الله
 فاك وان شئت لا يفضض الله بالكسر والفتح والضم (١) وذكر بعض النحويين أن
 معنى لا يفضض الله فاك قل لا يجمعه فضاء لا استنان فيه لا الفضاء المكان الواسع
 وهذا غلط في الاشتقاق لأن لام الفعل من الفضاء ليست ضاداً ولا مفعلاً
 من فض ضاد وفي عنوان الكتاب لغات اقضها عنوان بكسر العين (٢) وجمعها
 تنوين وعلوان وجمعها علاوين وعثمان ، تقول عنوت الكتاب اعنونه
 عنوته وعلوته وعنت تمنيا وعنت تمنية وعنوت الكتاب اعنوه عنوا وتقول
 عنه يا مان أعن كتابك مثل دعا يدعو (٣) والعنوان الأثر فالعنوان أثر الكتاب
 ممن هو وإلى من هو ، وقيل العنوان مأخوذ من قول العرب عنت الأرض
 تمنوا إذا أخرجت النبات وأعناها المطر إذا أخرج نباتها ، فعنوان على
 هذا فعلان ينصرف في النكرة دون المعرفة وقيل مشتق من عن بمن إذا
 عرض وبدا فعلى هذا ينصرف نكرة ومعرفة لانه فعلان ومن قال علوان
 أبدل من التون لا ما مثل صيدلاني وصيدلاني والاشتقاق واحد . وقيل مشتق
 (١) أي بالادغام (٢) في اللسان والقاموس أنه بضم العين فيها والكسرة أي
 غير المشهورة وعن اللبث العلوان لغة في العنوان غير جيدة والعنوان بالضم هي اللغة
 الصحيحة (٣) يظهر أن في النسختين تحريفاً في هذا المقام فلا تنصرف فيه بالتصحيح
 وإنما تنقل عبارة اللسان فيعرف منها الصحيح قال : وعنوت الكتاب وأعنته لكذا
 عرضته له وصرفته إليه . وعن الكتاب يمنة عنا وعننه كعنونه . وعنوته وعلوته
 بمعنى واحد مشتق من المعنى . وقال اللحياني عنوت الكتاب تمنيا وعننه تمنية إذا
 عنوته . أبدلوا من إحدى التونات ياء . وسمي عنواناً لانه بمن الكتاب من ناحية
 وأصله عنان فلما كثرت التونات قلبت أحداها وأوا . ومن قال علوان الكتاب جعل
 التون لاما لانه اخف من التون واظهر اه المراد منه

من الملاية لأنه خط مظهر على الكتاب. واستحسن جماعة أن يصفروا
 أسماء على عنوانات الكتب ورأوا أن ذلك تواضع. وينبغي أن يحسن
 اسم الله إذا كتبه. قال أبو جعفر وكانوا يكرهون الدعاء على العنوان
 وينكرونه، كذا قال مع أنه ذكر الدعاء عليه وقول الفضل بن سهل
 لا يحسن بالعنوان كثرة الدعاء (قال أبو جعفر) (باب ترتيبات اصطلاحوا
 عليها) فمن ذلك اصطلاحهم على أن أطال الله بقاء سيدنا لأجل
 الدعاء، وبالله أطال الله بقاء سيدي. واستتبعوا الخلاف في فصول
 الكتابة وذلك أن يكتب أطال الله بقاء سيدنا أو سيدي ثم
 يقول في الكتاب بأمك الله أمك فان رأيت فهذا خلاف في الدعاء.
 أو يقول أيد الله سيدي ثم يقول أكرم الله سيدي. واستتبعوا أيضا أن
 تكون الادعية متفقة وذلك أن يقول أعزك الله ويكتب في النص الذي
 يليه مثله. واصطالحوا على مكاتبة الظهير نظيره فان رأيت أن تفعل كذا وكذا
 فعلت. ولا يكتبون إليه فرأيتك، فان كان دونك قليلا فرأيتك، وكتبوا
 فأحب أن، تفعل فان كان دونه أكثر من ذلك كتب فينبغي أن تفعل
 كذا وكذا، فان كان دون ذلك كتب فأفعل كذا وكذا

قال أبو جعفر سمعت علي بن سليمان يقول بعض الكتاب
 الذين ينتحلون العلم وقد فرق بين فرأيتك وبين أن رأيت ويجعل فرأيتك
 لا يكتب بها إلا جليل له أمر، فقال ما أعجب هذا أن أراد لا يعلم أن الإنسان
 يخاطب الرجل الجليل فيقول انظر في أمري فيكون لفظه لفظ الأمر

ومعناه السؤال والغالب . قل أبو جعفر وجملوا أعزك الله أجل من
أكرمك الله وهو من الاصطلاح المحدث . قل ومن المستقيم عندهم
أيضا أن يدعوا له ويشتبه في كتاب واحد

ثم ذكر اصطلاحات في المكاتبات والادعية إلى أن قل إنه يستحسن
مع الرؤساء الابحاز والاختصار لأن الاكثر يضجرهم حتى ربما يصيروهم
إلى استباح الحسن مما يكاتبون به والرد عما يسألون ، وإنه قد يكتب بعضهم
إلى بعض الخلفاء يعزيه أما بعد فإن أحق من عرف حق الله عليه فيما أخذ
منه من عظم حق الله عليه فيما أبغاه له ، وأعلم أن أجر الصابرين فيما يصابون به
أعظم من النعمة عليهم فيما يعافون فيه . وعن المأمون سمعت الرشيد يقول
البلاغة اتباعد عن الاطالة والتقرب من معنى البنية والدلالة بالقليل من
اللفظ على المعنى ، وكتب الحسن بن وهب إلى مالك بن طوق في ابن أبي
الشيخ الشاعر : كتابي إليك كتاب خططته يميني ، وفرغت له ذهني ، فلا
ظنك بحاجة هذا موقعها مني ؟ أتراني أقبل المذر فيها أو أقصر الشكر عليها .
وعن جعفر بن يحيى قال إن استطعتم أن يكون كلامكم مثل التوقيع فافعلوا ،
وذكر أبو جعفر أن من مجانسة اللفاظ التي تدل على البلاغة قول
ثابت البناني كثيرا : الحمد لله واستغفر الله . فمدش عن ذلك فقل أما بين نعمة
وذنوب فاحمد الله على النعمة واستغفره من الذنوب . وانهذ رجل إلى ساجان بن
وهب قال كنز فقال له سليمان حسبك فإن الولي لا يحاسب والمدول لا يحاسب له .

وقال بعض البلغاء لا يرى الجاهل إلا مقرباً أو مقرباً ، وقال ابن السكيت :
 اللهم ارزقني حياءً ومجداً ، فإنه لا حمد إلا بفعل ولا مجد إلا بعمل ، اللهم انا
 لا يسعني القليل ولا أسعه ، وقال عند وفاته اللهم اناك تعلم اني كنت اذ كنت
 أعصيتك أحب أن أكون ممن يطيعك ، وكان بعضهم يقول : اللهم اني أستغفرك
 مما أملك واستعجلك لما لا أملك وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه
 يقول اللهم أنت أَرْضِي للَرْضَى ، وَأَسْخِطُ للَسَخَطِ ، وَأَقْدِرُ أنْ تَغْيِرَ ما كَرِهْتَ
 وعلم بما تقدر ، ومن دعاء علي بن الحسين رضي الله عنهما اللهم ارزقني
 خوف الوعد وسره رجاء الموعد ، حتى لا أرجو إلا ما رجيت ، ولا أخاف
 إلا ما خفت . وكان جعفر بن محمد يقول استغاث الله لكل عسير ، فإن
 تبسّر العسير على الله يسير ، بل ثناؤه وتقدّست أسماؤه . وكان يقول اللهم
 بما أنت له أهل من المفوء ، أولى مني بما أنا له أهل من العقوبة ، اللهم اني
 أعوذ بك من الفقر إلا إليك ، ومن الذل إلا لك ، وحكي في مكان آخر
 هذه الدعوة عن محمد بن علي بن الحسين اللهم اعني على الدنيا بالني ، وعلى
 الآخرة بالتقوى ، وذكر دعاء آخر من المأثور قال وقال غيره اللهم انا
 نموذ بك من فتنه القول كما نموذ بك من فتنه العمل ، ونموذ بك من
 التكاثف لما لا يحسن ، كما نموذ بك من المعجب بما يحسن ونموذ بك من
 السلاطة والمذر ، كما نموذ بك من المجز والعي والحصر .

وقال الأفره

فينا مباشر لم يبنوا لقومهم وان بني قومهم ما أفسدوا عادوا

ومنها

لا يصلح الله قوما لا سراة لهم ولا سراة اذا جباهم سادوا
 وان تولى سراة القوم امرهم نما لذلك أمر القوم فازدادوا
 تهدي الامور باهل الرأي ما صلحت فان تولى فبالاشرار تنقاد
 وبلغ هشام كلام عن رجل فأتى به فاحتج فقال له هشام أتتكم
 أيضا فقال ان الله تعالى يقول (يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها) فيجادل
 الله جل شؤه ولا تتكلم أنت فقال تتكلم بما أحببت . وقدم الى الحجاج
 أسرى ليقتلوا فقدم رجل يضرب عنقه فقال والله لن كننا أسأنا في الذنب
 لما أحضرت في العقوبة . فقال الحجاج أف لهذه الحيف اما كان فيها أحد
 يحسن . مثل هذا ؟ وأمسك عن القتل . واتي الهادي برجل من الحبس فجعل
 يقرره بذنوبه فقال الرجل : اعتذاري رد عليك ، واقرا لي يوجب لي ذنبا
 ولكني أقول

لماذا كنت ترجو في العقوبة راحة فلا ترهذن عند المعافاة في الاجر
 فمغنا عنه . ودخل رجل على المنصور فقال له تكلم بحجبتك فقال لو
 كان لي ذنب تكلمت بهذري وعفوك أحب الي من برأتي . واعتذر
 رجل الى الحسن بن سهل من ذنب كان له فقال له الحسن تقدمت لك
 طاعة، وحدثت لك توبة، وكانت بينهما ذنبك نبوة، ولن تغلب سيئته حسنتين

وقال ابراهيم بن المهدي

عفو من لم يكن عن مثله عفو ولم يشفع اليك بشافع

إلا العلو عن العقوبة بعد ما ظهرت يداك بمستكين خاضع
ورحمت أطفالا كأفراخ القطا وحسنين والهة كفوس النازع
وقال عبد الرحمن بن المبارك البزدي وكان معهما هذا دار أبي الملاء
وقيل له البزدي لأنه كان يؤدب ولده يزيد بن منصور الجعفي — قال
في أبيات

أنا المذنب الخجاء والنفو واسم ولو لم يكن ذنب لما عرف النفو
قال ذلك يستدري إلى المأمون لأنه آمن عليه بأدبيه إياه . ووقفه
أعرابي على حلقة الحسن فقال رحم الله من تصدق من فضل ، أو واسى من
كناف ، أو آثر من قوت . فقال الحسن ما ترك أحدا إلا وقد سألته

وقال أعرابي آخر لعبد الملك : قد جهد الناس وأحاطت بهم السنون
جلت سنة فذهبت بالمال ، ثم ردت سنة برت اللحم ، ثم ردت سنة كسرت
العظم ، وعندك أموال فإن تكن لله فاقسمها بين عباده ، وإن تكن لهم
فلا تخزنها دونهم ، فإن الله عز وجل بالمرصاد ، وإن تكن لك فتصدق فإن
الله يجزي المتصدقين . وسئل بعض الحكماء عن أعدل الناس وأجود الناس
وأكيس الناس وأحق الناس وأسعد الناس فقال أعدل الناس من انصف
من نفسه وأجود الناس من رأى جورده عدلا ، وأكيس الناس من أخذ
أهبة الأمر قبل زوله ، وأحق الناس من باع آخرته بدنيا غيره ، وأسعد
الناس من ختم له في عاقبة أمره بخير وقيل للعتابي فلان بعبد الهمة ، فقال
إذا لا يكون له غاية دون الجنة . وقال بعض الأعراب إن الله عز وجل

رفع درجة اللسان فأنطقه بتوحيده من بين الجوارح. وضحك المستصم من
عبد العزيز المكي وكان مفرط القبح فقال المكي للمؤمنين ما يضحك هذا ؟
والله ما اضفنى يوسف لجماله وإنما اضطفاه لبيانه، قال عز وجل (فلما كلفه قال
إنك اليوم لدينا مكين أمين) فبيان أحسن من وجهه هذا فضحك المؤمنون
وأعجبه كلامه وقال بعضهم الكلام الجزل، أغنى المعاني عن اللطيفة من
المعاني اللطيفة عن الكلام الجزل فإذا اجتمعا فذاك البلاغة. وقال بعض
الحكماء البلاغة أن يظهر المعنى صريحا والكلام صحيحا. وقال غيره أفضل
اللفظ بديهة أمرى، ومردت في مكان خوف

قال أبو جعفر النعمان يستحسن الكتاب أن تكون الالفاظ غير
نافضة عن المعاني في المقدار والكثرة فإذا كتبوا حسن عندهم أن تكون الالفاظ
غير نافضة عن المعاني ولا زائدة عليها إلا في موضع يحتاج فيه إلى الإسهاب
ويستحسن في هذا ما قاله جعفر بن يحيى إذا كان الاكثار ابلاغ كان الإيجاز
قصيرا، وإذا كان الإيجاز كافيا كان الاكثار عيبا. ودخل عمر بن سعد على معاوية
بعد موت أبيه فقال له يا عمر إلى من أوصى بك أبوك؟ فقال أوصى إلى ولم
يوصني. وقيل لعيسى بن عاصم ما البلاغة قال الإيجاز. وقيل للأصمعي
ما حد الاختصار؟ قال حذف الفضول وتقريب البعيد. وسئل رجل عن
البلاغة؟ فقال سهولة اللفظ وحسن البديهة. وقال آخر أحسن القول أوجزه.
وأهنا المعروف أوحاه (١) وقال معن بن زائدة رجل من بني شيبان ما هذه

(١) أي أعجبه وامرعه

الغيبية المنسأة قال أبقى الله الأمير في نعم زائدة، وكرامة دائمة، مغابا بها الأمير عن العين من ذكره القاب، وما زال شوقي إلى الأمير شديدا، وهو دون ما يجب له علي، وذكري له كثير وهو دون قدره عندي، ولكن جفوة الحجاب، وقلة بشر الملان، يعناني من الاتيان. فامر بتسهيل أمره وأحسن مثواه. وقال أعرابي لعمر بن عبد العزيز سأقتني إليك الحاجة وانتهيت في الناية والله مسائلت عن منامي هذا. فبكى عمر وقال ما سمعت كلامك ابلغ من هذا ولا وعظا أوجع منه.

قال أبو جعفر النعمان البلاغة في المعاني الطاف من البلاغة في الالفاظ، فيستحسن منها صحة التفسير من ذلك قول أبي بكر عليه السلام «قول ابن آدم مالي وانما لك من مالي ما أكلت فأفنت أو لبست فألبيت أو أعطيت فامضيت» وعن النبي صلى الله عليه وسلم «إن هذا الدين متين فأوغل فيه رفقا فإن المنبت لأرضه قطع ولا ظهر آبق» ومن حسن البلاغة في المعاني صحة المقال يؤتى في الموافق بموافقة، وفي المضاد بمضاد، كقول بعض الكتاب: فإن أهل الرأي والنصح لا يساووهم ذوو الآفن والنش وليس من جمع مع الكفاية الأمانة، كن أضاف إلى المعجز الخيانة. قل بعض الكتاب إذا تأملت هذه المقالة وجدت غاية المعادلة لأنه جعل بأزاء الرأي الآفن، والآفن سوء الرأي، وبأزاء النصح النش، وقابل المعجز بالكفاية والأمانة بالخيانة قال الجوهري في الصحاح: الآفن بالتحريك ضعف الرأي وقد آفن الرجل بالكسر وآفن فهو مأفون وآفن، والله يافته أفا فهو مأفون. قل جعفر ومن

هذا ما دعت به هند بنت النعمان وقد أحسن إليها فقالت شكرتاك يد نالتها
 خصاصة بمذروعة ، وأغناك الله عن يد نالت ثروة بمذروعة .

وعن عمر أنه قال لابن عباس رضي الله عنهم وقد ذكر أمر الخلافة :
 ومن يصلح لها أفعال يصلح لها من كان فيه لين في غير مهانة ، وشدة في غير
 عنف . وكتب إلى أبي موسى إن أسعد الولاة من سعدت به رعيته ، وأشقام
 من شقيت برعيته . وعن داود أنه قال للنعمان عليها السلام بعد ما كبرت
 سنه : ما بقي من عقلك أفل لا أنطق فها لا يعنيني ، ولا أتكاف ما كفيته . وكان
 الأحنف رجلا دجا أعور قصيرا أحنف الرجلين فقال له رجل بأي شيء
 بلغت ما بلغت أفوالله ما أنت بأشرف قومك ولا أشجعهم ولا أجودهم ،
 فقال يا ابن أخي بخلاف ما أنت فيه ، فقال وما خلاف ما أنا فيه فقال تركي
 من أمرك ما لا يعنيني ، كما عتاك من أمري ما لا يعينيك

قال أبو جعفر صحة التقسيم في البلاغة أنه تضع معاني ثم تشرح فلا
 تزيد عليها ولا تنقص ، قال : ولبعضهم من صنف كتابا فقد استشرف للمدح
 والذم ، لأنه إن أحسن فقد استشهد للحسد ، وإن أساء فقد تعرض للشتيم .
 وذكر أبو جعفر من التكاثر في البلاغة وهي المائة ما قيل لبعض القراء
 إن أخالاً قد ولي ولاية فلم لا تهته . قال ما سررتني له فأهنيه ، ولا ساءته
 فأعزبه . وقال رجل لرجل قد كثرت عليك المؤذ فقال ما أحده الله بليمة نعمة ،
 إلا والنار عليه مؤنة ، فإن ضجرهم فترضوا لها . وذكر مالك بن أنس
 رجل شريف لا يفيق من الشراب فقال المعجب لمن فقد عقله مرة كيف .

لا يشمله الاهتمام بما فقد عن معاودة مثله

وذكر أبو جعفر من الاستمارة من اللغة في البلاغة قول «الطم والرم»
إذا أرادوا المبالغة في كثرة ماله، وهذا من الاستمارة البليغة لأن الطم
البحر والرم الثرى، هذا لا يملكه إلا الله، وليس هو كذبا لأنه قد عرف
صنائه، وقال ومخووظ عن مالك بن أنس أنه سئل عن رجل قال لامرأته
أنت طائفة إلا إن كان هذا الطائر يسكت، فقال لا يحدث لأن مناهم تكثير

ومنه «ماله سيد ولا ليد» أي ماله نبي، والسيد الشمر واليه بالصوف.
ومنه «ما يعرف قبيله من ديرة» القبيل ما قبلت به المرأة من نزلها حين
تفتله، والدير ما أدبرت به، وذهب الاصمعي إلى أنه استمارة من الاقبالة
والادبارة وهو شق في الأذن يقال فلان أقبل به فهو الاقبالة وإذا أدبر فهو
الادبارة. وذكر الجوهري في الصحاح قال يعقوب القبيل ما قبلت به
إلى صدرك، والدير ما أدبرت به عن صدرك، يقال فلان ما يعرف قبيلة
من ديرة والجدة المعلقة من الأذن هي الاقبالة والادبارة كلها زحمة

قال أبو جعفر ويستحسن من هذا ما كتب به عبد الله بن المغيرة يصف
القلم: يخدم الإرادة ولا يمل الاستزادة، ويسكت واقفا، وينطق سائرا،
على أرض يابضا مظلم، وسواد ماضي.

ومن الكتاب من يستحسن الجمع ومنهم من كرهه لقول حماد
بن مالك يا رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا ناسق

ولا استهن ، ومثل ذلك يطلى (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« إنما هو من أخوان الكهان من أجل سحبه الذي سجع » قال في شرح مسلم
قال العلماء إنما ذم سحبه لأنه عارض به حكم الشرع ، فإن لم يتكلفه فحسن ، ولهذا
قل في الرواية الأخرى « أسجع كسجع الأعراب » واختار أبو جعفر النحاس
حسن إذا خلا من ذلك لقوله (٢) عليه السلام « المسلمون تنكفأ دماؤهم ويسمى
بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم » وقوله للحسن والحسين « أعيدكما
من السامة والحامسة ومن كل عين لامة » وعن بعض الأمراء وهو ابن
زياد وقال لأصحابه من أنتم الناس عيشاء قالوا الأمير وأصحابه ، قال كلا
أنتم الناس عيشاء رجل في دار لا يجري عليه كراء ، له زوجة قد تمنع بها
وقعت به ، لا يعرفنا ولا نعرفه ، إنا إن عرفناه أفسدنا عليه دينه وديناه ،
وأنابنا إليه ونهاره ، قال عبيد الله بن الحسن المنبري : هذا والله كلام من
ذهب ، فمن أحب أن يسمع كلاما من ذهب فليسمع هذا

وعن بعض الحكماء بقدر السمو في الرفعة ، تكون وحية الرقعة
وقال الأحنف بن الحارث بن معاوية المازني « كتب لا تحترضها ، ولا
تحمس شريفا . وعن بعض الحكماء من عرف الناس داراهم ، ومن جههم
ماراهم . وقال رجل لأبيه ما المرومة ؟ قل إذا أنتم عليك شكرت » ، إذا
(١) وفي صحيح مسلم مثل هذا يقال أي بهدر دمه (٢) كذا في الصحيحين

ولعل أصله ما خلا من ذلك كقوله الخ

أبتليت صبري، وإذا قدرت غفرت. ووصف رجل رجلاً فقال ظاهره
مروءة، وباطنه فتوة، وعن علي رضي الله عنه قبة كل امرئ ما يحسن قال
أبو جعفر النعمان هذا إذا تدبر كان فيه أعظم الحكمة لأن الفرق بين
الإنسان والبهيمة ما يحسن. وعنه أيضاً القرض تمر مثل السحاب

وعاتب عثمان علياً رضي الله عنهما فقال عثمان مالك لا تقول؟ فقال
إن قلت لم أقل إلا ما تكره، وليس لك عندي إلا ما تحب، وعنه أيضاً من
لانت كلمته، وجبت محبته، ورأى بعض أصحابه جزعاً فقال عليك بالصبر
فيه يأخذ الحازم، واليه يرجع الجزع، وقيل له صف لنا الدنيا فقال أولها
عناء، وآخرها فناء، حلالها حساب، وحرامها عذاب، من صح فيها زمن،
ومن مرض فيها ندم، ومن استغنى فيها متن، ومن افتقر فيها حزن، من ساء لها
فاته، ومن قعد عنها أتمته، ومن نفاذ إليها أعجمته، ومن تهاون بها بصرتة
وعنه: الدنيا دار ممر، لا دار مقر، الناس فيها رجلان رجل باع نفسه
فأوبقها، ورجل باع نفسه فأعتقها. وعنه: مثل الدنيا كمثل الحية لين لمسها
وفي جوفها السم النافع، يهوي إليها الصبي، الجاهل ويحذرها ذوالالب الحاذر.
وعنه إذا قدرت على عدوك فأجعل العدو عنه شكراً لا مقدره عليه

فصل

في ملائمة أخري من نوايغ السكلم، ونوايغ الحكم وكتبه البلاء
قال أبو جعفر النعمان عن الكتاب قال وهم يعيبون تكرير الالفاظ
وليس ذلك عند كثير من أهل اللغة كما يذهبون إليه، وقد يقع من ذلك

التوكيد وغيره . قال بشر بن النعمان أياك والتوعر فإنه يسلك إلى التعتد
والتمقد هو الذي يستهلك معانيك ، ويمتلك مراميك

وممن كان يستعمل حوشي الكلام أبو علقمة النحوي وهذا مستنقل
من كل متعمد ، فأما من لا يعتمد من الفصحاء والمنقذين فإن ذلك مستحسن
منهم ، وأنشد عمرو بن بحر

حمار في الكتابة يدعيها كدعوى آل حرب من زياد
فدع عنك الكتابة لست منها ولو فرقت نوبك بالمداد
وروى عن علي رضي الله عنه أنه كتب إلى ابن عباس رضي الله
عنهما : أما بعد فإن المرء يستر درك ما لم يكن ليفوته ، ويسوء فوت ما لم
يكن ليدركه فإنا نلت من دنياك فلا تكن به فرحاً ، وما فاتك فلا تأس
عليه حزناً ، وليكن سرورك فيما قدمت ، وأسفك على ما أخرت ، وممك
لما بعد الموت

وكتب سالم إلى بعض الولاة : أما أنا فاعترف بالنقصير في شكرك
عند ذكرك ، ليس ذلك لتري إياه في مواضعه ، ولكن الزيادة حقك على
ما يبلغه جهدي . وأهدى بعضهم طيباً وكتب : التفت بك سبيل السبيل إليك ،
فأهديت هدية من لا يحتشم ، إلى من لا يفتنم .

وأهدى بعضهم إلى الماء ونقارورة فيها دهن أترج ، وكتب إليه إذا
كانت الهدية من الصغير إلى الكبير فكلمها لطفك كانت أبلغ وأوصل ، فإذا
كانت من الكبير إلى الصغير فكلمها عظمت كان أجزل لها وأخطر

وكتب الحسن بن سهل الى أخ له يعزبه مد الله في عمرك موقورا
غير منتقص ، وممنوحا غير محتجن ، ومعطى غير مستلب . وعزى أبو
الغضائفة الفضل بن الربيع بابنه فقال الحمد لله الذي جعلنا نعتيك عنه ولا
نعزبه عنك . فدعا بالطالم وقد كان امتنع منه

وكتب بعضهم أطال الله في دوام العز والكرامة بقاءك ، وأسبغ النعمة
مدتك ، وأحط الدين والمروءة بحفظه دولتك ، وجعل الى خير عواقب
الامور عاقبة أمرك ، ونلى الرشيد وانتوفيق واقع قولك وفلك ، ولا
أخلى من السلطان مكانك ، ومن الرفعة منزلتك

وكتب أيضا وأنا أسأل الله الذي يعلم السر وأخفى ، راعبا اليه بسريرة
يعلم صحتها ، ونية يشهد على صدقها ، أن يشفع احسانه الي ، وجعل بلائه لدي ،
بطول بمائك ، وإمتاعي بما وهب لي من ربك على الاستحقاق دون الهوى ،
وتسام شروحا الود دون التجاوز والافضاء . وكتب أيضا أراك الله في
وليك ، ما يسرك به ، وفي عدوك ما يطفئك عليه

قال أبو جعفر ومن المتقدمين في البلاغة محمد بن مهران الكاتب
واقف كان علي بن ساجان يقول ان رسائله تطربني كما تطربني الغناء ، فمن
مستحسن فصوله ورسائله فصل له يعزبه : ومن صدق نفسه هانت عليه
المصائب ، وألم أن الباقي تبع لماضي ، حتى يرث الله عز وجل الارض ومن
عليها وهو خير الوارثين ، واه الى أي نجدة الشاعر : أما الشمر فلمنا
نسا جلت فيه ، ولا نركب مضاارك فيما قل أو كثر منه ، الى أن قال : لا نأري

الاعتراف لله برز فضيلة، ونحوه من حقه نصيحة، وله أيضا قد انتضت أيام
أهل الادب وأهلت نجومهم، حتى صاروا غرباء في أوطانهم، منقطعي الوصل
والوسائل، ترند عنهم الابصار، وتنبو عنهم القلوب، وإذا شاموا بخيلة
مثلك من يحسن تالفهم، ورفدهم، ويرعى وسائلهم، ثجت صدورهم، وانبعثت
آمالهم، وامسك ذلك بحشاشات قد نهكها سوء البلاء الزمان، فزادك آفة من
فضله وزاد بك. وله أيضا وأنا منتظر من نصر الله عز وجل على هذا
الباغي وانتقامه من الظالم مالبس ببيدوان كان قوم مستدرجين بالامهال
فان وعدائهم عز وجل ناجز، وهو من وراء كل ظالم

وكتب بعض من ينتسب الى القول وحسن النظم والبالغة في
السيح الى بعضهم: كتابي اليك لبس باستبطاء، وامساكي عنك ليس باستفناء،
لكنه تذكرك ذلك، وامساكي نقة بك، وكتب هذا الرجل الى المأمون انك
ممن اذا اسس بني، واذا غرس سقى، ليستقم بناء امه، ويحتني ثمار غرسه،
وأسلك في بري قد وهى وقارب الدروس، وغرسك في حقلني قد
عطش وشارف اليبوس، فتدارك ما أنست، واسق ما غرست. فأمر له
بمائة ألف درهم

قال يحيى بن خالد رسائل المرء في كتبه ادل على مقدار عقله، وأصدق
شاهداً على غيبه لك ومعناه فيك. من أضاف ذاك الى المشافهة والمواجهة.
كتب رجل الى أخ له قد كنت أحب ان لا أفتح مكانتك بذكر حاجة
الا ان المودة اذا خلصت سقطت الحشمة، واستعملت الدالة. ولا آخر إن من

صغر الهمة، الحسد للصديق على النعمة . كتب آخر كفالك من القطيعة لي
سوء ظنك بي .

وكتب آخر قد سبق جميل وعذك ابائي ما أنت أهله وتأخر الامر
تأخر آدائي على زهدك في الصنعة عندي ، ولولا ان النفس اللجوج تطالبني
ببلوغ آخر الامر ، لتصرف عن الطمع بواضح العذر ، لكان فيما عاينت من
التقصير أدل دليل على ضعف العناية ، ولقد حمدت الله إذ لم أخبر بمآلتي
و ضمانك احداً ، فأكون في وقتي هذا لما كاذبا فيما حكيت به ، واما شاكيا ، بعد ان
عرفت لك شاكرآ ، ولست اتقبل من شكر الى ذم ، ولا أرغب من خلق
علي الى خلق دني ، فيمر حهود ، ويساء ودود ، ولكني أركب طريقا بين
شكرك على ما يسره المقدر على يدك ، وبين عذرك ، على ما عسره عليك ،
غير مختلف ولا محجف . . . ولغيره فإن الله بحمده نزه الاسلام على كل
قبيلة ، وأكرمه عن كل رذيلة ورفضه عن كل دنيسة ، وشرفه بكل فضيلة ،
وجعل سبأ أهله الوقور والسكينة

وكتب آخر قد أغنى الله عز وجل بكرمك عن ذريعة اليك ، وما
تنازعتني نفسي الى استعانة عليك ، الا أبى ذلك حسن الظن بك ، وتأميل
نموج الرغبة اليك دون انشغاء عندك . . . ولغيره حتى اذا نزل الجمان تبرأ
الشيطان من حزبه ، وارهق الله باطلهم بحقه ، وجعل الفتح والظفر لأولي
الحزبين به ، وبذلك جرت سنة الله عز وجل في الماضين من خلقه ، وبذلك
وعد من تمسك بأمره ووطاعته . . . ولغيره اما بعد فإن أولى نعمة تشكر ، سلامة

شملت عز فيها الحق فروع موافقه ، وذل الباطل فقمع اشياعه ، وتقلب في
سربها وأمنها خاصة وعامة ، وانبط في تأميل فضلها وعاقبتها رغبة
حاضرة وقاصية

وكتب آخر : كتبت وأنا ذو صباية توحي قوي الصبر إلى لقائك
واستراحة ليس إلا إلى طيب اخبارك منتهاها . وكتب آخر كتبت
عن سلامة ووحشة لفراقك ، وبعد البلد الذي يجمع السادة والاخوان ،
والاهل والجيران ، على حسب الامر كان بمكاني فيه ، والسرور به ، ولكن
المقدار يجري فينصرف معه ، وقع ذلك بالهوى أو خالفه ، وإن كانت هذه
حالي في الوحشة ان أكثر ذلك وأوفره لفراقك ، وما بعدنا عنه من الانس
بك : فإني الله أن يهب لنا اجتماعا عاجلا في سلامة من الأبدان والاديان ،
ونجدة من الحال ، ونغي عن المطالب برحمته . - وله كتابي والله عز وجل يعلم
وحشتي ولا أوحشك الله من نعمه ، ولا فرق بينك وبين عافيتي ، وكان مما
زاد في الوحشة انها جاوزت الامل المتمكن في الانس بقرب الدار ، وتداني
المزار ، محمد الله على نعمه ، ونستدعيه لنا فيك أجمل بلائه ، ونسأله أن لا يخذلنا
وإياك من شكره ومزيد ، ولو كتبت في كل يوم كتابا ، إل لوشخصت نحوك
قاصدا ، لكان ذلك دون الحق لك ، ولكني علق بماتله من العمل ، وأكره
أن أتابع كتبي وأسلط سبيلا من الثقل فانا واقف بمنزلة متوسطة أرجو
أن أسلم من الجفاء والابرام ، وأنا وإن ابقته عليك من الزيادة في
شغلك ، فليست بممتنع من سؤالك التطول بتعريف في جملة من خبرك ، اسكن

اليها ، وأعتد بالنعمة فيها ، واحمد الله عليها .

وكتب آخر أما بعد فإن من قضى الحاجات لآخوانه - واجب الشكر عليهم ، فلنفسه عمل لألهم ، لأن المعروف إذا وضع عند من شكره فهو زرع لا بد لزارعه من حصاده ، أو لعقبه من بعده . وكتب آخر لا تتركني مطلقا بحاجتي ، فالصبر الجميل خير من المطر الطويل

(تمزية) إذا استوى الممزي والممزي في النجابة استغنى عن الاكثار في الوصف لموضع الرزية ، وكان ظموره يعني عن التبدية عليه ، وإنا لله وإنا اليه راجعون ، أقرارا بالملك له ، وأقرارا بالمرجع اليه ، وتساهل القضاة ، ورضا بمواقف اقداره ، وأسأل الله أن يصلي على محمد صلوات متصلة بركاتها ، وأن يوفق لما يرضيه عنك قولا وفلا ، حتى يكمل لك نواب الصابرين المحسنين ، وأجر المطيع الممتحن للوعد ، فرحم الله فلانا وأزله منازل أوليائه الذين يرضى سعيهم ، ويطول بفضلهم ، انه ولي قدير . كتب آخر ان الله عز وجل يتمكنه اياك في النعمة ، واعلاؤه يدك بالقدرة ، وحصل لك آمال المؤمنين ، وحض بحميل الحظ منك أهل المروءة والدين ، وقد حللنا بفنائك ، وأملنا حسن عائدتك ، ورجونا أن تودعنا من معروفتك ما نجد عندنا شكره ، والوفاء بما تسدي الينا منه ، وأنت بين صنعة مشكورة ، ومثوبة مذكورة ، فأنت رأيت أن تصني الينا بكرمك ، وتخططنا بمددك ، وتجعل لنا من لحظات برك ، بحيث يشملنا فضلك ، ويسمنا طولك ، فعلت ان شاء الله انتهى ما ذكره أبو جعفر النعمان

فصل يتعلق بالمكاتبة

وينبغي في المكاتبة تحري طريق الساف وما قاربها ، فأما ما أحدثه الكتاب من تقبيل اليد أو الكف أو الدم أو الباسطة أو الباسط ونحو ذلك فإن ذلك غير محرم لا سيما إن كان في أمر ديني أو ترتب على تركه مفسدة أعظم منه . فأما تقبيل الأرض فيستطاع في تركها مطلقا حسب الامكان ، وإن أتى بها فيشعر أن يقرن بذلك نية أو إيلا ، كما في لفظ الألبان بالميد أو العبد الأصغر أو العبد الرقيق أو المملوك أو الخادم ونحو ذلك وقد رأيت بخط الشيخ أبي الفرج أن الجوزي (كتاب سيرة الخلفاء) كأنه صنعه ليعرض الخلفاء أو لبعض الأكاره وقال في آخره : فرغ من تصنيفه في خمسة أيام وهو يقبل الأرض بسمعه وبصره وأبوجه وبده . ونحو ذلك فأما المكاتبة بمثل هذا إلى الكفار فينبغي الجزم بأنه لا يجوز ، وقد رأيت من يقوله من المسلمين معهم ، لكن ليس هو ممن يمتد به في علم ولا عمل ، ورأيت من حال من يمتد به من أصحابنا العلماء الأخيار أنه ينظر إلى مفسدة هذا وما يشبهه وما يترتب عليه من حصول المصلحة أو دفع المفسدة لأن الشارع ينظر في دره أعظم المفسدين بارتكاب أفعالها ، وهذا فيه تسهيل ، وقد يحتاج إليه في مثل هذا الزمان ، والاحتياط الكف عن ذلك والتخلف بالقول والعمل إلى سلوك طريق الشرع وما قاربها والله تعالى أعلم

وذكر أبو جعفر أنهم كرموا أن يقال عبدك ويأسولاي . ومنهم من
كره أن يقال ياسيدي وأجاز هذا بعضهم ، قال أبو جعفر والقول في هذا
أنه لا يجوز أن يقال لما نقي ولا كافر ولا فاسق ياسيدي ، وقال لغيرهم ،
واحتج بأخبار تأتي في المدح في الوجه قبل فصول اللباس . قال : وينبغي
أن لا يرضى أحد أن يخاطب ياسيدي وأن ينكر ذلك كما فعل رسول الله
صلي الله عليه وسلم فقال « السيد الله » انتهى كلامه ، وعن الحسن سمعت
أبا بكر يقول رأيت النبي صلي الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى
جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول « إن ابني هذا سيد
ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » رواه البخاري ، وعن
أبي هريرة مرفوعا « لا يتوان أحدكم عبيد أمي فكاكم عبيد الله وكل
نسائكم إماء الله ، ولكن ليقل غلامي وجاري ، وفثاني » وفي رواية
« ولا يقل العبد ربي ولكن ليقل سيدي » ، وفي رواية « لا يقل العبد لسيده
مولاي ، فإن مولاكم الله عز وجل » وعنه أيضا مرفوعا « لا يتوان أحدكم
استق ربك وأطع ربك وضي ربك ، وليقل سيدي ومولاي ، ولا يقل
أحدكم : عبيد ، أمي ، وليقل فتاي وغلامي » روى ذلك مسلم ،
وروى البخاري الخبر الأخير

وفي الصحيح في تراجم الأئمة قول النبي ﷺ « أن تلد الأمة ربها
أو رعا » فقل هذا يدل على أن النهي للتنزيه ، وقيل النهي عن كثرة استعمالها
لا في النادر ، والنهي عن لفظ الأمة والعبد للكرامة تجزم به في شرح مسلم

وجزم أيضا بأنه لا بأس بسيدى وذكر ما في الصحاح من قوله عليه السلام
لأنصار «قوموا إلى سيدكم» يعني سعد بن معاذ، وقوله «اسمعوا ما يقول
سيدكم» يعني سعد بن عباد.

ونقل القاضي عن مالك أنه كره دعاء الله بسيدى وبأى استعمال ذلك
في كرامة المدح، وقال أبو جعفر النحاس أيضا لا نعلم بين العلماء خلافا
أنه لا ينبغي لأحد أن يقول لأحد من المخلوقين مولاي ولا يقول عبدك
ولا عبدي وإن كان مملوكا، وقد حذر ذلك رسول الله ﷺ على المملوكين
فكيف الأحرار؟ كذا قل، وجزم في شرح مسلم وغيره بأنه لا بأس
بمولاي، وأن الذي من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة،
واختلاف الرواة عن الأعمش وحذفها أصح انتهى كلامه، ثم هي ترك
الأولى جمعاً بينه وبين الأذن في استعمالها، وفي الصحيحين «ثلاثة يؤتون
أجرهم مرتين: عبد أدى حق الله وحق مواليه، ومن اتقى إلى غير مواليه
ينجز الله لهم فعله ثلثة الله» وبأى في الاستئذان: هل يكنى الرجل نفسه؟
قال أبو جعفر النحاس: يكتب من أخيه إن كانت الحال بينهما توجب
ذلك ودونه من وليه قال ومخفوا أن يكتب من عبده وإن كان الكاتب غلامه،
والمستعمل في أول الكتاب سلام لأنه لم يقدمه معرفة وفي آخر
الكتاب والسلام عليك لأنه مشار به إلى الأولى. وما ذكره متجه، وكذا
كان يكتب عمر وغيره أول الكتاب سلام عليك

فصل

مذهب عامة العلماء الا يبدأ أهل الذمة بالسلام

ولا يجوز بداعة أهل الذمة بالسلام هذا هو الذي عليه عامة العلماء
سلفا وخلفا لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بداعتهم بالسلام وذلك
في الصحيحين وغيرهما قال أحمد في رواية أبي داود وسنن عن يونس
الذي بالسلام اذا كانت حاجة اليه قل لا يجزي، وقيل في رواية أبي الخارث
وسأله قال مررت بقوم جلوس وفيهم نصراني أسلم عليهم قال سلم عليهم
ولا تنوم، وروى أحمد والبخاري ومسلم والترمذي من حديث أسامة
ابن زيد أن النبي ﷺ مر بمجلس فيه أخلاط من اليهود فسلم عليهم
وقال أحمد بن الحسين سئل أبو عبد الله عن رجل له قرابة ذي أسلم
عليه قال لا يبدأ بالسلام يقول: ابدرائم ولا يبدأ بالسلام، وكذا نقل
اسماعيل بن اسحاق قال سئل أحمد بن حنبل عن رجل له قرابات مجوس من
أهل الذمة يدخل عليهم أي سلم عليهم؟ قال لا فليل له كيف يقول؟ قال
يقول ابدرائم ولا يبدأ بالسلام

قال الشيخ تقي الدين فقد نهى عن لا بتدله مطلقا ورخص عند قدوم
المسلم أن يحيى بمثل ابدرائم، وذهب بعض العلماء الى أنه لا يحرم وهو
وجه لبعض الشافعية، وذهب بعض العلماء الى جوازه للحاجة، وذكر
بعض أصحابنا المتأخرين احتمالا رأيت بخط القاضي تقي الدين الزيداني

البغدادى، وسبق قول أحد لا يعجبني، ولا صعبا، وجها في هذا اللفظ
هل يحمل على التعريم أو الكراهة؟ قال ابن عبد البر قيل لمحمد بن كعب
القرظي أن عمر بن عبد العزيز سئل عن ابتداء أهل الذمة بالسلام قال
يرد عليهم ولا يبدؤهم بالسلام، فقال له لم؟ فقال لقوله عز وجل (فاعرض
عنهم وقل سلام) كذا قال وهو قريب. قال السدي قل خيرا بدلا من
شرهم، وقال مقاتل أردد عليهم معروفاء، وقال بعضهم قل ما تسره من شرهم
وتأول ابن عبد البر النهي عن بدائهم على أن معناه ليس عليكم أن
تبدؤهم قال بدليل ما روى الوليد بن مسلم عن عروة بن روم قال: رأيت
أبا امامة الباهلي يسلم على كل من لقي من مسلم وذمي ويقول هي تحية
لأهل ملتنا واسم من أسماء الله نقشه يدينا. قال ومحال أن يحاسب أبو امامة
السنة في ذلك كذا قال وأبو امامة إن صح ذلك عنه فقد خالاه غيره بلا
شك والنهي ظاهر في التعريم والاصل عدم الاضمار. وفي تنبيه الخبير
« وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقها » وهذا البيان يقتضي
النهي وقد خالف ابن عبد البر مالك في هذه المسئلة والله أعلم. ولأن في
ذلك دأ واجفا وقد أمر الله بمجاهدتهم والعطفة عليهم (١) كذلك هي
الله تعالى عن موالاتهم ومودتهم كما يأتي الكلام عليه في آخر الكتاب
ومن ذلك مواالاتهم

(١) هذا الأمر في الاعدام الحربيين لأهل الذمة وكذلك النهي الذي بعده كما في
سورة المتحفة وقد قال تعالى يمد الله عن موالاتهم ومودتهم (لا يهاكم الله عن
الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤم وتفستروا لهم) الخ

قل ابن عبد البر وروى ابن المبارك عن شريك عن أبي إسحاق كان
يقال من الجفاء أن تواكل غير أهل دينك، فأما أن يخاف من ذلك على نفس
أو مال فإنه يجوز أو يستحب أو يجب نظراً إلى ارتكاب أدنى المفسدين
لدفع أعلاهما، فأما الحاجة إليه يسهل تركها بلامشقة مثل كثير من حوائج
الدنيا المعتادة فهذا والله أعلم الذي أراد أحمد في رواية أبي داود وكلامه
فيه متردد بين التحريم والكراهة وظاهر كلام الأصحاب التحريم والمسئلة
فيه محتملة. فأما الحاجة بالمعنى الأول فتبعد إرادته كما يبعد المنع منه
والله تعالى أعلم

فإن سلم أحدهم وجب الرد عليه عند أصحابنا وعند عامة العلماء
لصحة الأحاديث عنه عليه السلام بالأمر بالرد، وذهب بعضهم إلى أنه
لا يجب، ورواه ابن وهب وأشهب عن مالك. وصفة الرد عليكم أو عليكم
بحذف الواو وإثباتها. نصحت هذه اللفاظ عن النبي ﷺ واختار أصحابنا
الواو وذكر ابن أبي موسى في الإرشاد حذفها قطع به

قال الناضي عياض: اختار بعض العلماء منهم ابن حبيب المالكي حذف
الواو لثلاث تفتضي التثريب، وقال غيره بإثباتها كما هو في أكثر الروايات
وقال الخطابي عامة المحدثين يروونه وعليكم بالواو، وكان سفيان بن عيينة
يرويه عليكم بحذف الواو وهو الصواب، لأنه إذا حذف الواو صار قولهم
الذي قالوه بعينه مردوداً عليهم، فادخل الواو بوجوب الاشتراك معهم
والدخول فيما قالوه لأن الواو للعطف والجمع بين الشئين، وقال غيره الواو

أجود كما هو في أكثر الروايات ولا مفسدة فيه لأن السام الموت وهو علينا وعليهم ، وقيل الواو هنا الاستئناف لا المطف وتثريك ، وقوله عليكم ما يستحقونه من الذم ولا يجوز الزيادة على ذلك نص عليه وللشافعية وجه يجوز أن يقال وعليكم السلام . وقال بعض العلماء يقول عليكم السلام بكسر السين وهي الحجة ، وذكر في آخر الزعالية أنه إذا كسر سين السلام وهي حجة رد عليه مثله وذكره ابن أبي موسى والأول أولى عملاً بالأحاديث الواردة فيه .

وقال الشيخ تقي الدين إذا سلم الذي على المسلم فانه يرد عليه مثل تحيته ، وإن قال أهلاً وسهلاً فلا بأس كذا قيل ، وجزء في مواضع أخر بمن قول الأصحاب . وسلم أحمد على ذي ولم يعلم انه ذي ، وذكر بعض أصحابنا انه يقول له رد علي سلامي ، فله ابن عمر

فصل

(السلام والدعاء لأهل الذمة ومصاقتهم)

قيل للإمام أحمد رضي الله عنه لما سأل اليهود والنصارى ونائبهم في منازلتهم وعندهم قوم مسلمون أسلم عليهم ، قل نعم تنوي السلام على المسلمين فيؤخذ منه وجوب النية لذلك ، وسبق في الفصل قبله يسلم عليهم ولا ينويه فيؤخذ منه ان هذه النية لا تجب لكن لا ينوي السلام عليه . وهاتان الروايتان هما نظير الروايتين فيمن حلف لا يسلم على رجل فسلم على قوم

هو فيهم هل يبحث ان لم ينو اخراجه أو يبحث ان قصده فقط ، وسئل أحمد عن مصافحة أهل الذمة فكرهه . وروى أبو حفص حديث أبي هريرة في النهي عن مصافحتهم وابتدائهم بالسلام . وقل له أبو داود يكره أن يقول الرجل للذي كيف أصبحت ؟ أو كيف أنت ؟ أو كيف حالك ؟ قل أكرهه ، هذا عندي أكبر من السلام ، وقال الشيع وجيه الدين من أصحابنا في شرح الهداية : أهل الذمة لا يبدأهم بالسلام ، ويجوز أن يحییهم : هداك الله ، وأطال الله بقاءك ، ونحوه . وكذا قال بمض الشافعية ، واختار بعضهم أنه يقول ذلك للحاجة فقط

ولم يصرح أصحابنا بخلاف قول الشيخ تقي الدين لكن ذكروا قول أحمد رحمه الله في كيف أصبحت ونحوه واقتصرواعليه ، فيحتمل أن يؤخذ منه منع غيره كالسلام ويحتمل جواز منع الدعا بالهداية ونحوه إلا بنية الجزية (١) أو الاسلام ، أو الاخبار بالواقع . وهذا قد يقال هو نظير نص أحمد في اكرمك الله بتوي الاسلام فيسكون هو مذهبه فيهما ويحتمل مع الحاجة فقط ، وأما الدعا بالهداية ونحوها فهذا جوازه واضح وقال الشيخ تقي الدين ان مخاطبه بكلام غير السلام مما يؤنس به فلا بأس بذلك وقال صاحب المحيط من الخنفية إن توى بقلبه أن الله يطيل بقاءه لم يسل أو يؤدي الجزية عن ذل وصغار فلا بأس به لانه دعا له بالسلام في الاول وفي الثاني منعمة للمسلمين وإن لم ينو شيئا لا يجوز قل

(١) ينظر ما معنى المراد بالجزية والكلام في الذمي ويقال منه فيها يأتي فالظاهر ان بعض هذه الآراء عن النفاذ قيدت في الكافر الحربي ولما ذكروها في الكلام على الذميين قبلوها بما يكون به الذمي ذميا

ولو قال نذني أرشدك الله أو هداك الله فحسن، وقال إبراهيم الخليل سئل أحمد بن حنبل عن الرجل المسلم يقول للرجل النصراني أكرمك الله قال نعم يقول أكرمك الله يعني بالاسلام ويتوجه فيه ما سبق من الدعاء بالبقاء وأنه كالدعاء بالهداية ويشبه هذا أمرك الله، وذكر أبو جعفر النحاس عن الشافعي أنه قاله لنصراني وأنه عوتب فقال اخذته من عز الشيء إذا قل، قال أحمد بن القاسم الطوسي: كان أحمد بن حنبل إذا نظر إلى نصراني غمض عينيه فقبل له في ذلك، فقال لا أقدر أنظر إلى من افترى على الله وكذب عليه، وقال ابن هبيرة في الحديث الرابع من حديث أبي موسى وروى عن أحمد بن حنبل أنه كان إذا رأى يهوديا أو نصرانيا غمض عينيه ويقول: لا تأخذوا عني هذا فاني لم أجده عن أحد ممن تقدم واسكني لا أستضع أرأى من كذب على الله وكفى أحمد نصرانيا واحتج بفعل النبي ﷺ وفعل عمر رضي الله عنه (١)

(١) أي ومن المعلوم أن التكنية في عرف العرب تعظيم وتكريم وقد علم مما تقدم أن من الدعاء المشددين في بر أهل الذمة وتكريمهم مع أن الله تعالى أباح بر المشركين غير المقاتلين للمسلمين في الدين، ومنهم المعتدلين كشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية على شدته في دينه. ومنهم من كان يتكلم أحيانا عن شعور خاص به كالأمام أحمد وقد نهى عن أخذ ذلك عنه، ومنهم من تكلم عن الشعور العام في أحوال الحروب والفتح وهو ما يسمى اليوم بالسياسة العسكرية، ومنهم من تكلم بنظر الصلحة العامة التي تختلف باختلاف الأوقات والأحوال الاجتماعية فقبل ذلك مما تأتي فيه الأحكام الخمسة كما تقدم في صفحة ٤١٣ وما لا ريب فيه أن حسن الأدب والجمامة واللباب للمعاشرة تعد من أقوى الدلائل العملية على فضل الاسلام وكأله عند جميع الأمم في جميع الأزمنة والأمكنة إلا في أحوال شاذة. وأما القضاة والعلما فهي منفردة عن الاسلام والمسلمين

فصل

من يبدأ بالسلام وتبليغه بالكتاب وحكم الجواب

يسن أن يسلم الصغير على الكبير، والمأثني على الجالس، ويسلم الراكب عليها، أخبر أبي هريرة رضي الله عنه وفي ذلك هو متفق عليه خلا ذكر الصغير على الكبير فإنه انفرد به البخاري. وذكر صاحب النظم ذلك كما ذكره الأصحاب ثم قال وإن سلم المأمور بالرد منهم فقد حصل المسنون إذ هو مبتدئ، وظاهر هذا أو صريحه أنه إذا بدأ بالسلام من قبله بدأ غيره به. ثم حصل السنة بسلامه ويكون. بتدنا، وهذا خلاف ظاهر كلامه السابق وكلام الأصحاب والأخبار، ويكون فهم من كلام الأصحاب والأخبار أن ذلك كمال السنة وأفضلها، وهذا يقتضي أن غيره سنة مفضولة بالنسبة لاشتراكهما في الأمر بإفشاء السلام وامتياز أحدهما وهذا محتمل، وقد قل في شرح مسلم عما جاء في الأخبار للاستحباب، قال ولو نكسوا جاز وكن خلاف الأفضل، قال وقد يكون مراده أنه يأتي بالجواب بصيغة الابتداء كما تأتي المسئلة، لكن فكيف يقول حصل المسنون وإنما حصل المفروض؟ ويقول إذ هو مبتدئ، وإنما يكون مجيباً والله أعلم

قل ابن هبيرة: من سلم على رجل فقد آمنه، قال فارس أقوى من الرجل فأمر عليه السلام بسلام الأقوى على الأضعف، وسلام القليل على الكثير، أقل حرجاً ولو سلم الغائب عن الدين من وراء جدار أو ستر: السلام عليك

يا فلان أو سلم الغائب عن البلد برسائته أو كتابه وجبت الاجابة عند
البلاغ عندنا وعند الشافعية لأن تحية الغائب كذلك . ويستحب ان يسلم
على الرسول قبل لاحد ان فلانا يقرئك السلام، قال عليك وعليه السلام .
وقال في موضع آخر، وعليك وعليه السلام . وقال وكذلك روي عن النبي
ﷺ قال له رجل اني يقرئك السلام قال (١) «عليك وعليك السلام»
وقال الخلال اخبرني يوسف بن أبي موسى قيل لابي عبد الله ان فلانا يقرئك
السلام قال : سلم الله عليك وعليه . وهو معنى ما سبق عندنا ولهذا يجب
رد السلام . وقال ابن عبد البر قال رجل لابي ذر : فلان يقرئك السلام، فقال
هدية حسنة ومحمل خفيف

قال التانيمية : ويستحب بث السلام ويجب على الرسول تبليغه
وهذا ينبغي ان يجب إذا تحمله لانه مأثور بأداء الامانة والا فلا يجب
وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ
« يا عائش هذا جبريل يقرأ عليك السلام » فقالت وعليه السلام ورحمة الله
زاد البخاري في رواية : وبركاته . زاد احمد : جزاه الله خيراً من صاحب
ودخيل فثم صاحب ونعم الدخيل . فيه دليل على انه لا يجب الرد على مبلغ
السلام وهو الرسول . وفيه ترخيم المنادى ويجوز فتح آخره وهو الشين
هنا وضمه . ومعنى « يقرأ عليك السلام » يسلم عليك، قال في شرح مسلم
وفيه بث الاجنبي السلام الى الاجنية الصالحة إذا لم يخف ترتب مفسدة

وعن أبي هريرة قال أتى جبريل عليه السلام الى النبي ﷺ فقال
 يا رسول الله هذه خديجة معها انا، فيه ادام أو طعام أو شراب ، فاذا هي
 انتك فاقرا عليها السلام من ربها ، وبشرها ببیت في الجنة من قصب ، لا صخب
 فيه ولا نصب « متفق عليه ، ولا أحمد ومسلم فاقرا عليها السلام من ربها
 ومني ، وليس في الحديث سوى هذا وكأنه اختصر لإبلاغه لما ذلك ورد لها
 الجواب مع اني لم أجد من صرح بوجوب رد سلام الملك ووجوب الرد
 منه ، وليس رد سلام الله تعالى كرد سلام جبريل عليه السلام ، ولهذا لما
 كانوا يقولون في الصلاة قبل الامر بالتشهد : السلام على الله قبل
 عباده ، السلام على جبريل ، السلام على ميكائيل ، السلام على فلان
 وفلان ، فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال « لاتقولوا السلام على
 الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله » الحديث ، رواه أحمد
 وأبو داود وابن ماجه وأندار قطني من حديث ابن مسعود قهي عليه
 السلام عن السلام على الله لان الله هو السلام ولم ينه عن السلام على غيره .
 وأظن أن في غريب ما روي ان خديجة رضي الله عنها لما قيل لها قالت :
 الله السلام ومنه السلام ، وهذا كما في الخبر الصحيح المشهور أنه عليه
 السلام كان يقول « اللهم أنت السلام ومنك السلام »

وقال ابن الاثير في قرأ فيه « ان الرب عز وجل يقرئك السلام »
 يقال آخرى ، فلاننا السلام وقرأ عليه السلام ، كأنه حين يبلغه سلامه يحمله
 على أن يقرأ السلام ويرده . هذا لفظ النهاية في فصل القاف مع الراء

وإذا قرأ الرجل القرآن أو الحديث على الشيخ يقول أقر أني فلان أي
حملني على أن أقرأ عليه، وقد تكرر في الحديث انتهى كلامه

وعن ابن عباس قال : أراد رسول الله ﷺ الحج فقالت امرأة
لزوجها أحجني مع رسول الله ﷺ فقال ما عندي ما أحجك عليه، فقالت
أحجيني على جملك فلان، قال ذلك حبيس في سبيل الله فأتى رسول الله
ﷺ فقال إن امرأتي تقرأ عليك السلام ورحمة الله، وإنها سألتني الحج
معك فقالت أحجيني مع رسول الله ﷺ فقالت عندي ما أحجك عليه قالت
أحجني على جملك فلان فقلت ذلك حبيس في سبيل الله فقال « أما إنك
لو حججتها عليه كان في سبيل الله » وإنما امرتني ما تعدل حجة معك ؟
قال رسول الله ﷺ « أقرئها السلام ورحمة الله وبركاته وأخبرها أنها
تعدل حجة - بنى عمرة - في رمضان » رواه أبو داود

وبسلم من انصرف بحضرة أحد أو أثنى أهله أو غيرهم أو دخل بيتهم - كونا
له أولئيره أو خرج منه أو أتى صديقا أو رجلا وإن لم يعرفه . وقد سبق بعض ذلك
للاخبار في ذلك ، منهم ما رواه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم من حديث
عبد الله ابن عمرو أن رجلا سأل رسول الله ﷺ أي الإسلام خير ؟ قال « تقام
الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » وكان ابن عمر
يدخل إلى السوق فلا يمر بأحد إلا سلم عليه . فقال له الطفيل بن أبي بن كعب
ما تصنع في السوق وانت لا تنفق على البيع ولا تسال عن السلع ولا تسوم
بها ولا تجلس في مجالس السوق ؟ فقال يا أبا بطن وكان الطفيل ذا بطن

إنما نفدو من أجل السلام نسلم على من لقينا رواه مالك في الموطأ ، وبأني
 بالقرب من نصف الكتاب قول ابن مسعود أن من التواضع أن تسلم على من
 لقيت واسلم عن أبي هريرة مرفوعاً « والذي نفسي بيده لن تدخلوا الجنة
 حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه
 تحاببتم ؟ افشوا السلام بينكم » ولعل المراد من السلام على من عرفه ومن
 لم يعرف أنه يكثر منه ونفسيه ويشيعه ، لا أنه يسلم على كل من رآه ، فإن
 هذا في السوق ونحوه يستهجن عادة وعرفاً . ولو كان النبي ﷺ وأصحابه
 رضي الله عنهم يمثل هذه المحافظة والمواظبة عليه لشاع وتواتر وقلة الجمل
 العفير خافوا من سبب والله أعلم . روى ابن ماجه عن عائشة مرفوعاً
 « ما حسدتكم اليهود على شيء أحسدكم على السلام والنامين » وقال الشاعر
 قد يمكت الناس دهرًا ليس بينهم ود فيزرعه التسليم واللائف
 وعن أنس قال : قال رسول الله ﷺ « يا بني إذا دخلت على أهلك
 فسلم فليهم تكن بركة عليك وعلى أهل بيتك » رواه الترمذي وقال حسن
 غريب . وقال ابن حبان : إن سلم بالغ على بالغ وصبي رده البالغ ولم يكف
 رد الصبي ، وكذا في شرح الهداية لأبي المعالي بناء على أن فرض الكفاية
 لا يحصل به ، ويتوجه (١) يخرج من الاكتفاء بأذانه وصلاته على الجنازة قال
 أبو المعالي والسلام على الصبي لا يستحق جواباً لعدم أهليته للجواب
 والأمر به ، وكذا قال ويتوجه أن يستحق الجواب ، ويرده الصبي لكنه لا يجب

عليه ، وسبق كلامهم أنه يسلم عليه ، وكيف يشرع السلام على من لا يرده ؟
وكيف يجب رد سلام من ليس أهلا لرده ؟ ولعل مراد أبي المصالي لا يستحق
جوابا على طريق الوجوب لانه ليس من أهله

وقد قال أبو المصالي فإن سلم صبي على بائعين فوجها في وجوب الرد
تخرجان من صحة اسلامه ، وعلى هذا المراد من قولهم يسلم على الصبي أي
المميز ، والا فلا يسلم على من لا عقل له ولا يتميز كالمجنون لانه اذا لم يشرع
السلام على من لا يشرع منه الرد لما رخص فيها مثله وأولى ، ويتوجه على
كلام أبي المصالي يشرع ويرد عليه المجنون وقد يلتزمه لانه دعاء ، ومن سلم
على جماعة في دخوله اعاده في خروجه ، وهو قول الشافعية ، وقطع به ابن
عقيل ، وهو معنى كلام النفاذي والشيخ عبد القادر وغيرهما وقد تقدم نص
احمد ، قال ابن عقيل والدخول أكد استحبابا

وقد روى أبو داود عن أبي هريرة موقوفا ومرفوعا واسناده جيد
« اذا لقي أحدكم أخاه فليسلم عليه ، فإن حالت بينهما شجرة أو جدار أو
حجر ثم لقيه فليسلم عليه » وكلامه في الرعاية في هذه المسئلة فيه نظر
وحاصله انه تقدم انه لا يسيد السلام ثانيا وقيل بلى ، ومن دخل بيتا خاليا
سلم على نفسه وعلى الملائكة ، ورد هو السلام على نفسه ، ولم يذكر غيره وبما
بهذه المسئلة أن المسلم هو رد السلام . ويتوجه منه تخرج فيمن عطس
وايس بحضرة أحد انه رد على نفسه كما يأتي ، وظاهر كلام بعضهم انه
اذا دخل بيتا مسكونا يسلم لخاليا ، واختاره ابن العربي المالكي

وروى سميد بإسناد جيد عن نافع عن ابن عمر كن اذا دخل بيتنا
ليس فيه أحد قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولم يرد ابن عمر السلام
على نفسه . وقال الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية : اذا دخل بيتنا خاليا او
مسجداً خاليا فليقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، لقوله تعالى (فاذا
دخلتم بيوتكم فسلموا على أنفسكم) كذا قال ، وقال ابن الجوزي في الآية
أقوال ، قيل بيوت أنفسكم فسلموا على أهاليكم وعيالكم ، وقيل المساجد
فسلموا على من فيها ، وقيل المعنى اذا دخلتم بيوت غيركم فسلموا عليهم . وقال
كقول الشيخ وجيه الدين من قال من المالكية والشافعية ، وذكره القرطبي
في تفسير الآية عن ابن عباس وجابر وعطاء

وان دخل على جماعة فيهم علماء سلم على الكل ثم سلم على العلماء سلاماً
ثانياً ذكره ابن تيمم وابن حمدان وظاهر كلام بعضهم خلافه ويتوجه كما
ذكر القريب والصالح ونحوهما .

ويجوز تعريف السلام بالالف واللام وتنكيره على الاحياء
والاموات نص عليه وقدمه في الرعاية وغيرها وقيل تنكيره أفضل .
وقال ابن البناء سلام التحية منكر وسلام الوداع معرف ، وقال
ابن حنبل سلام الاحياء منكر وسلام الاموات معرف ، كذلك روي
عن عائشة رضي الله عنها ، وقيل عكسه ، أما سلام الرد فمعرف وجعله
صاحب النظم أصلاً في المسئلة فدل أن تعريفه للاستعجاب وهو واضح
وعن أبي جري المجيب قال أثبت رسول الله ﷺ فقلت عليك

السلام بإرسول الله قال « لا نقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى »
استأنه جید رواه ابو داود وترجم عليه باب كراهية أن يقول عليك السلام
ورواه الترمذي وقال حسن صحيح ، وقال بعض الشافعية يكره أن يتقدم
بهذا ، قال بعضهم ويجب الرد لانه سلام

وقد روى ابو داود في الخبر المذكور « اذا لقي الرجل أخاه المسلم فليقل
السلام عليكم ورحمة الله » ثم رد على النبي ﷺ قال « وعليك ورحمة الله »
فهذا من كلام أبي داود وهو من أصحابنا يدل على كراهة الابتداء به ، وبجواب
لكن لا على الوجوب لعدم دليله لأنها ليست بتحية شرعية ، وردها النبي
ﷺ ليبين أنه لا يكره الرد ، أو استحبابا لكن في حق من لا يعرف لا
مطلقا ، وبأني في الفصل بسده كلام أبي المعالي ، قال ابو البركات إنما
قال ذلك إشارة منه الى ما جرت به عادة العرب بينهم في تحية
الأموات أنهم كانوا يقدمون اسم الميت على الدعاء وهو مذكور كثير في
أشعارهم كقول الشاعر

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترجها

قال في النهاية وإنما فعلوا ذلك لأن المسلم على القوم يتوقع الجواب
وان يقال له عليك السلام ، فلما كان الميت لا يتوقع منه جواب جعلوا
السلام عليه كالجواب . وقيل اراد بالموتى كفار الجاهلية قال وهذا في الدعاء
بالخير والمدح فاما في الشر والتم فيقدم الضمير كقوله تعالى (وان عليك
لعنتي) وقوله (عليهم دائرة السوء) وفي الصحيح ان عبد الله بن عمر من

عبد الله بن الزبير وهو بمكة وهو مقتول فقال السلام عليك أبا خبيب
وكرره ثلاثاً، قال في شرح مسلم فيه استحباب السلام على الميت في قبره ثلاثاً
كما كرره ابن عمر انتهى كلامه ولم يذكر أصحابنا هذا السلام في حق
الميت، بلذكروا كفا في الاخبار ولا شك أنها أولى، ولم يذكروا أيضاً تكراره
ولعل هذا رأي لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما مع أنه قد ورد تكراره
في المهاجرين، وقد تقدم،

والبخاري عن جابر أن النبي ﷺ بعثه في حاجة قال فأتيته فسلمت
عليه فلم يرد علي فوقع في قلبي ما لله أعلم به فقلت في نفسي لعله وجد علي
أن أبطأت عليه، ثم سلمت عليه فلم يرد علي فوقع في قلبي أشد من المرة
الأولى، ثم سلمت عليه فرد علي وقال « إنما منعتني أن أرد عليك أني كنت
صلي » وكان على راحلته متوجها إلى غير القبلة، ولمسلم أنه أوما يده،
وفي هذا الخبر وغيره أنه يستحب لمن منعه من رد السلام مأنع أن يستذر
إلى المسلم وبذكر المانع له، وكذا نظائره

وروى سعيد: حدثنا أبو شهاب عن الأعمش عن زيد بن وهب عن
عبد الله بن مسعود قال « إن السلام اسم من أسماء الله وضع في الأرض
غافشوه بينكم فإن العبد إذا سلم على القوم فردوا عليه كان له عليهم فضل
حرجة أنه ذكرهم السلام، وإن لم يردوا عليه رد عليه من هو خير منهم وأطيب .
وقال أبو داود (باب في فضل من بدأ بالسلام) حدثنا محمد بن يحيى
الذهلي حدثنا أبو عاصم عن أبي خالد وهب عن أبي سفيان الحمصي عن

أبي امامة قال قال رسول الله (ص) « ان أولى الناس من بدأهم بالسلام »
 حديث جيد، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وأبو خالد وهب بن خالد
 وأبو سفيان محمد بن زياد الألهاني، ورواه الترمذي من طريق ضعيفة
 وحسنه ورواه أحمد

فصل

فروع في السلام وردة باللفظ والاشارة

إذا التقيا فكل واحد منهما بدأ صاحبه بالسلام فعلى كل واحد
 منهما الاجابة ذكره الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية وهو قول بعض
 الشافعية، وقال الشافعي منهم اذا كان احدهما بعد الآخر كان جوابا. قال
 النووي وهذا هو الصواب، وما قاله صحيح وهو ظاهر كلام جماعة من
 الاصحاب كما هو ظاهر الآية، وقد سبق كلام صاحب المحرر وصاحب
 النظم. قال وجيه الدين وبعض الشافعية ولو قال كل واحد منهما لصاحبه
 وعليكم السلام - ابتداء لا جوابا - لم يستحق الجواب لأن هذه صيغة جواب
 فلا يستحق جوابا. ولو سلم على اسم جمع بين اللفظ والاشارة، فان لم
 يجمع يجب الجواب، فان سلم عليه اسم جمع بين اللفظ والاشارة في
 الرد والجواب، فلما الآخر سلامه بالاشارة وكذلك جواب الآخر.
 ويؤخذ من المسئلة قبلها أن من سلم على آخر سلامه جمع بين
 اللفظ والاشارة وهو متوجه والواجب منه رفع الصوت به قدر البلاغ
 وقد ورد ما يدل على خلاف هذا

قال قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنهما : زارنا رسول الله ﷺ في منزلنا فقال « السلام عليكم ورحمة الله » فرد سعد رداً خفياً ، فقلت ألا تأذن لرسول الله ﷺ ؟ قال ذره ثم ذكر كلمة معناها بكثر علينا من السلام ، فقال رسول الله (ص) « السلام عليكم ورحمة الله » فرد سعد رداً خفياً ثم قال رسول الله (ص) « السلام عليكم ورحمة الله » فرجع رسول الله (ص) فأتبعه سعد فقال يا رسول الله اني كنت اسمع تسليماً وأرد عليك رداً خفياً لتكثر علينا من السلام ، وذكر تمام الحديث ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي ، فوجه منه انه اكفى ﷺ برد سعد هذا حيث لم يأمره برد يسمعه ولم ينكر عليه هذا الرد ، وينبغي في هذا أن ينظر الى الحال فان اقتضى الرد على هذه الصفة مفسدة تعين ما قاله الاصحاب (١)

وقد روى أحمد عن حارثة بن النعمان قال مررت على رسول الله (ص) ومعه جبريل جالس في المقاعد فسلمت عليه ثم أجرت فلما رجعت وأبصرت النبي (ص) قال « هل رأيت الذي كان معي ؟ » قلت نعم قال « فانه جبريل وقد رد عليك السلام »

وينبغي أن لا يرفع صوته بالسلام بلا فائدة وربما آذى . وقد روى مسلم من حديث المقداد أن النبي ﷺ كان يجيء من الليل فيسلم تسليماً لا يوقظ نائماً ويسمع اليقظان

(١) ما قالوه هو الصواب مطلقاً أو الاصل وما فعله سعد (رض) من شذوذ العطاء بمنزلة اجتهد في وقوفه عنده رحمه الله ونواضعوا لانه بحسن نية وصدق محبة

وقال المروزي ان أبا عبد الله لما اشتد به المرض كان ربما أذن للناس،
 فيدخلون عليه أفواجا أفواجا فيسلمون عليه فيرد عليهم بيده ، واختلف
 في معنى السلام فقال بعضهم هو اسم من أسماء الله تعالى وهو نص أحمد في
 رواية أبي داود وسيأتي ، فقوله السلام عليك أي اسم السلام عليك ، ومعناه
 اسم الله عليك أي أنت في حفظه كما يقال الله يصحبك والله معك ، وقال بعضهم
 السلام بمعنى السلامة أي السلامة ملازمة لك

فصل

في قول كيف أصبحت كيف أصبحت بدلا من السلام
 قال الامام أحمد رضي الله عنه لصدقة وهم في جنازة يا أبا محمد كيف
 أصبحت ؟ فقال له مساك الله بالخير ، وقال أيضا للمروزي وقت السحر
 كيف أصبحت يا أبا بكر ؟ وقال ان أهل مكة يقولون إنا مضى من الليل
 يريد بعد النوم كيف أصبحت ؟ فقال له المروزي صبحك الله بخير يا أبا
 عبد الله. وظاهر هذا انه اكتفى به بدلا من السلام وترجم عليه الخلال
 (قوله في السلام كيف أصبحت) وروى عبد الله بن أحمد عن الحسن
 مرسل ان رسول الله (ص) قال لأصحاب الصفة « كيف أصبحتم » وروى
 ابن ماجه باسناد لين من حديث أبي الساعدى أنه عليه السلام دخل على
 العباس فقال « السلام عليكم قالوا وعليك السلام ورحمة الله وبركاته قال
 « كيف أصبحتم ؟ » قالوا بخير الحمد لله ، كيف أصبحت بأينا وأمتنا
 أنت يا رسول الله ؟ قال « أصبحت بخير الحمد لله »

وروى أيضا عن جابر قال كيف أصبحت يا رسول الله قال وبخير من رجل لم يصبح صائما ولم يمد ستيا وفيه عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف وفي حواشي تعليق القاضي الكبير عند كتاب النذور: روى أبو بكر البرقاني بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لو لقيت رجلا فقال بارك الله فيك، لقلت وفيك. فقد ظهر من ذلك الاكتفاء بنحو كيف أصبحت وكيف أصبحت بدلا من السلام، وأنه يرد على مبتدئ بذلك، وإن كان السلام وجوابه أفضل وأكمل.

وقد استحب ابن الجوزي القيام لمن يصاح القيام له لما صار ترك القيام كالأمر بالشخص، واستحب ابن عقيل وغيره الدعاء للتعشي إذا حمد الله وقال إنه لا سنة فيه بل هو عادة موضوعة، ومعلوم أن مستثنا لو لم يكن فيها سنة كانت كذلك أو أولى لشهرة الاستعمال هنا من غير تكبر، فإمام السنة السابقة واللاحقة والاستعمال المتقدم بالأمر واضح، ثم هل يجب رد ذلك؟ يتوجه أن يقال ظاهر كلام أصحابنا وغيرهم من اتباع الأئمة الأربعة أنه لا يجب قائلهم خصوا الوجوب برد السلام لأن الأمر برد السلام وإفشائه يخصه فلا يتعداه وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة: أن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام قال له اذهب إلى أولئك النفر وهم نفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يأمرونك فأمها تحيتك وتحية ذريتك، فذهب فقال السلام عليكم، فقالوا السلام عليك ورحمة الله فزادوه ورحمة الله فظاهر هذا الخبر الصحيح أن الاختصار على ما سوى هذا ليس بتحية شرعية، ويتوجه أن يقل ظاهر تسوية الإمام

أحمد رحمه الله بين ذلك وبين السلام على الذي في المنع أنه يجب رده لأنه في
معناه من التحية والاكرام أو أولى كما سبق كلام الامام أحمد في ذلك وهذا
أخص من مأخذ عدم الوجوب مما سبق وقد ذكره الاصحاب وعملوا به
فكان أولى وقد قل تعالى (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها)
ومثل هذا تحية لوروده في كلام الشارع وحمله النسخ، ولأن العرف جار
بذلك والاصل التقرير وعدم التغير على ما ذكر العلماء ، الأثر يظهر خلافه .
وقد قل بعض المفسرين المراد بالآية السلام والدعاء ، وقد قل تعالى (ويل
للمطففين) قل مقاتل وعمر بن مرة ترك المكافاة من التطفيف ورواه
أحمد عن عمرو بن مرة ، ولم ينص أحمد رحمه الله على ما يخالفه وقد قل
عليه السلام « من أسدى إليكم مروءة فكأنكم قد أسدتموه » قال لم يجدوا فادعوا له » وإخراج
مسألنا من ظواهر هذه الاوامر دعوى تقتقر الى دليل والاصل عدمه
لأن في ترك الرد لا يجمع التكرار عداوة وأشتاتا ووحشة ونفرة على ما لا
يخفى فيجب الرد لذلك ، والله سبحانه قد أمر بالهبة والائتلاف ، ونهى عن
التفريق والاختلاف ،

فان قبل نزول ما ذكر من المأثور باعلام قائل ذلك أن ما قلناه ليس
بتحية شرعية وأنه بدعة محدثة ليتوطن المكافون على فعل السنن
واجتناب البدع ، قيل فهذا الاعلام واجب ، فان لم يجب جاز تركه
وبقي المأثور ، وان وجب فن أوجب من العلماء وما دليله شرعا ، ثم ما الدليل
على أنه ليس بتحية شرعية وأنه بدعة ولو صح هذا لكان ضلالة لقوله عليه

السلام « وكل بدعة ضلالة » فيكون محرماً ولم يقل هذا أحد فدل على بطلانه
ثم قد سبق الدليل على أنه تحية شرعية لا بدعية (١) وإن من المعلوم أنه
من الكلام الطيب والمعروف وكلاهما صدقة بنص رسول الله ﷺ ومن
الإحسان، والشرع قد أمر بمجازاة ذلك ومكافأته والأمر للوجوب الإمداد
دليل شرعي على خلافه والأصل عدمه، ويؤيد ما سبق أن الشارع لم
ينه عنه مع وقوعه ولهذا لما تزوج عقيل بن أبي طالب امرأة قالوا له: بالرفاء
والبنين. فقال لا تقولوا هكذا ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ « اللهم
بارك لهم وبارك عليهم » رواه النسائي وابن ماجه ولا جد معناه، وله في
رواية لا تقولوا ذلك فإن النبي ﷺ قد نهانا عن ذلك، قولوا بارك الله لها فبارك
وبارك لك فيها، قال في النهاية الرفاء الاستئمان والاتفاق والبركة والثناء ومنه
قولهم رفأت الثوب رفأ ورفوته رفوا وإنما نهى عنه كراهية لأنه كان من
عادتهم ولهذا سن فيه غيره انتهى كلامه مع أن في هذا الخبر كلاماً
وبعضه في حوائج الأحكام وقد قال عبد الله بن وهب دعوت يونس بن
زيد في عرسه فسمته يقول سمعت ابن شهاب يقول في عرس لصاحبه بالجدة
الاسعد، والطائر الأيمن. قال وهذه تهنئة أهل الحجاز

١ « له الحق في رد كون هذا بدعة شرعية فإنها خاصة بأمر الدين من عباداته
وشرائعه دون المعادات والآداب المتروكة فأمر في عدم تحديد الشرع شيء
فيها أو لإطلاقه النان فيها كالدعية الصالحة بما هو غير محظور فيه فلا يقول أحد
أنا لا ندعو لأنفسنا ولا خيواننا إلا بالادعية المأثورة. وإنما قول الدعاء المأثور والتحية
المأثورة أفضل فحافظ عليها وزيد عليها ما فتح الله به علينا ما لم نحمد له ديناً وشعاراً

ولأن الشارع نهى عن الابتداء (١) بقول عليكم السلام ومع هذا رده أبو داود
وقد قال في شرح مسلم فيه يستحق الجواب على الصحيح المشهور وأوجب بعض
الشافعية رده مع أنه منهي عنه، ولم يجز به عرف لا عنه ولا عن حملة الشرع فمأخوذ
فيه أولى وهذا القول بالوجوب ظاهر كلام الشيخ تقي الدين فإنه قال يجب
العدل على كل أحد في كل شيء، ويجب لكل أحد في كل شيء، قل ولشمول العدل
لكل قال تعالى (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) قال بعض السلف أظنه محمد
ابن الحنفية هي البر والفاجر يعني أن المحسن يستحق أن يجزي بالإحسان وإن
كان داخراً لأنه من العدل والعدل واجب ولهذا قال تعالى (وإذا حييتم بتحية
فحيوا بأحسن منها أو ردوها) فرد مثلاً عدل والعدل واجب، والتحية
بأحسن منها (٢) فضل والفضل مستحب

وقد قال الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله في «عليكم السلام»
ما سبق، وقال في مسئلتنا لا يستحق الجواب مع اعترافه بصحة النهي في
عليكم السلام ولا نهى في مسئلتنا وإن كان فلتأديب ليتعلم السلام المشهور
ولهذا لا يقال بالكراهة في مسئلتنا بل قد يقال ترك الأولى
فقد ظهر أن المسألة على قولين مأخوذتين من كلام الإمام والأصحاب
رحمهم الله وأنها بمنزلة لو جاز من جهة الدليل والله أعلم

(١) هذا معطوف على ما سبق من التعليل والاستدلال على أصل المسألة

(٢) قوله فرد مثلاً عدل . أي هنا ساقط من النسخة الجديدة

فصل

في النهي عن نحية الجاهلية وما هي ؟

قال أبو داود في الادب من سننه حدثنا سلمة بن شبيب ثنا عبد الرزاق
أبنا معاوية عن قتادة أو غيره عن عمران بن حصين قال كنا نقول في
الجاهلية : أنعم الله بك علينا ، وأنعم صاحبنا . فلما كان الإسلام نهيننا عن ذلك ،
قال عبد الرزاق : قال معمر يكره أن يقول الرجل أنعم الله بك علينا ، ولا
بأس أن يقول أنعم الله عليك . فبهذه من أبي داود تدل على اختياره لذلك
وهو من أصحاب إمامنا أحمد فاخياره يعد من مذهبه كالختيار غيره ولم
أر أحدا من أصحابنا ذكر هذا غيره ، فإن كان ذكر قتادة محفوظا فهو
لم يسمع من عمران وغير قتادة مجهول

وقد قل ابن الأثير في النهاية في حديث مطارف : ولا تقل نعم الله بك علينا
فإن الله لا ينعم بأحد عينا ولكن قل أنعم الله بك علينا . قال الركني الذي منع
منه مطارف صحيح في كلامهم ، وعينا نصب على التمييز من المكاف والياء
للتعدي والياء نعمك الله عينا أي نعم عينك وأقرها ، وقد يحذفون الجار ويوصلون
الفعل فيقولون نعمك الله عينا (١) وأما أنعم الله بك علينا فالياء فيه زائدة
لأن الهمزة كافية في التعدي تقول نعم زيد عينا وأنعم الله عينا ويجوز
أن يكون من أنعم إذا دخل في النعم فيعدي بالياء (قل) ولعل مطارف خيل
إليه أن اقتصاب المميز في هذا الكلام عن القائل فاستعظمه كما يقولون

(١) قوله وأقرها - إلى هنا - ساقط من النسخة النجدية

نعمته بهذا الأمر عينا والباء للتمدية ، فحسب أن الأمر في نعم الله بك عينا كذلك انتهى كلامه . وقال الجوهرى أنعم الله صباحك من النعممة وأنعم الله بك عينا أي أقر الله عينك بمن تحبه ، وكذلك نعم الله بك عينا نعممة مثل علم علة وزه زهة ونعمك عينا مثلاً . انتهى كلامه .

ويتوجه أن النهي في حديث عمران إنما لأنه كلام جاهلي فيذبني غيره وتركه ، وأما أنهم ربما جعلوه عوضاً وبدلاً من تحية الإسلام (السلام) لا اعتيادهم له وإنما إياه ، فنهوا عن ذلك والله أعلم

فصل

(يكره قول أبقاك الله في السلام)

قال الخلال في الأدب : كراهية قوله في السلام أبقاك الله . أنبأنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال رأيت أبي إذا دعي له بالبقاء يكرهه ويقول هذا شيء قد فرغ منه ، وقال اسحاق بن عيسى أبا عبد الله بكتاب من خراسان فإذا عنوانه لابي عبد الله أبقاه الله فأنكره ، وقال ابن هشام ذكر الشيخ تقي الدين أنه يكره ذلك وأنه نص عليه أحمد وغيره من الأئمة ، واحتج الشيخ تقي الدين وغيره في هذا بحديث أم حبيبة لما سألت أن يمتعها الله بزوجه رسول الله ﷺ وبأبيها أبي سفيان وباخيها معاوية فقال لها رسول الله ﷺ « إنك سألت الله لا آجال مضروبة ، وآثار موطوءة ، وأرزاق مقسومة ، لا يجعل منها شيء قبل حله ، ولا يؤخر منها شيء بعد حله ، ولو سألت الله أن يعافيك من عذاب في النار وعذاب في القبر كان خيراً لك » .

رواه مسلم في كتاب القدر من حديث ابن مسعود ، وله في رواية « رأيت
معدودة » في رواية أخرى « وآثار مبلوغة » حله بفتح الحاء وكسرهما
وعن ثوبان مرفوعا « إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه وإنه
لا يرد القدر إلا الدعاء » ولا يزيد في العمر إلا البر » رواه أحمد عن
وكيع عن سفيان عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن أبي الجهم عن
ثوبان ، رواه ابن ماجة عن علي بن محمد عن وكيع ، كاهن ثقات وعبد الله
ابن عيسى هو ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى . وروى الترمذي عن محمد
بن حميد الرازي وسعيد بن يعقوب الطالقاني عن يحيى بن الضريس عن
أبي مودود عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي أن
رسول الله ﷺ قال « لا يرد القضاء إلا الدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر »
إسناد جيد قال الترمذي حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى ،
وأبو مودود هذا اسمه فضة

قال أبو جعفر النحاس فيما يحتاج إليه الكتاب : ومن الاصطلاح المحدث
كتبهم أطال الله بقاء سيدنا ، قال علي بن سليمان لا أدري ممن أخذوا هذا وزعموا
أنه أجل الدعاء ونحن ندع رب العالمين على غير هذا ، ومع هذه فقيه انقلاب
المعنى . قال أبو جعفر إني لم أر أحدا من النحويين اعرف بهذه الاشياء منه
يعني من علي بن سليمان . قال لأنه من أهل الكتابة

وقال أبو جعفر أيضا من الاصطلاح المحدث كتبهم أطال الله بقاءه ، وقد
حكى إسماعيل بن إسحاق أنه دعاء محدث ، واستدل على هذا بأن الكتب المتقدمة

كلها لا يوجد فيها هذا الدعاء ، غير أنه ذكر أن أول من أحدثه الزنادقة ،
 وقال أبو جعفر أيضا : رأيت علي بن سليمان يشكر كتبهم أطال الله بقاء
 سيدي ، وقال هذا دعاء الغائب وهو جبل بالفة ، ونحن ندعو الله عز وجل
 بالمخاطبة . قال أبو جعفر منهم من قل أطال الله بقاءك أجل الدعاء لأن العز
 وما بعده إنما ينفع به مع طول البقاء ، وقال بعضهم هو أنتم الدعاء لذلك قدموه
 واتبعوه ، وأدام عزك لأنه إذا ديم عزه كان محوطا مصونا غالبا لعدوه .
 آمنا غنيا فاتبعوه ، و « تأييدك » لأن معناه وزاد مما دعوت لك به ، وأصله من
 أيده أي قواه ، و « سعادتك » أصله من المساعدة أي أن يساعد على ما يريد .
 وهذا كله أجل من « واكرمك » لأنه قد يكرم ولا يساعد وقد قيل أنه كان
 أعزك جليلا ثم حدث وتأيدك

وقال أبو جعفر أيضا : منهم من كره أن يكتب أطال الله بقاءك ،
 واحتج بحديث أم حبيبة رضي الله عنها المذكور ، ومنهم من رخص في ذلك
 واحتج بقول النبي ﷺ « لا بني اليسر كتب بن عمرو » اللهم آمين ، ومات
 سنة خمس وخمسين وهو آخر أهل بدر وفاة . وبحديث عائشة أن النبي
 ﷺ كان يقول « اللهم آمين بسمي وبصري » كذا قال في حديث عائشة
 ولا بحضورني الآن إلا من حديث أبي هريرة رواه الترمذي وفيه « واجله
 الوارث مني » ومن حديث ابن عمر « اللهم آميننا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا
 ما أحييتنا واجله الوارث منا » وذكر الحديث رواه الترمذي وحسنه
 وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه

«سلم يقول» اللهم عافني في جسدي وعافني في بصري واجعله الوارث مني»
رواه الترمذي وقال غريب وصححت محمداً (١) يقول جبيب ابن أبي
ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً، وعن يحيى بن سعيد أن رسول
الله ﷺ كان يقول في دعائه «اللهم فالق الإصباح وجاعل الليل
سكناً والشمس والقمر حساباً اقض عني الدين واغنني من الفقر وأمتني
بسمعي وبصري وقوتي في سبيلك» رواه مالك في الموطأ مرسلًا

قال أبو جعفر: فأما أشكل من هذا لأن المعرق قد فرغ منه فالجواب أن
الدعاء معلق بما فيه الصلاح بمشيئة الله عز وجل، وكذا نسأ الله في أجلك ونسأ الله
أجلك. قال وقيل الدعاء بهذا معناه التوسعة والغنى وروى عن حماد بن سلمة
أن مكاتبة المسلمين: كانت من فلان إلى فلان، سلام عليك، أما بعد فإني
أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو وأسأله أن يصلي على محمد وعنده رسله.
ثم إن الزائدة أحدثوا هذه المكاتبات أولها أطال الله بقاءك. وقال غيره كان
يدعى للخلفاء العاشرين أما بعد حفظ الله أمير المؤمنين وامتنع به، وأما بعد
أبقى الله أمير المؤمنين ورضي عنه، وأما بعد أكرم الله أمير المؤمنين وحفظه
وزعم أن أول من رسم الدعاء معاوية كتب إلى أمير المؤمنين: عافانا الله
وإياك من سوء. ثم زاد الناس.

فما يكتب به ما ذكرناه فمن يستحسن أن يكتب بطول البقاء فإنه
لا يأتي بذلك مطلقاً ولكن يضمنه بشيء آخر فيكتب أطال الله بقاءك

في طاعته وسلامته وكفايته، وأعلى جديك، وصان قدرك وكان معك ولك
حيث لا تكون لنفسك. وكذا يكتب أطال الله بقاءك في أسر عيش
وانعم بال، وخصك منه بالتوفيق بما تحب وترضى وحيالك برشده، وقطع
بينك وبين معاصيه بلطفه. ومنه أطال الله بقاءك بما أطال به بقاء المطيعين
وأعطاك من العطاء بما أعطى المصلحين،

ومنها من لا يضمنه شيء إلا أنه يدعو بغير دعاء الكتاب فيقول أطال
لله بقاءك وأكرم مثواك، ومنها من لا يستجيز الدعاء بطول البقاء ويكتب
أكرمك الله بطاعته، وتولاك بحفظه وحسن كلامه، وأسمدك بمفرته،
وأيدك بنصره، وجمع لك خير الدنيا والآخرة برحمته، وفي مثله: تولاك
الله من يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بأذنه، وكان لك من هو بالموثنين
رؤوف رحيم. ومثله: أكرمك الله وأكرم عن النار وجهك، وزين بالتقوى
عملك ومثله أكرمك الله كرامة تكون لك في الدنيا عزا، وفي الآخرة
من النار حرزا

وسئل أبو اسحاق عن معنى «أما بعد» فذكر قول سيديويه:
صها يسكن من شيء. قال أبو اسحاق إذا كان الرجل في حديث وأراد
أن يأتي بغيره قال أما بعد وعلى هذا النحويون ولهذا لم يجوزوا في أول
الكلام أما بعد، وقيل أما بعد. فصل الخطاب الذي أوتيته داود عليه السلام
وأنه أول من تكلم به، وقيل بل هو علم القضاء، وقيل أول من تكلم
به كعب بن لؤي وهو أول من سعى يوم الجمعة يوم الجمعة وكان يقال له المروية.

وأجاز القراء أما بعد بالنصب والتثوين، وأما بعد بالرفع والتثوين، وأجاز هشام
أما بعد بفتح الدال، ويقول أما بعد أطال الله بقاءك فاني نظرت في كذا.
وأجود منه، أما بعد فاني نظرت أطال الله بقاءك. ولك أن تقول
أما بعد فأطال الله بقاءك اني، وفاني، واني، وهم اني، وأما بعد أطال الله
ببقاءك فاني، وأما بعد ثم أطال الله بقاءك ثم اني (١) وبقاءك مصدر من قي،
وان أخذته من أبق قلت أبقاك الله فان ثبت بقاء أو جمته قلت بقاء كما
وبقاء كم وبقاء كن لانه مصدر وان جعلت بقاء مخالفا لبقاء قلت بقاء كما وأبقيتم (٢)
ويكتب في الدعاء الآخر وأطال الله بقاءك بالواو، والفائدة في
الحجبيء بالواو الاعلام بانك لم تضرب عن الاول، ولو حذفها جاز أن يتوهم
أنك قد أضربت عن الاول، وهذا من جنس قول النحويين في الفائدة
في الحجبيء بواو العطف مع الجمل، وان حذفها أيضا جائز لانه قد عرف
المعنى. وكذا وحسبي الله، وان شئت حذف الواء، فأما حسبنا الله فأعما
يكتب به الجليل من الناس. والاحسن أن يكتب حسبي الله توأما لله
عز وجل. ويستعمل ابن عثيل في قنونه معنى هذا فيقول حضرت بمجلس
الاجل قاضي القضاة حرس الله نعمه وأطال عمره

وروى القاضي أبو يعلى وغيره بأسنادهم عن عبيد بن رفاعه عن أبيه
قال جلس الي عمر وعلي والزبير وسعد في نفر من أصحاب النبي ﷺ

(١) قوله: إني وفاني... إلى هنا ساقط من النسخة النجدية والمراد منه ان كل
ذلك جاز (٢) كذا في النسختين وهو كما تري

فإنذا كروا العزل فقاتلوا لا بأس به فقال رجل إنهم يزعمون أنه الموءودة الصغرى، فقال علي لا يكون موءودة حتى تمر عليه التارات السبع حتى يكون من سلالة من طين ثم تكون نطفة ثم تكون عذقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظاما ثم تكون لحما ثم تكون خلقا آخر، فقال عمر صدقت أظالم الله بقاءك. قال بعض متأخري أصحابنا وبهذا احتج من احتج على جواز الدعاء للرجل بمأول البقاء

فصل

في كراهية قول أمتع الله بك في الدعاء

قال الخليل (كراهية قوله في الدعاء أمتع الله بك) قال اسحاق بن منصور لا يبي عبد الله سمعت سفيان يكره أن يقول أمتع الله بك ؟ قال أحمد لا أدري ما هذا قال اسحاق بن منصور : قال اسحاق بن راهويه كما قال

فصل

(قولهم في السلام والكتاب جعلت فداءك أي وأني ونحوه)

قال الخليل (كراهية قوله في السلام جعلت فداءك) قال بشر بن موسى سألت رجلا وأنا أسمع لأبي عبد الله فقال جعلت فداءك فقال : لا تقل هكذا فإن هذا مكروه ، وقال أبو جعفر النحاس منهم من كرهه وهو قول مالك بن أنس واحتج بحديث يروى عن الزبير أنه قال هذا لأبي عبد الله فقال أبو جعفر وأجاز بعضهم ذلك واحتج بأن هذا الحديث ولي

منه لصحة غيره ثم رواد بسنده عن عبد الله بن عمرو أنه قال للنبي ﷺ
 جملني الله فداؤك ، وذكره أيضا عن غيره قال وقد قال حسان

فإن أبي ووالدتي ومرضي لمرض محمد منكم وفاء

انتهى كلامه . وفي الصحيحين عن أبي ذر أنه قال للنبي ﷺ في

ليلة جملي الله فداؤك مرتين في الخبر الذي فيه أن جبريل عليه السلام

قال له « بشر أمك أنه من مات لا يترك بالله شيئا دخل الجنة فقلت يا جبريل

وإن سرق وإن زنى » قال نعم « قال أبو ذر فأت رسول الله وإن سرق وإن زنى ؟

قال « نعم » قلت وإن سرق وإن زنى ؟ قال « نعم » وإن شرب الخمر ،

وقال الخلال (قوله في السلام فداؤك أبي وأمي) قال ابن منصور

لأبي عبد الله : يسكره أن يقول الرجل للرجل فداؤك أبي وأمي ؟ قال

أكره أن يقول جملي الله فداؤك ، ولا بأس أن يقول فداؤك أبي وأمي . وذلك

لأن في الصحيحين أن النبي ﷺ قال للزبير وسعد « فداؤك أبي وأمي »

وهذا قول جمهور العلماء لأنه ليس بفداء حقيقة وإنما هو بر وإعلام بحبته

وهو منزله عنده ، وكرهه عمر بن الخطاب والحسن ، قال في شرح مسلم . وكرهه

بعضهم في النفذية من المسلم بأبويه

وقال أبو داود : (باب في الرجل يقول جملي الله فداؤك) ثم روى عن

موسى بن اسماعيل عن حماد وعن مسلم عن هشام جديعا عن حماد بن أبي

سليمان عن زيد بن وهب عن أبي ذر قال قال النبي ﷺ « أبو ذر » فقلت

ليبك وسعد بك يا رسول الله وأنا فداؤك ، اسناد جيد ونادى النبي ﷺ

بالإلا وقال ليك وسعديك وأنا فداؤك رواه أحمد وأبو داود من رواية
 أبي همام عبد الله بن يسار تفرد عنه يعلى بن عطاء ووثقه ابن حبان عن
 أبي عبد الرحمن القمري قال شهدت مع رسول الله ﷺ حينما الحديث
 وصح ان أبا قتادة لزم النبي ﷺ فقال حفظك الله بما حفظت به نبيه
 وقد صح ان بعض الصحابة رأى النبي ﷺ يضحك فقال أضحك الله
 سنك. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عباس بن مرداس

فصل

في سنة الاستئذان في الدخول على الناس

يسن أن يستأذن في الدخول على غيره ثلاثا فقط قدمه في الرعاية (١) ويجوز
 ثلاثا وهو ظاهر كلام جماعة وقيل يجب ذلك وهو الذي ذكره ابن أبي
 موسى والسامري وابن تيميم ولا وجه لمساكنة الخلاف في الجملة
 على غير زوجة وأمة ثم قال الأصحاب على القريب والبعيد. وقد روى سعيد
 حدثنا ابن المبارك عن عاصم الاحول عن أبي قلابة عن أبي موسى
 الأشعري قال اذا دخل أحدكم على والدته فليستأذن، ثم روى عن ابن عباس
 وابن مسعود نحو ذلك، وروى عن سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن
 يسار ان رجلا سأل النبي ﷺ استأذن على أمي؟ قال «نعم» فامر أن يستأذن
 عليها، مرسل جيد وهو في الموطأ، وصح عن ابن عباس قال لم يؤمر بها
 أكثر الناس (آية الاذن) واني لا أمر جاريتي هذه تستأذن علي. وصح عنه

أيضا وقيل كيف ترى في هذه الآية التي أمرنا فيها بما أمرنا ولا يعمل بها أحد؟ (ليستأذنكم الذين ملكتم أيمانكم - إلى - عليم حكيم) قال إن الله حكيم رءوف بالمؤمنين يحب التستر وكان الناس ليس لبيوتهم ستور ولا حبال فرما دخل الخادم أو الولد أو يتيمة الرجل أو الرجل على أهله فأمر الله تعالى بالاستئذان في تلك العورات بفناءهم الله بالاستور والخير فلم أر أحداً يعمل بذلك بعد. الحبال جمع حجلة بالتحريك بيت كاتبة يستر الثياب وله أزرار كبار

قال ابن الجوزي أكثر المفسرين على أن هذه الآية محكمة وأنه أصح من قول من قال هي منسوخة بقوله تعالى (وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا) لأن البالغ يستأذن في كل وقت، والطفل والمملوك يستأذن في العورات الثلاث. وذكر ابن الجوزي أيضاً أن البيوت الخالية هل دخلت في آية الأمر بالاستئذان ثم نسخ بقوله تعالى (ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة) أم لم تدخل لأن الأذن لا يتصور من غير آذن، فإذا بطل الاستئذان لم تكن البيوت الخالية داخلة في الأولى؟ على قولين وإن الثاني أصح

وقال ابن الجوزي أيضاً لا يجوز أن تدخل بيت غيرك إلا بالاستئذان لهذه الآية يعني (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذنوا وتسلموا على أهلها) (ومعنى تستأذنوا) تستأذنوا وفي الآية تقديم وتأخير ولا يواجه الباب في استئذانه لأن رجلا استأذن على النبي ﷺ فقال

عستقبل الباب فقال له عليه السلام « هكذا عنك وهكذا فأنما الاستئذان من النظر » وفي حديث أبي هريرة « إذا دخل البصر فلا إذن » حديثان حسنان رواهما أبو داود وغيره . فإن سمع أحد صوته والا زاد حتى يعلم أو يظن أنه سمع ، فإن أذن له والا رجع . قال ابن الجوزي وغيره فلا يقف على الباب وبلازمه للآية

وفي الصحيحين عن أبي سعيد مرفوعا « إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فارجع » وقيل لا يزيد على ثلاث مطلقا قاله بعض العلماء عملا بظاهر الحديث وهو ظاهر كلام بعض الأصحاب ، وقد قال علي بن سعيد سألت أبا عبد الله عن الاستئذان فقال إذا استأذن ثلاثا رجع والاستئذان والسلام ، فظاهره كهذا القول ومن قال بالاول حمل الحديث على من لم يظن . وحجب معاوية أبا الدرداء رضي الله عنهما يوما وأجلسه عند بابه فقبل يا أبا الدرداء يفعل هذا بك وأنت صاحب رسول الله ﷺ فقال من يأتي أبواب السلطان يقوم ويقعد . واستأذن أبو سفيان على عثمان رضي الله عنهما فأبطأ أذنه فقبل حاجبك أمير المؤمنين ، فقال لا عدمت من قومي من إذا شاء حجب ، وقال مروان لابنه عبد العزيز حين ولاد مصر : يا بني مر حاجبك يخبرك من حضر بابك كل يوم فتكون أنت تأذن وتحجب ، وآنس من دخل إليك بالحديث فينسط إليك ، ولا تعجل بالعتوبة إذا اشكل عليك الأمر فانك على العتوبة أقدر منك على الانجاء ،

وأفهم رجل على باب كسرى فلم يؤذن له فقال له الحاجب اكتب كتابا

وخففه أو صله لك فقال لا أزيد على أربعة أسطر فكتب في السطر الأول
الغمرورة والامل أقدماني على الملك، وفي السطر الثاني ليس لي صبر على
الطالب، وفي السطر الثالث الرجوع بلا افادة ثمانية الاعداء، وفي السطر
الرابع إمامنا «نعم» مشرقة وإمامنا «لا» مؤبسة. فوضع كسرى تحت كل سطر «ز»
فانصرف بستمائة عشر ألف درهم. قال الشاعر :

يزدهم الناس على بابي والمشرى المذهب كثير الزحام
وقال آخر

واني لأرثي للسكريم إذا غدا على طمع عند الأئيم بطالبه
وأرثي له من وقته عند بابي كمرثي للطرف والعاج راكبه
كتب رجل إلى أبي عبد الله بن طاهر

إذا كانت الجواد له حجاب فما فضل الجواد على البخيل ؟
فأجابه عبد الله بن طاهر

إذا كانت الجواد قليل مال ولم يعمل تمذر بالحجاب
وقيل لحاجب

سأترك باباً أنت تملك اذنه وإن كنت أعمى من جميع المسالك
فلو كنت بواب الجنان تركتها وحوادث رجلي مسرعاً نحو مالك
وقال محمود الوراق :

سأترك هذا الباب مادام اذنه كمهدي به حتى يلين قلبه
وما خاب من لم يأت متعمداً ولا فاز من قد نال منه وصولاً

وما جعلت أرقا قنا بيد امرئ
حتى باب من أن ينال دخولا
إذا لم أجد فيه إلى الأذن سلما
وجدت إلى ترك الحبي سبيلا

قال ابن عبد البر رحمه الله « من رفع حاجة ضعيف إلى ذي سلطان لا يستطيع رفعها ثبت الله قدميه على الصراط يوم القيامة » وقال رحمه الله « إن لله عبدا خلفهم خواص الناس هم الآمنون يوم القيامة » وقال رحمه الله « اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » كذا يذكر ابن عبد البر رحمه الله مثل هذه الاخبار وأحسن أحوالها أن تكون ضعيفة إن لم تكن موضوعة لكن لو اعتدنا ابن عبد البر أنها موضوعة لم يذكرها في الترغيب والفضائل وأعلم أن في الكتاب والسنة الصحيحة مفيه كفاية في ذلك كقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) وكقوله تعالى (وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) وقوله تعالى (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) وغير ذلك من الآيات وفي الصحيحين وغيرهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله (ص) « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة »

وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله (ص) « من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على مسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه »

وعن أبي مسمود الأنصاري أن رجلا قل يارسول الله احملني قال
 «لا أجد ما أحملك عليه ولكن انت فلانا فامله أن يحملك» فأتاه فحمله فأتى
 رسول الله (ص) فقال «من دل على أخير فله مثل أجر فاعله» رواه مسلم
 وأخبر الأول ذكره ابن عبد البر في حديث صفة النبي (ص) الذي رواه
 الترمذي في الشمائل وكان يقول «أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها فانه
 من بلغ سلطانا حاجة من لا يستطيع إبلاغها ثبت الله قدميه يوم القيامة»
 وسبق في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الإنكار على ولائها الأمور
 ما يتعلق بهذا، ويأتي في الشفاعة بالقرب من نصف الكتاب ما يتعلق بهذا.
 والدعاء إلى الوليعة اذن في الدخول وفي الأكل ذكره في الماني وغيره
 وظاهر كلام أكثرهم يستأذن المدخول والماني يقتضيه

وروى أبو داود وغيره وذكره البخاري تليقا جاز مابه عن قتادة

عن أبي رافع ولم يسمع منه

قال أبو داود وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا «إذا دعى
 أحدكم بجاء مع الرسول فذلك اذن له» وروى قبله الحديث الصحيح المشهور
 عن أبي هريرة مرفوعا «رسول الرجل الى الرجل اذنه» وترجم لهما في
 الاستئذان (اب في الرجل يدعى أي يكون ذلك اذنه) وقد دعا النبي (ص)
 أهل الصفة فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا رواه أبو داود وغيره وإن
 دخل سلم مرة ثانية وصفة الاستئذان سلام عليك، زاد في الرعاية الكبرى والشيخ
 عبد القادر: أذن لي وهو الذي ذكره ابن الجوزي عن المفسرين لأن رجلا من

بني عامر استأذن على النبي ﷺ وهو في بيت فقال ألمج ؟ فقال النبي (ص) لخادمه
« اخرج الى هذا فقل له الاستئذان » فقال له قل السلام عليكم أدخل ؟
فسمعه فقال السلام عليكم أدخل ؟ فأذن له النبي (ص) فدخل . اسناده جيد
رواه أحمد وأبو داود وغيرهما ،

وقد ظهر من هذا تقديم السلام على الاستئذان خلافا لبعضهم
وارعى في شرح مسلم أن استحباب الجمع بينهما صرح به القرآن ولم يذكره
غيره ، وقد تقدم قول أحمد : الاستئذان السلام

قال أبو داود حدثنا . وممل بن الفضل الحراني في آخرين حدثنا بقية
حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن إشر قال كان رسول الله (ص) إذا أتى
باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه اليمين أو
اليسر ويقول « السلام عليكم » وذلك أن الدور لم يكن عليها يومئذ ستور .
بقية حدثه حسن إذا صرح بالسماع ولم يدلس ، ورواه أحمد : حدثنا الحكم
ابن موسى ثنا بقية ثنا محمد بن عبد الرحمن اليحصبي ، فذكره ، ومحمد ثقة .
وقد روى الإمام أحمد : حدثنا روح ثنا ابن جريج أخبرني عمرو بن أبي سفيان
أن عمرو بن صفوان أخبره أن كлада بن الجذيد أخبره أن صفوان بن أمية
بمثه في الفتح بلباء وجدانية وضفائيس والنبي (ص) بأعلى الوادي قال
فدخلت عليه ولم أسلم ولم استأذن فقال النبي (ص) « ارجع فقل السلام
عليكم » أدخل ؟ وذلك بعد ما أسلم صفوان . حديث جيد وعمرو بن صفوان

هو عبد الله بن صفوان. ورواه أبو داود وفي لفظه بلبن ولم يقل ولم استاذن ولم يزد «أدخل» ورواه النسائي والترمذي وقال حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن جريج، والجداية من أولاد الظباء ما بلغ ستة أشهر أو سبعة بمنزلة الجدي في أولاد المعز، والضغاييس صغار الفئاء وأحدثها ضغبوس، وقيل هو نبت يذبت في أصل التمام يساق بالخل والزيت ويؤكل قال المروزي: قال أبو عبد الله ما أكثر ما ياتي من الناس أيديهم الباب فيقولون أنا أنا، الآنقول أنا فلان؟ لما في الصعابين أن النبي ﷺ جعل يقول للمستأذن عليه وهو جابر «أنا أنا» كأنه كرهها أولي زول اللبس فذكر ما يميزه من كنية أو غيرها كقول أم هانئ: أم هانئ، وقول أبي قتادة أبو قتادة للنبي صلى الله عليه وسلم. وقال عبد الله طرق أبي الباب فقيل من هذا؟ قل أبو عبد الله، وسأل إسحاق بن إبراهيم الإمام أحمد عن شيء، فذكره وقال له تقول قال لي أبو عبد الله. وهذا والله أعلم إذا لم ينسب الإنسان إلى ما لا يثبت وإلا فلا يبعد ما قال أبو جعفر النحاس ولا يتكفى الرجل على كنيته إلا أن تكون كنيته أشهر من اسمه فيكنى على نظيره ويتسمى لمن فوقه ثم بالحق المعروف أبا فلان أو بأبي فلان ولا يدق الباب بنفسه لفظة فاعله عرفاً إلى قلة الأدب. وسبق قول أحمد في أوائل الكتاب في سعة الكلام: ذائق الشرط وفي معناه الصباح المالي ونحو ذلك. فإن قيل للمستأذن أدخل بسلام فهل يدخل؟ كان طلحة بن مصرف إذا قيل له ذلك قال أرز شاء الله، وكان ابن عمر إذا قيل له ذلك لم يدخل حكاه الإمام أحمد وعنه ابن عمر

بأنه اشترط شرطاً لم يذكر في به أم لا وقال إنما أنا بشر

ويستحب أن يحرك نعله (١) في استئذانه عند دخوله حتى إلى بيته
قال أحمد إذا دخل على أهله يتنحى وقال مهنا سألت أحمد عن الرجل
يدخل إلى منزله فيبني له أن يستأذن ؟ قال يحرك نعله إذا دخل ، وقال الميموني
أنه سأل أبا عبد الله يستأذن الرجل على أهله - أعني زوجته - ؟ قال
ما أكره ذلك أن يستأذن ما يضره ، قلت زوجته وهو يراها في جميع حالاتها
فسكت عني . فهذه نصوص أحمد رضي الله عنه لم يستحب فيها الاستئذان
على زوجته بالسلام أو قوله إذا دخل لأنه بيته ومنزله واستحب إذا دخل
التنحية أو تحريك النعل لكلا يراها على حالة لا يمجها ولا تمنجبه ، ويقول
ما ورد في دخوله . قال ابن أبي موسى ويستحب لمن دخل منزله أن يقول
(ما شاء الله لا قوة إلا بالله) ويسلم على أهل بيته إذا دخل يسكت خير بيته .
عن أنس مرفوعاً يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم عليهم تكون بركة
عليك وعلى أهل بيتك » رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب

وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم
ولا تتخذوها قبوراً » والبخاري عن أبي موسى مرفوعاً « مثل الذي يذكر ربه
والذي لا يذكره ، مثل الحي والميت » ولمسلم « مثل البيت الذي يذكر الله فيه
والبيت الذي لا يذكر الله فيه ، مثل الحي والميت » ، ولاحمد عن أبي سعيد

(١) يعني أن يحركها بحيث تسمع زوجته صوت الحركة فتعلم بمجيئه فالغرض
إشعارها به وأن لا يهجم على غفلة منها

مرفوعاً اذكر الله حتى تقولوا بحمده « وفي معنى هذا الحديث ما روى أحمد
 حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن عمرو بن قيس سمعت
 عبد الله بن بشر يقول جاء اعرابيان الى رسول الله ﷺ فقال أحدهما
 يا رسول الله أي الناس خير قال « من طال عمره وحسن عمله » وقال الآخر
 يا رسول الله ان شرائع الاسلام قد كثرت عيننا فربي بامر أنشئت به
 فقال لا يزال لسانك رطبا بذكر الله عز وجل « اسناد جيد ومعاوية حديثه
 حسن ورواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن

وعن أبي مالك الاشعري مرفوعاً « اذا ولج الرجل بيته فليقل اللهم
 اني أسألك خير الموالج وخير المخرج ، بسم الله ولجنا وبسم الله
 خرجنا ، وعلى الله ربنا توكلنا ، ثم ليسلم على اهله » رواه أبو داود من
 رواية اسمعيل بن عياش عن الحصين فهو حديث حسن وعن أبي امامة
 مرفوعاً « ثلاثة كلهم ضامن على الله عز وجل ، رجل خرج غازياً في سبيل
 الله فهو ضامن على الله حتى يتوفاه فيدخله الجنة أو يرده بما نال من اجر
 وغنيمة ، ورجل راح الى المسجد فهو ضامن على الله عز وجل ، ورجل
 دخل بيته بسلام فهو ضامن على الله عز وجل » رواه أبو داود باسناد جيد
 قال الخطابي « ضامن على الله » معناه مضمون فاعل بمعنى مفعول يريد كل
 واحد منهم قال وقوله « دخل بيته بسلام » يحتمل وجهين (أحدهما) ان يسلم اذا
 دخل منزله كما قال تعالى (فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم تحية من
 عند الله مباركة طيبة) (والثاني) أن يكون اراد لزوم البيت طلب السلامة من

انفتحت، يرغب بذلك في العزلة، أو يأمر باقلال من الخلطة، ويجلس حيث اجده
صاحب البيت. وقبل بل حيث انتهى اليه منه كذا في الرعاية. ودخل خارجة
ابن زيد النحوي إلى محمد بن سيرين بيته زائراً له قال فوجدته جالساً بالارض
الى وسادة ففقت له اني قد رضيت لنفسي ما قد رضيت لنفسك، فقال اني لا أرضى
لك في بيتي بما أرضى به لنفسي فاجلس حيث تؤمر ففعل الرجل أن يكون
في بيته شيء يكره أن تستقبله . ذكره ابن عبد البر

وقال الخليل (ما يكره اذا دخل الرجل الى منزل رجل أن يقعد الا في
موضع يعمده) قال ابن منصور لا ينبغي عبد الله قوله «لا يؤمن الرجل في أهله»
ولا يجلس على تكريمته الا بأذنه «قال أرجو أن يكون الاستثناء على كانه»
وأما التكرمة فلا بأس اذا أذن له. وحاصل ذلك وتحقيقه أنه ان أمره صاحب
المنزل بالجلوس في مكان منه لم يجوز أن يتعداه لانه ملكه وساطعانه وتكرمه
ولهذا لو لم يأذن في الدخول لم يجوز، ولو أمره بالخروج لم يجوز له المقام فيه، وهذا
واضح . وان لم يأمره بالجلوس في مكان منه فهل يجلس؟ أو أين يجلس؟ ينبغي أن
ينظر الى عرف صاحب المنزل وعادته في ذلك فلا يجوز أن يتعداه لانه
خاص في تفيد المطلق كالكلام فان خالف صاحب المنزل عادته معه بأن
أمره أو أذن له في شيء وافقه ان ظن ذلك منه ظاهراً وباطناً، وكذا ان
شارك حملاً لحال المكاف على الصحة والسلامة. وان ظن انه فعل معه ذلك
ظاهراً وباطناً لمعنى من المعاني لم يجبه لان المقاصد معتبرة فلم يأذن، ثم يجلس
فيما يظن اذنه فيه ظاهراً وباطناً وبمعنى في ذلك بالقرائن والامارات

وظواهر الحال، فإن لم يكن له عرف وعادة في ذلك فالعرف والعادة في ذلك الجلوس بلا إذن خاص فيه لحصوله بالاذن في الدخول ثم إن شاء جلس أدنى المجلس من محل الجلوس لتحقيق جوارزه مع سلوك الأدب، ولعل هذا أولى، ولعل هذا مراد صاحب القول الذي ذكره في الرعاية، والمراد ما لم يعد جلوسه هناك مستهجنًا عادة وعرفًا بالنسبة إلى مرتبته، أو يحصل لصاحب المنزل بذلك خجل واستحياء، فإنه يعجبه خلاف ذلك، وربما ظن شيئًا لا يليق ونحو ذلك، وإن شاء عمل بالظن في جلوسه فيما يأن فيه صاحب المنزل وهو أقرب إلى عوائد الناس وأبعد من التهمة وأقل للكلام في ذلك والله أعلم وسيأتي ما يشبه هذا بعد آداب الصباح والمساء والنوم في فصل المشي مع غيره ويعمل بعلامة كرفع ستر أو إرخائه في الأذن وعدمه لقوله عليه السلام لا ين مسمود رضي الله عنه «اذنك علي أن ترفع الحجاب وأن تسمع سواي حتى أنماك» قال في شرح مسلم السواد بكسر السين وبالدال أي السرار وهو السر والمسارة يقال ساروت الرجل مساردة إذا ساررت، وهو مأخوذ من سواده عند المساررة أي شخصك من شخصه والسواد اسم لكل شخص انتهى كلامه والمراد بذلك أنه يعمل بذلك إذا علم أن صاحب المنزل قد علم به وكذلك إن ظن أنه علم به والاولى الثاني احتياطة، وإن لم يظن تأكد التثبت والتأني وينبغي لصاحب المنزل أن لا يأن بالعلامة من غير أن يتحقق المستأذن فقد يكون المستأذن غير من ظنه فيترتب على ذلك محالًا يليق ويحصل به شر ومحدور ومن أذن له في الدخول فإن شاء دخل

في الحال ، ويتثبت إن اقتضى الحال توقفه

ولهذا في مسلم أو في الصحيحين عن أبي وائل قال غدونا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يوماً بعد ما صلينا التمتع فدخلنا بالباب فأذن لنا فركبنا بالباب هنية قال فخرجت الجارية فقالت ألا تدخلون ؟ فدخلنا فإذا هو جالس يسبح فقال ما منعكم أن تدخلوا وقد أذن لكم ؟ قلنا لا إلا أننا ظننا أن بعض أهل البيت نائم قال ظننتم بال أم عبد غفلة . قال ثم أقبل يسبح حتى ظن أن الشمس قد طلعت قال يا جارية انظري هل طلعت ؟ فنظرت فإذا هي قد طلعت فقال الحمد لله الذي أقالنا يومنا هذا . قال مهدي بن ميمون أحسبه قال ولم يهاكنا بذنوبنا . فقال رجل من القوم قرأت البارحة المفصل كله فقال عبد الله هذا كهد الشعر ؟ وذكر الحديث ففيه التثبت عن الدخول بعد الأذن لاحتمال عذره وعرض الدخول ثانية والسؤال عن سبب التثبت عن الدخول وذكر سبب ذلك ولم ينكر عبد الله التوقف للمذرة لكن ذكر أن مثل هذا السبب لا يظن بالله ففيه المؤاخذه بالسبب ونفي التهمة والنقص عن الإنسان وعن أهله ، وفي معنى ذلك من يعاشره ويلزمه وربما قيل وعمن يبعد منه وقوع مثل ذلك وفيه أن مثل هذا الوقت لا يفعل عنه ، وإن النوم إذن يكره ، وإن من استأذن عليه وهو في عمل طاعة يمكنه تركها لا يتركها لئلا يكون ذلك وسيلة في ترك الطاعات ويتخذ الشيطان سبباً يصد به عنها ، وإن خاف رياء وأعجاباً تمرد بالله من الشيطان الرجيم وحاسب نفسه ، وإن قوى الخوف من ذلك وربما قوى الخوف جداً في وقت دون وقت فينتد بتركه ظاهراً وبآتيه خفية

إن أمكن وإلا قضاء ولا يفوته دفعا للمفسدة وتحصيلا للمصلحة ، وفيه
الاختيار بالطاعة لكن المصلحة والا فلا وجه لذلك والرد على فاعلها بما
تقتضيه المصلحة

قال في شرح مسلم عن قولهم نقولنا : لا معنى لامانع لنا إلا أننا همتنا
أن يعض أهل البيت قائم فنزعجه ، ومعنى قولهم « ظننا » نوهمتنا وجوزنا ،
لأنهم أرادوا الظن المعروف وهو رجحان الاعتقاد. قال وفي هذا الحديث
مراعاة الرجل لأهل بيته ورعيته في أمور دينهم والله أعلم

وروى أبو داود في (باب ما جاء في المزاح) ثنا مؤمل بن الفضل ثنا
الوليد بن مسلم عن عبد الله بن العلاء عن بشر بن عبد الله عن أبي إدريس
الخلولائي عن عوف بن مالك الأشجعي قال : أتيت رسول الله ﷺ في
غزوة تبوك وهو في قبة من آدم فسلمت فرد وقال « ادخل » فقلت أكلية
يا رسول الله ؟ قال « كلك » فدخلت . ورواه ابن ماجه عن دحيم عن أبيه عن
الوليد ، ورواه الطبراني عن ابراهيم بن دحيم عن أبيه عن الوليد عن
عبد الله عن زيد بن واقد عن بشر وهو حديث صحيح . قال أبو داود
ثنا صفوان بن صالح ثنا الوليد ثنا أن بن أبي العاتكة قال إنما قال « ادخل »
كلي « من صغر القبة ويأتي قريبا في آداب السفر قدوم المسافر ليلا



فصل

في الجلوس في وسط الحلقة والفرقة بين الرجلين

قال الخلال (كرهية الجلوس في وسط الحلقة) أنا أبو داود قال رأيت أحمد بن حنبل رضي الله عنه إذا كان في الحلقة جاء رجل فقدم خلفه يتأخر يعني يكره أن يكون وسط الحلقة لما جاء عن النبي ﷺ انتهى كلامه ويتوجه تحريم ذلك ولعله مراد الخلال فإنه عليه السلام لعن من جلس وسط الحلقة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وغيرهم من رواة أبي بخالد عن حذيفة ولم يسمع منه

قال في النهاية إذا جلس في وسطها استدبر بعضهم بظهره فيؤذيهم بذلك ويسبونه ويلعنونه، ومنه الحديث أنه عليه السلام قال «لا يحى إلا في ثلاث» وذكر منها حلقة القوم أي لهم أن يحموا حتى لا يتخطاهم أحد ولا يجلس وسطها، ويستحب أن يجلس حيث انتهى به المجلس للاخبار فإن قام له أحد عن مجامع ففي كراهة إثاره خلاف مشهور فإن كره ففي كراهة القبول خلاف بين الأصحاب ويتوجه احتمال يحرم لأن النبي ﷺ نهى عنه في حديث ابن عمرو بن أبي بكر رواه أحمد وأبو داود وفي خبر ابن عمر زياد بن عبد الرحمن تفرد عنه عقيل بن طلحة، وفي حديث أبي بكر أبو عبد الله مولى آل أبي بردة تفرد عنه عبد الله بن سعيد

ولا يفرق بين اثنين بغير لفظهما . وروى عامر الاحول عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده مرفوعا « لا يجلس بين رجلين الا باذنهما » وروى أصامة
ابن زيد اللبثي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبدالله بن عمرو
مرفوعا « لا يحل لرجل أن يفرق بين اثنين الا باذنهما » رواها أبو داود
وهما حديثان حسنان وروى الترمذي الثاني وحسنه

فصل

في القيام للقادم وأدب السنة ومراعاة العادة فيه

وبكره القيام لغير سلطان وعالم وولد ذكره السامري وقيل سلطان
عادل وزاد في الرعاية الكبرى ولغير ذي دين وورع وكريم قزم وسين
في الاسلام، وقيل ابن تميم : لا يستحب القيام إلا للإمام السادل والنوالدين
وأهل العلم والدين والثورع والكرم والنسب وهو معنى كلامه في المبرد
والفصول، وكذا ذكر الشيخ عبدالقادر وقاسه على المأذاة لهم، وقيل وبكره
لأهل المعاصي والفجور وهذا كله معنى كلام أبي بكر، وزاد والذي يقام
إليه ينبغي له أن لا يستكبر نفسه إليه ولا يطلبه، والنهي قد وقع على السرور
بذلك الحال فإذا لم يسر بالقيام إليه وقاموا له فخير ممنوع منه ولمن قام إليه
لأعضائه الرجل الكبير على ما رسمناه، وكذا قال بعض أصحابنا وغيرهم
في النهي عن ذلك : إنما هو تحذير من الفتنة والعجب والخيلاء قالوا مع أن
ابن قتيبة قد قال إنما معناه ما يفعله الأعاجم والأمراء في زماننا هذا أنه يجلس

والناس قيام بين يديه تكبرا وعجبا، قال صاحب النظم: وكذا قال ابن مسعود وغيره فيمن يمشي الناس خلفه أكراما أنها ذلة للتابع فتنة للمتبوع ويأ في ذلك بمد فصول آداب الطعام وكلام أبي المعالي في فصول المصاحفة .

قال الشيخ تقي الدين فأبو بكر والقاضي ومن تبعهما فروا بين القيام لأهل الدين وغيرهم فاستحبوه لطائفة وكرهوه لأخرى، والتفريق في مثل هذا بالصفات فيه نظر، قال وأما أحمد فمنع منه مطلقا لغير الوالدين فإن النبي ﷺ سيد الأئمة ولم يكونوا يقومون له فاستحباب ذلك للامام العادل مطلقا خطأ وقصة ابن أبي دثب مع المنصور تقتضي ذلك وما أراد أبو عبد الله والله أعلم إلا لغير القادم من سفر فإنه قد نص على أن القادم من السفر إذا أتاه اخوانه فقام اليهم وعانقهم فلا بأس به، وحديث سعد يخرج على هذا وسائر الاحاديث فإن القادم يتأق لكن هذا قام فعانقهم، والممانعة لا تكون إلا بالقيام، وأما الحاضر في المصير الذي قد طالت غيبته والذي ليس من عادته المجيء إليه فحجل نظر . فلما الحاضر الذي يتكرر مجيئه في الايام كالامام المسجد، أو الساطنات في مجلسه، أو العالم في مقعده فاستحباب القيام له خطأ بل المنصوص عن أبي عبد الله هو الصواب، هذا كلامه

وقال أيضا لا يجوز أن يكون قاعدا وعم قيام قال النبي ﷺ « من سره أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار » وفي الصحيح أنهم لما قاموا خلفه في الصلاة قال « لا تعظموني كما

يعظم الاعاجم بعضهم بعضا ، انتهى كلامه . وأما القيام بأصلحة وفائدة
 كقيام معقل بن يسار يرفع عصا من شجرة عن رأس رسول الله ﷺ
 وقت الليلة رواه مسلم وقيام أبي بكر يظله من الشمس فستحب

وذكر ابن هيرة يجوز ولا يكره ، وقال عن الأنبار والأعاجم القيام
 على رؤوسهم شديد الكراهية قال وأما وقوف من يذهب في شغل ويعود
 كقيام الحجاب والمستخدمين فإن الفرق بين من يتقدم في الأشغال ويردد فيها
 وبين من ليس كذلك معنى ظاهر وستأتي نصوص الإمام أحمد ببعضها يؤخذ
 منه موافقة الأصحاب وبعضها يدل على الكراهة إلا للوالدين ، وبعضها
 يكره إلا لقادم من سفر ، وقال اسحاق بن إبراهيم خرج أبو عبد الله على قوم
 في المسجد فقاموا له فقال لا تقوموا لأحد فانه مكره وفيه ثلاث روايات
 وقال ابن الجوزي : وقد كان النبي ﷺ إذا خرج لا يقومون له لما
 يعرفون من كرامته لذلك . وهذا كان شعار السلف ثم صار ترك القيام
 كالاهوان بالشخص فينبغي أن يتم لمن يصلح ، وكذا قال الشيخ تقي
 الدين في التتائوي المصرية : ينبغي ترك القيام في اللقاء المتكرر المعتاد ونحوه
 لكن إذا اعتاد الناس القيام وقدم من لا يرى كرامته إلا به فلا بأس به ،
 فالقيام دفعا للعداوة والفساد خير من تركه المنفذي إلى الفساد وينبغي مع
 هذا أن يسمى في الاصطلاح على متابعة السنة

وروى ابن القاسم في المدونة : قيل للمالك فالرجل يقوم للرجل له
 الفضل والفقهاء قالوا أكره ذلك . وصح عنه عليه السلام قال « ليس منكم

عن لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا « ولفظ الترمذي « شرف كبيرنا »
 وللترمذي هذا المعنى من حديث ابن عباس ومن حديث أنس
 وعن عبادة مرفوعاً « ليس من أمتي من لم يحل كبيرنا ، ورحم
 صغيرنا ، ويعرف لعلمنا حقه » رواه أحمد : حدثنا هارون بن وهب
 حدثني مالك بن الخير الزبدي عن أبي قبيل المصفر عن عبادة .
 حديث حسن (الزبدي) بفتح الزاء والباء الموحدة تحت
 وروى عن جماعة ولم يتكلم فيه أحد ، قال بعضهم وهذا كاف عند الجمهور
 وقال ابن القطان لم تثبت عدالته ، ولا في داود بإسناد جيد من حديث
 أبي موسى أن من اجترأ على إكرام ذي الشبهة المسلم ، وحامل القرآن
 غير النالي فيه ولا الجاني عنه ، وإكرام ذي السلطان المقسط ، وسيأتي في
 أهل القرآن . ولا يلزم من هذا القيام له وإنما فيه إكرامه واحترامه وتوقيره
 فقال ابن حزم اتفقوا على توقير أهل القرآن والاسلام والنبى ﷺ ،
 وكذلك الخليفة والفاضل والعالم

وفي الصحيحين أن النبي ﷺ لما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة
 أرسل إليه جلاء راكبا على حمار وكان مجروحاً فقال « قوموا إلى سيدكم »
 وفي البخاري فقال للانصار « قوموا إلى سيدكم » واعترض على هذا بأنه عليه
 السلام لم يأمر بالقيام له بل إليه لتلقيه لضعفه وجراحته

وفي الصحيحين لما تاب الله على كعب بن مالك رضي الله عنه وإن
 النبي ﷺ أعلم الناس بذلك فذهب الناس يشيروننا وركض رجل إلى

فرسا وسعى ساع قبلي فأوفي على الجبل فكان الصوت أسرع من القوس
فلما جاءني الذي سمعت صوته يبشرني تزعت له نوبتي فككوتهما إياه والله
ما أملك غيرهما يومئذ يعني من الثياب واستعرت ثوبين فلبستهما وانطلقت
إلى رسول الله ﷺ فجعل يتقاني الناس فوجا فوجا يهتفون بالتوبة ويقولون
ليهنك توبة الله عليك ، حتى دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ جالس
في المسجد وحوله الناس فقام طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صاحني
وهناي ، والله ما قام رجل من المهاجرين غيره . فكان كعب لا ينساها لطلحة
وذكر الحديث وفيه فوائد وآداب كثيرة ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما
أن النبي ﷺ قال « البركة مع أكابركم » أسنده جيد رواد ابن حبان في صحيحه
عن عبد الله بن سلم عن عمرو بن عثمان عن الوليد بن مسلم عن عبد الله
ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ورواه
أبو يعلى الموصلي عن محمد بن عبد الرحمن بن سهم الانطاكي ثنا ابن
المبارك فذكره ولم يظهركان رسول الله (ص) إذا سقى قال « ابدأوا بالكبراء
أول بالأكابر » وذكرهما في المختارة ، وقال ابن حبان إنما حدث به ابن المبارك
بدر ب الروم فسمع منه أهل الشام ، وليس هذا الحديث في كتب ابن
المبارك مرفوعا ، وقال الحسن بن محمد بن الحارث أنه سأل أبا عبد الله عن
القيام في السلام فكانه كرهه إذا لم يقدم من سقر أن يقوم كذا إلى الرجل
فيما نقه ، قلت لا بني عبد الله إذا قام يعني الرجل حتى يحمله لكبره فأقول
له إما أن تقدم وإما أن أقوم فقال إذا كان لكبره أو لكذا وأما الحديث

« الذي يحب أن يمثل له الناس قياما » قال اسحاق بن ابراهيم قلت لا ي
عبد الله ما معنى الحديث « لا يقوم أحد لأحد » قل إذا كان على جهة الدنيا
مثل ما روى معاوية فلا يعجبني، من الأدب للخلال ثم روى الخلال
حديث معاوية مرفوعا « من سره أن يمثل له بنو آدم قياما فليتبوء مقعده
من النار » وقال حنبل قلت لمعي ترى للرجل أن يقوم للرجل إذا رآه ؟ قل
لا يقوم أحد لأحد إلا الولد لو والده أو لأمه، فأما غير الوالدين فلا، نهى
النبي (ص) عن ذلك وقال النبي (ص) « لا تقوموا حتى تروني » إنما ذلك في
الصلاة لحركة الصلاة إذا قام النبي (ص) قاموا للصلاة وقال النبي (ص) من أحب
أن يمثل له الرجال قياما فليتبوء مقعده من النار، وقال مثنى إنه سأل أبا عبد الله
ما تقول في المناقفة؟ وهل يقوم أحد لأحد في السلام إذا رآه ؟ قال لا يقوم أحد
لأحد، وأما إذا تقدم من سفر فلا أعلم به ما سألتك على التدين بحجة في الله
أرجو، الحديث جعفر أن النبي ﷺ اعتنقه وقبل جملة بين عينيه

ونقل غيره أن أبا ابراهيم الزهري بن أحمد بن سعد جاء إلى أحمد
يسلم عليه فداراه وثب إليه وقام إليه قائما وأكرمه، فلما ان مشى قال له ابنه عبد الله
يا أبت أبو ابراهيم شاب وتعمل به هذا وتقوم إليه فقال له يا بني لا تارضني
في مثل هذا ألا أقوم إلى ابن عبد الرحمن بن عوف ؟ ذكره ابن الاخير
فيمر روى عن أحمد

وقال أبو داود (باب ما جاء في القيام) ثم روى حديث أبي سعيد
وقوله عليه السلام لا أنصار « قوموا إلى سيديكم » وهذا اللفظ في

الصحيح ، ثم قال حدثنا الحسن بن علي وابن يسار قالوا حدثنا عثمان بن
 عمار أنبأنا إسرائيل عن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن عائشة
 بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : ما رأيت أحداً كان أشبه سمياً
 وهدياً ودلاً . وقال الحسن - حديثاً وكلاماً (ولم يذكر الحسن السم والهدي
 والدل) رسول الله ﷺ من فطمة كانت إذا دخلت إليه قام إليها وأخذ بيدها
 وقبلها وأجلسها في مجلسه (١) وكان إذا دخل عليها قامت إليه فأخذت بيده
 فقبلته وأجلسته في مجلسها اسناد صحيح رواد النسائي والترمذي وقال
 صحيح غريب من هذا الوجه ، وقال (باب في قبلة ما بين العيين) ثم روى
 من رواية أبلح وهو مختلف عن النبي أن النبي ﷺ تلقى جعفر بن
 أبي طالب فالتزمه وقبل ما بين عينيه

وقال أيضاً (٢) (باب في قيام الرجل للرجل) ثنا موسى (٣) بن إسماعيل ثنا
 حماد عن حبيب بن الشهيد عن أبي شبل قال خرج معاوية على ابن الزبير
 وابن عامر فقام ابن عامر وجلس ابن الزبير فقال معاوية لابن عامر اجلس
 فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أحب أن يمثل له الرجال قياماً فليتبوأ
 مقعده من النار » اسناد جيد ، ورواه أحمد والترمذي ، وحسنه وحله
 الخطابي على ما إذا أمرهم بذلك ، ولزمهم ، على طريق الكبير قال أبو

(١) سقط من النسخة النجدية ثمة الحديث : وكان إذا دخل عليها التمس (٢)
 يعني أبا داود . وعبارة السنن (باب الرجل يقوم للرجل) يعظم بذلك) فقد كره
 المصنف بالتمس ويحتمل أن يكون رواية (٣) وفي النسخة النجدية مؤول بن إسماعيل
 واعتمدنا النسخة المصرية لأنها الموافقة لما في السنن

داود حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير عن مسعر عن أبي المنبس عن أبي العديس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي امامة قال خرج علينا رسول الله ﷺ متوكئا على عصا فقمنا إليه فقال « لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضهم بعضا » أبو المنبس يفتح العين والمال المهمتين وفتح الباء الموحدة وتشديد هاء وبالسین المهملة تفرد عنه أبو العديس ، وأبو غالب مختلف فيه وحديثه حسن ، ورواه أحمد وابن ماجه . ومنع ابن هبيرة القيام وأنه لا يحل

وعن أنس قال : لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لما يلمون من كراهيته لذلك . رواه أحمد والترمذي وقال حسن صحيح غريب ، وعن عبادة قال خرج علينا رسول الله (ص) فقال أبو بكر : قوموا بنا نستنيت برسول الله (ص) من هذا المناقب فقال رسول الله (ص) « لا يقام لي إنما يقام لله عز وجل » رواه أحمد ، حدثنا موسى بن داود ثنا ابن لهيعة عن الحارث بن زريد عن علي ابن رباح أن رجلا سمع عبادة فذكره الرجل مجهول وابن لهيعة ضعيف وروى ابن عساكر من طريق البيهقي بسنده إلى محمد بن يوسف الفريابي عن مجاهد أبي الاسود عن عائلة بن الخطاب وهو صحابي سكن دمشق قال دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ جالس فنهرك له النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل إن في المكان سعة فقال « لمؤمن - أو - للمسلم حق » حديث غريب رواه البيهقي

تينا أبو طاهر الفقيه ثنا أبو بكر القحطان ثنا أحمد بن يوسف الزرياني ثنا
 مجاهد فذكر دولم يتكلم عليه ، وقال ابن عبد البر جازئ الرجل أن يكرم القاصد
 إليه إذا كان كريم قوم أو عالمهم أو من يستحق البر منهم بالقيام إليه ، وغير جائز
 للرئيس وغيره أن يكاف الناس القيام إليه أو يرضى بذلك منهم

وروى أبو داود ثنا هارون بن عبد الله ثنا أبو عامر ثنا محمد بن
 هلال سمع أبا به بحدث قال : قال أبو هريرة وهو يحدثنا : كان النبي ﷺ
 يجلس معنا في المجلس فإذا قام قمنا قياما حتى نراه قد دخل بعض بيوت
 أزواجه فحدثنا يوما فقمنا حين قام فنظرنا إلى امرأتي قد أدركه فخبذه
 بردائه فخر رقبته قال أبو هريرة وكان رداء خشنا فالتفت فقال له الأعرابي
 أحمل لي على بعيري هذين فانك لا تحمل لي من مائة ولا من مال أهلك فقال
 النبي ﷺ « لا وأستغفر الله ، لا وأستغفر الله ، لا وأستغفر الله ، لا أحمل
 لك حتى تقيدني من بعبذك الذي جبدتني » فبكل ذلك يقول له الأمراني
 والله لا أقيدكما فذكر الحديث ، قال ثم دعا رجلا فقال له « أحمل له على
 بعيره هذين ، على بعير شعير أو على الآخر تمرآ » ثم التفت إلينا فقال « انصرفوا »
 على بركة الله تعالى ، ورواه النسائي بنحوه عن محمد بن علي بن ميمون عن القعنبي
 عن محمد بن هلال تفرد عنه ابنه محمد ووثقه ابن حبان وقال أبو حاتم ليس
 بمشهور ، ورواه أحمد عن زيد بن الحباب أخبرني محمد بن هلال عن أبيه
 أنه سمع أبا هريرة فذكر بعضه وفيه فموا به فقال « دعوه » وكانت يمينه
 إذ يقول « لا وأستغفر الله »

وقول البيهقي (باب القيام لأهل العلم على وجه الأكرام) ثم ذكر قيام طلحة إلى كعب . وقوله عليه السلام لما جاء سمع « قوموا إلى سيدكم » وقال مسلم لا أعلم في قيام الرجل للرجل حديثنا أصح من هذا وقال أبو زكريا النواوي بعد أن ذكره محتجا به : وقد احتج العلماء من الحديث والفتاوى وغيرهم على القيام بهذا الحديث ، ومن احتج به أبو داود في سننه وترجم له (باب ما جاء في القيام) واحتج به بشر بن الحارث الحافي الزاهد ومسلم وأبو زرعة وأبو بكر بن أبي عاصم والخطابي والبيهقي والخطيب وأبو محمد البغوي والحافظ أبو موسى المديني وآخرون لا يحصون وروى أبو داود من حديث ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عمرو بن السائب أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قدم عليه أبوه من الرضاعة فأجلسه على بعض ثوبه ، ثم أقبلت أمه فوضع شق ثوبه من جانبه الآخر فجلس عليه ، ثم أقبل أخوه من الرضاعة فقام رسول الله ﷺ وأجلسه بين يديه . مرسل جيد

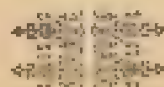
وروى البيهقي من طريق الواقدي بسنده أن رسول الله ﷺ لما دخل عليه عكرمة بن أبي جهل . سلما مهاجرا قام إليه فرحا بقدمه ، ورواه مالك بن الزهري مرسلا وعن جرير أنه قدم على رسول الله (ص) فألقى له كساه ثم أقبل على أصحابه فقال « إذا جاءكم كريم فآكروموه » رواه البيهقي من رواية حسين بن عمر الاحمسي وهو ضعيف عندهم قال البيهقي وقد روي هذا من أوجه أخر كلها ضعيفة وروي مرسلا عن الشعبي بإسناد صحيح إليه

وقال أبو هشام الرقاعي قام وكيع لسفيان الثوري فأنكر عليه قيامه له فقال له وكيع أنت حدثني عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله (ص) قال « إن من اجلال الله اجلال ذي الشبهة المسلم » فأخذ سفيان بيده فأجلسه إلى جانبه . وقال الخليلي الحافظ أخبرني عثمان بن اجماعيل ثنا أبو نعيم بن عدي قال كان أبو زرعة لا ينام لأحد ولا يجلس أحدا في مكانه إلا ابن داره فاني رأته يفعل ذلك

وروى الترمذي وقال حديث حسن عن عائشة قالت : دخل زيد ابن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فأتاه ففرع الباب فقام اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عريانا يجر ثوبه والله ما رأيته عريانا قبله ولا بعده فاعتنقه وقبله . وياتي في المصاحبة

وقال الخطابي في (باب الضرير يولى) من كتاب الامارة أن النبي (ص) كان يقوم لأبن أم مكتوم كلما أقبل ويقول « مرحبا بمن عاتبني فيه ربي عز وجل » ذكر جماعة غير الخطابي ذلك سوى القيام ، وذكر بعضهم أنه كان يقول له « هل لك حاجة ؟ »

وفي الصحيحين أن رسول الله ﷺ لما صلى جالسا وصلى من صلى وراءه قياما فأشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال « كدتم والذي نفسي بيده تفعلون فعمل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وأمرائهم »



فصل

في استعجاب الفخر والخلاء في الحرب

قال صاحب المحرر من أصحابنا في أحكامه المتقى عن قيام المنسيرة ابن شعبة على رأس النبي ﷺ بالسيف في صالح الحديبية : فيه استعجاب الفخر والخلاء في الحرب لا رهاب العدو وأنه ليس بداخل في ذمه لمن أحب أن يمثل له الناس قياما ، وكذا قل غيره ، وقال الخطابي فيه دليل على أن إقامة الرئيس الرجل على رأسه في مقام الخوف ومواطن الحروب جائزة ، وأن قوله صلى الله عليه وسلم « من أراد أن يمثل له الرجال صفوفًا فليتبوأ مقدمه من النار » إنما هو فيمن قصد به الكبر وهو مذهب النحوية والجبهرية انتهى كلامه ولعل المراد أن من فعل ذلك لمقصود شرعي لا بأس به والله أعلم

فصل

في اكرام كريم القوم كالشرفاء وانزال الناس منازلهم

قال المروذي سئل أبو عبد الله عن قول النبي ﷺ « إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه » قال نعم هكذا يروى ، قلت يا أبا عبد الله الرجل السوء والرجل الصالح في هذا واحد ؟ قال لا ، قلت فإن كان رجل سوء يكرمه ؟ قال لا ، ورأيت أبا عبد الله وقد حضر غلام من بني هاتم ومعه إبراهيم سيلان فرأيت قدم الغلام ، ورأيت رجلا من ولد الزبير في المسجد فرأيت أبا عبد الله قد قدمه في الخروج من المسجد وكان حديث السن فجعل النبي

يتمتع، وجعل أبو عبد الله يأتي حتى قدمه. والخبر المذكور رواه ابن ماجه
من حديث ابن عمر وفيه سعد بن مسلة وهو ضعيف عندهم، وقال ابن
عدي أرجو أنه لا يترك، وسبق في الفصل قبله من حديث جرير

وقال عبد الله: رأيت أني إذا جاء الشيخ والحديث من قريش أو
غيرهم من الأشراف لم يخرج من باب المسجد حتى يخرجهم فليكونوا هم
يتقدمونه ثم يخرج من بعدهم، وقال المروزي: رأيت أنه جاء إليه مولى ابن
البارك فأتى له مخدة وأكرمه. وكان إذا دخل عليه من يكرم عليه يأخذ
المخدة من تحته فيلقمها له. قال المروزي وكان أبو عبد الله من أشد الناس
اعظاما لأخوانه ومن هو أسن منه، لقد جاءه أبو همام راكبا على حمار
فأخذ له أبو عبد الله بالركاب ورأيت أنه فعل هذا بمن هو أسن منه من الشيوخ
وقال أبو داود (باب في تنزيل الناس منازلهم) ثنا يحيى بن اسماعيل وأبي
ابن خلف أن يحيى بن يمان أخبرهم عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت
عن ميمون بن أبي شبيب أن عائشة رضي الله عنها صر بها سائل فأعطته
كسرة ومرت عليها رجل عليه ثياب وهيئة فأعدهته فأكل فقبل لها في ذلك
فقالت قل رسول الله ﷺ «أنزلوا الناس منازلهم» قال أبو داود
ميمون لم يدرك عائشة وحديث يحيى مختصر. ورواه الحاكم في المستدرک .
ويحيى بن يمان يختلف فيه وحديثه حسن إن شاء الله تعالى وقد ذكر في
الفصل قبله الخبر الصحيح «ليس منامن لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا»
قال القاضي أبو يعلى في الخلاف في قوله «من لم يوتر فليس منا» قال المراد

« ليس من خيارنا كما قال » من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا »
 كذا قال ، وسبق قوله « ليس من أمتي » وكلام ابن حزم وسبق في صحة
 توبة غير العاصي كلام ابن عثيل يوافق معنى ما ذكره القاضي وفيه
 اعتراف بأن مقتضاها التحريم وكذا ذكر الاصحاب ان مقتضى هذه
 الصيغة وهو قول الشارع عليه الصلاة والسلام « ليس منا من قال أو
 فعل كذا » مقتضاها التحريم ومنهم من جعله كبيرة ومعلوم أن الخروج عن
 مقتضى الدليل دعوى تقتضي دليل والأصل عدمه فتوله « يوقر كبيرنا »
 رواه الترمذي من غير وجه ورواه غيره

فصل

عن سلمان مرفوعا « ما من مسلم يدخل على أخيه فيأتي له وسادته
 أكراما له إلا غفر الله له » وعن ابن عمر مرفوعا « ثلاثة لأورد : الطيب
 والوسادة واللبن » رواهما الطبراني وقد جاء النبي ﷺ إلى عبد الله بن عمرو
 فألقى له وسادة من ادم حشوها ليف فجلس على الارض وصارت
 الوسادة بينه وبينه متفق عليه

فصل

في الاستئذان في القيام من المجلس

قال الخلال : الرجل يستأذن اذا أراد أن يقوم عن المجلس . قال ابن
 منصور لا يبي عبد الله اذا جلس رجل الى قوم يستأذنها اذا أراد أن يقوم ؟

قال قد فعل ذلك قوم ما احسنه اقال اسحاق بن راهويه كما قال . وروى في
 للعالم إذا جلسوا إليه فاراد القيام استأذنانهم قال المروزي كنا عند أبي
 عبد الله إذا أراد أن يقوم كان يضع يده على فخذه مرتين أو ثلاثة، فكانت
 ربما غمزت بعض أصحابنا فأقول ثم فانه يريد أن يقوم، وقال أبو داود
 رأيت أبا عبد الله وكنا نقعد إليه كثيرا فيقوم ولا يستأذنا، وقال البخاري
 (باب من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه أو شياً للقيام ليقوم
 الناس) وذكر ولية النبي ﷺ على زياد وجلسهم يتحدثون، وقال (باب
 من اتكأ بين يدي أصحابه) وذكر فعل النبي (ص)

وروى أبو داود من رواية تمام بن نجيح - ضعفه الاكثر - عن كعب
 الأيادي - تفرد عنه تمام - قال كنت اختلف الى أبي الدرداء فقال أبو الدرداء
 كان رسول الله (ص) إذا جلس وجلسنا حوله فقام فاراد الرجوع نزع
 نعله أو بعض ما يكون عليه فعرف ذلك أصحابه فيثبتون

فصل

﴿ في تعلم الادب وحسن السمعة والسيرة والمعاملة والاقتصاد ﴾

ويسن أن يتعلم الادب والسمعة والفضل والحياء وحسن السيرة
 شرعا وعرفا. قال أحمد: ثنا حسن ثنا زهير ثنا قابوس بن أبي ظبيان أن أبا
 حدثه عن ابن عباس عن رسول الله (ص) قال « ان الهدي الصالح والسمعة
 الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة » قابوس
 مختلف فيه، ورواه أبو داود عن النفيلي عن زهير. قال في النهاية « الهدي

السيرة والهيئة والعريقة ومعنى الحديث أن هذه الخلال من شوائب
الانبياء ومن جملة خصالهم وإنما جزء معلوم من أجزاء أفعالهم . وليس
المعنى أن النبوة تتجزأ ولا أن من جمع هذه الخلال كان فيه جزء من
النبوة فإن النبوة غير مكتسبة ولا مجتنبه بالأسباب وإنما هي كرامة من
الله تعالى ويجوز أن يكون أراد بالنبوة ما جاءت به النبوة ودعت إليه
وتخصيص هذا العدد مما يستأثر النبي (ص) بمعرفة

وهذا الخبر في الموطأ وأما قوله « القصد والنوادة وحسن السمات »
وذكره، ورواه الترمذي من حديث عبد الله بن سرجس اسناد جيد وقال
حسن غريب وفيه « جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة » وترجم أبو داود
على الحديثين الصحيحين المشهورين قول أنس كان النبي ﷺ إذا مشى
كانه يتوكأ ، وقول أبي الطفيل كان إذا مشا كأنما يهوي في صبوب (باب
في هدي الرجل) يروي صبوب بالفتح وهو اسم لما يصب على الإنسان
من ماء وغيره كالظهور والفسول ، وبأنهم جمع صبيب أي في موضع متعذر
وقيل الصب والصبوب تصوب نهراً وطريق .

وعن إبراهيم النخعي قال كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سمته
وإلى صلاته وإلى حاله ثم يأخذون عنه وقد روي هذا المعنى عن جماعة وإن
يحسن خلفه وصحبه والديه وغيرهما وإن يقول ما رد إذا ركب دابة أو غيرها
أو سافر أو ودع مسافر أو يقول للأسائل رزقنا الله ، وإياك شورقي عن أحمد أنه كان

يقول لسان ذلك وروى اللفظ الأول عنه جعفر والثاني الفضل بن زياد وروى
الخلال عن عائشة أنها كانت تقول لا تقولوا لسان بل بورك فيك فإنه قد
يسأل السائل والمسلم ولكن قولوا رزقنا الله وإياك .

وعن أبي ابن كعب أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحدا عنده فإياه بدأ
بنفسه . اسناد جيد رواه أبو داود والنسائي والترمذي واللفظ له وقد قل النبي
ﷺ « ابدأ بنفسك » وظاهره يقتضي أمر الدنيا والآخرة وقال أبو داود في
باب الأدب كتب أحمد معي كتابا إلى رجل فامرني الرجل فقرأته فكان
فيه وكفانا وإياك كل مهم من أمر الدنيا والآخرة . وذكر في شرح مسلم
قوله « رحمة الله علينا وعلى موسى » أنه يستحب تقديم نفسه فيما يتعلق
بأمر الآخرة وإن في أمر الدنيا المستحب تقديم غيره . وإناره

وقد قال تعالى (وأما السائل فلا تنهر) قيل طالب العلم (١) وجهه والمفسرين
المراد به سائل البر والمغني لا تنهره إيمان تعظيمه وأما أن ترده ودا لينا . قال ابن
الجوزي والبغوي يقال نهره ينهره إذا استقبله بكلام يجره انتهى كلامهما فهذا
المراد والله أعلم . أما لورده بلين فلم يقبل والحق كقول بعض السائل سقط

« ١ » راجع هذا القول بسياق السورة وما فيها من بلاغة المفارقة بطريقة اللفظ
والنشر — ففوله تعالى « فاما اليتيم فلا تقهر » مقابل لقوله تعالى قبله « ألم يجدك
يتيمًا فأوى » وقوله « وأما السائل فلا تنهر » مقابل لقوله « ووجدك ضالًا فهدى »
والمراد بهذا الضلال قوله تعالى « ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن
جعلناه نورًا نرى به من نشاء » الآية — فهذا وجه ترجيح قول السائل هنا
عن العلم . وقوله « وأما بنعمة ربك فحدث » مقابل لقوله تعالى « ووجدك
ضالًا فأهتدي »

احترامه ويؤدب باطنه بحسب ما يقتضيه الحال والمصلحة ثم قد يقال هو أولى
من تركه والصبر عليه ، لا سيما إن قال أو فعل ما لا ينبغي لما فيه من زجره
وتهذيبه وتقويمه فهو أحسان إليه مع إقامة الشرع في عبادة المتمدن . وقد
يقال الصبر عليه أولى والله أعلم وقد قال القرطبي في تفسيره عند قوله
تعالى (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) أن ابن دريد قصد
به من الوزراء في حاجة لم يتفرضا فظهر منه ضجر فاشتد

لا بدخلك ضجرة من سائل	فأخير دهرك أن ترى مستولا
لا تجبن بالرد وجهه مؤمل	فإن عازك أن ترى مأمولا
تلقى الكريم فيسبقك بشره	وترى العبوس على اللئيم دليلا
واعلم بأنك عن قليل صائر	خبر أفكن خبرا يروق جملا

ويقول للمسافر سفرا مباحا : استودع الله دينك وأمانتك وخواتم
عملك وزودك الله التقوى . وقال صالح لأبيه المرأة تقول لأبيها : الله
خليفة عليك ؟ قال لو استودعته الله كان أحب إلي . فأما خليفة فما
أدري أي معنى كلامه . وفي حديث الدجال أن النبي ﷺ قال « الله خليفة
على كل مسلم » في حواشي تعليق القاضي أبي بكر قال عيسى بن جعفر ودعت
أحمد بن حنبل حين أردت الخروج إلي بابل فقال : لا جعله الله آخر العهد
بنا ومنك . وروى أبو داود والترمذي عن عمر رضي الله عنه قال استأذنت
النبي ﷺ في العرة فأذن وقال « لا تنسنا يا أخي من دعائك » فقال كلمة
ما يسرني أن لي بها الدنيا — وفي رواية — قال « أشركنا يا أخي في دعائك »

وعن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة مرفوعاً « ثلاث دعوات مستجابات، دعوة المظلوم، ودعوة المسافر، ودعوة الوالد » رواه أبو داود والترمذي وحسنه وزاد « علي ولده » وكذا رواه أحمد ولفظ ابن ماجه « لولده » وأبو جعفر تفرده عنه يحيى. وعن أبي هريرة مرفوعاً « ثلاثة لا ترد دعوتهم الامام السادل، والصائم حين يفطر، ودعوة المظلوم » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وعنده: قلت يا رسول الله مما خلق الله الخلق « قال « من الماء » وروى أحمد ثنا يزيد بن هارون ثنا عمار عن قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة قلت يا رسول الله اني اذا رأيتك حابست نفسي، وقرت عيني، فأنبئني عن كل شيء مقال « كل شيء خلق من ماء » اسناد جيد

وعن ابن عمر انه كان يقول للرجل أودعك كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يودعنا فيقول « استودع الله دينك وأمانتك وخواتم صمك » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح. وروى أبو داود وغيره باسناد صحيح معناه من حديث عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي رضي الله عنه. والمراد بالامانة ههنا أهله ومن يخافه منهم وماله الذي يودعه ويستحفظه أمينه ووكيله، وجري ذكر الدين مع الودائع لان السفر قد يكون سبباً لاهمال بعض الامور المتعلقة بالدين فدعاه بالمعونة والتوفيق فيها. ذكر ذلك الخطابي وغيره. وجاء رجل إلى النبي (ص) فقال يا رسول الله اني أريد سفراً فزودني، قال « زدك الله التقوى » قل زدني قال « وغفر ذنبك » قال زدني قال « وبسرارك الخير

حيث ما كنت» رواه الترمذي وحسنه من حديث أنس

وقال ابن عبد البر في كتاب بهجة المجالس اذا خرج أحدكم إلى سفر
فليودع اخوانه فان الله جاعل في دعائهم بركة . قال : وقال الشعبي السفة
اذا قدم رجل من سفر أن يأتيه اخوانه فيسلمون عليه ، واذا خرج الى
سفر أن يأتيهم فيودعهم ويعتزم دعاءهم . وقد قيل

فراقك مثل فراق الحياة وفقدك مثل افتقاد الديم

وقيل

عليك السلام فكم من وفا أفارق منك وكم من كرم

وقيل

لم أنس يوم الرحيل موقفها وطرفها في دموعها غرق
وقولها والركاب وانفة تركني هكذا وتنطاق

وقيل

ليس شيء من الفراق وإن كا ن أخو الوجد والهسا كلنا
أحرق من وقفة المشيع للقاء يب يريد الرجوع منصرفا

وقيل

أقول له حين ودعته وكل بعبرته مفلس
لأن رجعت عنك أجسامنا لقد سافرت معك الانفس

وقيل

ياراحل العيس عرج بي أودعهم ياراحل العيس في ترحالك الاجل

اني على العهد لم أنقض مودتهم بالبيت شعري أطول العهد ما فعلوا
صاح الغراب بوشك البين فارتحلوا وقرروا العيس قبل الصبح واحتملوا
وغادروا القلب ما تهدا لواعجه كأنه بضرام النار يشتعل
وفي الجوانح نار الحب تقدحها أيدي النوى بزناد الشوق اذ رحلوا
وقيل

أهدى إليك سفر جلا فتطيرا منه وظل مفكرا مستميرا
خوف الفراق لأن شطر هجائه سفر وحق له بأن يتطيرا
ودع امرأتي رجلا فقال كبت الله لك كل عدو إلا نفسك، وجعل
خير عملك ما ولي أجلك . قل الشاعر :

وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الاحباب هينة الخطب
وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجا
إلى سفر كبير ثلاثا ثم قال (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين .
وإنا إلى ربنا لمنقلبون) اللهم انا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ، ومن
العمل ما تحب وترضى ، اللهم هون علينا سفرنا هذا واطو عنا بعده ، اللهم
أنت الصاحب في السفر ، والخليفة في الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من
وعاء السفر ، وكآبة المنظر ، و - و المنقلب في المال والأهل » وإذا رجع قلن
وزاد فيهن آيون ثابتون لربنا حامدون » رواه مسلم . معنى مقرنين (مطيقين)
واحتج أبو دأود وغيره على كراهة أول الليل بحديث جابر الآتي
فيما يتأق بالمصباح والمساء « لا ترسلوا مواشيكم إذا غابت الشمس حتى

تذهب خمة العشاء» وقال (باب في أي يوم يستحب السفر) وذكر حديث كعب بن مالك وقال قلما كان رسول الله (ص) يخرج في سفر إلا يوم الخميس، ولا أحمد والبخاري ومسلم والنسائي (ص) خرج يوم الخميس إلى غزوة تبوك وكان يجب أن يخرج يوم الخميس، وقال (باب في الابتكار في السفر) وذكر حديث صخر العامري عن النبي (ص) قال «اللهم بارك لاتي في بكورها» وعن أبي سعيد مرفوعا «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم» وعن أبي هريرة مرفوعا مثله رواها أبو داود واسنادها جيد، وفيها ابن عجلان وحديثه حسن، وعن عبد الله بن عمرو مرفوعا «لا يحمل ثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم» رواه أحمد نال صاحب المحرر في أحكامه (باب وجوب نصبه ولاية القضاء والامارة وغيرهما) وذكر هذه الأخبار

وقال حفيد الشيخ تقي الدين فاجب (ص) تأمير الواحد في الاجتماع القليل المأرض في السفر تنبيهها بذلك على سائر أنواع الاجتماع انتهى كلامه ووجوب هذا يخرج على ولاية القضاء وفيه روايتان (أشهرهما) يجب، وقال أبو داود (باب فيما يستحب من الجيوش والرفقة والسرايا) وذكر خبر ابن عباس المشهور بخير الصحابة أربعة، وخبر السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولن يفلب اثنا عشر الفا من قلة

قال الخلال أخبرني محمد بن موسى أن أبا عبد الله سئل عن حديث النبي (ص) «لاتأثروا النساء طروقا» قال نعم يؤذنه، قيل بكتاب قال نعم وهذا الخبر

في الصحيحين من حديث جابر وفي آخره كي تمسك الشمة ، وتستحد
 الخيبة ، وفي مسلم تخونهم أو - يطلب عثراتهم وفي الصحيحين عن جابر قل
 نبي النبي (ص) إذا أطال الرجل الخيبة أن يجيء أهله طروقاً وهو بغم
 الطاء أي ليلاً يقال لكل من أتاك ليلاً طارق ، ومنه قوله تعالى (والسما
 والطارق) أي النجم لأنه يطرق بطلوعه ليلاً ، وقوله تستحد أي تصاح
 من شأن نفسها والاستحداد مشتق من الحديد ومعناه الاحتلاق بالموسى ،
 يقال استحد الرجل إذا احتاق بالحديد ، واستعان معناه إذا حان عاقته . ويتوجه
 أن من عمله طلباً للعثرات حرم لأنه من التجسس ، والأكره . وإنما خص
 عليه السلام الدليل بذلك لأنه الغالب لا لاختصاص الحكم وتكون أحمد
 يؤذنها بكتاب يقتضي ذلك والائتال يدخل نهياً والمعنى يقتضي ذلك
 والله أعلم . قال المروزي ذكرت لأبي عبد الله رجلاً من المحدثين ، فقال إنما
 أنكرت عليه أن ليس زيه زي الفساك

فصل

(فيما يستحب في السفر والعودة منه من ذكر وعمل)

عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال قال الناس إذا نزلوا منزلاً
 تفرقوا في الشبابة والأودية فقال رسول الله (ص) إن تفرقكم في هذه
 الشبابة والأودية إنما ذلكم من الشيطان ، فلم ينزلوا بعد ذلك منزلاً إلا
 ألتزم بعضهم إلى بعض إسناده جيد رواه أبو داود وغيره والمراد بمحيث

لا يضيق بمضمهم على بعض، وترجم عليه أبو داود (باب ما يؤمر من انضمام
المسكر) ثم روى بعده هذا الخبر: ثنا سعيد بن منصور ثنا اسماعيل بن عياش
عن أسيد بن عبد الرحمن الخثمي عن فروة بن مجاهد اللخمي عن سهل
ابن مباد بن أنس الجهمي عن أبيه قال غزوت مع نبي الله ﷺ غزوة كذا
وكذا فضيق الناس المنازل وقطعوا الطريق فبعث نبي الله (ص) مناديا
ينادي في الناس « أن من ضيق منزلا أو قطع طريقا فلا جهاد له » اسماعيل
حديثه حسن عن الشاميين، وأسيد من الرملة، وسهل روى عنه أئمة وهو
في ثقات ابن حبان وضمفه ابن معين، والمراد لا جهاد له كامل لئمله المحرم
وعن أنس مرفوعا « الأرض تطوى بالليل » حديث حسن رواه أبو داود
وعن جابر مرفوعا « إذا سرتهم في الخصب فامكنوا الركاب أسنانهم ولا تجاوزوا
المنازل، وإذا سرتهم في الجذب فاستجدوا وعليكم بالدخول فان الأرض تطوى
بالليل، وإذا تقول لكم الغيلان فبادروا بالأذان وإياكم والصلاة على جواد
الطريق والنزول عليها فأنها ماوى الحيات والسباع وقضاء الحاجة فاتهم،
الملاعن » رواه أحمد، وعن أنس (رض) قال كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبجنا
رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي (ص) وجوشه إذا علوا
الشيأ كبروا وإذا أهبطوا سبجوا، وعن أنس (رض) قال كنا إذا نزلنا منزلا
نسبح حتى نحمل الرجال. أساندهما جيد رواهما أبو داود وغيره.

وقد ورد التكبير والتسبيح عند التعجب وقال البخاري (باب التكبير

والتسبيح عند التعجب) و ذكر قول عمر قات للنبي (ص) اطاعت لسانك ؟
قال « لا » قلت الله أكبر وقول أم سلمة استيقظ رسول الله (ص) يقال « سبحان
الله ماذا أنزل من الخزائن » وقول النبي (ص) للانصاريين « انتم صفة بنت
حبي » قال سبحان الله ! وعن عبد الله بن جعفر قال كان رسول الله (ص)
إذا قدم من سفر تلقى بالصبيان من أهل بيته قال وانه قدم مرة من سفر دمشق
في إليه خماني بن يديه ثم حبيء بأحد ابني قاطمة لمحسن وإما حسين فودعه
خلفه . قال فدخلنا المدينة ثلاثة على دابة . رواه مسلم وغيره وترجم عليه أبو
داود (باب في ركوب ثلاثة على دابة) وفي البخاري عن أنس بن النبي
(ص) حج على رجل وكانت زاملته وفيه أيضا عن ابن عباس قال لما قدم
النبي ﷺ مكة استقبله اعيلة بني عبد المطلب فحمل واحداهن
يديه وآخر خلفه

وقد روى أبو داود في المراسيل عن أبي بكر بن أبي شيبة برواية
عن أبي العنيس عن زاذان قال رأى علي ثلاثة على بغل فقال : لينزل أحدكم فان
رسول الله ﷺ لمن الثالث . اسناد جيد وهو محمول على أن الدابة لم تطلق
الثلاث ، وقال النبي (ص) « من نزل منزلا فقل أعوذ بكلمات الله التامات
من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله » رواه مسلم من
حديث خولة رضي الله عنها ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي (ص)
قال « السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه فاذا قضى
أحدكم نهيته من سفره فليعجل إلى أهله » متفق عليه ، نهيته مقصوده

فصل

ما يحرم من سفر المرأة مع غير ذي رحم محرم منها

قال في المستوعب لا يجوز للمرأة أن تسافر مع غير ذي رحم محرم منها
سفر يوم وليلة فأكثر، وقيل ثلاثة أيام فأكثر لا في حج فريضة ولا نافلة ولا
غير ذلك إلا عند ضرورة وخوف على نفسها، وقال في التلخيص: وفي
أخبار المحرم في السفر القصير روايتان وقدم في المستوعب والرعاية اعتبار
المحرم في السفر القصير

ومعلوم أن السفر القصير عندنا ما دون اليومين، وعن أحمد لا يعتبر
المحرم في سفر الحج الواجب، والمذهب اعتباره، وهل له أن يردفها على
الدابة مع الأمن وعدم سوء الفطن؟ يتوجه خلاف بناء على أن إرادته عليه
السلام أن يردف أساء يختص به، واختار أبو زكريا النواوي الجواز واختار
القاضي عياض المنع والله أعلم

فصل

(في كراهة سفر الرجل وميئته وحده)

قال الخلال (ما يكره أن يبيت الرجل وحده أو يسافر وحده)
أنبأنا عبد الله سمعت أبي يقول لا يسافر الرجل وحده ولا يبيت الرجل في بيت
وحده، وقال جعفر سألت أحمد عن الرجل يبيت وحده؟ قال أحب إلي
أن يتوق ذلك، قال وسألت أحمد عن الرجل يسافر وحده؟ قل لا يعجبني.

وقال في رواية الحسن بن علي بن الحسن : ما أحب ذلك ، يعني في المستثنى
إلا أن يضطر مضطر ، وقال في رواية صالح في الرجل يسير وحده : مع
الجماعة أحب إلي . وقال قال القاسم بن محمد بمات رسول الله (ص) يزيد
إلى رجل ، وقال أبو داود (باب في الرجل يسافر وحده) ثنا القضيبي عن
مالك بن عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
قال قال رسول الله (ص) « الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة
ركب » حديث حسن ، ورواه الذهبي والترمذي وحسنه من حديث
مالك ورواه أحمد

فصل

(فيما يقول من اتلفت دابته أو ضل الطريق)

وروى ابن السني في كتابه من حديث الله بن مسعود رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « انا اتلفت دابة أحدكم بارض فلاة
فليقل يا عباد الله اعيسوا فان الله في الارض حاضر اسيعبسه » قال عبد الله
ابن امامنا أحمد سمعت أبي يقول حججبت خمس حججج منها اثنتين راكبا
وثلاثا ماشيا أو ثلاثا راكبا واثنتين ماشيا فضلت الطريق في حجة وكنت
ماشيا فجاءت أقول يا عباد الله دعوا على الطريق فلم أزل أقول ذلك حتى
وقعت عن الطريق ، ثم قال أبي



فصل

فما يقال عند أخذ الرجل شيئا من حبة الرجل (١)

قال الخلال في الادب (الرجل يأخذ الشيء من حبة الرجل) قال أبو حامد الخفاف أخذ أبو عبد الله من حبة رجل شيئا فقال يا أبا عبد الله أيش أحسن شيء في هذا (٢) قال فيه شيء عن ابن عمر: لا عدمت نائما؛ قال الخلال وأخبرني العباس المدني قال سمعت عباس بن صالح يقول وقد أخذ رجل من حبته شيئا فقال له عباس لا عدمت نائما. قال يعني كل شيء نفعه لا عدمه انتهى كلامه

وذكر ابن عبد البر في كتابه (بهجة الخيالات وأسر المحال) عن الحسن قال لو أن إنسانا أخذ من رأسي شيئا قلت حلف الله عليك السوء، وعن عمر قال إذا أخذ أحد عنك شيئا فقل أخذت بيدك خيرا، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لا يرب أبو الرب إلا نصاري وقد أخذ عنه أني: نزع الله عنك ما تذكره يا أبا الرب، وفي الادب لا يرب حفص المكبري (ما يستحب إذا أخذ من حبة الرجل شيئا أن يريه إياه) ثم روي أن رجلا أخذ من حبة عمر رضي الله عنه شيئا وكان لا يزال يفعل ذلك فأخذ عمر يده ذات يوم فلم يجد فيها شيئا فقال أما اتقيت الله؟ أما علمت أن الملقى كذب؟ وروي أيضا عن الحسن عن عمر قال إذا أخذ أحدكم من رأس أخيه شيئا فليره إياه، قال الحسن: يعني أمير المؤمنين عن الملقى

(١) يعني بما يؤخذ من النجاسة ما عسى أن يقع عليها من الفم أو من الهواء

(٢) يعني ما أحسن شيء، وورد عن المؤلف فيما يقال لمن فعل ذلك من دعا أو تهاون؟

فصل

في كراهة السياحة الى غير مكان معلوم ولا غرض مشروع (١)

قال ابن الجوزي : السياحة في الارض لا المقصود ولا الى مكان معروف منهي عنه ، فقد روي أن النبي (ص) قال « لا رهبانية في الاسلام ولا تبطل ولا سياحة في الاسلام » وقال الامام أحمد ما السياحة من الاسلام في شيء ، ولا من فعل الدين ولا الصالحين ، ولأن السفر يشتت القلب فلا ينبغي للمرید أن يسافر الا في طلب علم أو مشاهدة شيخ يقتدي به ، انتهى كلامه ، وفي الحديث عنه عليه السلام أنه قال « سياحة أمتي الصوم ، ورهبانيتهم الجهاد » وفي حديث آخر عنه أيضا قال « سياحة أمتي الجهاد ورهبانيتهم العيلوس في المسجد وانتظار الصلاة » فأما الحديث في أن السياحة الصوم فرواه ابن جرير في تفسيره بإسناده عن أبي هريرة مرفوعا وموقوفا قال بعضهم والموقوف أصح ، ورواه ابن جرير أيضا بإسناده عن عبيد بن عمير عن النبي (ص) . رسلا وإسناده جيد . وأما الحديث في أن السياحة الجهاد فرواه أبو داود بإسناده عن النبي (ص) أحسنه من حديث عائشة ، وروى ابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « رهبانية أمتي الجهاد » ومن مكرمة في قوله تعالى (انساخون) قال هم طائفة الحديث ، وقال محمد بن

(١) ان المراد بهذا الباب كراهة ما يفعله بعض المتصرفين الذين يهيمون في الارض تبدا غير مشروع وأما السياحة والسير في الارض للاعتبار بسنة الله في الامم أو غير ذلك من الفوائد العلمية والعملية فهي مما أرشد الله اليه في كتابه العزيز

بر الوالدين وطاعتها وولي الامر والزوج والسيد ومعلم الخير في غير معصية ٤٨٧

موسى الخطيب : سألت احمد بن حنبل ما تقول في السياحة ؟ قال لا ، التزويج
ولزوم المسجد ، ذكر ما بن الاخضر فيمن روى عنه احمد

فصل

(في بر الوالدين وطاعتها وولي الامر والزوج والسيد ومعلم الخير في غير معصية)
قال في المستوعب : ومن الواجب بر الوالدين وان كانا فاسقين
وطاعتها في غير معصية الله تعالى ، فان كانا كافرين فليصاحبهما في الدنيا
معرفة ، ولا يطعهما في كفر ولا في معصية الله ، وعلى الوالدين أن يعلموا
ولدهما الكتابة وما يتقن به دينه من فرائضه وسننه والسياسة والري وان
يورثه طيبا ، وعلى المؤمن أن يستغفر الله لوالديه المؤمنين وأن يصل رحمه ،
وعليه ، والالة المؤمنين والنصيحة لهم ، وفرض عليه النصيحة لامامه ، وطاعته
في غير معصية الله والذب عنه والجهاد بين يديه إذا كان فيه فضل لذلك ،
واعتماد إمامته وان بات أدلة لا يمتد فيها امامته فبات على ذلك كانت
هيئة جاهلية ، انتهى كلامه

قال أحمد في رواية هارون بن عبد الله في غلام يصوم بأبواه ينهيانه عن
الصوم التطوع : ما يعني أن يصوم إذا نهاه لا أحب أن ينهاه يعني عن التطوع ،
وقال في رواية أبي الخارث في رجل يصوم التطوع فسأله أبواه أو أحدهما
أن يفطر قال يروي عن الحسن أنه قال يفطر وله أجر البر وأجر الصوم إذا
أفطر ، وقال في رواية (١) يوسف بن موسى : إذا أمر أبواه أن لا يصلي الا

(١) من قوله أبي الخارث الى هنا ساقط من النسخة التجديدية

المكتوبة ؟ قال يداري ما ويصلي . قال الشيخ في الدين ففي الصوم كرهه لا ابتداء فيه اذانهما واستحب الخروج منه ، وأما الصلاة فقال يداريها ويصلي انتهى كلامه وقد نص أحمد على خروجه من صلاة النفل اذا سأل أحد والديه ، ذكره غير واحد . وقال في رواية علي بن الحسين البصري وسأله عن رجل يكون له والد يكون جالسا في بيت مفروش بالديباج يدعو له ليدخل عليه ؟ قال لا يدخل عليه ، قلت يا أبا عبد الله والده إلا أن يدخل (١) قال يلق البساط من تحت رجلاه ويدخله .

وقال في رواية أبي بكر بن حماد المقرئ في الرجل يأمره والده بأن يؤخر الصلاة ليصلي به ؟ قال يؤخرها . قال القاضي في الجامع الكبير : فلو كان تأخيرها لا يجوز لم يجب طاعته لانه قد قل في رواية أبي طالب في الرجل ينهأ أبوه عن الصلاة في جماعة ، قال ليس له طاعته في الفرض وقال القاضي في التعليق في بحث مسألة فصول القربات عقيب رواية أبي بكر بن حماد فقد أمر بطاعة أبيه في تأخير الصلاة وترك فضيلة أول الوقت ، والوجه فيه أنه قد ندب إلى طاعة أبيه في ترك صوم النفل وصلاة النفل وإن كان ذلك قرينة وطاعة ثم ذكر رواية هارون المذكورة

وقال أحمد في رواية صالح وأبي داود : ان كان له أبوان يأمرانه بالتزويج . أمرته أن يتزوج ، او كان شابا يخاف على نفسه العنت أمرته أن يتزوج وقال الشيخ موفق الدين في حجب التملوع إن الوالد منع الولد من

الخروج إليه لأن له منه من النزو وهو من فروض الكفايات والتطوع
أولى . وقال في مسئلة (لا يجاهد من أبواه مسلمان إلا باذنهما يعني تطوعا)
إن ذلك يروى عن عمر وعثمان وإنه قول مالك والشافعي وسائر أهل
العلم واحتج بالأحاديث المشهورة في ذلك قال : ولأن بر الوالدين فرض
عين والجهاد فرض كفاية وفرض الدين مقدم ، فإن أمين عليه الجهاد سقط
اذهما ، وكذلك كل قرأ الضم الإعيان ، وكذلك كل ما وجب كالخج وصلاة
الجماعة والجمع والسفر لعدم الواجب لأنها فرض عين فلم يعتبر إذن الأبوين
فيها كالصلاة . وظاهر هذا العمل أن التطوع يعتبر فيه إذن الوالدين كما
يقوله في الجهاد وهو غريب والمعروف اختصاص الجهاد بهذا الحكم .
والمراد والله أعلم أنه لا يسافر لمستحب إلا بإذنه كسفر الجهاد . وأما ما يفعله
في الحضر كالصلاة النافلة ونحو ذلك فلا يعتبر فيه إذنه ولا إذن أحدا
يعتبره ولا وجه له والعمل على خلافه والله أعلم

ويتوجه أن يراد بالسفر ما فيه خوف كالجهاد مع أن الجهاد يراد به
الشهادة ، ومثله الدخول فيما يخاف فيه في الحضر كاطفائه حريق ونحو ذلك
ولهذا ذكره بعض أصحابنا في المدين يدخل في ذلك بتفسير ابن القريم
والله أعلم . قال أحمد في رواية أبي الحارث في الرجل ينزو وله والدته قال إذا
أذنت له وكان له من قوم أمرها . وقال في رواية أبي داود يظهر سرورهما
قل هي تآذن لي ، قال إن أذنت لك من غير أن يكون في قلبها (١) والا فلا

(١) كذا وقد سقط منه القائل ولعله : خرج أو كراهة

تغزو. وقال الميموني قلت لأبي عبد الله كان الشافعي يقول بر الوالدین فرض ؟ قال لا أدري ، قلت فذلك ؟ قال ولا أدري ، قلت فتعلم أن أحدا قال فرض ؟ قال لا أعلمه . قلت ما تقول أنت فرض ؟ قال فرض وهكذا ولكن أقول واجب ما لم يكن معصية . ثم قال أبو عبد الله : قال الله تبارك وتعالى (ولا تقبل لهما أف) وقال (أن اشكر لي ولو الذبك) قال الميموني : قال لي حديث ابن مسعود سألت النبي ﷺ أي العمل أفضل ؟ قال « الصلاة لأول وقتها » وبر الوالدین « ويقول في الجهاد » ازورها فان الجنة عند رجلها » ويقول « ارجع فاضحكهما من حيث أبكيتهما » قلت فيه تقييد من كتاب وسنة ؟ قال نعم

وقال ابن حزم في كتاب الإجماع قبل السبق والرمي : اتفقوا على أن بر الوالدین فرض ، واتفقوا على أن بر الجدة فرض ، كذا قل ، ومراده والله أعلم واجب . ونقل الإجماع في الجدة فيه نظر ، ولهذا عندنا يحملد الولد ولا يستأذن الجدة وإن سخط . وفي رواية المروزي بر الوالدین كفارة الكبائر . وكذا ذكر ابن عبد البر عن مكحول ، وذكر القاضی في المجرد وغيره أيضا أن بر الوالدین واجب

وقال أبو بكر في زاد المسافر من الغضب والديه وأبائهما يرجع فيضحكهما وقال في رواية أبي عبد الله روى عبد الله بن عمرو قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبأسه فتال جئت لأبأ بك على الجهاد وتركت أبوي يبكيان ، قال ارجع إليهما فاضحكهما كما أبكيتهما ، وقال

الشيخ تقي الدين بعد قول أبي بكر هذا مقتضي قوله أن يُسيرا في جميع
المباحات فما أمراه ألتزم وما نهياه انتهى، وهذا فيما كان منفعة لهما ولا
ضرر عليه فيه ظاهر مثل ترك السفر وترك المبيت عنهما ناحية. والذي ينتفعان
به ولا يستضر هو بطاعتهم فيه قسمان: قسم بضرهما تركه فهذا لا يستتاب
في وجوب طاعتهم فيه، بل عندنا هذا يجب للجار. وقسم ينتفعان به ولا
يضرهما أيضا يجب طاعتهم فيه على مقتضى كلامه، فأما ما كان بضره
طاعتهم فيه لم يجب طاعتهم فيه لكن إن شق عليه ولم يضره وجب، وإنما
لم يقيد أبو عبد الله لأن فرائض الله من الطهارة وأركان الصلاة والصوم
تسقط بالضرر فبر الوالدین لا يتعدى ذلك، وعلى هذا بنينا أمر التملك
فأنا يجوزنا له أخذ المال بضره، فأخذ منافعه كأخذ ماله، وهو معنى قوله
وأنت ومالك لأبيك، فلا يكون الولد بأكثر من العبد. ثم ذكر الشيخ
تقي الدين نصوص أحمد يدل على أنه لا طاعة لهما في ترك الفرض وهي
صريحة في عدم ترك الجماعة وعدم تأخير الحج

وقال في رواية الحارث في رجل سأله أمه أن يشتري لها ملحفة
للخروج، قال إن كان خروجها في باب من أبواب البر كميادة مريض أو
جار أو قرابة لأمر واجب لا بأس، وإن كان غير ذلك فلا يعينها على
الخروج، وقال في رواية جعفر بن محمد وقيل له إن امرئ أتى بأتان
السلطان له على طاعته، قال لا. وذكر أبو البركات أن الوالد لا يجوز له
منع ولده من السنن الراتبة، وكذا المسكري والزوج والسيد وقد تقدم

فصاحبه ، والاوّل اقبس ، ومقتضى كلام صاحبه المحرر هذا ان كل
 ماناكد نمردا لا يجوز له منه والذو فلا يعطيه به ، وكذا ذكر صاحبه النظم
 لا يعطيهما في ترك نفل مؤكد كطالب علم لا يضرهما به وتطليق زوجة
 برأي مجرد عقل - لقوله نايه السلام « لا ضرر ولا ضرار » وطلاق زوجته
 لمجرد هوى ضرر بها وبه

وظاهر ما سبق وجوب طاعة الوالد وان كان كافرا وجزم به صاحبه
 النظم ، وظاهر كلامه في المستوعب السابق في قوله وان كانا قاسيتين ان
 الكافرين لا يجب طاعتهما ويوافقه ما ذكره الاصحاح انه لا إذن لها في
 الجهاد تبين عليه أم لا ، وبما هما بما ذكره الاصحاح اتباعا لما ذكره الله تعالى
 وقالت أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها جاءني أمي مشركه فقاتلت
 النبي ﷺ أصلها اقل « نعم » متفق عليه ، وروى الامام أحمد في رواية
 مصعب بن ثابت وقد ضعفه الاكثر من عن عامر بن عبد الله بن الزبير
 أنه ازل فيها (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين) الى آخر الآية
 فأمرها النبي ﷺ أن تقبل هديتها وان تدخلها بفتحها ، قل ابن الجوزي :
 قل المفسرون وهذه الآية رخصة في صلة الذين لم ينصبوا الحرب
 للمسلمين وجواز برهم وان كانت الموالاة منقطعة ، وذكر عن بعضهم نسخها
 والتي بعدها آية السيف ، قل وقال ابن جرير لا وجه له لان بر المؤمنين
 المشركين قرابة فانوا أو غير قرابة لا يحرم اذا لم يكن فيه قوة على الحرب
 بكرامع أو سلاح أو دلالة على عودة اهل الاسلام لحديث أسماء

وننا قول لا تصح الوصية لحربي وهو مذهب أبي حنيفة ، واحتج
في المغني عليهم بأهداء عمر الحلة الحرير الى أخيه المشرک وبحديث أسماء
قال وهذان فيهما صلة أهل الحرب وبرهم قال في شرح مسلم في حديث أسماء
وفيه جواز صلة القريب المشرک وهذه المبررات تدل على أنه لا تجب
طاعة الكافر كالمسلم لا سيما في ترك النوافل والطاعات وهذا أمر ظاهر
لكن يعامل بما ذكره الله عز وجل في كتابه العزيز والله أعلم ، وقد قال
الخطابي لا سبيل للوالدين الكافرين الى منه من الجهاد فرضا كان أو
تفلا وطاعتها حينئذ معصية لله معونة للكفار وانما عليه أن يبرها ويطيعها
فما ليس بمعصية ، كذا قال ولعل مراده بقوله وانما عليه سبيل الاستعداد
وقد قال جماعة من الأصحاب إن للزوج الاستمتاع بزوجه ما لم يشغلها
عن انقراض اذا لم يضر بها

وقال حنبل سمعت أبا عبد الله وسئل عن المرأة تصوم فيمنعها زوجها
تري لها ان تصوم قال لا تصوم ولا تحدث في نفسها من صلاة ولا صيام
الا ان يأذن لها ، إلا الواجب الفرض ، فأما غير ذلك فلا تصوم إلا بأذنه
وطاعته ، ونقل حنبل معنى ذلك أيضا قال وتطيعه في كل ما أمرها به
من الطاعة ، وقال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم في المبد يرسله مولاه
في حاجة فتحضر الصلاة فقال اذا علم انه اذا قضى حاجة مولاه أصاب
مسجدا يصلي فيه قضى حاجة مولاه ، فان علم أنه لا يجد مسجدا يصلي
فيه صلى ثم قضى حاجة مولاه ، وقال في رواية صالح ان وجد مسجدا يصلي

فيه قضى حاجة مواليه وان صلى فلا بأس

وذكر ابن عقيل أنه كما يجب الأعضاء عن زلات الوالدین يجب
الأعضاء عن زلات القرون الثلاثة الذين قال النبي ﷺ «خير الناس
قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وإذا شبهناهم بالوالدين يجب
توقيرهم واحترامهم كما في الوالدین

وما ذكره في المستوعب من أن طاعة الإمام فرض في غير معصية
ذكره القاضي عياض والآخرون بالإجماع. ولعل مراد أصحاب هذا القول
ما يرجع إلى السياسة والتدبير. وقطع بعض أصحابنا بأنه يجب طاعته في
الطاعة، وتحريم في المعصية، وأنسن في المستنوز، وتكره في المكره، ولا
نزاع أنه يجب على العبد طاعة سيده، فلو قلنا ليست صلاة الجمعة غير واجبة
عليه لم تلزمه وإن أذن له السيد أو أجبره عليها، لأن ما لا يجب بالشرع
لا يملك السيد إجباره عليه على وجه التعبد كالنواقل، ذكره ابن عقيل

وذكر ابن عقيل وأبو المبالى ابن المنجا أن الإمام لو نذر الاستسقاء
من الجذب انقذ نذره وليس له أن يلزم غيره بالخروج معه لأن نذره
انقذ في حق نفسه دونهم. وحكى ابن حزم عن علي رضي الله عنه
أنه كان يأمر الشهود إذا شهدوا على السارق أن يلوا قطع يده. ثم قال
وليس هذا بواجب بل طاعة الإمام أو الأمير في هذا واجبة لأنه أمر
بمشروع. وقال أبو زكريا النواوي في قول مرداد لعبد الرحمن بن الحارث
عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول يعني من

أصبح جنبا فلا صوم به قال أي أمر بك أمرا آجلا مأمورية مجتمعة ، وأمر ولاية
الأمور يجب طاعته في غير معصية . وقال في قول عمار لما حدث بتبعهم
الجنب وقال له عمر انتي أمة يا عمار قال اني شئت لم أحدث : معنى قول
عمر تثبت فعلك نسبت أو اشتبه عليك : ومعنى قول عمار ان رأيت المصلحة
في إسماكي عن التحديث به راجحة ، مصلحة تحدث في أمسكت فان طاعتك واجبة
علي في غير المعصية . وأصل تبليغ هذه السنة والعلم قد حصل . ويحتمل أنه
أراد ان شئت لم أحدث ، به تحديثا شاملا انتهى كلامه

وعن ابن عمر مرفوعا السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره
ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة . وعن علي رضي الله
عنه مرفوعا « إنما الطاعة في المعروف » مختصر . متفق عليهما ، وإن
أخذ القول الأول على ظاهره توجه أن تخرج مسألة بما لو أمر بالصيام
لأجل الاستسقاء هل يجب ؟ على قولين ، وقد قال الشيخ في الدين رحمه الله
إذا وجب العشر على فلاح أو غيره وأمر ولي الأمر بصرفه إلى من يستحق
الزكاة وجبت طاعته في ذلك ولم يكن لأحد أن يمتنع من ذلك انتهى كلامه
ويذهبني احترام المأمور والتواضع له وكلام العلماء في ذلك مبرور وبأي ذلك
بعد نحو كراس في الفصول المتصلة بفضائل أحمد وبعد ذلك في الكلام
في العلم والعالم وبعد فصول آداب الإنسان فيمن مشى مع إنسان ونحو ذلك
وقد قل ابن حزم قبل السبق والربي في الإجماع اتفقوا على إيجاب
توقير أهل القرآن والإسلام والنبي (ص) وكذلك الخليفة والفاضل والعالم

وذكر بعض الشافعية في كتابه فاتحة العلم أن حقه أكد من حق
الوالد لأنه سبب التحصيل للحياة الأبدية، والوالد سبب لحصول الحياة
الفانية، وعلى هذا يجب طاعته وتحريم مخالفته، وأظنه صرح بذلك وينبغي
أن يكون فيما يتعلق بأمر العلم لا مطلقا والله أعلم

فصل

(في الحلال والحرام والمشتبه فيه وحكم الكثير والقليل من الحرام)
هل يجب طاعة الوالد في تناول المشتبه وهو ما بعضه حلال وبعضه
حرام؟ ينبغي على مسألة تحريم تناوله وفيها أقوال في المذهب (أحدها)
التحريم مطلقا قطع به شرف الاسلام عبد الوهاب في كتابه المنتخب
ذكره قبيل باب الصيد، وعلى القاضي وجوب الهجرة من دار الحرب بتحريم
الكسب عليه هناك لاختلاط الأموال لاخذ من غير جهة ووضع في غير
حقه. قال الأزجي في نهايته هو قياس المذهب كما قلنا في استنباه الأواني
الطاهرة بالنجاسة، وقدمه أبو الخطاب في الانتصار في مسائل الشبهات الأولى.
وقد قال أحمد لا يجبني أن يأكل منه. وقال الروذي سألت أبا عبد الله
عن الذي يتعامل بالربا يؤكل عنده؟ قال لا قد من رسول الله ﷺ آكل
الربا وموكله، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوقوف عند الشبهة.
وفي الصحيحين عن الثوري بن بشير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلم
كثير من الناس» فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات

وقع في الحرام» وفي البخاري عن أنس بن مالك قال إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه. وعن الحسن بن علي مرفوعاً «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه

(وإثباتي) أن زاد الحرام على الثلث حرم الأكل والأفلا، قدمه في الرعاية لأن الثلث ضابط في مواضع (والثالث) أن كان إلا أكثر الحرام حرم والأفلا إقامة للأكثر مقام السكل، لأن القليل تابع. قطع به ابن الجوزي في المنهاج وذكر الشيخ تقي الدين أنه أحد الوجوه. وقد نقل الأثرم وغير واحد عن الإمام أحمد فيمن ورث ما لا ينبغي أن عرف شيئاً بعينه أن يردده وإذا كان الغالب في ماله الفساد تنزه عنه أو نحو هذا، ونقل عنه حرب في الرجل يخاف مالا أن كان غالبه نهياً أو يائس لوارثه أن يتنزه عنه إلا أن يكون يسيراً لا يعرف، ونقل عنه أيضاً هل للرجل أن يطلب من ورثة إنسان مالا مضاربة يتنزههم وينتفع؟ قال إن كان غالبه الحرام فلا

(والرابع) عدم التحريم مطلقاً للحرام أو أكثر وهو ظاهر ما قطع به وقدمه غير واحد لكن يكره، وتقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام وقتله. قدمه الأزجي وغيره وجزم به في المنني وعن أبي هريرة مرفوعاً «إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطعمه طعاماً فليأكل من طعامه ولا يسأله عنه وإن سقاه شراباً من شرابه فليشرب من شرابه ولا يسأله عنه» رواه أحمد وروى جماعة من حديث سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن ذر بن عبد الله عن ابن مسعود أن رجلاً سأله فقال لي جار يأكل الربا ولا يزال يدعوني؟

٦٣ — الآداب الشرعية

فقال مهتأة لك وأتمه عليه . قال الثوري ان عرفته بعينه فلا تأكله . و مراد
ابن مسعود وكلامه لا يخالف هذا . و روى جماعة من حديث معمر أيضا
عن أبي اسحق عن الزبير بن الحارث (١) عن سلمان قال إذا كان لك صديق
عامل فدعك الى طعام فاقبله فان مهتأة لك وأتمه عليه . قال معمر وكان عدي
ابن اوطاة عامل البصرة يبعث الى الحسن كل يوم بخفان ثريد فيأكل منها
ويطعم أصحابه . وبعث عدي الى الشعبي وابن سيرين والحسن فقبل الحسن
والشعبي ورد ابن سيرين . قال وسئل الحسن عن طعام الصيارفة فقال قد
أخبركم الله عن اليهود والنصارى انهم كانوا يأكلون الربا وأحل لكم
طعامهم . وقال منصور قلت لأبراهيم النخعي عريف لنا يصيب من
الظلم ويدعوني فلا أجيبه ، فقال إبراهيم للشيطان غرض بهذا ليوقع
عداوة ، قد كان المال يهملون ويصيرون ، ثم يدعون فيجيبون ، قلت نزلت
بعامل فتزاني وأجازني ، قال أقبل ، قلت فصاحب ربا قال أقول ما لم تره بعينه
قال الجوهري : الهبط الظلم والخبط يقال هبط الناس فلان يهبطهم
حتمهم ، والهبط أيضا الأخذ بنير تقدير ، ولان الاصل الاباحة وكانوا لم
يقيموا محرما فانه لا يحرم بالاحتمال وان كان تركه أولى ، وقد احتج لهذا
بحديث أنس ان النبي ﷺ رأى ثمرة في الطريق فقال «لولا أني أخشى
ان تكون من ثمر الصدقة لأكلتها» متفق عليه ، وفي هذا الاحتجاج
بهذا نظر ، لكن ان قوي سبب التحريم فظنه فينبغي ان يكون حكم المسئلة

كآنية اعل الكنتات وثيابهم ، وينبغي على هذا الخلاف حكم معاملته وقبول ضيافته وهديته ونحو ذلك

قال ابن الجوزي بناء على ما ذكره إنه يحرم الاكثر ويجب السؤال وان لم يكن أكثر فالورع التفتيش ولا يجب، فان كان هو المسئول وعلمت أن له غرضا في حضورك وقبول هديته فلا تنق بقوله وينبغي أن تسأل غيره . انتهى كلامه وقد يكون ذلك عذرا في ترك الاجابة الى الدعوة ولو قلنا بالكراهة كما صرح الشيخ موفق الدين ان ستر الخيطان يستور لا صور فيها أو فيها غير صور الخيوان ان تكون عذرا في ترك الاجابة على رواية الكراهة ، وسبق هذا المني بعد فصول الامر بالمعروف فيما للمسلم على المسلم ، وقد كره معاملة الجندي واجابة دعوته ، وقد قال المروزي قلت لابي عبد الله هل للوالدين طاعة في الشبهة ؟ فقال في مثل الاكل ؟ قلت نعم ، قل ما أحب ان يقيم معهما عليها ، وما أحب ان يمصيها ، يداربها ولا ينبغي للرجل ان يقيم على الشبهة مع والديه

وذكر المروزي له قول الفضيل : كل ما لم يعلم انه حرام بعينه ، فقال أبو عبد الله وما يدريه أيها الحرام ؟ وذكر له المروزي قول بشر بن الحارث وسئل هل للوالدين طاعة في الشبهة ؟ فقال لا ، قل أبو عبد الله هذا شديد . قلت لابي عبد الله فلا والدين طاعة في الشبهة ؟ فقال ان للوالدين حقا ، قلت قلها طاعة فيما قل أحب ان تغفني ، أخاف ان يكون الذي يدخل عليه أشد مما يأتي . قلت لابي عبد الله اني سألت محمد بن مقاتل العباداني عنها فقال

علي: بر وأنديك. فقال أبو عبد الله هذا محمد بن مقاتل قد رأيت ما قال، وهذا
 بشر بن الحارث قد قال ما قال، ثم قال أبو عبد الله ما أحسن أن يداريهم،
 وروى المروزي عن علي بن عاصم أنه سئل عن الشبهة فقال أطلع وأنديك،
 وسئل عنها بشر بن الحارث فقال لا تدخلني بينك وبين وأنديك. وذكر
 الشيخ أبي الدين رواية المروزي ثم قال وقال في رواية ابن إبراهيم فيما
 هو شبهة فمرض عليه أمه أن يأكل فقال إذا لم أنه حرام بعينه فلا يأكل.
 قال الشيخ تقي الدين مفهوم هذه الرواية أنهما قد يطأعان إذا لم يعلم أنه
 حرام، ورواية المروزي فيها أنهما لا يطأعان في الشبهة، وكلامه يدل
 على أنه لو لا الشبهة لوجب الأكل لأنه لا ضرر عليه فيه وهو يطيب
 نفسه ما انتهى كلامه

وإن أراد من معه حلال وحرام أن يخرج من أثم الحرام فنقل
 الجماعة عن أحمد التحريم إلا أن يكثر الحلال واحتج بخبر عدي بن حاتم في الصيد
 وعن أحمد أيضا ما قلناه في درهم حرام مع آخر وعنه أيضا في عشرة فأقل لا يجهف
 به، وقال المروزي سألت أبا عبد الله عن الرجل يسكون معه ثلاثة دراهم منها درهم
 حرام لا يعرفه فقال لا يأكل منها شيئا حتى يعرفه واحتج أبو عبد الله بمحدث
 عدي بن حاتم أنه سأل النبي ﷺ فقال أي أرسلك كافي فأجد معه كفا
 آخر فقال «لا تأكل حتى تعلم أن كلبك قتله» قلت له فإن كانت دراهم كثيرة
 فقال ثلاثين أو نحوها فيها درهم حرام أخرج الدرهم. قلت إن بشر قال
 يخرج درهما من الثلاثة. فقال بشر بن الوليد قلت لا، بشر بن الحارث

قل ما ظننته الا قول بشر بن الوليد. هذا قول أصحاب الرأي. وقول القاضي في الخلاف في مسألة اشتباه الاواني الظاهرة بالنجسة: ظاهر مقالة اصحابنا يعني أبا بكر وأبا علي النجباء وأبا اسحق يتجرى في دشرة طاهرة فيها اثناء نحس لانه قد نص على ذلك في الدراهم فيها درهم حرام، فان كانت عشرة لخرج قدر الحرام منها، وان كانت أقل امتنع منها، وان كانت أقل امتنع من جميعها قل ويجب أن لا يكون هذا حدا، إنما الاعتبار بما كثر عادة واختيار القاضي في موضع آخر والاصحاب والشيخ وغيرهم أن كلام أحمد ليس على سبيل التحديد وأن الواجب اخراج قدر الحرام (١) لانه لم يحرم لعينه وإنما حرم لتعلق حق غيره به فاذا اخرج عوضه زال التحريم عنه كما لو كان صاحبه حاضرا فرضي بعوضه فظاهر هذا ولو علم صاحبه أو استهلك فيه كزيت اختلط بزيت وقيل للقاضي في الخلاف في مسألة الاواني قد قلت اذا اختلط درهم حرام بدراهم بعزل قدر الحرام وتصرف في الباقي فقال اذا كان للدراهم مائة معين لم يجوز أن يتصرف في شيء منها منفردا والاعزل قدر الحرام وتصرف في الباقي وكان الفرق بينهما إذا كان معروفا فهو شريك معه فهو يتوصل إلى مقاسمته وإذا لم يكن معروفا فأكثر ما فيه أنه مال للفقراء فيجوز له أن يتصدق به، وذكر ابن عقيل وابن الصيرفي في النوادر أنه اذا اختلط زيت حرام بمباح تصدق به هذا مستهلك والنقد يتجرى قاله أحمد

(١) من قوله اخرج قدر الحرام الى هنا ساقط من النسخة التجديدية

وذكر الخلال عن أبي طالب أنه نقل عن أحمد في الزيت أعجب إلي أن
يتصدق به هذا غير الدراهم. وذكر الأصحاب في النقد أن الورع ترك الجميع
وذكر الشيخ تقي الدين أنه لم يتبين له أن ذلك من الورع ومتى جهل قدر
الحرام تصدق بما يراه حراماً قاله أحمد فدل هذا أنه يسكت في بالظن وقاله
ابن الجوزي. قال أحمد لا يبحث عن شيء ما لم يعلم فهو خير، وبأكل الحلال
تطمئن القلوب وتلين. وذلك مذكور في الفقه أول كتاب الشركة ومآل
بيت المال في آخر كتاب الزكاة والله أعلم

فصل

ليس للوالدين الزام الولد بنكاح من لا يريد

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله إنه ليس لأحد الأبوين أن يلزم
الولد بنكاح من لا يريد، وأنه إذا امتنع لا يكون عاقاً وإذا لم يكن
لأحد أن يلزمه بأكل ما ينفع منه مع قدرته على أكل ما يشتهي نفسه كان
النكاح كذلك وأولى أكل المسكروه مسرارة ساعة وعشرة المسكروه
من الزوجين على طول تؤذي صاحبه ولا يمكنه فراقه انتهى كلامه
وقال أحمد في رواية أبي داود إذا قال كل امرأ إذا تزوجها فهي طالق ثلاثاً إن
فعل لم أمره أن يفارقها، وإن كان له والدان يأمرانه بالتزويج أمرته أن
تزوج، وإن كان شاباً يخاف العنت أمرته أن تزوج (١) إذا قال فلانة فإنه
يمكنه أن يتزوج غيرها. وهذا معنى ما نقله الفضل بن زياد

(١) إذا قال له والداه أو أحدهما تزوج فلانة الخ

وقال الشيخ تقي الدين في مسائل له في المقود كان يأمر بالورع احتياطاً أن لا يأتي الشبهات فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، إلا إذا أمره الشارع بالتزوج إما لحاجته أو لأم أبيه فهنا إن ترك ذلك كان عاصياً فلا ترك الشبهة بركوب معصية، وهذا كما أن رجلاً سأله إن أبي مات وعليه دين وله مال فيه شبهة وأنا أكره أن أستوفيه، قال أتدع ذمة أبيك مرتبة يعني؟ أن قضاء الدين واجب فلا تتقي شبهة بترك واجب

فصل

لا تجب طاعة الوالدين بطلاق امرأته

فإن أمره أبوه بطلاق امرأته لم يجب ذكره أكثر الأصحاب قال سندي سأل رجل لا أبي عبد الله فقال إن أبي يأمرني أن أطلق امرأتي قال لا تطلقها، قال أليس عمر أمر ابنه عبد الله أن يطلق امرأته؟ قال حتى يكون أبوك مثل عمر رضي الله عنه (١) واختار أبو بكر من أصحابنا أنه يجب لأمر النبي ﷺ لا بن عمر ونص أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه إذا أمرته أمه بالطلاق لا يجزي أن يطلق لأن حديث ابن عمر في الأب ونص أحمد أيضاً في رواية محمد بن موسى أنه لا يطلق لأمر أمه فإن أمره الأب بالطلاق طلق إذا كان مدلاً وقول أحمد رضي الله عنه لا يجزي كذا هل يقتضي التحريم أو الكراهة فيه خلاف بين أصحابه وقد قال الشيخ تقي الدين فممن تأمره أمه بطلاق امرأته قال لا يحل له أن يطلقها بل عليه أن يبرها وأيس تطليق امرأته من برها انتهى كلامه

(١) يعني لا يطلقها بأمره حتى يصير مثل عمر في تحريمه الحق والمدل وعدم اتباع

هواه في مثل هذا الأمر

فصل

حكم أمر الوالدين الولد بالزواج أو بيع مريته

قال أحمد في رواية أبي داود إذا خاف العنت أمرته أن يتزوج، وإذا أمره والده أمرته أن يتزوج (١) وقال في رواية جعفر والذي يخاف بالطلاق أنه لا يتزوج أبداً قال إن أمره أبوه تزوج، قال الشيخ تقي الدين كأنه أراد الطلاق المضاف إلى النكاح، كذا قال، أو أنه كان مزوجاً خلف أن لا يتزوج أبداً سوى امرأته وقال في رواية المروزي إن كان الرجل يخاف على نفسه ووالديه عنتاً من التزوج فليس لهم ذلك، وقال له رجل لي جارية وأني تسأني أن أبيعها قال تخوف أن تبعتها نفسك؟ قال نعم، قال لا تبعتها، قال أنها تقول لا أرضى عنك أو تبعتها؟ قال إن خفت على نفسك فليس لها ذلك

قال الشيخ تقي الدين لأنه إذا خاف على نفسه يبقى أمساكها واجباً أو لأن عليه في ذلك ضرراً. ومفهوم كلامه أنه إذا لم يخف على نفسه يطيعها في ترك الزوج وفي بيع الأمة لأن الفعل حينئذ لا ضرر عليه فيه لادنيا ولا دنيا. وقال أيضاً قيد أمره ببيع السرية إذا خاف على نفسه لأن بيع السرية ليس بمكروه ولا ضرر عليه فيه فإنه يأخذ الثمن بخلاف الطلاق فإنه مضر في الدين والدنيا، وأيضاً فإنها متهمة في الطلاق مالا تنهم

في بيع السرية

(١) الأمر هنا بمعنى الفتوى بالوجوب

فصل

(في أمر الوالدين بالمعروف ونهيهما عن المنكر)

قال أحمد في رواية يوسف بن موسى يأمر أبويه بالمعروف وينهاهما
عن المنكر ، وقال في رواية حنبل إذا رأى أباه على أمر يكرهه يكلمه
بغير عنف ولا إساءة ولا يغلظه في الكلام ولا تركه وليس الأب كالأجنبي ،
وقال في رواية يعقوب بن يوسف إذا كان أبواه يبيعان الحر لم يأكل من
طعامهم وخرج عنهم

وقال في رواية إبراهيم بن هانيء إذا كان له أبوان ولهما كرم بمصر انصبه
وبجملانه خيرا يستقونه يأمرهم وينهاهم فإن لم يقبلوا أخرج من عندهم ولا
يأوي معهم . ذكره أبو بكر في زاد المسافر . وذكر المروزي أن رجلا من
أهل حمص سأل أبا عبد الله أن أباه له كروم يريد أن يماونه على بيعها قال
إن علمت أنه يبيعها ممن يمصرها خرا فلا تماونه

فصل

في استئذان الام للخروج من مكان المنكر

قال المروزي لاني عبد الله فإن كان يرى المنكر ولا يقدر أن يغيره
قال يستأذنها فإن أذنت له خرج

فصل

في انقضاء غضب الام اذا ساعد قريبه
قال المروذي سألت أبا عبد الله عن قريب لي أكره ناحيته يسألني
أن أشتري له ثوبا أو أسلم له غزلا، فقال لا تمنعه ولا تشتريه إلا بأمر والدتك
فإن أمرتك فهو أسهل لعلها أن تفضب

فصل

فيما يجوز من ضرب الاولاد بشرطه
قال اسماعيل بن سعيد سألت أحمد عما يجوز فيه ضرب الولد قال
الولد يضرب على الادب، قال وسألت أحمد هل يضرب الصبي على
الصلاة قال اذا بلغ عشرة، وقال حنبل إن أبا عبد الله قال لا يقيم يؤدب
ويضرب ضربا خفيفا
وقال الاثرم سئل أبو عبد الله عن ضرب المعلم السبيان فقال على
قدر ذنوبهم ويحوق بهذه الضرب وإن كان صغيرا لا يوق فلا يضربه (١)
وقال الخلال أخبرني محمد بن يزيد الواسطي عن أيوب قال سألت أبا
هاتم عن الغلام يسلمه أبوه الى الكتاب فيبسمه المعلم في غير الكتابة فأت
في ذلك العمل قال هو ضامن انذهي كلامه وهذا يتوجه على أصل مسئلتنا
كما ذكره الامام أحمد فمن استغنى غلام الغير في حاجة أنه يضمن

(١) أي ان الضرب لا جاز لضرورة الادب لا شفاء لفيظ الوالدان اشترط

أن يغفل المراد منه

فصل

في صلة الرحم وحدها يحرم قطعه منها

قد تقدم أن عليه صلة رحمه . قال المروزي دخلت على أبي عبد الله
رجلا قدم من الثغر فقال لي قرابة بالمرانة ترى لي أن أرجع إلى الثغر
أو ترى أن أذهب فأسلم على قرابتي وانما جئت قاصدا لأسألك فقال له
أبو عبد الله قد روي « صلوا أرحامكم ولو بالسلام » استخر الله وأذهب فلم
عليهم ، وقال مثني قالت لابي عبد الله الرجل يكون له القرابة من النساء فلا
يقومون بين يديه فايش يجب عليه من برهم وفي كم ينبغي أن يأتيهم ؟
قال اللطف والسلام

وقد ذكر أبو الخطاب وغيره في مسألة العتق بالملك : قد توعده الله
سبعائه بقطع الأرحام بالعلم واحباط العمل ، ومعلوم أن الشرع لم يرد
صلة كل ذي رحم وقرابة إذ لو كان ذلك لوجب صلة جميع بني آدم فلم يكن
بد من ضبط ذلك بقرابة تحب صلتها واكرامها وبحرم قطعها وتلك قرابة
الرحم المحرم . وقد نص عليه بقوله عليه السلام « لا تنكح المرأة على عمتها ولا
على خالتها ، ولا على بنت أخيها أو أختها فانكم اذا قطعتم ذلك قطعتم أرحامكم »
وهذا الذي ذكره من أنه لا يجب إلا صلة الرحم المحرم اختاره بعض
العلماء ونص أحمد الأول أنه يجب صلة الرحم محرما كان أو لا ، وقد عرف
من كلام أبي الخطاب أنه لا يكفي في صلة لرحم مجرد السلام وكلام أحمد
محتمل . قال الفضل بن عبد الصمد لابي عبد الله رجل له اخوة وأخوات
بأرض غصب ترى أن يزورهم ، قال نعم يزورهم ويرادهم على الخروج منها
فإن أجابوا إلى ذلك والا لم يقيم معهم ولا يدع زيارتهم

فصل

(بعض النصوص في بر الوالدين والاحسان الى البنات وتربية الاولاد وتعليمهم)
 قد سبق الكلام في بر الوالدين وقد قال تعالى (وبالوالدين احسانا)
 وقال تعالى (ان اشكر لي ولو الديك) والام أولى بالبر وفي ذلك وصلة
 الرحم أحاديث كثيرة وفيها شهرة ومن صحيحها «ان من أم البر أن يصل
 الرجل أهل ود أبيه بعد ما يولي»

وذكر ابن عبد البر الخبر عن النبي ﷺ «من أراد أن يصل أباه
 بعد موته فليصل اخوان أبيه» وقوله ﷺ «الود يتوارث والبغض
 يتوارث» وقوله عليه السلام «ثلاث يطفئن نور العبد أن يقطع ود أهل
 أبيه ويبدل سنة صالحة ويرى يصبره في الحجرات» ومكتوب في بعض
 كتب الله تعالى: لا تقطع من كان أبوك يصله فيظننا نورك. وقال محمد
 ابن المنكدر بت أنعم (١) رجلي أمي وبات عمي يصلي ليلته فما سرتي ليلته
 يلبثني، وعن ابن عباس قال انما رد الله عقوبة سلمان من الهدهد لبره
 بأمه، ورأى ابو هريرة رجلا يمشي خائف رجل فقال من هذا؟ قال أبي
 قال لا تدعه باسمه ولا تجلس قبله ولا تمش أمامه وقد قال الشاعر في ابنته:
 يود الردي لي من سفاهة رأيه ولو مت بانت للعدو مقاتله
 اذا ما رأيته مقبلا ففض طرفه كان شعاع الشمس دوني يقابله
 وسبق قريبا تاديب الولد

وينبغي الصبر على البنات والاحسان اليهن وان لا ينقل عليهن
 الذكور بنير سبب شرعي، وفي ذلك اخبار كثيرة في الصحاح وغيره، وقد

(١) المراد بالنعز ما يسمى الآن بالنكيس

دخل عمرو بن العاص على معاوية وعنده بنت له فقال له ابعدها الله
عنك يا أمير المؤمنين فوالله ما علمت أنهن يلدن الأعداء ، ويقربن البعداء ،
ويورثن الضغائن ، فقال معاوية لا تقل هذا يا عمرو فوالله ما مرض
المرضى ولا ندب الموتى ولا اعون على الاحزان منهم ، ولرب ابن اخت
قد ينفع خاله

وقال محمد بن سليمان البنون نعم ، والبنات حسنات ، والله عز وجل
يحاسب على النعم ويجازي على الحسنات ، وقال منصور الفقيه
أحب البنات وحب البنات ت فرض على كل نفس كريمه
لان شعبيا من اجل البنات ت أخدمه الله موسى كليمه
قال قتادة رضي الله عنه رب جارية خير من غلام قد ملكت امله على يديه ،
قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه عجلوا بكنى اولادكم لا تسرع
اليهم الا لقلب السوء ، وكتب عمر بن الخطاب الى امراء الامصار : علموا
أولادكم الموم والفروسية ، وما سار من المثل ، وما حسن من الشعر ،
وكان يقال من تمام ما يجب الابناء على الآباء تعليم الكتابة والحساب
والسباحة قال الحجاج لمعلم ولده : علم ولدي السباحة ، قبل ان تعلمهم الكتابة ،
فانهم يجدون من يكتب عنهم ولا يجدون من يسبح عنهم ، وقد صح عن
النبي ﷺ النهي عن الدعاء عليهم وكان يقال الدعاء على الولد والاهل
بالموت يورث الفقر

وفي صحيح مسلم ان رجلا قال يا رسول الله ان لي قرابة اصلهم
وقطعوني ، وأحسن اليهم وبسبثون الي ، وأحلم عنهم ويجهلون علي . فقال
هأن كنت كما تقول فكانما تسفهم المال ، ولا يزال معك من الله ظهير عليهم

ما دمت على ذلك « وصح عنه عليه السلام « ليس الواصل بالمكافي »
ولكن الواصل من اذافطمت رحمه وصلها « قال ابن عبد البر روي عنه صلى
الله عليه وسلم أنه قال « حق كبير الاخوة على صغيرهم كحق الوالد على
الولد » قال الشاعر

وجدت قريب الود خيرا وان نأى من الابد نود القريب المناسب
ورب أخ لم يدنه منك والد ابر من ابن الام عند النواثب
ورب بعيد حاضر لك تقمه ورب قريب شاهد مثل غائب
وقال منصور البقي

ولا خير في قريب لم يبرك تقمه ولا في صديق لا تزل تمنيه
يخونك ذوالقربى مرارا واما وفي لك عند الجهد من لا تناسيه
وقال الفضل بن العباس في بني أمة

لا تظموا ان تمينونا وكرمكم وان تكف الاذى عنكم وتؤذونا
مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنشروا بيننا ما كان مدفونا

انتهى المجلد الاول من الآداب الشرعية والمنح المرعية

بحسب تجزئة النسخة النجدية

وبله المجلد الثاني ان شاء الله تعالى وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

خاتمة طبع

﴿ الجزء الاول من كتاب الآداب الشرعية ﴾

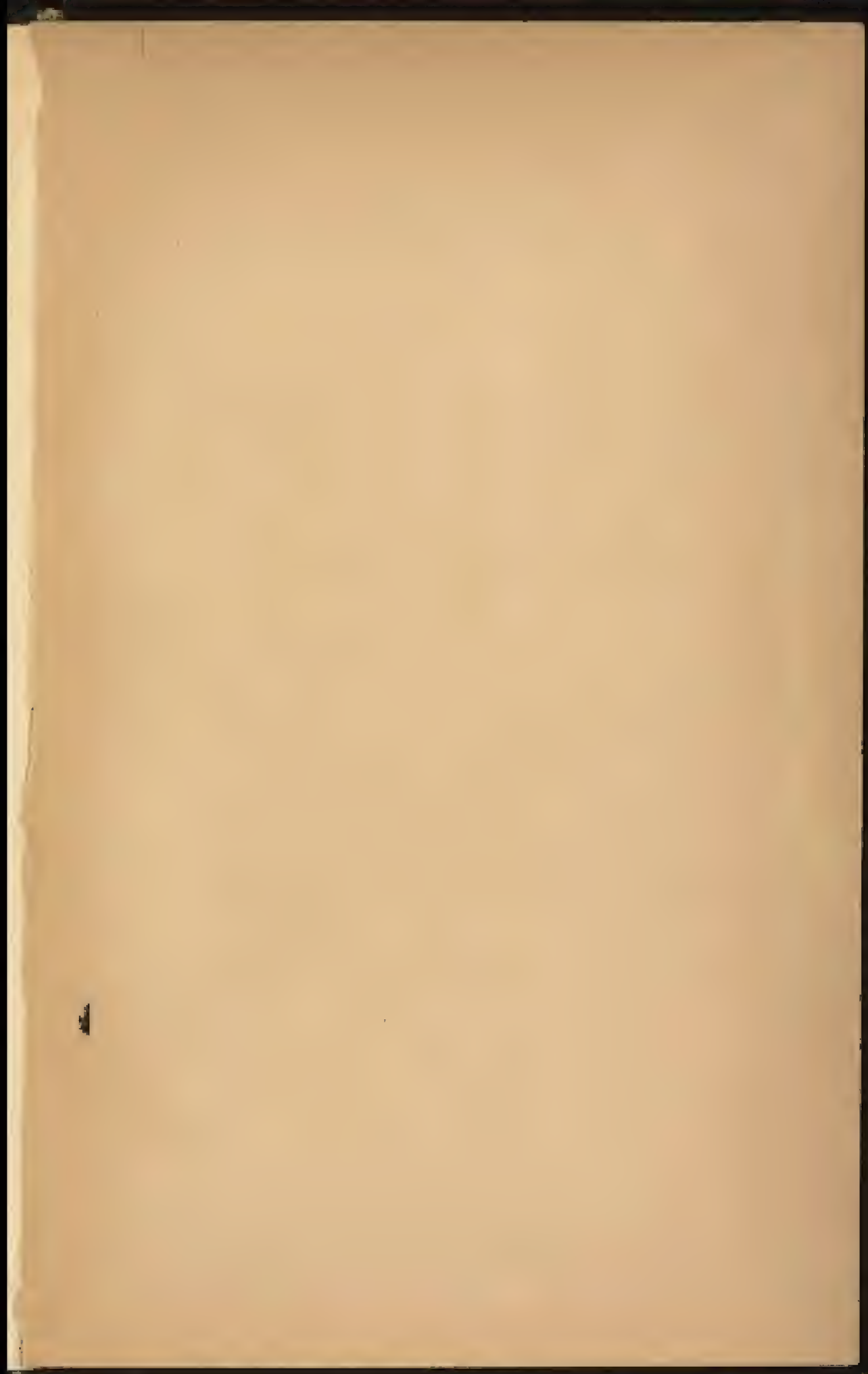
يقول محمد رشيد رضا صاحب مطبعة المنار بمصر

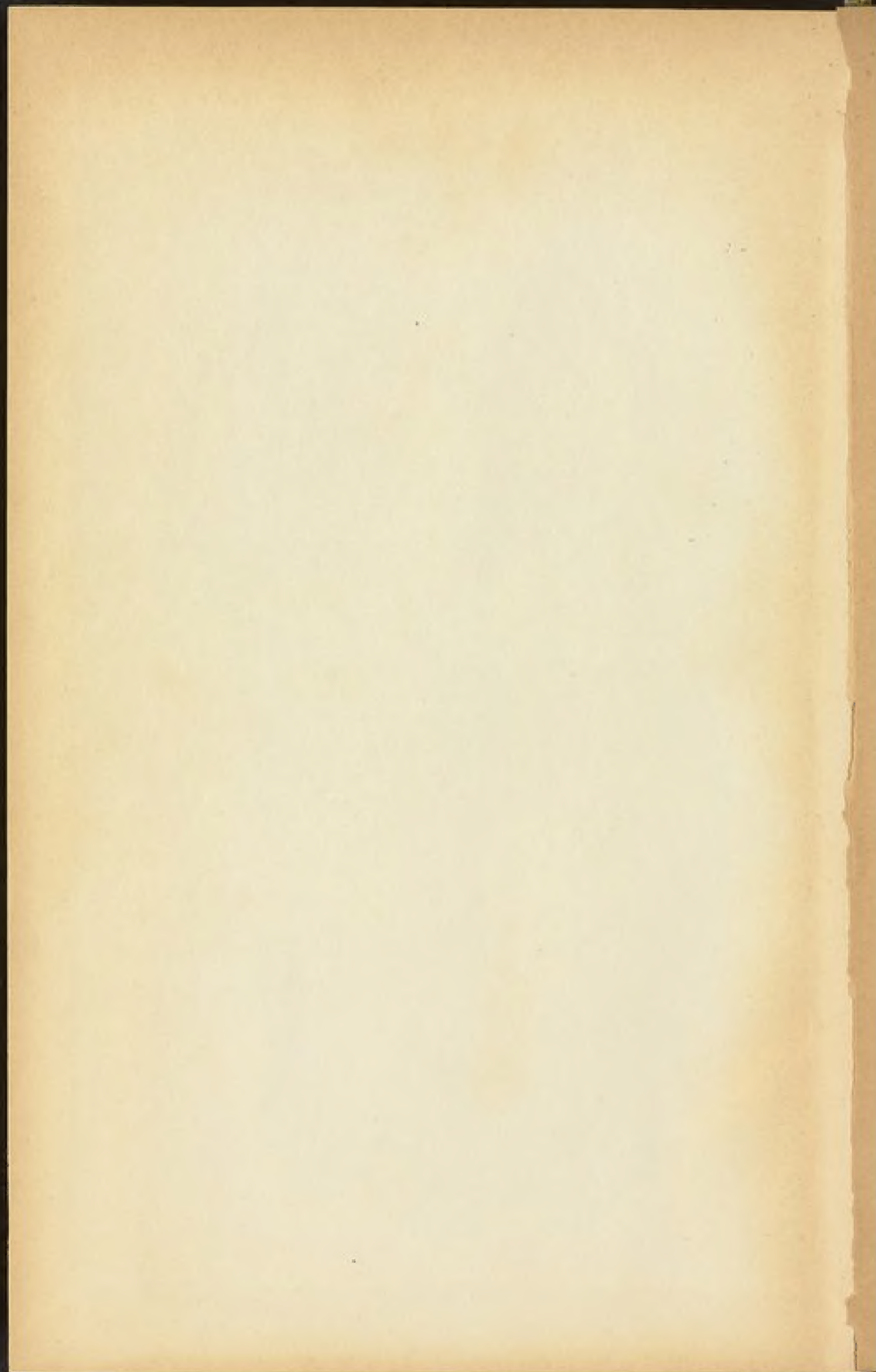
باسم الله وبحمده قد تم طبع الجزء الاول من هذا الكتاب ، الذي جمع فيه مصنفه الباب من محاسن الآداب ، ومسائلها المهمة في جميع الابواب ، المستنبطة من حكمة الكتاب الالهي ، والهدي النبوي الحمدي ، وسيرة سلف الامة ، وفتاوي اعلام الامة ، ولا سيما امام السنة الاعظم في عصره ، ومفتي الملة الحمدي في عهده ، واجدير بالاخذ عنه لكل من جاء من بعده ، أبي عبد الله احمد بن حنبل رضي الله عنه

أمر بطبعه الامام العادل ، والملك الصالح ، عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد ، ومحبي السنة ومجد العرب في هذا العصر ، أثابه الله تعالى وقد أرسل الينا نسخة منه مؤلفة من جزئين من خزانة الكتب السعودية في الرياض لا تخلو من الغلط والتحريف ، ولا يتم بها هذا الكتاب النافع ، ونحمد الله أن وجدنا في دار الكتب المصرية العامة نسخة أخرى أقدم وأصح وأكمل من النسخة النجدية ، إلا أنها وبالأسف ناقصة من أولها وآخرها ، وقد استفدنا بتصحيح الطبع عليها ، وذكرنا في الحواشي المهم من الاختلاف بين النسختين ، كما أننا كنا نراجع جميع المواضع المشبهة في صحتها في النسختين معاً في مواضعها من كتب السنة وأسماء الرجال . وقد علقنا في الحواشي كثير من الفوائد التي رأيناها ضرورية لزيادة البيان أو التصحيح . ووضعنا عناوين للفصول كإيراد القاري ، في حاشية الصفحة ٣ وسنضع ترجمة للمؤلف نبين فيها فوائد هذا الكتاب ومزايا نسخه التي وقعت والتي يرجى أن تقع لنا لاتمامه ، ولهذا أخرنا وضع الترجمة في هذا الجزء .

وقد تم طبع هذا الجزء في آخر ذي القعدة الحرام سنة ١٣٤٨ من هجرة

خاتم النبيين والمرسلين ، صلى الله عليه وآله وصحبه أجمعين



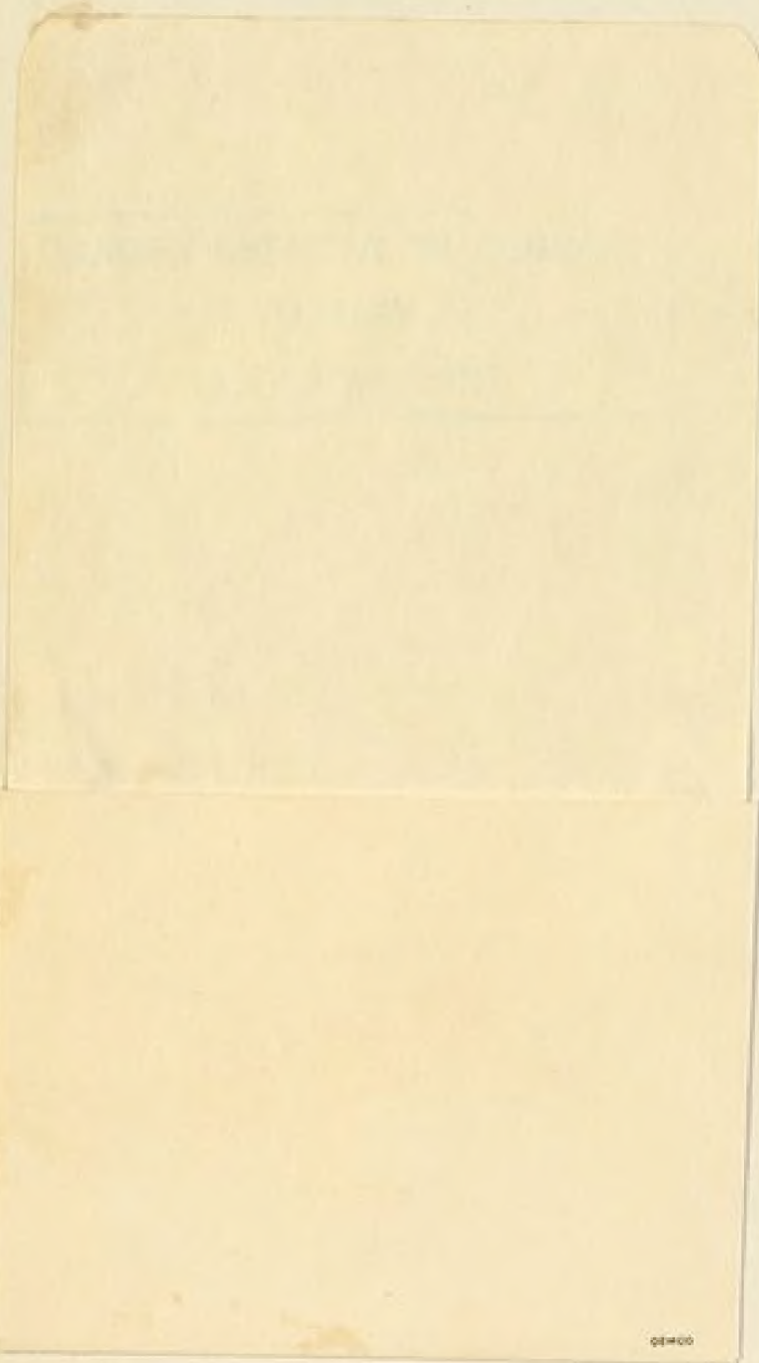


N 151

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0036758280



00000

DEC 5 1980

